● تاريخ المصريين (٢١٣)

تصدر عن
الهيئة المصرية العامة للكتاب



رئيس مجلس الإدارة:
د. سمير سرحان

رئيس التحرير:
د. عبد العظيم رمضان

مديرا التحرير:
محمود الحزار
أ.د

الأزمات الاقتصادية فى مصر

فى العصر المملوكى وأثرها السياسى والاقتصادى والاجتماعى

(٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠م - ١٥١٧م)

تأليف
عثمان على محمد عطا

تقديم

يسرنى أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب المهم عن «الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر المملوكى» . وهو فى الأصل رسالة علمية حصل بها مؤلفها الباحث عثمان على محمد عطا على درجة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

وقد اهتم الباحث بالتحقيق فى أسباب وقوع هذه الأزمات الاقتصادية، وقدم لها بتمهيد تناول فيه الأزمات الاقتصادية التى وقعت فى مصر منذ دخول الإسلام حتى العصر المملوكى. وقد تعرض فى الفصل الأول للأسباب الطبيعية التى أدت إلى حدوث هذه الأزمات، ويقصد بها أحوال النيل، والرياح، والأمطار، وهجوم النيران وغيرها. وخصص الفصل الثانى للأسباب البشرية، وتناول فيها الفساد الإدارى والإسراف الحكومى، والاضطرابات والفتن الداخلية. أما

الفصل الثالث فقد خصصه للحديث عن موقف الحكام وطبقات الشعب من هذه الأزمات، وخصص الفصل الرابع لتأثير هذه الأزمات الاقتصادية فى الحياة السياسية والاقتصادية. وتناول فى الفصل الخامس أثر الأزمات فى الحياة الاجتماعية، وتعدى الإدارة المملوكية على أموال الأوقاف والمواريث، كما تناول الحياة العلمية والتصوف والأعياد والاحتفالات وغيرها.

والكتاب على هذا النحو يعد مسحا علميا مهماً لأسباب ونتائج الأزمات الاقتصادية على الحياة المصرية فى العصر المملوكى. وقد استند فيه الباحث لأهم وأدق المصادر والمراجع العلمية.

وأملى أن ينتفع بهذا العمل العلمى الباحث المتخصص والقارئ المثقف.

والله الموفق.

رئيس التحرير

أ.د.عبدالعظيم رمضان

المقدمــــــــــة

أولا: أهمية الموضوع وسبب اختياره :

لقد جذبت الدولة المملوكية نظر الكثير من الباحثين والدارسين، لما قامت به من دور مهم فى تاريخ العالم الإسلامى فى العصور الوسطى، ويكفى أنها أنقذته من خطرى المغول والصليبيين، وكانت قوة ضاربة يحترمها الأصدقاء ويخافها الأعداء فى ذلك الوقت.

والمتأمل فى تاريخ دولة سلاطين المماليك أيام عنفوانها وقوتها يجدها تتمتع باقتصاد قوى متين، كما يقول د. سعيد عاشور(*) ، فكانت القاهرة من أغنى مدن العالم ، وكانت الأموال تتدفق عليها نتيجة لانتعاش التجارة الخارجية وازدهار بقية النشاط الاقتصادى كالزراعة والصناعة، بالإضافة إلى نظام قويم يعترف فيه المملوك بفضل أستاذه ويحترم فيه الصغير الكبير سنا ودرجة .

على أنه لاتوجد دولة واحدة في التاريخ قدر لها البقاء على حال واحدة من العزة والقوة، وإنما تتحكم فيها سنة الطبيعة من قوة فى بدايتها وضعف وانهيار فى آخرها، ولاشك أن العامل الاقتصادى والأخلاقى من أهم دعائم قوة الدولة فإذا تطرق الضعف إليها، كان ذلك إيذانا بتداعى الدولة وانهيارها، وهذا ماحدث فى الدولة المملوكية حيث أخذت تترنح وتحاول أن تتماسك، ولكن دون جدوى فسرعان ماتهاوت أمام قوة العثمانيين الناشئة.

ولقد تعددت الدراسات والأبحاث عن الدولة المملوكية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنى لم أجد دراسة تبين أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية فى هذا العصر وأثرها فى المجالات السابقة، فاخترت هذا الموضوع (الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر المملوكى وأثرها السياسى والاقتصادى والاجتماعى) محاولا إظهار أهمية العامل الاقتصادى فى حياة الدول تطبيقا على دولة المماليك، وليكون ذلك نبرسا لنا فى فهم المستقبل، وهذه هى فائدة التاريخ كما يقول هرنشو فى كتابه علم

(*) سعيد عاشور – التدهور الاقتصادى فى مصر فى ضوء كتابات ابن اياس ، ص ٦٥ .

التاريخ: " إن التاريخ بالنسبة للإنسانية هو مستودع التجارب مثلما يختزن الإنسان تجاربه الخاصة، يستفيد بها في مستقبله " وأيضا فإن علم التاريخ يكشف خلال تطورات الإنسان نواميس وعوامل طويلة المدى يمكن الاستفادة بها في مقابلة حدث بحدث كما يقول جوزيف هورس في كتابه قيمة التاريخ .

ثانيا : منهج البحث :

أما بالنسبة لمنهجي في هذا البحث فقد آثرت الالتزام بالموضوع غير متقيد بالمنهج الزمني وعلى هذا فقد قسمت هذا البحث إلى تمهيد وخمسة فصول وقسم للملاحق وذلك على النحو التالي:

أما التمهيد:

فقد حددت فيه مصطلح الأزمة وذكرت أهم الفروق بين الأزمة الاقتصادية والمجاعة، وأيضا عرضت لأهم الأزمات الاقتصادية التي وقعت في مصر منذ دخول الإسلام إليها وحتى العصر المملوكي، وكذلك تناولت التاريخ السياسي لدولة المماليك بإيجاز شديد ذاكرا فيه أهم الأزمات الاقتصادية التي وقعت في عصر كل سلطان.

أما الفصل الأول:

فقد عرضت فيه الأسباب الطبيعية التي أدت إلى وقوع الأزمات الاقتصادية، وتعتبر العوامل الطبيعية من الأسباب الرئيسة في حدوث الأزمات الاقتصادية، ونقصد بها العوامل التي تسبب أضرارا اقتصادية ولادخل للإنسان فيها، ويأتي في مقدمة هذه العوامل نهر النيل، وذلك لشدة اعتماد المصريين عليه في حياتهم، فقد تعلق المصريون بالنيل، وكانوا يتطلعون لمعرفة أحواله من حيث الزيادة والنقصان، ولهذا فضلت أن أقدم لأحوال النيل بمبحث عن مقاييسه ومواعيد زيادته وحدود وفائه قبل العصر المملوكي، وفي أثنائه، ثم تحدثت عن السنوات التي انخفض فيها منسوب النيل عن الحد اللازم للزراعة، وأثر ذلك في حدوث الأزمات، وأيضا ذكرت السنوات التي كانت فيها فيضانات النيل عالية فأثرت على الناحية الزراعية، ومن العوامل الطبيعية هبوب الرياح وسقوط البرد والمطر وهجوم الفئران والدود والآفات ومايحدثه كل ذلك من أضرار بالمحاصيل الزراعية، وكان للأوبئة دور كبير في حدوث الأزمات الاقتصادية، ويأتي وقوع الزلازل ونشوب الحرائق في نهاية هذه العوامل.

وخصصت الفصل الثاني:

لإظهار أثر الأسباب البشرية في حدوث الأزمات ، وأقصد بها الأسباب التي من صنع البشر، وكانت هذه الأسباب تؤدي إلى حدوث الأزمات أحيانا بصورة مباشرة وأحيانا أخرى بصورة غير مباشرة، وتتلخص هذه الأسباب في الفساد الإداري والإسراف الحكومي، والفتن والاضطرابات الداخلية وكثرة الحملات الخارجية، والحصار الاقتصادي الأوربي على مصر، والاحتكار التجاري والمصادرات، وعدم الاهتمام ببناء الجسور وصيانتها، وكذلك الترع والخلجان، وانهيار النظام الاقطاعي، وأخيرا تصدير الغلال خارج مصر وأثر ذلك في ارتفاع الأسعار وحدوث الأزمات الاقتصادية.

أما الفصل الثالث :

فقد عرضت فيه لموقف الإدارة المملوكية وطبقات الشعب المصري من الأزمات الاقتصادية، فبينت دور السلاطين المماليك الذي قاموا به في أثناء الأزمات، وأيضا أوضحت دور الأمراء والمحتسبين والتجار، ولم أغفل دور القضاة والفقهاء، نظرا لمكانتهم التي احتلوها في قلوب الشعب المصري، وأيضا عرضت لدور المؤرخين المعاصرين لهذه الأزمات ولدور عامة الشعب المصري الذي كان أول ضحايا هذه الأزمات .

وخصصت الفصل الرابع :

لأثر الأزمات في الحياة السياسية والاقتصادية وتمثل الأثر السياسي في كراهية الشعب المصري للسلاطين الذين وقعت أزمات في عهودهم، وأثرت الأزمات أيضا في ضعف الجيش المملوكي وهزيمته بسهولة ويسر أمام الجيش العثماني، ومن آثارها أيضا كثرة الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن داخل البلاد.

أما الأثر الاقتصادي فقد تمثل في تدهور الزراعة والصناعة والتجارة، واضمحلال الأسواق المصرية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وارتفاع أجرة أصحاب المهن والحرف، ولجوء الدولة المملوكية إلى الاستيراد لسد احتياجاتها، وأكثرت من فرض الضرائب والمصادرات، وتلاعبت في وزن النقود، وحدث تضخم مالي .

واختص الفصل الخامس :

بإظهار أثر الأزمات فى الحياة الاجتماعية، فكان من أثرها التدهور السكانى والعمرانى، وانتشار الأمراض وبؤس الحياة الاجتماعية وتعدى الإدارة المملوكية على أموال الأوقاف والمواريث الحشرية، وأيضا أثر الأزمات فى تخلخل البناء الاجتماعى للشعب المصرى، وأيضا أثرها على الأعياد والاحتفالات، وكذلك أثرها على الحياة العلمية، وبينت أثرها فى انتشار اعتقاد الشعب المصرى فى الأولياء وانتشار التصوف، وكذلك أثرها فى تدهور الأخلاق.

وأنهيت البحث بخاتمة وعدة ملاحق بأسماء السلاطين المماليك ومدة حكم كل منهم وجدول بسنوات الأزمات، وآخر بسنوات الأوبئة، وجدول يبين أثر الأزمات فى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ورسم بيانى لمناسيب النيل فى سنوات الأزمات.

ثالثا : عرض لأهم المصادر والمراجع :

ومن أهم المصادر التى اعتمدت عليها فى هذا البحث مؤلفات عمدة مؤرخى مصر فى العصور الوسطى تقى الدين أحمد بن على المقريزى ويأتى على مقدمة مؤلفاته كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة " وهذا المؤلف يعتبر فريد فى موضوعه، فلم نجد أحدا من المؤرخين قد خصص كتابا عن الأزمات أو المجاعات سوى المقريزى الذى كان معاصرا لبعض هذه الأزمات التى وقعت فى عصر المماليك، بل إنه كتب هذا المؤلف فى أثناء الطاعون الذى أعقب إحدى هذه الأزمات عام ٨٠٦هـ، وربما كان من ضمن دوافعه لكتابة هذا المؤلف وفاة ابنته الوحيدة فى هذا الطاعون كما يقول دكتور جمال الدين الشيال. ومن الجديد فى هذا المؤلف أن المقريزى تعدى ذكر الأحداث إلى محاولة شرح أسباب الأزمات شرحا عقليا تخللته إشارات واضحة الى نظرية دورية الأزمات وقانون طرد النقود الرديئة للنقود الجيدة من الأسواق، وعملية إيقاف التضخم المالى بتثبيت قاعدة الذهب والفضة([1]).

وقد ذكر المقريزى فى هذا المؤلف حوالى ثلاث عشرة أزمة وقعت فى مصر منذ دخول الإسلام وحتى العصر المملوكى. أما فى العصر المملوكى فلم يذكر المقريزى سوى ثمانى أزمات فقط من أول العصر المملوكى حتى عام ٨٠٨ هجرية، مع أننى قد أحصيت

(1) محمد مصطفى زيادة – دراسات فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، ص ١٥٨.

حتى هذا العام إحدى وأربعين أزمة، ولعله قد اقتصر على أشهر الأزمات فقط واهتم فى بقية كتابه ببيان أسباب الأزمات واقتراح الحلول لها .

واذا انتقلنا إلى كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية نجده سجلا شاملا لتطور القاهرة منذ نشأتها وقد ركز المقريزى فيه عند ذكر الأسواق والحارات والخانقاوات والربط والزوايا على ذكر ما خرب منها نتيجة لهذه الأزمات.

ولم يكن كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك يقل أهمية عن الكتابين السابقين، إذ تعرض المقريزى فيه بشىء من التفصيل للأزمات والمجاعات التى حدثت فى هذا العصر.

ومن المصادر المهمة التى اعتمدت عليها فى هذا البحث كتاب " عقد الجمان " للعينى اذ ركز فيه على ذكر اسعار المواد الغذائية فى كل عام تقريبا .

وأيضا أفدت كثيرا من مؤلفات (جمال الدين يوسف أبى المحاسن بن تغرى بردى)، لاسيما كتابه " النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة" وخاصة إيراده نبذة عن حالة النيل فى نهاية حوادث كل عام، وكذلك كتابه " حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور" الذى اتسم بالتفصيل عند ذكر الحوادث.

أما بالنسبة للمراجع الحديثة فلا أزعم أننى أول من طرق هذا الموضوع، وإنما قد سبقنى اليه بعض الباحثين مثل الدكتور/ حامد زيان غانم فى كتابه (الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر فى العصر المملوكى)، وهو كتاب من الحجم المتوسط يقع فى مائة وعشرين صفحة ، تحدث فى الفصل الأول عن أسباب الأزمات وقد أجملها فى سبعة أسباب سواء الطبيعية منها أو الإدارية، أما فى الفصل الثانى فقد تناول فيه الأزمات التى حدثت بمصر من الفتح الاسلامى حتى العصر المملوكى؛ وقد عرض هذا الفصل فى عشرة صفحات، أما الفصل الثالث فقد تناول فيه الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى العصر المملوكى واستغرق هذا الفصل نحو ثمانين صفحة، ولكنه التزم فيه بالمنهج الزمنى، أى تحدث عن كل أزمة على حدة، ولم يفصل بين أسباب حدوث الأزمة ونتائجها، ولم يشتمل هذا الكتاب على أية جداول أو احصاءات عن هذا الأزمات.

ولاشك فى أننى قد أفدت من هذا الكتاب القيم إفادة جمة باعتباره أول كتاب طرق هذا الموضوع ولم يسبقه فيه أحد .

أما الدكتور/ قاسم عبده قاسم فقد خصص فصلا فى كتابه " النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك " عن فيضان النيل وعلاقته بالأزمات الاقتصادية والمجاعات والأوبئة وعرض هذا الفصل فى خمس وعشرين صفحة، وتناول فيه بعض المجاعات والأوبئة واثرها فى حياة الناس اليومية.

وبعد ... فأرجو أن أكون قد وفقت فى دراسة هذا الموضوع وأوضحت أسباب هذه الأزمات ونتائجها على الدولة المملوكية ، وإن كان به خير فهو من الله سبحانه وتعالى ، وإن كان به عيب ونقص فهو منى ومن الشيطان .

*****

التمهيد

أ- الأزمة لغة واصطلاحا.

ب- الأزمات الاقتصادية فى مصر من الفتح الإسلامي حتى العصر المملوكى.

جـ- عرض موجز لتاريخ المماليك فى مصر.

أ- الأزمة لغة واصطلاحاً :

إذا أردنا أن نحدد مصطلح الأزمة، والفرق بينها وبين المجاعة، فيجب علينا أن نحدد المعنى اللغوى لهما أولاً، فكلمة الأزمات، مفردها أزمة، ومادتها أزم، فيقال: أزمت عليهم السنة أى اشتد قحطها[1] وتأزم الشىء، أصابته أزمة، والأزمة الشدة والقحط، والأزمة بمعنى الضيق والشدة فيقال: أزمة مالية أى: ضيق أو شدة فى النواحى المالية، وكذلك أزمة سياسية أى شدة فى الأمور السياسية[2] .

أما كلمة الاقتصاد فهو علم يبحث فى الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع[3] . وعلى ذلك يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية بأنها الخلل الذى يحدث فى موارد الدولة فينعكس أثره على الدولة وأفرادها.

أما كلمة المجاعة فمأخوذة من الأصل جاع؛ أى خلت معدته من الطعام، والمجاعة عام الجدب[4] .

وهكذا فإن المجاعة تطلق على عام حدث فيه جدب أو قحط ولم يجد معظم الأفراد ما يأكلونه، ولهذا فإن هناك عدة فروق بين الأزمة والمجاعة: ففى المجاعة تكاد تنعدم المواد الغذائية، أما فى الأزمة فتقل المواد الغذائية وترتفع أسعارها، وكذلك فإن المجاعة غالباً ما تكون بسبب عوامل طبيعية، أما الأزمة فقد تكون بسبب عوامل طبيعية أو بشرية، وفى وقت المجاعة تتأثر معظم طبقات الشعب؛ لندرة المواد الغذائية؛ أما فى الأزمة فيكون تأثيرها أشد على الطبقات الدنيا من الشعب، وذلك لضعف القوة الشرائية لديهم، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ومما سبق يتضح لنا أن مصطلح الأزمة أعم من مصطلح المجاعة فكل مجاعة أزمة اقتصادية، وليست كل أزمة مجاعة.

وخلاصة الأمر فإن مصطلح الأزمة الاقتصادية يعنى: (كل خلل يحدث فى موارد الدولة بسبب عوامل طبيعية أو بشرية وينعكس أثره على الدولة والأفراد).

---

(١)القاموس المحيط جـ١ مادة (أ.ز.م) مطبعة الاستقامة ١٩٥٩.

(٢)المعجم الوسيط جـ١ ص١٧ مجمع اللغة العربية ط الثالثة مادة (أ.ز.م).

(٣)السابق جـ٢-مادة (ق.ص.د) ص٧٦٦.

(٤)السابق مادة (ج.و.ع) ص١٥٣.

ب- الأزمات الاقتصادية في مصر من الفتح الإسلامي حتى العصر المملوكي:

١- الأزمات الاقتصادية فى مصر قبل الإسلام:

لقد ارتبطت حياة مصر والمصريين بالنيل منذ أقدم العصور فكان سبباً لرخائها تارة، ولشقائها تارة أخرى، فمنذ أقدم العصور تعرضت مصر لأزمات طاحنة، بسبب انخفاض النيل، فكان أول غلاء وقع بمصر زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر واسمه فروس بن مناوش، وكان ذلك قبل طوفان نوح الذى حدث فى عهده أيضا[١] .

ومن أشهر الأغلية التى تعرضت لها مصر غلاء سيدنا يوسف عليه السلام فى زمن فهراوس، وقيل: بل اسمه الريان بن الوليد بن وزمع[٢] .

ومنها أيضا الغلاء المشهور الذى وقع عند مبعث موسى عليه السلام إلى فرعون، ويشير إليه قول الحق سبحانه وتعالى {ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون}[٣] وقوله سبحانه وتعالى {ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات لعلهم يذكرون}[٤]

٢-الأزمات الاقتصادية فى مصر فى عصر الولاة:

على الرغم مما توحى به المصادر من استقرار اقتصادى فى هذا العصر[٥]، إلا أنه قد حدثت فيه هزات اقتصادية، كان منها أزمة عام(٨٦هـ/٧٠٥م)* فى ولاية عبدالله بن عبدالملك بن مزوان،

(١)المقريزى- تقى الدين أحمد بن على-إغاثة الأمة بكشف الغمة-صـ٨-تحقيق د/محمد مصطفى زيادة د/جمال الدين الشيال-مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة١٩٤٠م.

(٢)المقريزى-السابق صـ١٠.

(٣)سورة الأعراف من آية "١٣٧".

(٤)سورة الأعراف آية "١٣٠".

(٥)محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الإسلامية صـ٣٥ مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٥م.

* اختلف المؤرخون حول تحديد سنة هذه الأزمة فيذكر الكندى(ولاة مصر صـ٨) أنها وقعت عام ٨٦هـ، أما المقريز وأبوالمحاسن فيذكران أنها وقعت عام ٨٧هـ، ويذكر ابن إياس أنه فى عام ٨٦هـ وقع أول طاعون فىمصر فى العص الإسلامى وتوفى على أثره عبدالعزيز بن مروان. ومن خلال هذه الروايات نرى أن الطاعون وقع بمصر فى أي عبدالعزيز بداية من عام ٦٦هـ وحدث طاعون آخر عام ٧٠هـ أيضا فتحول عبد العزيز من مصر إلى حلوان واستمر حتى وفاته يوم ١٣ من جمادى الأولى عام ٨٦هـ متأثرا بالطاعون الذى وقع بمصر عام ٨٦هـ، إذا فإن الطاعون قد ب فى مصر من عام ٦٦هـ ولم يكن طاعون ٨٦هـ هو أول طاعون وقع بمصر كما يذكر ابن إياس(بدائع-جـ١-قسم١ صـ١٢٢) ثم تولى عبدالله بن عبدالملك ابن مروان فى ١١ جمادى الآخر ٨٦هـ كما ذكر الكندى (ولاة مصر صـ٨٠) وظهرت آثاره فى أوائل عام ٨٧هـ كما ذكر المقريزى (الخطط جـ٢ صـ٨٥، إغاثة الأمة صـ١ وذكر أيضا أبو المحاسن ذلك (النجوم جـ١ صـ٢١٠).

حيث غلت الأسعار بمصر[١] بسبب توقف النيل عند ثلاثة عشر ذراعاً، مما تسبب فى حدوث شراقى وغلاء فى الأسعار[٢]، (فتشاءم الناس منه)[٣] وهى أول شدة رأها المسلمون بمصر[٤]. ومما زاد من ضررها أن عبدالله كان يرتشى (رغم كونه ابن خليفة وأخا خليفة ولم يتخذ إجراء لرفع تلك الشدة)[٥] وسماه العامة مكيسا(ظالماً)، حتى قال فيه أحد شعراء هذا العصر[٦]:-

أتى مصر والمكيال واف مغربل   فما سار حتى صار والمد فالج[٧]

وأيضاً فى عصر الولاة حدث غلاء عظيم عام (٩٦هـ/٧١٥م) مات بسببه خلق كثير، وكان سبب ذلك سوء سياسة عامل الخراج أسامة بن زيد التنوخى، الذى تولى خراج مصر فى هذا العام[٨].

أما فى عام (١٢٤هـ/٧٤٢-٧٤٣م) أثناء ولاية حفص بن الوليد الثانية على مصر حدث قحط شديد، فأقام حفص صلاة الاستسقاء [٩].

أما آخر أزمات عصر الولاة فكان ما وقع فى ولاية يزيد بن حاتم المهلبى* عام (١٤٧هـ/٧٦٥-٧٦٦م) فكان نقص فيضان النيل إلى اثنى عشر ذراعاً وستة عشر أصبعاً،

(١)الكندى- ولاة مصر-صـ٨٠، محمد بن يوسف-تحقيق د/حسين نصار، دار صادر بيروت.

(٢)محمد بركات البيلى-الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الإسلامية صـ٣٦ مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٥م.

(٣)المقريزى-الخطط-جـ٢-صـ٨٥-مطبعة النيل ١٣٢٦هـ.

(٤)المقريزى-إغاثة الأمة صـ١١.

(٥)أبو المحاسن-النجوم الزاهرة جـ١ صـ٢١١-طبعة دار الكتب-الهيئة المصرية العامة ١٩٧٠م، الكندى ولاة مصر-صـ٨٠، المقريزى-الخطط جـ٢ صـ٨٥ ، إلياس الأيوبى-تاريخ مصر الإسلامية صـ١٤-مكتبة الرغائب بمصر ١٩٣٢م.

(٦)هو زرعة بن سعد الله ابن أبى زمزمة الخشنى.

(٧)محمد بركات البيلى-الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الإسلامية صـ٣٨ مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٥م.

(٨)الكندى- ولاة مصر- صـ٨٠.

(٩)أبو المحاسن-النجوم الزاهرة جـ١ صـ٢٩١، حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى عصر المماليك صـ٢٣-المكتبة العالمية ١٩٧٦م.

*أبو يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، ولاه الخليفة أبوجعفر المنصور على مصر عام ١٤٤هـ وخرج القبط فى أيامه بسخا بالوجه البحرى وهزموا يزيد فصرفه أبو جعفر عن إمرة مصر عام ١٥٢هـ (أبو المحاسن-النجوم جـ٢ صـ٣).

فماجت الفسطاط بأهلها[1] وكانت هذه آخر مجاعة حدثت فى عصر الولاة*.

ومما سبق يتضح لنا أنه على الرغم من هذه الهزات الاقتصادية التى حدثت فى عصر الولاة بسبب عوامل طبيعية أو بشرية، فإنها تعتبر أقل بكثير من المتوقع ولا تتناسب مع تلك الحقبة الطويلة، وهو الأمر الذى يكاد يوحى بأن عصر الولاة فى مصر الإسلامية كان شبه مستقر من الناحية الاقتصادية[2].

٣-الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر الطولونى:

أما بالنسبة للحالة الاقتصادية فى مصر فى عصر الطولونيين فقد انتعشت انتعاشاً كبيراً[3] وذلك بفضل الجهود التى قام بها أحمد بن طولون وخلفاؤه، فقد كان همهم الأول الرفق بالفلاح،

---

(١)أحمد السيد الصاوى-مجاعات مصر الفاطمية-دار التضامن بيروت-لبنان-الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

*ذكر د/أحمد الصاوى(مجاعات مصر الفاطمية-ص١٩) أنه قد حدثت مجاعة عام ١٩٠هـ فى ولاية ابن الخصيب ويستشهد على ذلك بأبيات من الشعر للشاعر العباسى أبى نواس وهو يمدح ابن الخصيب فيها، وفى الحقيقة أنه لم تحدث مجاعة فى هذا العام لعدة أسباب أولها:- أن ابن الخصيب، هذا لم يكن والياً على مصر فى هذا العام، وإنما كان الوالى الأمير عبدالله بن محمد العباسى(ابن إياس- بدائع الزهور-جـ١-قسم١-ص ١٤٢، أبوالمحاسن- النجوم جـ١ صـ١٣١، المقريزى-الخطط-جـ٢ صـ٩٧).

وثانيها:- أن ابن الخصيب هذا كان والياً على مصر ولايته الثانية والأخيرة عام ١٨٠هـ وقد دخل أبونواس (الشاعر العباسى) مصر فى هذا العام وامتدحه بأبيات وهى:-

منحتكم يا أهل مصر نصيحتى ... ألا فخذوا من ناصح بنصيب

أتاكم أمير شرف الله قدره ... أكول لحيات البلاد شروب

فإن يك باق إفك فرعون فيكم ... فإن عصا موسى بكف خصيب

وعلى الرغم من أن الشعر لا يحتج به فى الحوادث التاريخية، وإنما يستأنس به، فإن هذه الأبيات لا تشير إلى أى مجاعة حدثت فى هذا العام.

وثالثها:- أن موسى بن عيسى الخصيب قد صرفه الرشيد عن ولاية مصر عام ١٨٠هـ بعبيد الله بن الخليفة المهدى وحج ابن الخصيب بالناس من بغداد فى هذه السنة وقد توفى بعد عودته من الحج عام ١٨٢هـ وقيل فى سنة ١٨٩هـ(أبوالمحاسن-النجوم جـ١-صـ٩٨) أى أنه قد توفى قبل عام (١٩٠هـ) فكيف تحدث المجاعة فى عهده فى عام ١٩٠هـ ؟!!

(٢)محمد بركات البيلى-الأزمات الاقتصادية فى مصر الإسلامية-صـ٤٠.

(٣)عبدالرحمن الرافعى، سعيد عاشور- مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى حتى الغزو العثمانى صـ١٢٤- دار النهضة- الطبعة الأولى ١٩٧٠م.

ورفع مستوى الإنتاج وذلك بتقديم بعض الخدمات للفلاحين؛ منها إمدادهم بالبذور وغيرها على أن تسترد قيمة تلك المساعدات منهم بعد جنى المحاصيل[1]، وكذلك اهتم الطولونيون بتحسين نظام الرى ووسائله، واستعمالهم نظام السخرة من أجل ذلك[2].

وكل هذه العناية والاهتمام أدت إلى نهضة زراعية كبرى، ووفرة فى الإنتاج، وشيوع الرخاء، ويؤكد ذلك المقريزى فيذكر أن مساحة القطر كله ٢٨ مليون فدان وأنه استغل منها فى العصر الطولونى نحو مليون فدان وقد تجلى هذا الاستغلال الزراعى العظيم فى تضاعف الخراج بصفة عامة، فقد جباه أحمد بن طولون ٤،٣٠٠،٠٠٠ ديناراً، أربعة ملايين دينار وثلاثمائة ألف دينار، وجباه ابنه أمير الجيوش خمارويه بن أحمد ٤،٠٠٠،٠٠٠ مليون دينار[3].

وكان لهذا الازدهار والرخاء أثر كبير فى عدم شعور عامة الشعب بالأزمات الغذائية التى حدثت فى هذا العصر، وقد دفع هذا الرخاء بعض المؤرخين إلى الاعتقاد بأن مصر لم تتعرض لأى انخفاض للنيل فى هذه الفترة[4]، ولكننا نرى أنه قد حدثت انخفاضات للنيل فى هذا العصر ولكنها كانت قليلة فقد انخفض فى سنة(٢٧٤هـ/٨٨٧م) حيث بلغ مقياسه خمسة عشر ذراعاً، وسبع أصابع[5]، وأيضا فى عام (٢٨٢هـ/٨٩٥م) حيث بلغ النيل أربعة عشر ذراعاً واثنين وعشرين أصبعاً[6]، وأيضا فى عام (٢٩٠هـ/٩٠٢م) بلغ النيل ثلاثة عشر ذراعاً وأربعة أصابع[7]، وكانت قلة هذه الانخفاضات فى هذا العصر أحد العوامل الأساسية التى ساعدت على الرخاء الاقتصادى فيه.

أما إذا أردنا أن نتتبع الأزمات التى حدثت فى هذا العصر فإننا لن نجد لها فى المصادر وصفاً شافيا على حد قول أحد الباحثين المعاصرين[8]، وإنما سنجد لها إشارات مقتضبة؛ ففى حياة

---

(١)عبدالرحمن الرافعى-السابق صـ١٢٤.

(٢)سيدة كاشف، حسن أحمد محمود-مصر فى عصر الطولونيين والاخشيديين صـ١٠٨- سلسلة الألف كتاب-رقم ٢٨٥- مكتبة الأنجلو المصرية.

(٣)المقريزى-الخطط-جـ١ صـ١٥٩، ابن إياس-بدائع جـ١ قسم١ صـ١٦٩، حسن أحمد محمود-حضارة مصر الإسلامية فى العصر الطولونى صـ٢٠٧- دار الفكر العربى-بدون تاريخ.

(٤)عبدالرحمن الرافعى، سعيد عاشور-مصر فى العصور الوسطى-صـ١٢٣.

(٥)أبو المحاسن-النجوم الزاهرة جـ٣ صـ٧١

(٦)أبو المحاسن-السابق جـ٣ صـ٨٧.

(٧)أبو المحاسن-السابق جـ٣ صـ١٣١.

(٨)محمد بركات البيلى-الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الإسلامية صـ٤٤.

أحمد بن طولون لم تحدث أى أزمة على الإطلاق[١] فكان من نتيجة ذلك شدة حب الشعب المصرى له، حتى إنه أثناء مرضه (خرج المسلمون بالمصاحف، واليهود والنصارى بالتوراة والإنجيل، والمعلمون بالصبيان إلى الصحراء، ودعوا له، وأقام المسلمون بالمساجد يختمون القرآن ويدعون له)[٢].

ومن أشد الدلائل على قوة الاقتصاد المصرى فى العصر الطولونى أنه لم تحدث بمصر أزمة اقتصادية عند وفاة أحمد بن طولون عام (٢٧٠هـ/٨٨٣م)، وذلك نتيجة السياسة الاقتصادية الرشيدة التى نفذها أحمد بن طولون فى حياته (فاستطاعت البلاد أن تتخطى هذا التغيير السياسى الذى حدث بوفاته فى صلابة لم تتوافر لها فى مناسبات أخرى مماثلة)[٣] .

أما فى أيام خمارويه فى سنة (٢٧٣هـ/٨٨٦م) وقعت بمصر رجفة عظيمة سقطت فيها دور كثيرة ومات خلق كثير، فاضطرب الناس ونتج عن اضطرابهم أزمة اقتصادية كان من نتيجتها أن مات الناس من الجهد والجوع حتى امتلأت أسواق مصر موتى[٤] أثناء بحثهم عن طعام فيها.

وحدث أيضاً فى أيام خمارويه فى عام (٢٧٨هـ/٨٩١م) أن غار النيل فى الأرض[٥] حتى لم يبق منه شىء فكان الناس يشربون من الحفائر وهذا شىء لم يعهد بمثله[٦] (وغلت الأسعار فى هذه السنة بمصر وقراها)[٧]، ويبدو أن النيل قد بلغ حد الوفاء فى هذه السنة ثم نقصت مياهه فى سرعة مفاجئة قبل أن تستوفى الأرض حاجتها من مياهه، وهذا هو معنى عبارة غار حتى لم يبق منه شىء[٨] إلا أن خمارويه لم يقف مكتوف اليدين أمام هذه الأزمة التى جعلت سعر القمح يرتفع حتى بيع الثلاثة أرادب بدينار، واضطر خمارويه إلى فرض العقوبات الشديدة على التجار المتلاعبين بالأسعار[٩] .

---

(١)محمد بركات البيلى-السابق ص٤٥.

(٢)أبو المحاسن-النجوم الزاهرة جـ٣ صـ١٨.

(٣)محمد بركات البيلى-الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الإسلامية -صـ٤٥.

(٤)ابن إياس-نشق الأزهار فى عجائب الأقطار-ورقة ٣٣٧ب مخطوط بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم ١٢٨٨.

(٥)ابن إياس- بدائع الزهور-جـ١ قسم١ صـ١٧٠.

(٦)ابن إياس-السابق-الصفحة نفسها.

(٧)أبوالمحاسن-النجوم-جـ٣-صـ٧٨.

(٨) محمد بركات البيلى-الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الإسلامية صـ٤٦.

(٩)حسن أحمد محمود- حضارة مصر فى العصر الطولونى- صـ٢٠٥.

أما آخر أزمة اقتصادية حدثت فى هذا العصر فكانت عام (٢٩٠هـ/٩٠٢م) عندما تقاصر النيل فلم يبلغ حد الكفاية* وكان منسوب النيل ثلاثة عشر ذراعاً وأربعة أصابع[١]، وانتهى موسم الفيضان دون أدنى زيادة فتفاقمت الأزمة. وامتدت مضاعفاتها وآثارها إلى سنوات لاحقة، واستمرت عواقبها الوخيمة نحو ثلاث سنوات، ساعد على ذلك اضطراب أحوال الطولونيين السياسية فى أواخر أيامهم وتعرضهم للغزو العباسى[٢]، وكانت هذه الأزمة أحد العوامل التى قضت على الدولة الطولونية التى ظلت صامدة بفضل أساسها الاقتصادى المتين الذى أرساه مؤسس الدولة أحمد بن طولون.

وبعد زوال الدولة الطولونية (عام ٢٩٢هـ/٩٠٤م) عاشت مصر فترة ثلاثة عقود ونيف تحت يد الخلافة العباسية التى شهدت كثرة تغيير الولاة بدرجة لم يحدث لها مثيل من قبل فى عصر الولاة قبل الطولونيين[٣] فقد تولى فى هذه الفترة التى بلغت ثلاثين عاما تسع من الولاة.

ولا شك فقد أثر ذلك على حالة البلاد الاقتصادية، ومن حسن الطالع أن البلاد لم تتعرض طوال تلك الفترة لأى تقاصر فى فيضان النيل[٤]، ومع ذلك حدثت عدة أزمات نتيجة للاضطرابات السياسية، ففى عام (٣٠٨هـ/٩٢٠م) اضطربت أحوال البلاد وساءت الحالة المالية، خاصة بعد عزل تكين** عن ولاية مصر، مما اضطر الخليفة المقتدر إلى إعادة تكين والياً على مصر عام

---

*يعنى بحد الكفاية بلوغ النيل إلى ستة عشر ذراعاً وهو الحد الذى كان يجبى عنده الخراج.

(١)أبو المحاسن-النجوم-جـ٣ صـ١٣١.

(٢)محمد بركات البيلى-الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الإسلامية صـ٤٦.

(٣)محمد بركات البيلى-الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الإسلامية صـ٤٧.

(٤)محمد بركات البيلى-السابق-الصفحة نفسها.

**هو تكين بن عبدالله الحربى ولاه الخليفة المقتدر بالله على مصر فى ١١ من شوال عام ٢٩٧هـ/٩٠٩م وتولى ولاية مصر أربع مرات:

الأولى: من عام ٢٩٧ إلى عام ٣٠٢هـ وكانت مدة هذه الولاية خمس سنوات.

الثانية: من عام ٣٠٧ الى ٣٠٩هـ وقد كان واليا من قبل المقتدر أيضاً وكانت مدة هذه الولاية عاماً وسبعة أشهر.

الثالثة: فى عام ٣٠٩هـ واستمر على هذه الولاية أربعة أيام فقط، ومن العجب أن أعيان مصر هم الذين اختاروه والياً على مصر وتكلموا مع مؤنس الخادم فى هذا الأمر وخوفوه عاقبة ذلك وألحوا عليه فى عوده، فأذعن لهم بذلك وأعاده فدبر تكين أمر المصريين، ثم عزله مؤنس بعد أربعة أيام فقط.

الرابعة: عندما اضطربت أحوال البلاد المصرية، وخرج الجند على واليها ابن كلغ، فأعاد الخليفة المقتدر تكين على إمرة مصر فمهد أمور الديار المصرية، واستمر تكين على ولايته هذه من عام ٣١٢هـ/٩٢٤م إلى عام ٣٢١هـ/٩٣٢م حتى مرض ومات فى ١٦ ربيع الأول عام ٣٢١هـ/٩٣٢م وكانت مدة ولايته تسع سنين=

(٣١٢هـ/٩٢٤م) فسيطر تكين على الأمور، وعمل على استتباب الأمن[1] .

ومن الغريب أن تكين هذا ولى مصر أربع مرات، فكان يعين من قبل الخليفة حتى ينظم أمور مصر وأحوالها الاقتصادية حتى إذا استقرت الأمور يتم عزله[2] خوفاً من أن يستقل بمصر كأحمد بن طولون.

* * *

٤- الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر الإخشيدى:

بدأ العصر الإخشيدى بدخول محمد بن طغج الإخشيد الفسطاط فى سنة (٣٢٣هـ/٩٣٤م) واستمر حكمه احدى وعشرين عاماً لم يتقاصر النيل فى أثنائها ولم تحدث أزمات اقتصادية فى عهده[3] ، أما فى عهد القائد أبى القاسم أنو جور ابن الإخشيد وقع غلاء فى الدولة الإخشيدية عام (٣٣٨هـ/٩٤٩م) (فثارت الرعية ومنعوه من صلاة العتمة فى الجامع العتيق)[4] ولم يذكر المقريزى سبب هذه الأزمة.

ثم وقع غلاء فى سنة (٣٤١هـ/٩٥٢م) فكثر الفأر فى أعمال مصر، وأتلف الغلات والكروم[5]، وتواكب مع ذلك قصور النيل فنزع السعر(ارتفع) فى شهر رمضان[6] واستمر الغلاء، وتعاظم أمره فى سنة (٣٤٣هـ/٩٥٤م) حتى بيع القمح كل ويبتين* ونصف بدينار، ثم طلب فلم يوجد، فثارت الرعية، وكسروا منبر الجامع بمصر[7] أى كسروا منبر جامع عمرو بن العاص.

=وشهرين وخمسة أيام، ويقول عنه أبو المحاسن: "كان أميراً عاقلاً شجاعاً عارفاً مدبراً، ولىّ الأعمال الجليلة، وكانت عنده سياسة ودربة بالأمور ومعرفة بالحروب" (النجوم جـ٣ صـ٢١١).

(١) أحمد عبدالسلام ناصف- الشرطة فى مصر الاسلامية صـ٥٨ الزهراء للإعلام العربى الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

(٢)أبو المحاسن- النجوم الزاهرة جـ٣ صـ٢١١.

(٣)محمد بركات البيلى-الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الإسلامية صـ٤٨.

(٤)المقريزى- إغاثة الأمة صـ١١.

(٥)المقريزى-السابق- الصفحة نفسها.

(٦)المقريزى- السابق- صـ١٢.

*الويبة تساوى ١٢,١٦٧ كلغ وسعر الدينار فى هذا العام يساوى ١٥ درهما (المقريزى- إغاثة الأمة صـ١١، أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية صـ٤٧).

(٧)المقريزى-السابق- الصفحة نفسها

وذلك تعبيراً عن غضبهم.

ثم وقع الغلاء أيضاً فى عام (٣٥٢هـ/٩٦٣م) واستمر تسع سنين متوالية[1]، ولعل هذه الفترة هى التى أشار إليها ابن إياس باستمرار الغلاء وهبوط النيل تسع سنين متوالية وليس عام ٣٣٦هـ كما ذكر[2] .

وتمادى الغلاء فى هذه الفترة وارتفعت الأسعار، فما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير، وعز الخبز فلم يوجد زاد الغلاء، حتى بلغ القمح كل ويبتين بدينار[3]، ونهبت الضياع والغلات، وماج الناس بمصر بسبب السعر واستمر الغلاء إلى سنة(٣٥٤هـ/٩٦٥م) فكان مبلغ زيادة النيل أربعة عشر ذراعاً وأصابع، وفى عام (٣٥٦هـ/٩٦٦م) لم يبلغ النيل سوى اثنى عشر ذراعاً وأصابع (ولم يحدث ذلك فى الملة الإسلامية)[4] وكان حاكم مصر فى تلك الفترة كافور الإخشيدى.

وكانت هذه الأزمة من الأسباب التى أدت إلى سقوط مصر فى أيدى الفاطميين خصوصاً بعد موت كافور، واضطراب الأمور وتعدد الفتن.

ويتضح مما سبق أن الحياة السياسية كانت مضطربة بوجه عام فى العصر الإخشيدى، وذلك لعدة عوامل منها:

أولاً:- كثرة سنوات انخفاض النيل فى هذا العصر، فقد انخفض فى سنوات:- (٣٢٧هـ/٩٣٨م)، (٣٢٩هـ/٩٤٠م)، (٣٣٠هـ/٩٤١م)، (٣٣٣هـ/٩٤٤م)، (٣٣٤هـ/٩٤٥م)، (٣٣٦هـ/٩٤٧م)، (٣٣٧هـ/٩٤٨م)، (٣٣٨هـ/٩٤٩م)، (٣٥٣هـ/٩٦٤م)، (٣٥٥هـ/٩٦٥م)، (٣٥٦هـ/٩٦٦م).

وثانياً:- عدم اهتمام الإخشيد وابنه بمرافق البلاد، ودأبهما على جمع المال، مما جعله يضن فى النفقة، فأهملت كثير من مرافق البلاد[5].

وثالثاً:- كثرة فرض الضرائب القاسية، ومصادرة أموال الأغنياء بحجة الحصول على

---

(١)المقريزى- السابق- الصفحة نفسها.

(٢)ابن إياس- نشق الأزهار فى عجائب الأقطار- ورقة ٣٣٧ب، بدائع الزهور- جـ١- قسم ١- صـ١٧٧.

(٣)محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الإسلامية صـ٥١.

(٤)المقريزى-إغاثة الأمة- صـ١٢.

(٥)عبدالرحمن الرافعى، سعيد عاشور- مصر فى العصور الوسطى صـ١٦٥.

الأموال لسد نفقات الدولة[١]، فحد ذلك من النشاط الاقتصادى للبلاد.

رابعاً:- عدم وجود خلفاء يحسنون تدبير شئون الدولة بعد وفاة الإخشيد اللهم إلا كافور.

خامساً:- أحدث موت كافور فى سنة (٣٥٧هـ/٩٦٧م) وتولية أبى الفوارس أحمد بن على الإخشيد- الذى كان طفلاً فى الحادية عشرة من عمره- اضطراباً شديداً فكثرت الفتن والحروب واشتعلت الحرائق وكثر الغلاء فى أيامه (واشتد حتى أكل الناس الجيف والكلاب) [٢].

ولهذا فقد فاق العصر الإخشيدى- فيما شهده من أزمات اقتصادية- كافة عصور مصر الإسلامية التى سبقته. ويبدو أن هذه الأزمات الاقتصادية الإخشيدية كانت إرهاصات بما ستعانيه مصر من مثيلاتها فى العصر الفاطمى [٣].

* * *

هـ- الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر الفاطمى:

قام الفاطميون منذ استقرارهم فى الشمال الإفريقى وتأسيس دولتهم بتوجيه خمس حملات للاستيلاء على مصر، ولم يكتب النجاح إلا للحملة الخامسة التى أرسلت عام (٣٥٨هـ/٩٦٩م) بقيادة جوهر الصقلى[٤].

ودخل الفاطميون مصر والأزمة الاقتصادية التى أودت بالإخشيديين على أشدها، والتى استمرت من عام (٣٥٨هـ/٩٦٨م) إلى عام (٣٦١هـ/٩٧١م) وبذل جوهر الصقلى جهوداً كبيرة لعلاج تلك الأزمة وتخفيف حدتها[٥] واستغرق ذلك منه ثلاث سنوات تقريبا، فضرب جوهر بشدة على أيدى التجار والطحانين الذين استغلوا حالة الفوضى فى محاولة الإثراء من ورائها[٦]، ونجحت هذه الجهود التى قام بها جوهر، فانحل (انخفض) السعر وأخصبت الأرض وحصل الرخاء[٧].

---

(١)عبد الرحمن الرافعى- السابق الصفحة نفسها.

(٢) الكندى- ولاة مصر- تحقيق د/حسين نصار صـ٣١٥.

(٣)محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الإسلامية صـ٥٦.

(٤)أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية أسباب ونتائج- صـ٢٩ دار التضامن- بيروت- ١٩٨٢.

(٥)محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية والأوبئة- صـ٥٩.

(٦)أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية صـ٢٧.

(٧)المقريزى- إغاثة الأمة صـ١٤.

وبعد أن استقرت الدولة الفاطمية، وجاء المعز لدين الله إلى مصر عام (٣٦٢هـ)، يبدو أنه قام بدراسة أحوالها، فأدرك خطورة العامل النفسى فى تفاقم الأزمة[١]، فأمر المعز لدين الله بألا ينادى بزيادة النيل حتى يتم ويصل إلى حد الوفاء، وأن لا يكتب إلا إليه والقائد جوهر الصقلى فقط[٢]، وقد أعجبت هذه السياسة المقريزى فقال:[٣] (فتأمل ما أبدع هذه السياسة، فإن الناس دائماً إذا ما توقف النيل فى أيام زيادته أو زاد قليلاً يقلقون ويحدثون أنفسهم بعدم طلوع النيل، فيقبضون أيديهم على الغلال ويمتنعون عن بيعها رجاء ارتفاع السعر... فيحدث بهذا الغلاء... ففى كتمان الزيادة عن العامة أعظم فائدة وأجل عائدة).

وفى خلافة العزيز بالله شهدت مصر عدة أزمات اقتصادية متوالية بدأت عام (٣٧١هـ/٩٨١م) بانخفاض النيل إلى خمسة عشر ذراعاً، وفى عام (٣٧٢هـ/٩٨٢م) توقف النيل عن الزيادة واضطربت الأسعار، وتزايدت أثمان الحبوب[٤].

ثم شهدت خلافة الحاكم بأمر الله (٣٨٦-٤١١هـ/ ٩٩٦-١٠٢٠م) سلسلة من المجاعات استغرقت نحو نصف سنى حكمه التى قاربت نحو ربع قرن[٥].

وفى عام (٣٨٧هـ/٩٩٧م) وقع غلاء فى أيام الحاكم وكان سببه قصور النيل، فإن الزيادة بلغت ستة عشر ذراعاً، وأصابع[٦]، ولعل هذه الأصابع قد دعت أحد الباحثين المعاصرين[٧] إلى ادعاء خطأ المقريزى عندما أرجع سبب هذه المجاعة إلى قصور النيل، بحجة أن النيل قد بلغ حد الكفاية التى لاتقحط معها البلاد، ويرجع السبب فى هذه المجاعة لأسباب بشرية.

ولكننا نرجح صدق المقريزى عندما أورد هذا السبب لحدوث مجاعة عام ٣٨٧هـ، وذلك لأنه من الوارد حدوث المجاعات حتى لو وصلت الزيادة إلى قريب من ثمانية عشر ذراعاً؛ لأنه لم يكن هناك حد قاطع ومحدد لفيضان النيل الذى تحدث معه المجاعة، وهذا الحد كان متذبذباً

---

(١) محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية والأوبئة- صـ٦١.

(٢) ابن إياس- نشق الأزهار فى عجائب الأقطار- ورقة ١٣أ، ابن ميسر- المنتقى من أخبار مصر صـ١٦٠- تحقيق أيمن فؤاد سيد.

(٣)المقريزى- الخطط جـ١ صـ٩٧.

(٤)محمد بركات البيلى-الأزمات الاقتصادية والأوبئة-صـ٦١.

(٥) أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية صـ٣٢، حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ٢٥.

(٦)ابن إياس- بدائع الزهور- جـ١ قسم١ صـ٢٠٥، المقريزى- إغاثة الأمة صـ١٤.

(٧) محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية والأوبئة- صـ٦٦.

متأثراً في ذلك بحالة الدولة المركزية[1] ويتفق ابن إياس مع المقريزى حين يقرر أن النيل قد بلـ
ستة عشر ذراعاً والهبط فشرقت البلاد ووقع الغلاء بمصر[2] والمهم أن هذه الأزمة قـــد انتـهـ
ومشت الأحوال بانحطاط (انخفاض) السعر[3] .

أما في عام (٣٩٥هـ/١٠٠٤م) توقف النيل حتى وصل الخليج في آخر مسرى إلى خمس عشر ذراعاً وسبعة أصابع[4]، وكان من نتيجة هذه المجاعة انتشار الوباء في البلاد بيـــن النـــاس ووصل إلى الماشية. ولكن الحاكم بأمر الله اتخذ الإجراءات الوقائية، فمنع ذبح السليم من الماشـ إلا في عيد الأضحى وحث على قتل جميع الكلاب حتى خلت منها الطرق[5]؛ وذلك حتى لا ينتشر الوباء في البلاد.

وكذلك حدثت مجاعة عام (٣٩٨هـ/١٠٠٧م) بسبب نقص النيل الذى بلغ أربعـــة عشـ ذراعاً وأصابع* فلحقت النـــاس مـــن ذلـــك شـدائد[6] واســتمرت هـذه المجاعــة إلـــى عـا (٣٩٩هـ/١٠٠٨م).

وشهدت خلافة الحاكم أيضاً عدة أزمات، مثل أزمة عام (٤٠٣هـ/١٠١٢م) فارتفعت فيـ الأسعار وازدحم الناس على الخبز، ففرق الحاكم أموالاً على الفقراء[7] ورفع المكوس عن جميـ الغلال الواردة بالساحل؛ لكي تنخفض الأسعار[8] .

أما في عام (٤٠٦هـ/١٠١٥م) فقد حدثت هزة اقتصـــادية نتـيجة ارتفاع فيضـــان النيـ الذى تخطى حد الاســـتبحار* إذ وصل النيل إلى ثلاثة أصـــابع من إحدى وعشـــــرين ذراع

(١)أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية صـ٢٧.

(٢)ابن إياس- بدائع الزهور جـ١- قسم ١- صـ٢٠٥.

(٣)المقريزى-إغاثة الأمة صـ١٤.

(٤) المقريزى- السابق- الصفحة نفسها، ويذكر أبو المحاسن أن النيل قد بلغت زيادته ستة عشر ذراعـــاً وثلاثـ أصابع- النجوم جـ٤ صـ٣٩٧.

(٥)أحمد السيد الصاوى-مجاعات مصر الفاطمية صـ٣٥.

(٦)المقريزى- إغاثة الأمة صـ١٧.

(٧) أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية صـ٤٠.

(٨) محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية والأوبئة- صـ٧١.

*حد الاستبحار في العصر الفاطمي هو بلوغ النيل عشرين ذراعاً.

فغرق المقياس، وامتلأ كل مكان في المدينة بالماء ولم يبق طريق يسلك إلى القاهرة إلا من الصحـراء
وغرقت الضياع والبساتين[1] .

وكانت آخر مجاعة في عهد الحاكم سنة(٤١٠هـ/١٠٢٠م) حيث اشتد ارتفاع الأسعار ووصل سعر رطل* الدقيق درهماً وبيع اللحم أربعة أواق** بدرهم ومات كثير من الناس[2]؛ بسبب الجوع.

وهكذا كانت الأزمات الاقتصادية في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، ونلاحظ أن هذه المجاعـــات قد بلغ عددها ثماني مجاعات- ذكرنا أشهرها- حدثت خلال ربع قرن، حدثت اثنتان منـــها والحـــاكم بأمر الله طفل لا يتجاوز الحادية عشرة من عمره، حيث سعت كل قوة للسيطرة عليه، أما عندما كـبر الحاكم بأمر الله استطاع أن يسيطر علـــى الأمـــور أثنـــاء المجاعـــات التـــى حدثـــت بيـــن سنـــتى (٣٩٥هـ/١٠٠٤م)، (٤١٠هـ/١٠١٩م).

فاتخذ من الإجراءات ما يدل على حسن تدبيره فكان يعمل على تثبيت الأسعار بمنع تذبـــذب العملة بتجديد مقاديرها، وإنزال عملة جديدة تفرق على الصيارفة، ثم أقام سعراً لكل شيء ولا ســـيما الحبوب، كما كان يدخل البيوت ويوزع الأموال على الناس بنفسه، وكذلك (استخدم وسائله الخاصـــة في منع الناس من تخزين الأقوات)[3].

ولقد أثبت الحاكم بتصرفاته وإجراءاته، مع كل ما واجه من صعاب- أنه كان أنضـــج وعيـــاً وأكثر عبقرية من غيره من الخلفاء والحكام (الذين لم يتهموا بالجنون)[4].

أما الظاهر لإعزاز دين الله ابن الحاكم فقد تولى الخلافة وهو في السادسة عشرة من عمـــره، ولذا لم يستطع السيطرة على الأمور إبان المجاعات التي حدثت في عهده، مثل المجاعة المخيفـــة التي امتدت عامي (٤١٤هـ- ٤١٥ هـ/١٠٢٣م-١٠٢٤م)، وكانت بسبب قصور النيـــل الـــذى انتهت زيادته إلى أربعة عشر ذراعاً وأصبع واحد، فلم ترو الضياع ولا الأراضي، وقـــد ســـاعد على تفاقم هذه المجاعة عدة عوامل: منها ضعف شخصية الظاهر وتضخم دور رجال الدولة الذين مارسوا تجارة الغلال بغية الربح[5]، وكذلك القلاقل الداخلية (فوقعت أحداث النهب التي قـــام بـــها

(١)أحمد السيد الصاوى-مجاعات مصر الفاطمية صـ٤٠، محمد بركات البيلى-الأزمات الاقتصادية والأوبئة صـ٧١.

* الرطل يساوى ٤٣٧,٥ جراماً (هنتس فالتر الموازين صـ٧٦).

** الأوقية تزن ٤٣٧,٥ (هنتس فالتر صـ١٩، أحمد السيد الصاوى-مجاعات مصر الفاطمية صـ٢٥٢).

(٢)محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية والأوبئة صـ٧١.

(٣) عبدالمنعم ماجد- ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها- صـ٣٠٣ دار الفكر العربى- الطبعة الرابعة١٩٩٤م.

(٤)أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية- صـ٣٣.

(٥) أحمد السيد الصاوى- السابق صـ٤٢.

العبيد وغيرهم)[1] الذين نهبوا الساحل وبعض جهات الريف ونهبوا بلد الأشمونين بأسره، وأيضاً خطر الغزو الخارجي، الذى ظهر على حدود مصر الشرقية من قبل حسان بن مفرج بن جراح الطائي* عام (٤١٥هـ/١٠٢٥م).

وبالرغم من كل ذلك فقد عبرت الجماهير الجائعة عن غضبها فخرجوا إلى الشوارع فى مظاهرات ضخمة واعترضوا ركب الخليفة، الذى تأثر بذلك، واستدعى المحتسب دواس بن يعقوب وهدده وتوعده إذا لم يتدارك الأمر، فنزل المحتسب إلى الأسواق وهاجم مخازن القمح، ووزع ما وجده منه على الطحانين[2]

وفى عام(٤٢٦هـ/١٠٣٤م) حدثت مجاعة بالبلاد؛ بسبب كثرة الفئران التى أتت على كل شيء، وانشغال الظاهر باللهو عن رعاية الأمور، حتى إن رجال الدولة فكروا فى خلعه لولا أنه أسرع بتفرقة الأموال[3]، على كل حال فقد عولجت هذه المجاعات؛ لأن الدولة الفاطمية كانت لاتزال فتية، فاستطاعت التغلب عليها[4].

أما الخليفة المستنصر فتعد خلافته (٤٢٧هـ-٤٨٧هـ/١٠٣٥م-١٠٩٤م) حداً فاصلاً بين عهد الخلفاء الأقوياء وعهد الوزراء العظام[5].

ولقد تولى المستنصر الخلافة (وهو ابن ثماني سنين)[6] وكان أول غلاء فى خلافته عام (٤٤٤هـ/١٠٥٢م) سببه قصور النيل[7]، ومما أسهم فى اشتداد هذه الأزمة خلو المخازن السلطانية من الغلال (فاشتدت المسغبة)[8]، وكان سبب خلو المخازن من الغلال نصيحة الوزير الناصرلدين الله الحسن بن على بن عبد الرحمن اليازورى، الذى قال للمستنصر: (إن المتجر الذى يقام بالغلة فيه

(١)محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية والأوبئة صـ٧٢.

*هو حسان بن مفرج بن دغفل بن جرام بن شبيوب بن سعيد كان أمير العرب ببلاد الشام، انضم إلى القرمطى لمحاربة الدولة الفاطمية، وانضم أيضا إلى الفتكين فى محاربة جوهر، فراسله العزيز؛ فانصرف عن ألفتكين بل وأسره وسلمه إلى العزيز؛ فخلع العزيز على حسان. ولكنه خلع طاعة الدولة الفاطمية، وأقام الدعوة لأبى الحسين بن الفتوح الحسنى أمير مكة فى ذلك الوقت، ودعا له بالرملة، وأخذ يهجم على مصر من الناحية الشرقية وأصاب الدولة الفاطمية بالذعر والقلق وهجم على مصر(المقريزى- اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء جـ١ صـ ٢٢٢).

(٢)المقريزى- اتعاظ الحنفا جـ٢ صـ ١٦٥ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٧١ القاهرة.

(٣)عبد المنعم ماجد- ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها صـ٣٠٣.

(٤)عبد المنعم ماجد – السابق الصفحة نفسها.

(٥)أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية صـ٤٩.

(٦)الخالدى- كتاب المقصد الرفيع المنشا الحاوى إلى صناعة الإنشا ورقة ٦٠- مخطوطة بجامعة القاهرة رقم ٢٤٠٤٥.

(٧)المقريزى- إغاثة الأمة صـ١٨.

(٨) المقريزى- السابق الصفحة نفسها.

مضرة على المسلمين وربما انحط السعر من مشتراها ولا يمكن بيعها فتتغير فى المخازن وتتلف، وأنه يقيم متجراً لا كلفة فيه على الناس ولا يخشى عليه من تغير ولا انحطاط سعر وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص، فأمضى الخليفة ما رآه)[1] وترتب على ذلك أنه لما حدثت المجاعات، ولم يعد يوجد احتياطى من الغلات تلاعب التجار بأسعار الغلال التى فى حوزتهم وكانوا يخفونها ليبيعوها بالسعر الذى يريدونه[2]، وهذا هو الذى حدث عام (٤٤٧هـ/١٠٥٣م) عندما قصر النيل وليس فى المخازن إلا جرايات من فى القصور ومطبخ السلطان وحواشيه لا غير، ونزع السعر، واشتد الأمر على الناس[3] إلا أن الوزير أبا محمد* قام بتدبير الأمور لحسن أيام مدة عشرين شهراً إلى أن أدركت غلة السنة الثانية[4].

ثم وقعت الشدة المستنصرية التى استمرت سبع سنين وأكل الناس بعضهم بعضاً[5].

ويلاحظ أن المؤرخين قد اختلفوا فى تحديد سنة لابتداء الشدة المستنصرية بالرغم من أنهم قد حددوها بسبع سنين، فابن إياس يرى أنها بدأت سنة (٤٥١هـ/١٠٥٩م)[6]، وابن أيبك يرجع بدايتها إلى سنة (٤٨٨هـ/١٠٩٥م) والمقريزى يرجع بدايتها إلى سنة (٤٥٧هـ/١٠٦٤م)[7] وهذا هو الصواب، والسبب فى عدم اتفاق المؤرخين على سنة بعينها كبداية محددة للشدة المستنصرية هو أن الأزمات الاقتصادية توالت طوال الفترة الممتدة من منتصف الأربعينيات حتى بداية النصف الثاني من الستينيات عام (٤٦٦هـ/١٠٧٣م) حين قدم بدر الجمالي إلى مصر، فلا تكاد تخلو سنة من تلك السنوات العشرين من الغلاء[8].

ويرجع المقريزى أسباب الشدة المستنصرية إلى ضعف السلطنة، واختلال أحوال المملكة، واستيلاء الأمراء على الدولة* واتصال الفتن من العربان، وقصور النيل ، وكثرة صرف الوزراء

(١)المقريزى- الخطط- جـ٢ صـ ٣٤٥.

(٢) عبد المنعم ماجد- ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها صـ٣٠٣.

(٣)المقريزى- إغاثة الأمة-صـ٢.

*هو الوزير الناصر لدين الله أبو محمد الحسن بن على بن عبدالرحمن اليازورى وقد بلغ هذا الوزير من سعة النفوذ وعظم الحظوة أن المستنصر سأله أن يقرن اسمه باسمه على السكة فتم ذلك لمدة شهر.

(٤)المقريزى- السابق صـ٢١، حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر المملوكى- صـ٢٥.

(٥) اليافعى- مرآة الجنان وعبرة اليقظان- جـ٣- صـ١٤٥ طـ١ حيدر آباد-١٣٣٨هـ.

(٦)ابن إياس- نشق الأزهار فى عجائب الأقطار- ورقة ٣٣٦أ، بدائع الزهور- جـ١ قسم١ صـ٢١٦.

(٧) محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية صـ٨٥، حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية والأوبئة بمصر صـ٢٥.

(٨) محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية صـ٨٦.

* مثال لذلك الوزير أمير الجيوش الذى لم يبق للمستنصر معه أمر(المقريزى-الخطط-جـ٢ صـ٢١٢).

والقضاة وولايتهم[1] لكثرة مخالطة الرعاع للخليفة وكثرة السعايات، فاشتبهت الأمور على الخليفـــة،[2] وضعفت قوى الوزراء عن التدبير لقصر مدة حكم كل منهم، وخربت الأعمال[3]؛ لإهمال الدول فـــى بعض الفترات لبناء الجسور، وصيانتها، وعجزها عن تطهير الترع فهجر الناس أراضيهم[4].

وهكذا كانت العوامل البشرية هى العوامل الرئيسة فى حدوث الأزمات الاقتصادية إبان حكـ المستنصر[5].

وعموماً كانت لهذه الشدة عدة آثار اجتماعية فقد أكل الناس الكلاب والقطط حتى قلت الكـلاب فبيع كلب ليؤكل بخمسة دنانير (وأكل الناس بعضهم بعضاً)[6]، وتفنن الناس فـــى صيـد فرائسـهم (فكانت طوائف تجلس على بيوتهم ومعهم سلب وحبال فيها كلاليب، فإذا مر بهم أحد ألقوهــا عليـ ونشلوه فى أسرع وقت، وشرحوا لحمه وأكلوه)[7]

أما حالة المستنصر نفسه فلم تكن بأفضل من حالة عامة الشعب إذ كان يركب وحده، وكـ من معه من الخواص مترجلون ليس لهم دواب يركبونها، وكانوا إذا مشوا تساقطوا فى الطرقات[8] آل أمره إلى أن باع كل ما فى قصره من ذخائر وثياب وأثاث وسلاح، وغيره، وصار يجلس علـ حصير وتعطلت دواوينه، وأفضى الأمر إلى أن عدم المستنصر القوت، وكانت الشريفة بنت صـاحـ السبيل تبعث إليه فى كل يوم بقعب من فتيت من جملة ما كان لها من البر والصدقات[9]، واشتد أمـ سوءاً عندما هجم الأجناد عليه وانتزعوا كل ما فى يده، وطلبوا منه أن يتزوجوا بناتــه وأخوات فأخرجهن مع أولاده الرجال من القصر وسيّرهم إلى غزة[10]

---

(١) المقريزى- إغاثة الأمة- صـــ٢٤.

(٢) المقريزى- الخطط- صـــ١٧١.

(٣) المقريزى- السابق- الصفحة نفسها.

(٤) أميرة إبراهيم أحمد- الأوضاع الإدارية والاقتصادية فى الدولتين الفاطمية والأيوبية- رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية دار العلوم صـــ٢١٢.

(٥) محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية- صـــ٨٩.

(٦) المقريزى- إغاثة الأمة- صـــ٢٤، إبن إياس- نشق الأزهار فى عجائب الأقطار- ورقة ٣٣٦أ.

(٧) المقريزى- إغاثة الأمة- صـــ٢٤.

(٨) اليافعى- مرآة الجنان وعبرة اليقظان- جـ٣- صـ١٤٥.

(٩) المقريزى- إغاثة الأمة- صـــ٢٥.

(١٠) الخالدى- كتاب المقصد الرفيع المنشا الحاوى لصناعة الإنشا ورقة ٦٠.

واضطر المستنصر فى نهاية الأمر إلى استدعاء بدر الجمالى* (الذى دبر الأمور أحســن تدبير، فانكشفت الشدة وفرجت الكربة)[1].

ثم وقع غلاء آخر عام (٤٩٧هـ/١١٠٤م)[2] فى خلافة الآمر بأحكام الله، ووزارة الأفضـــل بسبب نقص فيضان النيل، إلا أن الخليفة أمر قائده أبا عبد الله بن فاتك[3] أن يدبر الأمور فختم علـى مخازن الغلال وأحضر أربابها وخيرهم فى أن تبقى غلاتهم تحت الختم أو تباع بثلاثين ديناراً، فأجاب التجار إلى بيعها بالسعر المعين، ثم قام بعد ذلك بتقدير حاجة البلاد يومياً من الغلال ليصـــرف مـــن المخازن إلى أن دخلت الغلة الجديدة فانحلت (انخفضت) الأسعار[4].

ثم وقع غلاء شنيع آخر وقحط ذريع فى أيام الحافظ لدين الله، ووزارة الأفضل رضوان بـــن ولخشي** إلا أنه لم يستمر؛ لأن الأفضل قد اتخذ إجراءا حاسماً مع التجار المحتكرين والمزيدين فـــى الأسعار (ووظف عليهم القيام بما يحتاج إليه فى كل يوم، وباشر الأمر بنفسه، وأخذ فيه بـــالحد، فلـــم يدع أحداً خلافه، ولم يزل الحال كذلك إلى أن منّ الله تعالى بالرخاء وكشف عن الناس مانزل بهم من البلاء)[5].

وآخر المجاعات التى وقعت فـــى عـــهد الحـــافظ قـــد استمرت ثـــلاث ســـنوات مـــن ٥٣٦هـ/١١٤١م إلى ٥٣٨هـ/١١٤٣م) وصحب المجاعة وباء فى العامين الأولين وإن بلغ مداه عام (٥٣٧هـ/١١٤٢م)[6]، وكان سبب هذه المجاعة هو فساد الإدارة وثورات العربان، بالإضافة

(*) هو بدر بن عبدالله الأمير الوزير الأرمنى الجمالى، اشتراه جمال الملك بن عمار الطرابلسى ورباه، ولى نيابة دمشق للمستنصر فى سنة ثمينة وخمسين وأربعمائة مضى إلى مصر لما علم باضطراب الأمور وشدة قحطها، فهجمها بغتة وســـعد المســـتنصر بقدومه؛ فزال النحس عنه والذل الذى قاساه من ابن حمدان، وجلس على تخت الولاية وردت إليه أزمة الأمور ودبرهـــا أحســـن تدبير وكان بطلاً شجاعاً ومات بمصر عام ثمان وثمانين وأربعمائة وقام بعده ابنه الملقب أيضاً بأمير الجيوش(الذهبى شمس الدين محمد بن أحمد-سير أعلام النبلاء- صـــ١٩- مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى ١٩٨٤- تحقيق شعيب الأرنؤوط).

(١) المقريزى- إغاثة الأمة- صـــ٢٧.

(٢) محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصـــادية فى مصـــر الإسلامية- صـــ٩٦، أحمد الصاوى- مجاعـــات مصـــر الفاطميـــة ٦٩.

(٣) أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية صـــ٦٩.

(٤) المقريزى- إغاثة الأمة- صـــ٢٧، محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية فى مصر الإسلامية- صـــ٩٦.

(**) كان من الأمراء المميزين أيام المستنصر وتولى وظيفة صاحب الباب وتولى ولاية عسقلان ثم ولى بلاد الغربية، ثم قام بخلـــع تاج الدولة بهرام من الوزارة وتولى الوزارة مكانه، ونزل دار الوزارة وخلع الحافظ عليه خلعة الوزارة ولقب بالسيد الأجـــل الملـــك الأفضل، ورضوان أول وزير لقب بالملك(المقريزى- اتعاظ - جـ٣ صـــ١٦١).

(٥) المقريزى- إغاثة الأمة-صـــ ٨ ، محمد بركات البيلى- الأزمات الاقتصادية فى مصر الإسلامية- صـــ٩٧.

(٦) ابن ميسر- أخبار مصر جـ٢ ص٨٥، أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية صـــ٧٠.

إلى الفيضان النسبى المنخفض؛ إذ بلغ ستة عشر ذراعاً وأحد عشر أصبعاً وهو حد وإن كان لا يعنى القحط ولكن مع الأسباب السابقة يكون له أثر كبير على ارتفاع الأسعار(١).

أما فى أيام الفائز بنصر الله فى سنة (٥٤٩هـ/١١٥٤م) وبوزارة طلائع ابن رزيك وقع غلاء بسبب قصور النيل عن حد الوفاء، وكان بالأهراء من الغلال ما لايحصى، فأخرج ابن رزيك جملة كثيرة من الغلال وفرقها على الطحانين، ومنع من احتكارها وتصدق على جماعة من الفقراء بجملة كثيرة وكذلك تصدق بعض الأمراء (حتى فرج الله وهجم الرخاء)(٢).

وكانت آخر أزمة اقتصادية قد حدثت فى العصر الفاطمى عام (٥٥٥ هـ/١١٦٠م) فى خلافة العاضد لدين الله وكانت بسبب اتجاه الصالح طلائع بن رزيك إلى ممارسة الاحتكار فى الغلال ولقد ساءت أحوال الفاطميين فى خلافة العاضد خصوصاً بعد مقتل طلائع بن رزيك ووقوع الخلاف الشهير بين شاور وضرغام على السلطة واستعان ضرغام بالصليبيين فوقعت معارك وفتن كان لـ أثر كبير على الحالة الاقتصادية للبلاد.

(ولقد فرح الشعب المصرى بتدخل نور الدين محمود لإنقاذ مصر من الاحتلال الصليبى فأظهروا سعادتهم بسقوط الدولة الفاطمية على يد صلاح الدين وارتياحهم لهذا المصير (ولم ينتطح سقوطها عنزان)(٤).

وخلاصة ما سبق أننا نجد مصر قد عاشت فى كنف الدولة الفاطمية أزهي أيامها الاقتصادية وأيضاً أشقى أيامها، والحقيقة أن الخلفاء الفاطميين الأقوياء ووزراءهم العظام قد اهتموا بالجسور وبشبكة الخلجان والأبحر، فحفروا الخلجان كما فعل الحاكم بأمر الله سنة (٤٠٤هـ/١٠١٣م) حيث أطلق لحفر خليج الإسكندرية مبلغ عشرة آلاف دينار، فحفره كله(٥).

وكذلك حدث أيام الخليفة المستعلي عام(٥٠٦هـ/١١١٢م) حيث قام الوزير الأفضل بن أمير الجيوش بحفر بحر أبى المنجا* واستمر حفره حوالى سنتين، وبالرغم من كل هذا الاهتمام، فـ

(١)أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية صـ٧١.

(٢)المقريزى- إغاثة الأمة- صـ ٢٨.

(٣)أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية صـ٧١.

(٤)ابن الأثير- نشق الأزهار فى عجائب الأقطار-ورقة ٣٣٦ب.

(٥)أميرة إبراهيم أحمد- الأوضاع الإدارية والاقتصادية فى الدولتين الفاطمية والأيوبية صـ٢١٢.

*يقال إن سبب حفر هذا البحر أن البلاد الشرقية كانت جارية فى ديوان الخلافة وكان معظمها لا يروى فى أكثر السنين يصل الماء إليها وكان يشارف العمل يهودي اسمه أبو المنجا فسمى باسمه(ابن مماتى- قوانين الدواوين صـ١٨٠ مكتبة مدبولى ١٩٩١م تحقيق عزيز سوريال عطية، أميرة إبراهيم أحمد- الأوضاع الإدارية والاقتصادية فى الدولتين الفاطمية والأيوبية صـ٢١٣) وكان هذا البحر يبدأ من بلاد القليوبية وينتهي فى البلاد الشرقية(المقريزى- الخطط جـ٢ صـ٣٨١).

حدثت عدة مجاعات لم يكن انخفاض النيل سبباً أساسياً فى معظمها، وهناك عوامل أخرى غير جغرافية هى التى كانت تدفع البلاد إلى حافة الفقر والمجاعة(١).

ومن أهم هذه العوامل، دور التجار وسماسرة الغلال وطوائف المحتكرين فى خلق الأزمات المفتعلة؛ بسبب شرائهم السلع الغذائية وتخزينها عن الأسواق كى يرتفع السعر، وبذلك يحققون أطماعهم فى الكسب والاتجار(٢).

وكان ضعف الحكومة المركزية- منذ خلافة الظاهر لإعزاز دين الله- إيذاناً بتعاظم تأثير هذا العامل، خاصة وأن بعض رجال الدولة يقومون بالاتجار فى الغلال(٣).

أما دور الدولة تجاه هذه الأزمات المفتعلة فنجدها تسعر القمح وتمنع بيع القمح إلا للطحانين لعمل الخبز، وإذا تلاعب الطحانون بسعر الخبز عوقبوا بالضرب والتشهير كما حدث فى عامى (٣٩٧هـ/١٠٠٦م و ٣٩٨هـ/١٠٠٧م) وكذلك فى عام (٤١٥هـ/١٠٢٤م) وأحياناً كانت تفتح مخازن الغلال ويتم توفيرها فى الأسواق(٤).

أما الخلفاء الضعاف فلم يكن لهم حول ولا قوة بل كانوا سبباً فى حدوث المجاعات كما مر بنا عند الحديث عن الشدة المستنصرية.

كل هذا جعل صلاح الدين يستولى على مصر، ويسقط الخلافة الفاطمية فى يسر وسهولة.

* * *

(١)أحمد السيد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية صـ٢٣٧.

(٢)أميرة إبراهيم أحمد- الأوضاع الإدارية والاقتصادية فى الدولتين الفاطمية والأيوبية صـ٢١٣.

(٣)أحمد السيد الصاوى-مجاعات مصر الفاطمية صـ٢٣٧.

(٤)أميرة إبراهيم أحمد- الأوضاع الإدارية والاقتصادية فى الدولتين الفاطمية والأيوبية صـ٢٢٣.

٦-الأزمات الاقتصادية فى العصر الأيوبى

لقد طبق صلاح الدين النظام الإقطاعى* فى مصر بعد أن استطاع إسقاط الخلافة الفاطمية وأصبح سلطان مصر، فساد فى مصر زمن صلاح الدين وخلفائه من السلاطين نوعان من الإقطاع[1] هما: الإقطاع الإدارى والإقطاع الحربى**، وكان هذا التقسيم يناسب طبيعة نشأة الدولة الأيوبية ودورها الحربى حينذاك، ولقد ساعد هذا التنظيم وتطبيقه تطبيقاً جيداً على ازدهار الحياة الاقتصادية فى مصر فى عصر صلاح الدين، خصوصاً بعد إلغائه العديد من المكوس التى كان يفرضها الفاطميون على المصريين.

أما بعد وفاة صلاح الدين وحدوث النزاعات بين أبنائه وإخوته تأثرت الحالة الاقتصادية فى مصر بهذا الصراع، فقد عانت مصر بعد وفاة صلاح الدين العديد من الأزمات الاقتصادية ساعد على استفحال خطرها التوتر السياسى[2].

لقد تدهورت الأحوال الاقتصادية عام (٥٩١هـ-٥٩٢هـ/١١٩٤-١١٩٥م)، بسبب انخفاض النيل فنقصت الغلال وانتشر الوباء، ولم تستطع الدولة الأيوبية أن تجبى الخراج[3]، ثم وقع الغلاء فى عهد العادل أبى بكر بن أيوب عام (٥٩٦هـ/١١٩٩م)؛ وكان سببه قصور النيل فانتهت زيادته إلى اثنى عشر ذراعاً وأصابع[4].

ومما ساعد على تفاقمها هجرة الكثير من أهالى القرى إلى القاهرة من الجوع (فتعذرت الأقوات حتى أكل الناس الميتة، وأكل بعضهم بعضاً)[5] (وأكل الناس صغار بنى آدم من الجوع)[6] ثم انتشر الوباء وكثر عدد الوفيات وكثر موت الفلاحين فى القرى فلم تزرع الأرض، واستمر ذلك ثلاث

---

*النظام الاقطاعى هو أن تقطع أراضى مصر كلها للسلطان وأمرائه وأجناده مقابل الدفاع عن البلاد(المقريزى- الخطط جـ١ صـ١٥٦)

(١) حسنين ربيع- النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين صـ٢٦ دار النهضة العربية ١٩٩٠م.

**الإقطاع الإداري كان خاصاً بالأمراء من الأسرة الأيوبية وكبار الأمراء الموظفين- أما الإقطاع الحربى فقد اقترن بما يؤديه المقطع من خدمات حربية وخضع لسيطرة الحكومة المركزية ولم يكن وراثياً(حسنين ربيع- النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين صـ٢٧).

(٢)أحمد عبد السلام ناصف-الشرطة فى مصر الاسلامية صـ٧٨.

(٣)حسنين ربيع-النظم المالية صـ٥٦، أحمد ناصف-الشرطة فى مصر الاسلامية صـ٧٨.

(٤)ابن اياس- نشق الأزهار فى عجائب الأقطار ورقة ٣٣٧ب، المقريزى،اغاثة الأمة صـ٢٩.

(٥)ابن الأثير-الكامل فى التاريخ جـ١٢ صـ١٦٠،المقريزى الخطط جـ٣ صـ٣٨٢، حامد زيان غانم- الأزمات صـ٧٨

(٦)المقريزى- إغاثة الأمة- صـ٢٩، حامد زيان غانم السابق صـ٢٩.

سنوات وشهراً[1].

ويتضح من خلال وصف المؤرخين لهذه المجاعة أنه كان لها عدة آثار اجتماعية منها: كثرة عدد الموتى، فقد بلغ عدد الموتى الذى دخل تحت الإحصاء، وجرى اسمه فى الديوان فى مدة اثنين وعشرين شهراً من شوال سنة (٥٩٦هـ-٥٩٨هـ/١١٩٩-١٢٠١م)، مائة ألف نسمة وأحد عشر ألفا (١١١،٠٠٠) كما أن عدداً كبيراً أكله الأشخاص الجائعون[2] فكان من نتيجته أيضاً أن أهل مصر أكلوا يومئذ كل أنواع الحيوانات ثم أكلوا بعضهم بعضاً، وأصبح خطف الأشخاص وأكلهم أمراً شائعاً[3]، وأيضاً هرب الناس إلى المغرب والحجاز واليمن والشام (وتمزقوا كل ممزق)[4] وكذلك تعطلت الصنائع ولم تجد الأرض من يزرعها[5].

أما موقف العادل أبو بكر (٥٩٥-٦١٥هـ/١١٩٨-١٢١٨م) من هذه المجاعة فقد فعل ما لم يفعله غيره، فكان يخرج فى الليل بنفسه ويفرق الأموال والغلال على الفقراء والمساكين وأخذ من الفقراء اثنى عشر ألف نفس وجعلهم فى مناخ القصر*، وأفاض عليهم من القوت، وكذلك فعل الأمراء أهل السعة[6]، وكانت هذه أشهر مجاعة فى العصر الأيوبى، الذى يظهر وكأنه كان خالياً من المجاعات، ولكن فى حقيقة الأمر أن هذا العصر لم تطل مدته فكان بضعاً وثمانين سنة، حدثت فيها ثلاث مجاعات منها مجاعة استمرت ثلاث سنوات من عام (٥٩٦هـ/١١٩٩م)إلى عام ٥٩٨هـ/١٢٠١م).

وهكذا عاشت مصر فى بداية هذا العصر فى رفاهية بعض الشيء، أيام صلاح الدين الأيوبى، ثم عاشت في أزمات اقتصادية وشدائد بعد وفاته نتيجة الفتن والمنازعات بين أبنائه وعمهم العادل هذه الأحداث السياسية لم تجعل الشعب المصرى يهنأ بحياته أو يستمتع بخيرات بلاده فى هذا العصر.

---

(١) أبو المحاسن- النجوم الزاهرة جـ٦ صـ١٧٤، المقريزى- إغاثة الأمة- صـ٢٩، ابن الأثير- الكامل- جـ١٢ صـ١٦٠، حسنين ربيع- النظم صـ٥٦، أحمد عبد السلام ناصف- الشرطة في مصر صـ٧٨.

(٢)جومار- وصف مدينة القاهرة صـ٢٤٦ ترجمة أيمن فؤاد سيد- الدار المصرية اللبنانية- الطبعة الأولى.

(٣)محمد عبدالله عنان-مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية صـ١٥٢- الطبعة الثانية١٩٦٩م مكتبة الخانجي القاهرة.

(٤)أبو المحاسن- النجوم الزاهرة جـ٦ صـ١٧٣، محمد عبدالله عنان- مصر الاسلامية وتاريخ الخطط صـ١٣٨، سعيد عاشور- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك صـ١٣٧ دار النهضة العربية- بيروت- بدون تاريخ.

(٥)المقريزى- إغاثة الأمة صـ٣١.

*المناخ هو المكان المخصص لأنواع الجمال السلطانية ويقصد به هنا مخزن الغلال أو الأهراء.

(٦)أبو المحاسن- النجوم الزاهرة جـ٦ صـ١٧٠، المقريزى-إغاثة الأمة صـ٣١.

جـ- عرض موجز لتاريخ المماليك فى مصر

المماليك هم الرقيق الأبيض الذين اعتمد عليهم حكام الشرق الأدنى الإسلامى لاسيما فى مصر والشام، وقد اعتمد عليهم ولاة مصر الإسلامية بدءاً من الطولونيين والإخشيديين ثـم الفـاطميين وكذلك الأيوبيين، ويعد السلطان الصالح نجم الدين أيوب(٦٣٧-٦٤٧هـ/١٢٤٠-١٢٤٩م) المسئول عن ازدياد نفوذ المماليك على النحو الذى أدى إلى استيلائهم على الحكم عقب وفاته(١)، فقد أكثر من شراء المماليك الترك، وبنى لهم الثكنات بجزيرة الروضة، وعرفوا باسم المماليك البحرية.

وكان العدوان الصليبى على مصر بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا سنة (٦٤٧هـ-١٢٤٩م) محكاً لإبراز أهمية فرسان المماليك فى الدفاع عن العالم الإسلامى، وكانت هذه الحروب وموقعة المنصورة على وجه الخصوص بمثابة صرخة الميلاد لدولة سلاطين المماليك(٢).

وبعد أن زالت دولة بنى أيوب، انتقل حكم مصر إلى مماليكهم بانتخـاب عـز الديـن أيبك التركمانى لعرش السلطنة(٦٤٨-٦٥٥هـ/١٢٥٠-١٢٥٧م).

وقد نصّب المماليك عزالدين أيبك سلطاناً؛ لأنه كان معروفاً بالسداد، وملازمة الصـلاة، وترك شرب الخمر، وكان كريماً، واسع الصدر، وأيضا لعدم قوته فقالوا (حتى إذا أردنا صرفه أمكننا ذلك لعدم شوكته وكونه من أوسط الأمراء، فبايعوه بالسلطنة فى ربيع الآخـر سـنة(٦٤٨هـ-١٢٥٠م)(٣)، إلا أن أيبك قد واجه عقبات، ومنازعات بينه وبين كبار الأمراء من ناحية وبينه وبين زوجه شجرة الدر من ناحية أخرى، وانتهت بقتله عام (٦٥٥هـ-١٢٥٧م).

ونادى الأمراء المعزية بتولية المنصور على، ابن السلطان أيبك، الذى لقب باسم المنصور نور الدين(٦٥٥-٦٥٧هـ/١٢٥٧-١٢٥٨م) ولم يكن يتجاوز خمس عشرة سنة من عمره(٤) فعين الأمير سيف الدين قطز أتابكاً له.

وقد عمل قطز منذ تعيينه أتابكاً للسلطان على اغتصاب الملك منه، وساعدته الظروف على ذلك، فقد استولى هولاكو على بغداد، وقتل الخليفة المستعصم العباسى عام(٦٥٦هـ-١٢٥٨م) وأخذ يهدد باحتلال مصر، لذلك لم يجد قطز صعوبة فى القبض على المنصور علـى، واعتقاله بقلعة الجبل، وكان ذلك بموافقة الأمراء والشعب؛ وذلك لأن السلطان المنصور صغير لا يستطيع

(١)قاسم عبده قاسم-دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى صـ١١١-الطبعة الثانية ١٩٨٣ دار المعارف.

(٢) قاسم عبده قاسم-السابق الصفحة نفسها.

(٣)أبو المحاسن- النجوم الزاهرة-جـ٧ صـ٤

(٤)أبو المحاسن- السابق صـ٤١.

تدبير الأمور، والبلاد فى حاجة إلى سلطان كبير ذى خبرات واسعة، يستطيع صد هولاكـو عـن البلاد(١).

وكانت أولى المشكلات التى واجهت قطز منذ بداية حكمه هى خطر التتار وتهديدهم لأمـن مصر، فخرج للقائهم فى أواخر شعبان سنة (٦٥٨هـ-١٢٥٩م)،وألحق بهم هزيمة ساحقة فى عين جالوت.

ولكن قطز لم يهنأ بانتصاره، إذ حاك الأمراء المماليك مؤامرة لقتله، وهو عائد من نصره، وتم لهم ما أرادوا، وقتلوه غدراً فى ذى القعدة(٦٥٨هـ-١٢٥٩م)(٢).

وانتقل الملك بعد ذلك إلى ركن الدين بيبرس الذى دخل القلعة، وتسلمها فـى ١٩ ذى الحجـة سنة (٦٥٨هـ-١٢٥٩م) وفى اليوم التالى نودى فى القاهرة (ترحموا على الملك المظفر وادعـوا لسلطانكم الملك ركن الدين بيبرس)(٣)

ويعد بيبرس من أعظم سلاطين المماليك، إذ اجتمعت فيه صفات العدل والفروسية والإقدام، وهو الذى أرسى دعائم دولة المماليك، ففى عهده أقيمت الخلافة العباسية بالقاهرة سنة(٦٥٩هـ-١٢٦١م) بعد أن زالت من بغداد سنة (٦٥٦هـ-١٢٥٨م) وبإحيائها اكتسبت سلطنة بيبرس صفـة شرعية، بفضل التقليد الذى حصل عليه من الخليفة العباسى(٤).

وهكذا اكتسبت الدولة المملوكية الصفة الشرعية بفضل إحياء الخلافة العباسية فى القـاهرة، فى الوقت الذى كانت فيه سلطة الخلفاء العباسيين- منذ إحياء خلافتهم فى القاهرة- مقصورة علـى المظاهر الدينية فقط.

وكان بيبرس قائداً شجاعاً، ضربت الأمثال ببطولته وشهامته، وهو يعد بحق مؤسـس دولـة المماليك ومبتدع طرق حكمها.

وقد حدثت فى عهده فى عام (٦٦٢هـ-١٢٦٣م) أزمة اقتصادية؛ بسبب انخفاض النيل عن الوفاء، فارتفعت الأسعار(٥)، ولكن بيبرس بقوة شخصيته استطاع اجتياز هذه الأزمة، وظـهر

(١)علي إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى إلى الفتـح العثمـانى صـ١٧٤ مكتبـة النهضة-١٩٥٤م.

(٢)أبو المحاسن- النجوم الزاهرة- جـ٧ صـ٨٦.

(٣)ابن إياس- البدائع جـ١ قسم١ صـ٣٠٩.

(٤)علي إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى صـ٧٠.

(٥)المقريزى- السلوك جـ١ ق٢ صـ٥٠٦.

من خلالها حسن تدبيره، وقد انتشر وباء أيضا في عهده في عام (٦٧٢هـ/١٢٧٣م)[1] وتوفـ
بيبرس في ٢٧ محرم سنة (٦٧٦هـ/١٢٧٧م)[2] وتولى بعده ابنه السعيد بركة خـ
(٦٧٦-٦٧٨هـ/١٢٧٧-١٢٧٩م)، وكان في التاسعة عشرة من عمره، وقام الخلاف بينه وبيـ
الأمراء منذ بداية حكمه مما أدى في النهاية إلى أن خلع نفسه من السلطنة، وأقام بالكرك، ثم مر
ومات بها[3] ثم تولى أخو بركة خان، العادل بدر الدين سلامش السلطنة عام (٦٧٨هـ/١٢٧٩
وكان يبلغ من العمر سبع سنين ونصف، وعُيّن الأمير سيف الدين قلاوون أتابكا للعسكر، ولم يـ
العادل مع قلاوون إلا مجرد اسم فقط، ولم تطل مدته في السلطنة أكثر من ثلاثة أشهر فقد خلعـ
قلاوون وأرسله إلى قلعة الكرك[4].

واستولى المنصور سيف الدين قلاوون على السلطة(٦٧٨-٦٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠
وسار على نهج بيبرس في إدارة شئون البلاد وتقريب الشعب إليه، وكانت سياسته قائمة علـ
الإكثار من المماليك؛ ليكونوا عونا له ولأولاده من بعده في تثبيت عروشهم، وبالفعل استـ
السلطنة في بيت قلاوون؛ من أبنائه ثم أحفاده حتى انتهاء دولة المماليك البحرية سـ
(٧٨٤هـ/١٣٨٢م)[5].

وكان قلاوون ملكا عظيما لا يميل إلى سفك الدماء إلا أنه كان محبا لجمع المال، ولم يـ
حبه للمال بقصد الإنفاق على شئونه الخاصة، بل كان للإنفاق على المشروعات الحيوية التـ
أن شعبه في حاجة إليها[6]؛ ولذلك عاشت مصر في رخاء اقتصادي ولم تحدث إلا أزمة اقتصا
واحدة في عهده عام (٦٨٢هـ/١٢٨٣م).

وخلف قلاوون ابنه الأشرف خليل وافتتح الأشرف عهده بالغدر برجالات الدولة الـ
كانت لهم السطوة والنفوذ أيام أبيه، وزاد في عداء الأمراء له تعاظمه عليهم واستخفافه بـهـ
عودته من فتح عكا سنة (٦٩٢هـ/١٢٩٤م).

(١)المقريزي- السابق جـ١ ق٢ صـ٦١٢.

(٢)أبو المحاسن- النجوم الزاهرة جـ٧ صـ١٧٥.

(٣)أبو المحاسن- النجوم الزاهرة جـ٧ صـ٢٧١.

(٤)ابن إياس- بدائع الزهور جـ١ قسم١ صـ٣٤٦.

(٥) أبو المحاسن-النجوم الزاهرة جـ٧ صـ٢٨٩، ابن إياس-بدائع الزهور-جـ١ قسم١ صـ٣٤٧، على حسن- مصر في العصور الوسطى صـ١٨٠.

(٦)على إبراهيم حسن- مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني صـ١٨٠.

لكل هذه الأسباب دبّر الأمراء قتله، وحانت لهم الفرصة عام (٦٩٣هـ-١٢٩٣م)[1]، وبذلك كان تعاظمه على الأمراء سببا في زوال ملكه[2] (هذا ولم تحدث أي أزمة اقتصادية في عهده)، ثم بويع بالسلطنة الملك الناصر بن الملك المنصور سيف الدين قلاوون في شهر المحرم عام (٦٩٣هـ-١٢٩٣م)، وكان عمره يومئذ تسع سنين[3]، فلما تم أمره في السلطنة، خلع على الأمير كتبغا نيابة السلطنة.

وقد حدثت فتن واضطرابات بين الملك الناصر والمماليك البرجية، فاجتمع الأمراء وتشاوروا في أمر المملكة وقالوا: "إن السلطان صغير السن، وطمع فيه المماليك، ومن الرأي أن يتولى المملكة سلطان كبير من المماليك، لقمع المماليك والعربان، فوقع الاتفاق على سلطنة الأمير كتبغا، وخلعوا الملك الناصر من السلطنة وولوا كتبغا، وكانت مدة سلطنة الناصر محمد في هذه المرة الأولى أحد عشر شهرا وأياما"[4].

وجلس زين الدين كتبغا على عرش مصر سنة (٦٩٤هـ-١٢٩٤م) وكان منذ اعتلائه العرش سيء الطالع فقد أصيبت البلاد بعد ولايته بالغلاء والوباء عام(٦٩٤-٦٩٥هـ/١٢٩٤-١٢٩٥م) حتى تشاءم الناس من حكمه وتمنوا زواله[5].

واستغل المنصور لاجين هذه الظروف وأخذ يحيك الدسائس، لعزل كتبغا، وأخذ السلطنة منه، وانتهز لاجين فرصة خروج كتبغا من دمشق متجها نحو الديار المصرية وهجم عليه، ولكنه لم يتمكن منه، وفر إلى دمشق؛ فاستولى لاجين على خزائنه، وانضم إليه حرسه وسائر رجال جيشه، وبايعه الأمراء بالسلطنة في المحرم سنة (٦٩٦هـ/١٣٩٦م)[6] ولما استقرت السلطنة

(١)ابن إياس- بدائع الزهور- جـ١ قسم١ صـ٣٧٤، على إبراهيم حسن- مصر في العصور الوسطى صـ١٨١.

(٢) ابن إياس- البدائع- جـ١ قسم١ صـ٣٦٩.

(٣)ابن حبيب- عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب- تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه جـ١ صـ١٦٩- الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٦م.

(٤)ابن إياس- البدائع- جـ١ قسم١ صـ٣٨٦.

(٥)المقريزي- إغاثة الأمة صـ٢٧، ابن إياس- بدائع جـ١ صـ١٣٤، على إبراهيم حسن- مصر في العصور الوسطى صـ١٨٢.

(٦)ابن إياس جـ١ قسم١ صـ ٣٩٢، أبو المحاسن- النجوم جـ٨ صـ٦٣.

المنصور لاجين راك* البلاد المصرية عام (٦٩٧هـ/١٣٩٧م).

وكانت أرض مصر مقسمة إلى أربعة وعشرين قيراطاً منها أربعة قراريط للسلطان، وعشرة قراريط للأمراء، وعشرة قراريط للجند، وبقى للسلطان ثلاثة عشر قيراطاً فضج الجند من ذلك(١)، فكان ذلك سبباً فى كراهية الأمراء والجند للاجين، وغضب الشعب عليه بسبب إهماله لشئون الدولة، ووثب عليه الأمير كرجى** باتفاق طقجى*** وقتلوه فى مصر عام (٦٩٨هـ/١٢٩٨م)(٢) وحدث غلاء فى عهده فى عام (٦٩٧هـ/١٢٩٧م).

وكان ما تخلل عهدى: كتبغا ولاجين من فتن واضطرابات وما انتاب البلاد من مظاهر الضعف والانحلال أثناء حكمهما من العوامل التى هيأت الناصر محمد سبيل العودة إلى العرش، ومن ثم تبدأ مرحلة سلطنة الناصر الثانية وتمتد من (٦٩٨هـ إلى ٧٠٨هـ/١٢٩٠-١٣٠٨م)(٣) ولكن الناصر فى سلطنته الثانية لاحظ استخفاف الأمراء به، وعدم اكتراثهم لشأنه وتضييق الخناق عليه، فآثر الرحيل إلى الكرك مرة أخرى، وأقام فى جو بعيد عن المؤامرات والدسائس التى كان يحيكها حوله خصومه من أمراء مصر الطامعين فى النفوذ والسلطان خصوصاً الأمير بيبرس الجاشنكير والأمير سلار(٤).

وقد حدثت فى فترة سلطنة الناصر الثانية أزمة اقتصادية عام (٧٠٦هـ-١٣٠٦م)(٥).

* الروك مصدر للفعل راك وهى عملية مسح الأراضى الزراعية وفك الزمام وتعديل الخراج المستحق عليها لبيت المال وقد تمت هذه العملية فى مصر الإسلامية عدة مرات، وأشهرها فى عصر المماليك الروك الحسامى الذى أجراه حسام الدين لاجين والروك الناصرى الذى أجراه الناصر محمد (النويرى-نهاية الأرب جـ٣١ صـ٣٤٥، زيادة- السلوك جـ١ قـ١ هامش صـ٨٤١).

(١)ابن إياس- البدائع جـ١ قسم١ صـ٣٨٦.

** الأمير سيف الدين كرجى، مقدم المماليك البرجية، وهو الذى قتل حسام الدين لاجين، فقتله أعوان المنصور لاجين (المقريزى- السلوك جـ١ صـ٨٦٨، ابن حبيب- تذكرة النبيه- جـ١ صـ٢١٢).

*** الأمير سيف الدين طقجى بن عبدالله الأشرفى كان أميراً فى أيام كتبغا، ووافق على قتل السلطان حسام الدين لاجين ثم تولى نيابة السلطنة أربعة أيام ثم قتله أعوان المنصور لاجين (ابن حبيب- السابق الصفحة نفسها)

(٢) ابن حبيب تذكرة النبيه-جـ١ صـ٢١٠.

(٣)على إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى صـ١٨٣.

(٤)ابن حبيب- تذكرة النبيه جـ١ صـ٢٨٦، على إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى صـ١٨٣.

(٥)ابن إياس- بدائع جـ١ صـ ٤١٩.

ثم تسلطن بيبرس الجاشنكير عام(٧٠٨هـ-١٣٠٨م) ولكن الأمور لم تستقر له بسبب الغلاء الذى حدث فى عهده فى عام (٧٠٩هـ-١٣٠٩م)، بسبب توقف النيل وأعلنت العامة عن رغبتها فى عودة الناصر محمد إلى السلطنة مرة ثانية، وبالفعل كاتب بعض الأمراء الملك الناصر محمد بالكرك يطلبون منه العودة إلى السلطنة(١).

ورحل معظم أمراء مصر والمماليك السلطانية إلى الناصر محمد وهو بالكرك؛ ليصحبوه فى عودته إلى القاهرة، وحينما علم بيبرس الجاشنكير بذلك أعلن خلع نفسه من السلطنة، ودخل الناصر محمد إلى القاهرة عام (٧٠٩هـ/١٣٠٩م)(٢)

وبدأت فترة سلطنة الناصر الثالثة التى استمرت اثنين وثلاثين سنة متصلة من عام (٧٠٩هـ : ٧٤١هـ/١٣٠٩م: ١٣٤٠م)، وفيها ازداد تعلق الشعب به، لما أتاه من جليل الأعمال وما تكشف لشعبه فيه من جميل الخصال، وبذلك تعتبر هذه الفترة فى الواقع عهد سلطنة الناصر الحقيقية ويعتبر عصر الناصر محمد بن قلاوون أزهى عصور دولة المماليك البحرية(٣) وعنى الناصر محمد بالشئون الداخلية للبلاد، فقد حفر الخليج الناصرى، وحفر البركة الناصرية، وأنشأ على الخليج الناصرى عدة قناطر وعمر قناطر أم دينار وقناطر شبين وعمر جسراً بشبرامنت وجسراً بالفيوم(٤) مما كان له أكبر الأثر فى الازدهار الاقتصادى للبلاد فى عصره، وبالرغم من ذلك فقد حدثت فى عهده عدة أوبئة فى عام (٧٠٩هـ(٥) ، ٧١٦هـ(٦)، ٧٢٠هـ(٧)، ٧٣١هـ)، وحدثت أيضاً مجاعة عام ٧٣٦هـ(٨) ولكن الناصر تغلب عليها.

واستقر عرش مصر بعد الناصر محمد فى أولاده وأحفاده، فبعد وفاته، تولى العرش ابنه سيف الدين أبوبكر(من ٧٤١:٧٤٢هـ/١٣٤٠:١٣٤١م) وكان عمره عشرين سنة وخلع على الأمير قوصون أتابكاً للعسكر(٩)، ولكن سرعان ما ساءت العلاقة بينه وبين السلطان أبى بكر،

(١) أبو المحاسن- النجوم جـ٨ صـ٢٤٣ ، ابن إياس- البدائع جـ١ ق١ صـ ٤٢٧.

(٢) ابن حبيب- تذكرة النبيه جـ٢- صـ١٧.

(٣) على إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى صـ١٨٧.

(٤) ابن إياس- بدائع جـ١ صـ٤٨٥.

(٥)المقريزى- السلوك جـ٢ قـ١ صـ٥٥، أبو المحاسن- النجوم- جـ٨ صـ٢٤٣.

(٦)المقريزى-السلوك جـ٢ قـ١ صـ١٦٢.

(٧)السيوطى-حسن المحاضرة جـ٢ صـ٣٠١.

(٨)المقريزى- إغاثة الأمة صـ٤٠.

(٩) ابن إياس- بدائع جـ١ صـ٤٨٥.

فطلع قوصون إلى القلعة وقبض على الملك المنصور، وأرسله إلى قوص، وكانت مدة سل
ثلاثة أشهر لا غير[1] .

واعتلى العرش بعد أبى بكر أخوه علاء الدين كجك عام (٧٤٢هـ/١٣٤١م) وكان عم
ثمانى سنين، وعين الأمير قوصون أتابكاً له، فعمل معه ما عمله مع أخيه، وما لبث أن خ
السلطان الطفل بعد أن حكم مصر خمسة أشهر[2] .

وخلف كجك أخوه أحمد ولقب بالناصر عام (٧٤٢هـ/١٣٤٢م)، ولم يستمر طويلاً فى م
بعد وصوله إلى العرش، بل رحل إلى الكرك، وعزم على جعلها محل إقامته مع بقاء السلطنة
القاهرة؛ ولكن هذا الأمر لم يعجب الأمراء فعزلوه[3]، وتولى بعده الملك الصالح أبو الفدا ع
الدين إسماعيل ابن الملك الناصر محمد بن قلاوون من (٧٤٣هـ:٧٤٦هـ/١٣٤٢:١٣٤٥م)،
عهده بمحاصرة أخيه بالكرك وقتله ومرض إسماعيل سنة ٧٤٦هـ ومات[4] .

ثم بويع الملك الكامل زين الدين شعبان بالسلطنة عام (٧٤٦-٧٤٧هـ/١٣٤٥-١٣٤٦م)
يكن عهده خيراً من عهد سلفه، فقبض على أخويه الأميرين: حاجى وحسين وسجنهما تمهيداً ل
وحاربه بعض الأمراء، وانتهى الأمر بهروب شعبان، والقبض عليه وسجنه فى الذهيشة ثم قتل
وكانت مدة سلطنته سنة وشهرين ونصف، وقد حدث نقص النيل فى عهده فحدثت أزمة اقتصا
ولكن كانت آثارها محدودة[5] .

وخلف الملك شعبان أخوه حاجى(٧٤٧هـ/١٣٤٦م) وانحطت فى عهده الس
المملوكية، فقد كان السلطان المظفر حاجى (أهوج سريع الحركة، سىء التدبير، يؤثر ص
الأوباش على أرباب الفضائل، وبالجملة هو أسوأ سيرة من جميع إخوته ممن تسلطن قبله من أ
الملك الناصر محمد بن قلاوون)[6].

---

(١)ابن إياس- السابق - جـ١ صـ ٤٨٨.

(٢)ابن حبيب- تذكرة النبيه- جـ٣ صـ ٢٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

(٣)ابن إياس- بدائع الزهور-جـ١ صـ ٤٩٧، على إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى صـ١٨٩.

(٤)على إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى صـ١٨٩.

(٥)ابن إياس- بدائع الزهور- جـ١ قـ١ صـ٥١٢.

(٦)أبو المحاسن-النجوم الزاهرة-جـ١٠ صـ١٧٤.

وانتهى أمره بالقتل، ولم يستكمل سنة على عرش السلطنة، واعتلى العرش الناصر حسن بن قلاوون(٧٤٨-٧٥٢هـ/١٣٤٧-١٣٥١م) وهو فى الحادية عشرة من عمره، وحدث فى عهده الفناء الكبير عام ٧٤٨هـ(الذى لم يقع مثله فى سالف الأعصار)[1]، والذى أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية فى مصر والشام.

ولم يلبث أن عزل على يد أمراء مصر وأمروا بحبسه فى القلعة، وأعيد الناصر حسن إلى عرش السلطنة للمرة الثانية (٧٥٥هـ/١٣٥٤م) إلى عام (٧٦٢هـ/١٣٦٠م) وظل على العرش ست سنوات ونصف، حكم فيها بنفسه، إذ كان قد بلغ سن الرشد.

ولكن حدث فى نهاية عهده أن اختلف مع الأمير يلبغا، فقبض هذا الأمير على السلطان، وقيل: إنه اشتد فى عقوبته حتى مات[2] .

وبهذا انتهى عصر أولاد الناصر محمد وبدأ عصر أحفاده الذى لا يختلف كثيراً عن عهد أولاده.

وكان أول السلاطين من أحفاد الناصر السلطان المنصور صلاح الدين محمد بن المظفر حاجى ابن الناصر محمد بن قلاوون سنة(٧٦٢-٧٦٤هـ/١٣٦٠-١٣٦٢م) ولكنه كان منشغلاً عن تدبير المملكة بشرب الخمر وسماع الآلات والزمور، فاقتضى رأى الأتابك يلبغا خلع السلطان المنصور من السلطنة، فوافقه سائر الأمراء فخلعوه[3]، وقد حدث طاعون فى عهده عام (٧٦٤هـ).

وتولى بعده السلطان شعبان ابن السلطان الناصر حسن (٧٦٤-٧٧٨هـ/١٣٦٢-١٣٧٦م) واختلف مع أمراء مصر وهرب ولكن قبض عليه وقتل، وحدث فى عهده وباء عام ٧٦٩هـ[4] كما حدثت أزمة اقتصادية فى عام ٧٧٥هـ ووباء فى عام ٧٧٦هـ وعام ٧٧٧هـ، ثم تولى السلطان علاء الدين على بن شعبان عام (٧٧٨هـ/١٣٨١مـ) إلى عام (٧٨٣هـ/١٣٨١م).

ولكن اختلف الأمراء معه، وأعلنوا تولية سلطان آخر، هو أنوك بن حسين بن محمد بن قلاوون، فأصبح على عرش مصر سلطانان، وهذا يدل على مدى انحطاط دولة المماليك فى سلطنة أحفاد الناصر، والتف حول كل سلطان فريق من الأمراء يسنده ويعضده، وفى نهاية الأمر تمكن

---

(١) أبو المحاسن- السابق صـ ١٩٥.

(٢)على إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى- صـ١٩٠.

(٣)ابن إياس- بدائع الزهور- جـ١ صـ ٥٩٢.

(٤)ابن حبيب- تذكرة النبيه جـ٣ صـ ٢٥٩.

أمراء علاء الدين من القبض على أنوك، وقتله، واستمر علاء الدين سلطاناً حتى توفى فى ١٣صفر سنة (٧٨٣هـ)[1]، وحدثت أزمة اقتصادية فى عهده عام (٧٧٩هـ) ووباء فى عامى (٧٨٢هـ، ٧٨٣هـ).

وكان حاجي بن شعبان (٧٨٣هـ-٧٨٤هـ/١٣٨١-١٣٨٢م)، هو آخر سلاطين المماليك من بيت الناصر، وآخر سلاطين دولة المماليك البحرية، وكان فى الحادية عشرة من عمره، فعين برقوقاً أتابكاً له، وكان برقوق يعمل على الوصول إلى السلطنة مستغلاً خروج نواب الشام عن الطاعة وفساد العربان، وسوء أحوال البلاد[2] فخلعه عام ٧٨٤هـ، وبذلك انتهت دولة المماليك البحرية.

ونلاحظ من خلال هذا العرض، أن المماليك لم يعترفوا بمبدأ وراثة العرش، ولكن السلطة كانت لأقوى الأمراء وأكثرهم حنكة، وكذلك ظاهرة تولية السلاطين صغار السن كانت تشجع الأمراء الكبار على خلع السلطان الصغير واغتصاب العرش لأنفسهم.

• • •

دولة المماليك الجراكسة:

يعد برقوق مؤسس دولة المماليك البرجية*. فقد استطاع اغتصاب السلطنة من حاجى بن شعبان آخرسلاطين دولة المماليك البحرية، واستقر برقوق سلطاناً على مصر فى الفترة من(٧٨٤-٨٠١هـ/١٣٨٢-١٣٩٨م).

وقد تميز عهد برقوق بكثرة الاضطرابات السياسية، فلم ينته نهائياً من القضاء على المؤامرات والثورات حتى آخر سنة من حياته (٨٠١هـ-١٣٩٨م) مما أدى إلى حدوث الكثير من الأزمات والأوبئة فى عصره، فقد حدث غلاء فى القاهرة بسبب المنازعات السياسية فى عام (٧٨٧هـ/١٣٨٥م)[3] .

(1)على إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى صـ١٩١.

(2)على إبراهيم حسن- السابق الصفحة نفسها.

*سميت بدولة المماليك البرجية، لأن سلاطينها عندما جلبهم المنصور قلاوون أسكنهم فى أبراج القلعة.

(3)ابن حجر- إنباء الغمر جـ١ صـ٣٠٢.

وكذلك انتشر الوباء فى الإسكندرية عام (٧٨٨هـ/١٣٨٦م)[1] وانتشر فى القاهرة أيضاً عام (٧٩٠هـ/١٣٨٨م) ، وعام (٧٩١هـ/١٣٨٩م)[2]، وفى عام (٧٩٤هـ/١٣٩١م) انتشر الوباء فى الأبقار حتى كادت أن تفنى[3] ثم وقع وباء بالإسكندرية عام (٧٩٥هـ/١٣٩٢م)[4] ثم حدثت مجاعة بدأت عام (٧٩٦هـ/١٣٩٣م) وأستمرت حتى نهاية عصر برقوق (٨٠١هـ/١٣٩٨م)[5] .

وحدث وباء فى عام (٧٩٧هـ/١٣٩٤م) أدى إلى ارتفاع الأسعار[6]، ووقع وباء أيضاً بالوجه البحرى والقاهرة عام (٨٠٠هـ/١٣٩٧م)[7].

ثم تولى السلطة فرج بن برقوق (٨٠١هـ-٨١٥هـ/١٣٩٦-١٤١٢م) بعهد من أبيه، وكان عمره عشر سنوات[8]، ولقد ساد عهده الفتن والاضطرابات والثورات، حتى انتهى أمره بالقبض عليه وقتله[9] .

وكان من نتيجة كثرة الاضطرابات والفتن أن حدثت عدة أزمات وأوبئة كان أولها غلاء وقع عام (٨٠٢هـ/١٣٩٩م) وصحبه وباء[10]، وفى عام (٨٠٥هـ/١٤٠٢م) توقف النيل عن الزيادة، فارتفعت الأسعار، ووقع وباء عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) قضى على كثير من عامة الشعب وتبعه غلاء[11].

وأيضاً وقع غلاء عام(٨٠٧هـ/١٤٠٤م) وتبعه فناء[12]، ووقع طاعون شامل ببلاد الصعيد

(1)ابن حجر- السابق صـ٣١٥.

(2)أبو المحاسن- النجوم جـ١١ صـ٢٥١.

(3)السيوطى- حسن المحاضرة جـ٢ صـ٣٠٦، المقريزى- السلوك جـ٣ ق٢ صـ٧٦٩.

(4)ابن حجر- إنباء الغمز جـ١ صـ٤٥٦.

(5)المقريزى- إغاثة الأمة- صـ٤١،٤٣.

(6)المقريزى- السلوك جـ٣ ق٢ صـ٨٢٦.

(7)ابن حجر- إنباء الغمر- جـ٢ صـ٢١.

(8)أبو المحاسن- النجوم جـ١٢ صـ١٦٨.

(9)على إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى- صـ١٩٦.

(10)ابن حجر- إنباء الغمر جـ٢ صـ١٠٣، المقريزى- السلوك جـ٣ ق٣ صـ١٠٠٣.

(11)ابن حجر- إنباء الغمر جـ٢ صـ٢٦٠،٢٦١ والمقريزى- السلوك جـ٣ ق٣ صـ١١١٩.

(12)ابن حجر- إنباء الغمر جـ٢ صـ٢٨٩.

أدى إلى خرابها عام (٨٠٨هـ/١٤٠٥م)(١)، أما فى عام ٨١٠هـ فقد انتشر الطاعون بالبلاد (٢)، وكذلك انتشر الطاعون بمصر عام (٨١٢هـ/١٤٠٩م)(٣) وانتشر الطاعون أيضاً فى عام (٨١٣هـ/١٤١٠م) وقضى على عدد كبير من الناس (٤).

ثم اتفق الأمراء بعد مقتل فرج على سلطنة الخليفة المستعين بالله (٨١٥هـ/١٤١٢م) ولكنه كان ألعوبة فى يد الأمير (شيخ)، ولم يكن له من الأمر شىء، فخلعه شيخ بحجة كثرة الاضطرابات، وفساد العربان، وحاجة البلاد إلى سلطان تركى، فتولى شيخ السلطة فى شعبان (٨١٥هـ/١٤١٢م) واستمر إلى عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م) (٥).

واستطاع شيخ القضاء على منافسيه؛ ولذلك استطاع أن يحكم البلاد حكماً هادئاً، وقام ببعض الإصلاحات الاقتصادية، ولكنه أكثر من فرض الضرائب، ولكن كثرة الأوبئة التى حدثت فى عصره أدت إلى سوء الحالة الاقتصادية بالبلاد (٦)، فقد حدثت عدة أوبئة فى سنوات عام (٨١٦هـ/١٤١٣م)، (٨١٨هـ/١٤١٥م)، وعام (٨١٩هـ/١٤١٦م)، وعام (٨٢٠هـ/١٤١٧م)، وعام (٨٢٢هـ/١٤١٩م) وعام (٨٢٣هـ/١٤٢٠م)، ولقد توفى المؤيد وترك العرش لابنه أحمد.

وخلف أحمد بن شيخ (٨٢٤هـ/١٤٢١م) أباه وعمره عشر سنوات، فتولى الوصاية عليه ططر الذى كان قوياً فتمكن من عزل هذا الصبى، واستولى على السلطة إلا أنه لم يمكث طويلاً فى السلطنة حيث توفى بعد شهرين (٧).

وخلف ططر ابنه محمد عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م) وعمره تسع سنين بوصاية الأتابك جانى بك الصوفى، ولكن الأمير برسباى خلع الوصاية من جانى بك، وخلع محمد بن ططر، وتولى مكانه وأصبح برسباى سلطاناً على مصر من (٨٢٥هـ/١٤٢٢م) إلى (٨٤١هـ-١٤٣٧م)، وتميز عهده بالهدوء بالقياس إلى غيره (٨)، إلا أنه أكثر من الاحتكارات التجارية، وقد حدث فى عهده عدة أوبئة وأزمات اقتصادية، فقد انتشر الوباء عام (٨٢٨هـ/١٤٢٤م) وحدث عام (٨٣١هـ/١٤٢٧م) وباء

(١)أبو المحاسن- النجوم جـ١٣ صـ٥٢.
(٢)السيوطى- حسن المحاضرة جـ٢ صـ٣٠٨.
(٣)ابن حجر-إنباء الغمر جـ٢ صـ٢٦١.
(٤)أبو المحاسن- النجوم جـ١٣ صـ١٧٨.
(٥)إبراهيم على طرخان- مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة صـ٣١ مكتبة النهضة ١٩٦٠م.
(٦)على إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى- صـ١٩٦.
(٧)على إبراهيم حسن- السابق صـ١٩٧.
(٨)إبراهيم على طرخان- مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة صـ٣٤.

...د الصعيد، وانتشر الوباء أيضاً عام (٨٣٣هـ/١٤٢٩م) بالقاهرة والوجه البحرى(١) وأيضاً وقع ...ن بالقاهرة عام (٨٤١هـ/١٤٣٧م)(٢).

وتوفى برسباى عام (٨٤١هـ/١٣٤٨م)، وتولى ابنه يوسف السلطنة عام (٨٤١هـ/١٣٤٨م)، ولم يستمر أكثر من ثلاثة أشهر، فقد تولى جقمق الوصاية عليه، وسلك خطة ...صياء من قبله، فعزل يوسف، وتسلطن بدلاً منه عام (٨٤٢هـ/١٤٣٨م) واستمر إلى (٨٥٧هـ/١٤٥٣م). وتميز عهد جقمق بالهدوء النسبى(٣) وقد حدثت فى عهده عدة أوبئة منها ... عام (٨٤٨هـ/١٤٤٤م) ومات فيه كثير من الأطفال والرقيق، وكذلك حدث طاعون عام (٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، أما فى عام (٨٥٣هـ/١٤٤٩م)، فقد اشتد الغلاء بسبب قصور النيل وامتد ...ى عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م) (٤).

ثم توفى جقمق واعتلى ابنه عثمان العرش وعمره ثمانية عشر عاماً، وكان قاسياً فى معاملته ...مراء، فاتحدوا ضده، وخلعوه وسجنوه، فلم يحكم سوى ثلاثة وأربعين يوماً من عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) وتولى السلطنة من بعده إينال (٨٥٧هـ/١٤٥٣م-٨٦٥هـ/١٤٦٠م) وتميز ...هده بكثرة ثورات المماليك الجلبان فقد ثار المماليك فى عهده سبع مرات، وانتشر الطاعون فى ...هده عام (٨٦٤هـ/١٤٥٩م) (٥).

ثم جلس ابنه أحمد على العرش عام (٨٦٥هـ/١٤٦١م) وارتكب المماليك فى عهده كثيراً ...أعمال العنف، فتنازل عن الحكم، بعد أن حكم عدة شهور (٦).

وتولى خشقدم الرومى السلطنة (٨٦٥هـ-٨٧٢هـ/١٤٦١م-١٤٦٧م) ويعتبر عهده من ...هود الهادئة(٧) ثم تولى بعده بلباى المجنون وتمربغا، وكانت مدة حكم كل منهم شهراً (٨).

(١)أبو المحاسن- النجوم الزاهرة- جـ١٤ صـ٣٣٨.
...بو المحاسن- السابق جـ١٥ صـ١٠٨، السيوطى- حسن المحاضرة جـ٢صـ٢٠٩.
إبراهيم على طرخان- مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة صـ٣٥.
...بو المحاسن- النجوم الزاهرة- جـ١٥ صـ٣٥٩، صـ٣٨٩.
...بو المحاسن- السابق صـ٤٣٦.
على إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى صـ٢٨٩.
...اهيم على طرخان- مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة صـ٣٥.
...إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى صـ١٩٩.

بعد ذلك استطاع قايتباى أن يسيطر على البلاد، وتولى السلطة من عا[م] (٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٧-١٤٩٦م) واتصف بحسن التدبير، وقوة الإمبراطورية المملوكية [في] عهده[1] ولم يعكر صفو ذلك إلا ثورات المماليك الجلبان من ناحية ووقوع بعض الأوبئة م[ن] ناحية أخرى، مثل وباء عام (٨٨٨هـ/١٤٨٣م)[2] وكذلك طاعون عام (٨٩٧هـ-١٤٩١م)[3] وحدثت عدة أزمات اقتصادية فى عهده عام(٨٩٢هـ-١٤٨٦م) ومات بسببها عدد كبير من الناس[4]، وكذلك عام (٨٩٩هـ/١٤٩٣م) ، بسبب هبوط النيل؛ فارتفعت الأسعار، ولكنه أوفى بعد ذلك[5].

ثم تولى الناصر محمد بن قايتباى (٩٠١- ٩٠٣هـ/١٤٩٦-١٤٩٨م)، وقد اعتلى العر[ش] وهو صغير السن وتنازع الوصاية عليه الأميران (قانصوه خمسمائة)، (وأكبردى)، وانتهى أم[ر] الناصر بالقتل، وخلفه ثلاثة سلاطين ضعاف هم قانصوه الأشرفى وجانبلاط وطومان باى الأول

وتميز عهدهم بقصر مدة الحكم، وكثرة الاضطرابات، وغارات البدو، وثورات السو[د] وظلم المماليك، وانتهى حكم كل منهم بالعزل[6].

وقد حدث فى هذه الفترة طاعون عام (٩٠٣هـ/١٤٩٧م) وعاد مرة أخرى [عام] (٩٠٤هـ/١٤٩٨م)[7].

ثم تولى قانصوه الغورى السلطنة عام (٩٠٦:٩٢٢هـ/١٥٠١:١٥١٦م)، وقد حدث فى عهده اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح، مما أدى إلى هزه عنيفة فى الاقتصاد المصرى، وكذلك الغزو العثمانى لبلاد الشام عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م)، وتوفى قانصوة الغورى [فى] موقعة مرج دابق فى العام نفسه.

وقد حدثت فى عهده أزمة اقتصادية قوية نتيجة اكتشاف طريق رأس الرجاء الص[الح] وكذلك نتيجة كثرة نفقات المماليك الجلبان، وأيضاً نتيجة الحروب التى خاضها قانصوه [...]

---

(١)إبراهم على طرخان- مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة صـ٣٨.

(٢)ابن إياس- بدائع الزهور- جـ٣ صـ٢٠٠.

(٣)ابن إياس- السابق- صـ٢٨٧.

(٤)ابن إياس- السابق- صـ٢٣٧.

(٥)ابن إياس- السابق- صـ٣٠٤.

(٦)على إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى صـ٢٠٠، إبراهيم على طرخان- مصر فى عهد دولة المماليك الجراكسة صـ٤٤، ٤٥.

(٧)ابن إياس- بدائع الزهور- جـ٣ صـ٣٩٠، ٤١١.

البرتغاليين والعثمانيين، وحدثت أيضاً عدة أوبئة فى عصر الغورى مثل وباء عام (٩٠٩هـ/١٥٠٣م)[1]، وكذلك طاعون عام (٩١٢هـ/١٥٠٦م)[2]، وطاعون عام (٩١٨هـ/١٥١٢م) الذى ظهر بالإسكندرية والوجه البحرى[3] وكذلك الطاعون الذى حدث عام (٩١٩هـ/١٥١٣م) وراح ضحيته عدد كبير من العبيد والجوارى[4].

وقد استقر طومان باى الثانى سلطانا لمصر بعد مقتل الغورى من عام (٩٢٢:٩٢٣هـ/١٥١٦:١٥١٧م)، وكان هذا الوقت من أحلك الأوقات فى تاريخ دولة المماليك البرجية.

وقد حاول طومان باى الثانى دون جدوى صد الخطر العثمانى عن البلاد، ولم يتم له ذلك؛ بسبب عدم توحد المماليك الجلبان لصد الخطر، وأيضا لكراهية العربان للحكم المملوكى، وأيضاً للخيانة التى حدثت من بعض الأمراء المماليك وانضمامهم إلى السلطان سليم العثمانى.

وهكذا انتهت دولة المماليك بشنق السلطان طومان باى على باب زويلة بالقاهرة عام (٩٢٣هـ/١٥١٧م)، وسيطرة العثمانيين على البلاد؛ وبذلك انتهت دولة المماليك الجراكسة التى تميزت بكثرة المؤامرات والفتن وكثرة تغيير السلاطين، وفساد المماليك الجلبان وثورات العربان.

* * *

---

(١)ابن إياس- السابق جـ٤ صـ٦٣.

(٢)ابن إياس- السابق صـ١٠٩.

(٣)ابن إياس- السابق صـ٢٩٥.

(٤)ابن إياس- السابق صـ٢٩٨، ٢٩٩.

الفصل الأول

الأسباب الطبيعية للأزمات الاقتصادية

* مقاييس النيل ومناسيبة.
* انخفاض منسوب النيل.
* الفيضانات.
* هبوب رياح وسقوط برد ومطر.
* الفئران والذود والآفات.
* الأوبئة وأثرها فى الإنسان.
* الأوبئة وأثرها فى الحيوانات.
* وقوع الزلازل، ونشوب الحرائق.

مقاييس النيل ومواعيد زيادته وحدود وفائه

لقد ظلت الحياة الاقتصادية بمصر حتى العصور الحديثة تعتمد على فيضان النيل؛ لأن مصر بوجهيها البحرى والقبلى لم تعرف حتى أوائل القرن التاسع عشر أسلوبًا للرى غير رى الحياض[1].

ولذلك اهتم المصريون- منذ القدم- بمقاييس النيل لمعرفة منسوبه، وإذا ما كان كافيًا لرى الأراضى أم لا.

وأول من قاس النيل يوسف عليه السلام[2]، فقد صنع مقياسًا* بمنف، ثم عمل ملوك العجم مقياسًا بأنصنا وآخر بأخميم[3].

أما فى العصر الإسلامى فقد بنى عمرو بن العاص مقياسًا بأسوان، واستمر العمل على ذلك المقياس إلى أن بُنِىَ في أيام معاوية بن أبى سفيان مقياس بأنصنا من بلاد منفلوط بالصعيد، واستمر العمل عليه إلى أن بنى عبد العزيز بن مروان عام ٨٠هـ مقياسًا بحلوان، وكان صغير الذراع، ثم بنى أسامة بن زيد التنوخي في خلافة الوليد بن عبد الملك مقياسًا بالجزيرة (جزيرة الروضة) فى عامَ ستٍ وتسعين[4].

فلما قامت الدولة العباسية اهتمت بالنيل، ومن ثمّ بنى الوالى يزيد بن عبد الله عام (٢٤٧هـ/٨٦١م) من قبل الخليفة المتوكل المقياس الكبير المعروف بالجديد، ويعلّق أبو المحاسن على هذا المقياس فيقول: "وهذا المقياس هو المعهود الآن، وبطل بعمارته كل مقياس بُني قبله فى الوجه القبلى والبحرى بأعمال الديار المصرية[5]".

---

[1] سعيد عبد الفتاح عاشور- بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة جـ٣ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية جـ١٤.

[2] ابن مماتى- الأسعد بن مماتى- قوانين الدواوين- صـ٧٥. تحقيق عزيز سوريال عطية- مكتبة مدبولى- ١٩٩١م.

* المقياس عمود رخام أبيض مثمن، في موضع ينحصر فيه الماء عند انسيابه إليه، وهذا العمود مفصل على اثنين وعشرين ذراعًا كل ذراع مفصل على أربعة وعشرين قسمًا متساوية تعرف بالأصابع (المقريزى- الخطط- جـ١ صـ٩٥).

[3] أبو العباس- أحمد بن يوسف الملوانى- تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب- جـ١ صـ١٩ مخطوطة بدار الكتب رقم ٥٦٢٣ تاريخ، أبو المحاسن- النجوم- جـ٢ صـ٣٠٩.

[4] محمد الغزالى- تحفة الجليل في أخبار مصر والنيل- ورقة١٧أ مخطوطة بمعهد المخطوطات العربية رقم ٦١١، المقريزى- الخطط- جـ١ صـ٩٢.

[5] النجوم الزاهرة- جـ٢ - صـ٣١١، هويدا عبد العظيم رمضان- المجتمع في مصر الإسلامية صـ١٥١- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٩٤م.

وأمر المتوكل بأن يُعزل النصارى عن قياس النيل، وأن يتولاه مسلم، وأعتقد أن ذلك خوفًا من أن يستغلوا ذلك المنصب، ويتلاعبوا بأسعار الغلال، فاختار يزيد بن عبد الله- والى مصر- أبا الرَّدَّاد الفقيه* لقياس النيل[1]، وأمر المتوكل أيضًا ببطلان سائر المقاييس التى كانت بمصر وجعل العمل على هذا المقياس، الذى سماه بالمقياس الجديد[2].

ويصف لنا ابن إياس هذا المقياس فيقول:- وهو عبارة عن فسقية مربعة يدخل إليها الماء من أسربة بين الحيطان، وفى وسطها عمود من رخام أبيض، وهو مثمن، طوله نحو عشرين ذراعًا وله قاعدتان علوية وسفلية، وقسم هذا العمود على أذرع بها أصابع مخطوطة كالقراريط ومساحة الذراع إلى أن يبلغ اثنى عشر ذراعا ثمانية وعشرون إصبعا، ومن اثنى عشر ذراعا إلى ما فوق ذلك يصير الذراع أربعة وعشرين إصبعا[3].

أما عن كيفية القياس ووقته فقد جرت العادة أن يقوم صاحب المقياس بقياس الزيادة في عصر كل يوم ابتداءً من يوم ٢٦ بؤونة فيأخذ قاع البحر وتقاس عليه قاعدة المقياس التى تبنى عليها الزيادة ثم يعلن عن مقدار الزيادة في اليوم التالى[4].

ويكون الإعلان عن زيادة النيل على ضربين هما:

الضرب الأول:- إعلان لعامة الشعب ولا يصرح فيه إلا بمقدار الزيادة من الأصابع دون التصريح بمقدار الأذرع.

الضرب الثانى:- يكون إعلانًا لأعيان الدولة بكتابة رقاع يومية مذكور فيها مقدار الزيادة من الأذرع والأصابع، ويذكر بعد ذلك ما كانت زيادته في العام الماضى في ذلك اليوم من الأصابع والفرق بينهما[5].

أما عن مواعيد زيادة النيل فيكون في ثلاثة أشهر وثمانية أيام وهى أبيب، ومسرى، وتوت، وثمانية أيام من بابه[6]، أو عشرين يومًا من بابه على حد قول المقريزى[7]

* اسمه عبد الله بن عبد السلام بن عبد الله بن أبى الرداد المؤذن، وكان أصله من البصرة، قدم مصر وحدث بها وجُعل على قياس النيل ومات عام ٢٦٦هـ، وتوارث أحفاده قياس النيل (أبو المحاسن- النجوم- جـ٢- صـ٣١١)

(1) ابن مماتى- قوانين الدواوين- صـ٧٥.

(2) ابن إياس- بدائع الزهور- جـ١ قسم١ صـ١٥٤، هويدا عبد العظيم رمضان- المجتمع في مصر الإسلامية صـ١٥١.

(3) ابن إياس- بدائع الزهور- جـ١ قسم١ صـ١٥٤.

(4) هويدا عبد العظيم رمضان- المجتمع في مصر الإسلامية صـ١٥٣.

(5) محمد حمدى المناوى- نهر النيل في المكتبة العربية- صـ١٥٤ الدار القومية للطباعة والنشر- ١٩٦٦م.

(6) المنوفىّ- شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد السلام- الفيض المديد في أخبار النيل السعيد- ورقة١٣- مخطوطة بدار الكتب المصرية- رقم ٦٦ جغرافيا.

(7) المقريزى- الخطط- جـ١- صـ٩٦.

(وكلما اشتد آخر حركت الزيادة)[1].

ومدة مكثه بعد انتهاء الزيادة اثنا عشر يومًا[2]، ولهذا قال بعض الحكماء فى وصف مصر: "إنها في ثلاثة أشهر لؤلؤة بيضاء وهى شهور (أبيب، ومسرى، وتوت)، فيركبها الماء فترى الدنيا بيضاء، وثلاثة أشهر مسكة سوداء وهى (بابه، وهاتور، وكيهك)، ينكشف الماء عنها فتصير أرضها سوداء وفيها تقع الزراعات، وثلاثة أشهر زمردة خضراء وهى (طوبة، وأمشير، وبرمهات)، تلمع ويكسى حشيشها ونباتها فتصير مصر خضراء كالزمردة، وثلاثة أشهر سبيكة حمراء وهو وقت حصاد الزرع وهى (برمودة، وبشنس، وبؤونة)، ففى هذه الشهور يبيض الزرع ويتورد العشب فهو مثل السبيكة الذهب"[3].

ولما كانت اقتصاديات البلاد مرتبطة بالفيضانات فقد حاول المصريون أن يسبقوا الحوادث ويتنبئوا بما سيكون عليه الفيضان قبل حلوله، من ذلك ما أورده أبو المحاسن قائلا[4]: (إذا أردت أن تعرف كم تكون زيادة النيل في السنة فاحسب يوم عيد ميكائيل وهو ثانى عشر بؤونة كم يكون في الشهر العربى من يوم، وزد فوقه تسعين يومًا وخذ سدس الجميع تكون عدة أذرع النيل) في هذا العام.

أما المنوفى فقد ربط فيضان النيل بحركة الشمس والقمر فيقول[5]: (إذا أردت أن تعرف زيادة النيل ونقصانه في أى سنة شئت فتعتبر ذلك بالقمر عند نزول الشمس برج الحمل، فإن كان القمر في برج الحمل أو الأسد أو القوس فهذه بروج نارية تدل على قلة الماء ونقصانه، وإن كان القمر في برج الثور أو السنبلة أو الجدى فهؤلاء بروج ترابية، يكون النيل وسطًا، وإن كان القمر في برج السرطان أو العقرب أو الحوت فهذه بروج مائية يكون النيل كثير الرى....).

ويتضح من خلال ذلك مدى تعلق المصريين بأحوال النيل وذلك لشدة تأثيره في حياتهم؛ ولذلك اجتهدوا فى محاولة معرفة أحواله وهذه كلها اجتهادات قد تصيب أو تخطئ، ولم يستخدم هذه الطرق إلا عامة الناس.

(1) المحلىّ- محمد بن أحمد بن محمد- مبدأ النيل على التحرير- ورقة٥- مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٨١ جغرافيا.

(2) محمد الغزالى- تحفة الجليل في أخبار مصر والنيل ورقة١٥.

(3) الحجازى- أحمد بن محمد بن على بن حسن- نيل الرائد فى النيل الزائد- ورقة١٠ مخطوطة بدار الكتب المصرية ٣٨٠ جغرافيا، أبو المحاسن- النجوم جـ١ صـ٣٤.

(4) أبو المحاسن- النجوم- جـ١ صـ٥٤.

(5) المنوفى- أحمد بن محمد- الفيض المديد في أخبار النيل السعيد ورقة ١٧.

ومما يلفت النظر اهتمام بعض المؤرخين الكبار في ذلك العصر؛ بذكر هذه الحسابات لمعرفة أحوال النيل، ومن هؤلاء المقريزى[1].

أما بالنسبة لمناسيب النيل فقد اختلف حد الوفاء والاستبحار من عصر إلى عصر، فقد كان من المعروف عند معظم المؤرخين أن رى البلاد يتم عند بلوغ النيل ستة عشر ذراعًا، واستمر ذلك إلى أول القرن الرابع الهجرى[2].

أما منذ منتصف القرن الرابع الهجرى فنجد اختلافًا واضحًا فيما ذكر عن حدود الوفاء فيذكر المسعودى[3] أن الستة عشر ذراعًا تكفى الناس وإن ظلت ربع الأراضى ظامئة، وأن الزيادة النافعة هى سبعة عشر ذراعًا. أما بلوغ النيل ثمانية عشر ذراعًا تسبب استبحارًا لبعض الأراضى فلا يمكن زراعتها، ويكون في ذلك ضرر للبهائم لعدم المراعى[4] (ويحصل الضرر الشامل لبعض الضياع)[5].

ونلاحظ مما سبق ارتفاع حدّ الوفاء من قرن إلى قرن، وفى الحقيقة أن كمية المياه واحدة؛ ولكن الارتفاع في أذرع الوفاء كان نتيجة ارتفاع مجرى النيل، وكذلك منسوب الأرض على ضفتيه؛ بسبب تراكمات الطمي المجلوب مع الفيضان السنوى.

ومهما يكن من أمر فيمكن ترتيب حدود الوفاء لنهر النيل قبل العصر المملوكى على النحو التالي: (الستة عشر ذراعًا كانت تكفى لزراعة بعض الأراضى ودرء خطر المجاعة عن البلاد، أما السبعة عشر ذراعًا فأصبحت كافية لزراعة معظم الأراضى وليس كلها، أما الثمانية عشر ذراعًا فكانت كافية لزراعة جميع الأراضى بدون عنت)[6] بل كانت تؤدى إلى استبحار بعض الأراضى.

أما حد الوفاء في العصر المملوكى فإنه قد اختلف في الدولة المملوكية البحرية عنه في الدولة المملوكية الجركسية. فحد الوفاء في الدولة المملوكية البحرية كان سبعة عشر ذراعًا رغم أن الستة عشر ذراعًا كان يجبى عندها الخراج.

أما الزيادة التى كانت تتعدى ثمانية عشر ذراعًا فكانت تؤدى إلى استبحار ربع الأراضى، ففى سنة (٧١٧هـ/١٣١٧م) بلغت زيادة النيل ثمانية عشر ذراعًا وستة أصابع فغرقت كثير من الدور والأقصاب والبساتين، وكذلك زادت مياه النيل في عام

(١) المقريزى- الخطط- جـ١- صـ١٠٩.

(٢) المنوفى- الفيض المديد فى أخبار النيل السعيد- ورقة ٤٥، ابن مماتى- قوانين الدواوين صـ٧٦.

(٣) المسعودى- مروج الذهب- جـ١ صـ٢١١.

(٤) محمد الغزالى- تحفة الجليل في أخبار مصر والنيل- ورقة١٨، المقريزى- الخطط- جـ١- صـ٩٥.

(٥) ابن إياس- نشق الأزهار في عجائب الأقطار ورقة ١٣أ.

(٦) أحمد الصاوى- مجاعات مصر الفاطمية صـ٢٨.

(٧٢٣هـ/١٣٢٣م، ٧٢٤هـ/١٣٢٤م) عن ثمانية عشر ذراعًا فغرقت كثير من الدور والزراعات[1].

أما بالنسبة لحد الوفاء في عصر المماليك الجراكسة فقد اختلف حد الوفاء في بدايتها عنها في وسطها وفى آخرها، فلقد أورد لنا القلقشندى (ت ٨٢١ هـ) تقسيمًا لمناسيب النيل فى أوائل دولة المماليك الجراكسة وقسّم فيضانات النيل إلى ثلاثة أقسام[2].

أولاً:- متقاصرة: وهى ستة عشر ذراعًا فما حولها، أى أن مياه النيل عند هذا الحد لا تكفى رى جميع البلاد.

ثانيًا:- متوسطة: وهى سبعة عشر ذراعًا فما حولها، وفى هذه الحالة تكفى المياه لرى جميع البلاد.

ثالثًا:- عالية: وهى ما فوق ثمانية عشر ذراعا وربما زادت إلى العشرين، وفى هذه الحالة تغرق بعض الأراضي والزروع بالماء فتفسد.

أما فى أوائل القرن التاسع الهجرى فقد اختلف حد الوفاء ويتعجب المقريزى من هذا الاختلاف فيقول[3]:- (وأدركت الناس يقولون نعوذ بالله من إصبع من عشرين، وكنا نعهد الماء إذا بلغ أصابع من عشرين ذراعًا فاض ماء النيل وغرقت الضياع والبساتين، وفارت البلاليع، وها نحن في زمن منذ كانت الحوادث بعد سنة ست وثمانمائة إذا بلغ الماء في سنة إصبعا من عشرين لا يعم الأراضى كلها؛ لما فسد من الجسور)، إذا فقد تغير حد الوفاء في أوائل القرن التاسع الهجرى فأصبح الحد المتوسط تسعة عشر ذراعًا فأكثر بدلاً من سبعة عشر ذراعًا في بداية الدولة الجركسية.

وقد تغير هذا الحد أيضا في أواخر الدولة الجركسية، فإن السخاوى (ت٩٠٢هـ/١٤٩٦م) يذكر أن زيادة النيل بلغت عشرين ذراعًا وخمسة عشر إصبعا، ولم يذكر أى أضرار لهذا الارتفاع، وكأن هذا الحد أصبح أمرًا عاديًا[4].

وكذلك المنوفى (ت٩٣١هـ/١٥٢٤م) فإنه يقرر أن بعض الأراضى لم تعد تروى إلا من عشرين ذراعًا في أوائل القرن العاشر الهجرى[5]- أواخر عصر دولة المماليك الجركسية- قد أصبح عشرين ذراعًا فما فوق.

(١) قاسم عبده قاسم- النيل والمجتمع المصرى في عصر سلاطين المماليك- صـ١٨.

(٢) القلقشندي- صبح الأعشى في صناعة الإنشا- جـ٣ صـ٢٩٦.

(٣) المقريزى- الخطط- جـ١- صـ ٩٦.

(٤) السخاوى- التبر المسبوك في الذيل على السلوك- صـ١١. المطبعة الأميرية- بولاق- ١٨٩٦م.

(٥) المنوفى- الفيض المديد فى أخبار النيل السعيد- ورقة٥٠، قاسم عبده قاسم- النيل والمجتمع المصرى في عصر سلاطين المماليك- صـ٨٨.

إذا فحد الوفاء في بداية دولة المماليك الجركسية سبعة عشر ذراعًا، أما فـي وسطها فكان تسعة عشر ذراعًا فما فوق، أما في أواخرها فكان عشرين ذراعًا فما فوق.

ونلاحظ تغيرًا سريعًا في ارتفاع أذرع الوفاء في هذا العصر، ويرجع أحـد البـاحثين المعاصرين[1] هذا التغير لارتفاع منسوب الأرض على ضفتي النهر، بسبب تراكمات الطمـى المجلوب مع الفيضان السنوى، وفى الحقيقة فإن مجرى النيل كان يرتفع أيضًا نتيجة الترسيب* ولقد فطن المقريزى لهذه الحقيقة؛ ولذلك لم ينكر هذا السبب عند حديثه عن أسباب ارتفاع حد الوفاء فى عصر الدولة الجركسية وإنما أرجع سبب ذلك لفساد الجسور وإهمالها وعدم العنايـة بالخلجان والترع؛ وذلك لانصراف الدولة عن الاهتمام بها وانشغالها بالفتن الداخلية والحروب الخارجية[2].

ويؤيد كلام المقريزى السابق أنه فى عهد محمد علي باشا كـان يكفـى لـرى الوجـه البحرى سبعة عشر ذراعًا فقط؛ نظرًا لكثرة الترع التى حفرها واهتمامه بالجسور[3].

وخلاصة ما سبق أن حدود وفاء النيل في عصر الدولة المملوكية كان كالتالى:-

في الدولة المملوكية البحرية كان حد الوفاء سبعة عشر ذراعًا، أما في عصـر الدولـة المملوكية الجركسية فكان حد الوفاء فى بدايتها سبعة عشر ذراعًا، أما فى وسطها فكان تسـعة عشر ذراعًا فما فوق، أما فى آخرها فكان عشرين ذراعًا فما فوق.

(1) جابر سلامة المصرى- الزراعة في مصر في عهد الأيوبيين والمماليك صـ٥٤- رسالة ماجسـتير غـير منشورة بآداب القاهرة- ١٩٧٤م.

* قدر بوبر الارتفاع السنوى في مجرى النيل بمقدار ٩,٢٢ بوصة أى ٢٣سم (محمد حمدى المنـاوى- نـهر النيل في المكتبة العربية- صـ١٦٩).

(2) المقريزى- الخطط- جـ١ صـ٩٢.

(3) محمد حمدى المناوى- نهر النيل فى المكتبة العربية- صـ١٦٩.

يأتى نهر النيل في مقدمة الأسباب الطبيعية لحدوث الأزمات الاقتصادية؛ وذلك للـدور الخطير الذى يلعبه النهر في حياة المصريين، وقد أدرك المؤرخون فى العصور الوسطى هذه الحقيقة، فيقول المقريزى[1]: (ولولا ما جعل الله في نيل مصر من حكمة الزيـادة فـى زمـن ... على التدرج حتى يتكامل رى البلاد، وهبوط الماء عنها عند بدء الزراعة لفسد إقليـم مصر وتعذر سكناه؛ لأنه ليس فيه أمطار كافيه، ولا عيون جارية تعم أرضه إلا بعض إقليـم الفيوم).

وهكذا فإن هبوط النيل- عن الحد اللازم للزراعة يؤدى إلى كارثة قومية تقض مضاجع كل الطبقات فتضطرب أحوالهم ويعظم خوفهم ويشتد بكاؤهم وضجيجـهم[2]؛ ولذلـك اهتـم سلاطين المماليك بالنيل اهتمامًا كبيرًا فقاموا بتعيين أحد الموظفين الكبار وهو كاشف الجسور؛ ليقوم بالحفاظ على الجسور وعمارتها يساعده عدد من الملاحظين[3].

وبالرغم من عناية المماليك بالزراعة فقد حدثت فى عهدهم عدة أزمات اقتصادية نتيجة انخفاض النيل عن الحد اللازم للزراعة.

وحدثت أول هذه الأزمات عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م) ففيها قصر النيل وبلغ سـتة عشـر ذراعًا وسبعة عشر إصبعا، ثم هبط ولم يصعد مرة أخرى[4]؛ فارتفعت الأسـعار، ومما زاد الموقف سوء وقوع الوباء وتزايد موت الناس حتى وصل عدد الموتى فى شـهر ذى الحجة سبعة عشر ألفا وخمسمائة فرد هذا خلاف الغرباء والفقراء الذين كانوا أضعـاف ذلـك ولـم يسجلوا فى ديوان المواريث الحشرية*[5] وازداد الموقف شدة بهجرة الكثير من أهل برقة إلـى مصر؛ وذلك لوقوع غلاء عظيم في برقة وهجوم الجراد عليهم؛ فساعد ذلـك علـى ارتفـاع الأسعار وكثرة الموت.

(1) المقريزى- الخطط جـ١ صـ١٠١.

(2) محمد عوض الله- أسواق القاهرة من العصر الفاطمي حتى نهاية عصر الممـاليك صـ١٧٦- رسـالة دكتوراه غير منشورة بكلية بنات عين شمس ١٩٨١م.

(3) حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر في عصر سلاطين المماليك جـ٩- المكتبـة العالمية ١٩٨٦م.

(4) بيبرس المنصورى- زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة جـ٩ صـ٢٨٦- تحقيق زبيده محمد عطاء المقريزى- السلوك جـ١ ق٣ صـ٨١٠، بيبرس المنصورى- التحفة المملوكية فى تـاريخ دولـة الممـاليك البحريـة صـ١٤٤ تحقيق عبد الحميد صالح حمدان الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

* هو ديوان يسجل فيه اسم كل من مات من الأغنياء أو أصحاب العقارات ولا وارث له.

(5) المقريزى- السلوك جـ١ ق٣ صـ٨١٠.

واشتد الأمر بالناس لدرجة أنهم أكلوا لحوم الميتة والكلاب والقطط، وأكل بعضهم لحم بعض[1].

ومما زاد الأمر سوءاً هبوب رياح سوداء تحمل ترابا أصفر، فهافت الزروع التي لم يكن بها إلا القليل من الحبوب ففسدت كلها[2] وترتب على هذه الأزمة وقوع الوباء بحيث وصل عدد الموتى في كل يوم ما يزيد على سبعمائة ميت، كان يخرج من كل باب من أبواب القاهرة[3].

وفي عام (٦٩٦هـ/١٢٩٦م) لم تبلغ زيادة النيل حتى أول شهر توت/ذوالقعدة/أغسطس إلا خمسة عشر ذراعًا وثمانية عشر إصبعا ثم هبط ولم يزد بعد ذلك؛ (فشرقت الأراضي)* وتزايدت الأسعار فوصل سعر أردب القمح خمسة وأربعين درهمًا بعد أن كان بأربعين والأردب الشعير بثلاثين درهما، واللحم الرطل بدرهمين ونصف[5]. ولقد حدثت كل هذه الأزمات في عهد العادل كتبغا؛ فتشاءم الناس منه، وكانت هذه الأزمات التي عاشها الشعب المصري من أسباب خلعه من السلطنة.

أما في عام (٦٩٧هـ/١٢٩٧م) في عهد السلطان المنصور لاجين بلغ النيل ستة عشر ذراعًا ولكنه لم يثبت؛ فشرقت البلاد[6]؛ وارتفعت الأسعار، ولكن خفف من حدة هذه الأزمة سقوط المطر[7].

وحدثت أزمة اقتصادية في فترة حكم الناصر محمد الثانية عام (٧٠٤هـ/١٣٠٤م)؛ بسبب عدم زيادة النيل إذ بلغ خمسة عشر ذراعا وسبعة عشر إصبعا (فوقع الغلاء بمصر)[8].

وتوقف النيل عن الزيادة أيضًا في عهد المظفر بيبرس الجاشنكير عام (٧٠٩هـ/١٣٠٩م) إذ ثبت عند خمسة عشر ذراعًا وعشرين إصبعا[9] فارتفعت الأسعار

(1) العيني- عقد الجمان- صـ٢٧٧ تحقيق محمد محمد أمين الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م، ابن حبيب درة الأسلاك في دولة الأتراك جـ١ ورقة ١٢٣ مخطوطة بجامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦١.
(2) المقريزي- إغاثة الأمة- صـ٣٣.
(3) المقريزي- السلوك جـ١ ق٣ صـ٨١٤.
* شرقت الأراضي أي جفت بسبب عدم وجود الماء وتشققت، لشدة الجفاف.
(4) ابن إياس- بدائع الزهور جـ١ ق١ صـ٣٩٠.
(5) المقريزي- السلوك جـ١ ق٣ صـ٨٢٩.
(6) ابن إياس- بدائع الزهور جـ١ ق١ صـ٣٩٧.
(7) القلعاوي- مصطفى بن محمد بن يوسف- صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان ورقة مخطوطة بدار الكتب رقم ٥١ تاريخ.
(8) ابن إياس_ نشق الأزهار في عجائب الأقطار ورقة ٣٣٨ب.
(9) ابن إياس- بدائع الزهور جـ١ ق١ صـ٤٢٤.

البيع من شونهم (مخازنهم) حتى يزداد السعر ويربحوا.

ولم يتخذ المظفر بيبرس أي موقف من هؤلاء الأمراء لأنه كان يحاول كسب ودهم حتى لا يساعدوا الناصر محمد في العودة للحكم مرة ثالثة، ولم يتخذ أي إجراء تخفيفًا عن الشعب. ومن الأمراء من حاول تخفيف عبء هذه الأزمة مثل الأمير عز الدين أيدمر الخطيري؛ فإنه أمر عماله بأن يبيعوا من شونته، ولا يتركوا فيها إلا ما يكفيه مدة سنة فقط[2].

وكان من آثار هذه الأزمة أن قل الخبز من الأسواق، وارتفعت الأسعار، وتذكرت الناس السلطان الناصر محمد، وتمنت عودته للسلطنة مرة أخرى[3].

وفي عام (٧٢٠هـ/١٣٢٠م) بلغ النيل ستة عشر ذراعا واثنين وعشرين إصبعا، ولكنه لم يثبت وهبط بسرعة قبل موعد الزراعة فجفت الأراضي ولم يستطع الفلاحون أن يبدروا بذورهم في بعض الأراضي[4] وصاحب هذه الأزمة أمراض حادة مما أدى إلى ارتفاع سعر الأدوية[5].

ووقعت أزمة أخرى في عهد الناصر محمد بسبب تقاصر النيل في عام (٧٣٩هـ/١٣٣٨م) حيث بلغ ستة عشر ذراعا وأصابع إلا أنه لم يثبت وهبط (فشرقت الأراضي ووقع الغلاء)[6].

أما في عام (٧٤٨هـ/١٣٤٧م) فقد توقف النيل في أوائل أيام الزيادة فارتفع سعر الغلال، ثم زاد النيل وانتهت زيادته إلى ستة عشر ذراعا واثنين وعشرين إصبعا ثم تناقص سبع أصابع؛ فارتفعت الأسعار ثم نزلت[7] بعد أن ثبت النيل عند سبعة عشر ذراعا.

ونلاحظ أن الأسعار ترتبط بزيادة النيل ونقصانه ففي هذا العام توقف النيل عن الزيادة؛ فارتفعت الأسعار، ووصل سعر الأردب القمح إلى ستين درهما، وعندما ثبتت زيادة النيل عند سبعة عشر ذراعا تناقص السعر، فأصبح ثمن أردب القمح عشرين درهما.

وبالرغم من بلوغ النيل سبعة عشر ذراعا في عام (٧٥١هـ/١٣٥٠م) فقد حدثت أزمة اقتصادية بسبب عدم استقرار الزيادة وسرعة هبوط النيل قبل موعد الزراعة[8] ونفس الشيء قد حدث في عام (٧٦٤هـ/١٣٦٢م)[9].

(1) بيبرس المنصوري- التحفة المملوكية صـ١٩٢، أبو المحاسن- النجوم جـ٨ صـ١٩٣.
(2) المقريزي- السلوك جـ٢ ق١ صـ٥٥.
(3) بيبرس المنصوري- التحفة المملوكية صـ١٩٢
(4) أبو المحاسن- النجوم جـ٩ صـ٢٥١.
(5) حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر صـ٤٠
(6) ابن إياس- نشق الأزهار في عجائب الأقطار ورقة ٣٤٨أ.
(7) المقريزي- السلوك جـ٢ ق٣ صـ٧٥٣.
(8) ابن إياس- نشق الأزهار ورقة ٣٤١ب، أبو المحاسن النجوم جـ١٠ صـ٢٥٠.
(9) ابن إياس- نشق الأزهار ورقة ٣٤٩ب.

أما سنة (٧٧٥هـ/١٣٧٣م) فيصفها أبو المحاسن بأنها سنة الشراقى[1]؛ وذلك لأن زيادة النيل لم تكن كافية لرى جميع الأراضى حيث بلغت زيادة النيل ستة عشر ذراعا[2] وبـ... عن حد وفائه ذراعان[3] فاضطربت أحوال الناس وتزايد قلقهم وتسارعوا على شراء القمـ... فارتفعت الأسعار ووصل سعر أردب القمح مائة وعشرين درهما، والشعير بثمانين درهـ... والرطل اللحم الضأن بدرهمين والبيضة بعشرة دراهم[4].

وفى أيام الأشرف شعبان عام (٧٧٦هـ/١٣٧٤م) بلغت زيادة النيل ستة عشر ذراعـ... وانحط الماء وارتفع السعر ووصل سعر القمح كل أردب مائة وخمسين درهما[5] واستـ... الحال على ذلك حتى أوائل عام[6] (٧٧٧هـ/١٣٧٥م)، وكانت هذه آخر أزمة اقتصادية حدثـ... بسبب تقاصر النيل فى عصر الدولة المملوكية البحرية. وقد وصل عدد هذه الأزمات إلـ... أربع عشرة أزمة كلها كانت نتيجة انخفاض ا لنيل عن حد وفائه.

ونلاحظ أن النيل قد بلغ سبعة عشر ذراعا فى عامى: (٧٥١هـ/١٣٥٠م) و(٧٦٤هـ/١٣٦٢م) وهو حد مناسب للزراعة، ولكن هبوطه قبل موعد الزراعة كان يـ... إلى حدوث الأزمة، هذا بالإضافة إلى إهمال الجسور وعدم تقويتها.

أما أول الأزمات الاقتصادية التى حدثت فى عصر المماليك الجراكسة بسبب تقـ... النيل، كانت فى عهد الظاهر برقوق عام (٧٩٦هـ/ ١٣٩٣م)، فبالرغم من بلوغ النيل سـ... عشر ذراعا وأحد عشر إصبعا[7] إلا أنه هبط ولم يستمر فجفت كثير من الأراضى ولـ... تزرع؛ فارتفعت الأسعار، ووصل سعر إردب القمح أربعين درهما، والشعير والفول إلـ... عشرين درهما[8]، فثار أهل القاهرة على المحتسب البهاء البرجى[9]؛ بسبب ارتـ... الأسعار، وكانت هذه الثورة سلمية بمعنى: أنهم عبروا عن غضبهم بالكـ... والصراخ، وانتهت هذه الثورة بعزل المحتسب البهاء البرجى وتولية ابن الطبلا...

---

(1) أبو المحاسن- النجوم جـ١١ صـ٥٢.

(2) حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر صـ٤٩.

(3) المقريزى- السلوك جـ٣ ق١ صـ٢١٨، ابن حبيب- درة الأسلاك فى دولة الأتراك جـ٣ ورقـة ... ابن حجر- إنباء الغمر جـ١ صـ٥٩ تحقيق حسن حبشى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٤م.

(4) ابن إياس- بدائع الزهور جـ١ ق٢ صـ١٢٥، نشق الأزهار ورقة ٣٤٩ب.

(5) المقريزى- إغاثة الأمة صـ٤٠، السلوك جـ٣ ق١ صـ٢٣٢.

(6) أندريه ريمون_ القاهرة تاريخ حاضرة صـ١٣١ ترجمة لطيف فرج. دار الفكر للدراسات ١٩٩٣، حـ... زيان غانم_ الأزمات الاقتصادية صـ٥٠.

(7) أبو المحاسن، النجوم جـ١٢، صـ١٤٣، ابن حجر، إنباء، جـ١ صـ٤٧٧.

(8) المقريزى، إغاثة الأمة، صـ٤١، حامد زيان- الأزمات الاقتصادية- صـ٥٤.

(9) أبو داود الصيرفى، نزهة النفوس والأبدان، جـ١ صـ٣٩١، تحقيق حسن حبشى، دار الكتب ١٩٧٣م.

الحسبة، الذى اتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الأزمة، ففتح شون الأمراء، ومنع التجار المحتكرين من احتكارهم للغلال، وبالرغم من ذلك استمرت هذه الأزمة حتى أوائل عام (٧٩٨هـ/١٣٩٥م)[1].

وفى عام (٨٠٢هـ/١٣٩٩م) نقص النيل نقصا شديدا لدرجة أن الرجل من الممكن أن يجتاز النيل من شاطئ بولاق إلى شاطئ إمبابة مشيا على قدميه[2]؛ فارتفعت الأسعار ووصل سعر أردب القمح سبعين درهما، والفول تسعين درهما، والثوب البعلبكى أربعمائة درهم، والثوب الصوف ألف وخمسمائة بعد أن كان بثلاثمائة درهم[3].

أما فى عهد الناصر فرج بن برقوق، فقد شهدت مصر شدة عظمى عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) نتيجة انخفاض ماء النيل، وتوقفه عن الزيادة فلم يصل إلا إلى ستة عشر ذراعا، بل نقص عن ذلك[4]، وارتفعت الأسعار فبلغ سعر أردب القمح فى ربيع الأول مائة وسبعين، ومائة وثمانين درهما والشعير مائة درهم، وعُدم الخبز فى القاهرة ثلاثة أيام، وارتفع سعر الذهب فبلغ الدينار الهرجة المصرى، أربعة وستين درهما[5]، وصاحب تلك الأزمة برد شديد كانت نتيجته سيئة مع ارتفاع الأسعار، فكثر الموت فى المساكين من البرد والجوع، واستمرت الأسعار فى الارتفاع، فبلغ ثمن أردب القمح فى شهر جمادى الآخر من نفس العام مائتين وستين درهما، وفى شهر رجب وصل سعر القمح إلى ثلاثمائة درهم، والشعير إلى مائتى وكذلك الفول وصل سعره إلى مائتى درهم، وفى شهر شعبان وصل إردب القمح إلى أربعمائة درهم. والشعير والفول بمائتين وخمسين درهما[6].

واستغل المحتكرون سواء أكانوا من التجار أم الأمراء فرصة نقص النيل، وانتشار الأمراض، فعمدوا إلى تخزين الغلال وبيعها بسعر أكبر[7]، فازدادت الأسعار فبلغ ثمن الرطل من اللحم البقرى ثلاثة دراهم واللحم الضانى خمسة دراهم، ويذكر المقريزى أنه أراد أن يشترى دجاجتين ليأكلهما فى أثناء مرضه، فعلم أن ثمنهما أربعة وسبعون درهما غير ربح من سيشتريهما[8].

---

(1) أندريه ريمون- القاهرة، تاريخ حاضرة، صـ١٣١.

(2) ابن حجر، إنباء الغمر، جـ٢، صـ١٠٥، ابن إياس، بدائع، جـ١، ق٢، صـ٥٨٥.

(3) المقريزى، إغاثة الأمة، صـ٤٢، حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية والأوبئة- صـ٦٣.

(4) ابن إياس- نشق الأزهار- ورقة ٣٣٩أ.

(5) ابن حجر- إنباء- جـ٢، صـ٢٥٩، حامد زيان- الأزمات الاقتصادية- صـ٦٧.

(6) الصيرفى- نزهة النفوس- جـ٢، صـ١٨٤، حامد زيان- الأزمات- صـ٦٩.

(7) أبو المحاسن- النجوم- جـ١٣، صـ١٥٢.

(8) المقريزى- السلوك جـ٣ ق٣، صـ١١٢٠، حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ٧٠.

وهكذا شهد عام (٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م) أشد الأزمات التى تعرضت لها مصر، ويصـ[...] المقريزى هذه السنة بأنها بداية عهد الحوادث والمحن، فلقد عانى الشـعب الغـلاء والفقـ[...] وانتشر الخراب فى كثير من أحياء مصر[1].

وفى عهد المؤيد شيخ حدثت سلسلة من الأزمات بدأت فى عـام (٨١٩هـ/١٤١٦[...] فتوقف النيل عن الزيادة، ونقص أربعة عشر إصبعا عن الستة عشر ذراعا، فـأمر السلطـ[...] المؤيد شيخ حاجب الحجاب بأن يتوجه إلى جزيرة الروضة لحرق الخيام الموجودة بها التـ[...] يرتكب فيها الفاحشة، وعندما فعل ذلك قدر الله أن أوفى النيل[2].

وحدث فى عام (٨٢٠هـ/١٤١٧م) أن توقف النيل عن الزيادة، فقلق الناس وارتفـ[...] الأسعار واستمر الحال على ذلك ثلاثة أيام ثم أوفى النيل فهبطت الأسعار[3].

وفى عام (٨٢١هـ/١٤١٨م) حدثت أزمة اقتصادية بالرغم من زيادة النيل إلى تسـ[...] عشر ذراعا وعشرة أصابع إلا أنه لم يثبت وأخذ فى الهبوط، فأسرع كثير من الفلاحين إلـ[...] الزراعة قبل الموعد؛ فصادف الحر الشديد فسد أكثره بأكل الدود له، فارتفعت الأسعار فبلـ[...] الأردب من الفول ثلاثمائة درهم والأردب من القمح إلى مائتين وخمسين درهما وقل الخـ[...] فى الأسواق[4] واستمرت أسعار المواد الغذائية مرتفعة حتى عام (٨٢٢هـ/١٤١٩م) فوصـ[...] سعر القمح إلى ثلاثمائة درهم، واشتد الغلاء بالوجه القبلى فحُملت إليـه الغـلال مـن الوجـ[...] البحرى، وكان سبب ذلك هبوط النيل بسرعة فزرع الفلاحون فى وقـت الحـر فأفسد الـ[...] الزرع[5] ويرجع السبب فى سرعة هبوط النيل إلى قلة الأمطار التى تسقط على منابع النيل فـ[...] الحبشة.

ولم تكد تمضى هذه الأزمة حتى توقف النيل عن الزيادة فى عام (٨٢٣هـ/١٤٢٠[...] واستمر فى توقفه سبعة أيام؛ فارتفعت الأسعار ونودى فى الناس بصيام ثلاثة أيام والخـر[...] إلى الصحراء وخرج معهم السلطان المؤيد شيخ والقضاة والمشايخ[6] وكانت هذه خامس أز[...] تحـدث فـى عـهد المؤيـد شيـخ بسـبب تقـاصر النيـل فقـد سـبقها أزمـات أعـ[...] (٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢هـ).

---

(1) المقريزى- السابق صـ١١٢٧.

(2) ابن حجر- إنباء الغمر جـ٣ صـ٩٣، ابن إياس- بدائع الزهور جـ٢ صـ٧ نشق الأزهار ورقة ٣٤١ب[...]

(3) ابن إياس- نشق الأزهار ورقة ٣٤٢أ.

(4) العينى- عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان صـ٣٢٥ تحقيق عبد الرازق القرموط مطبعة عـلاء [...] ابن حجر- انباء الغمر جـ٣ صـ١٧٣، صـ٢٠١، الصيرفى- نزهة النفوس جـ٢ صـ٤٢٠.

(5) الصيرفى- نزهة النفوس جـ٢ صـ٤٥٣.

(6) العينى- عقد الجمان صـ٣٨٣ تحقيق عبد الرازق القرموط، ابن حجر- إنبـاء جـ٣ صـ٢١٩[...] المحاسن- النجوم جـ١٤ صـ٩٧، ابن إياس- نشق الأزهار ورقة ٣٤٢ب، الصيرفى- نزهة النفوس [...] صـ٤٧٥، أنور زقلمة- المماليك فى مصر صـ١٨٣ مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٩٥م، حـامد زيـان [...] الأزمات الاقتصادية فى مصر صـ٨٨.

أما فى عهد الأشرف برسباى فقد حدثت عدة أزمات أولها فى عـام (٨٢٧هـ/١٤٢٣م) عندما توقف النيل عن الزيادة فارتفعت الأسعار، وساعد على ارتفاعها سقوط المطر، وذلك لأن الناس قد اعتادوا أنه إذا سقط المطر والنيل فى أيام زيادته، فإنه ينقص، ووصـل سـعر أردب القمح سبعين درهما[1].

وانتهت زيادة النيل فى هذا العام إلى ثمانية عشر ذراعا وخمسة عشر إصبعا، ومع ذلك لم ترو معظم الأراضى؛ لأن هذا الحد لم يعد كافيا لرى كل الأراضى فى ذلك الوقت؛ بسبب فسـاد الجسور وإهمال مرافق الزراعة وفى عام (٨٣٠هـ/١٤٢٦م) ارتفعت الأسعار؛ بسـبب توقـف النيل عند سبعة عشر ذراعا؛ فلم تزرع معظم الأراضى لعدم وصول الماء إليها[2].

أما فى عام (٨٣٢هـ/١٤٢٨م)، فنجد أمرا غريبا فقد بلغ النيل عشرين ذراعا، فتقطع عدد من الجسور لفسادها، وأخذ النيل ينقص حتى وصل إلى خمسة عشر ذراعـا وتسـعة عشـر إصبعا، وتوقف عند ذلك، فتكالب الناس على شراء الغلال خوفا من حدوث الشراقى؛ فـارتفعت الأسعار فوصل سعر الأردب القمح إلى ثلاثمائة درهم، والشعير إلى مائة وثلاثين درهما، ولقـد ساعد على استفحال خطر هذه الأزمة سياسة الاحتكار التى اتبعها برسباى، فيقول الصـيرفى:- "وحكر بيع الغلال فى النواحى بأسرها وجعلت أيضا من المتجر السلطانى"[3].

وبلغت زيادة النيل فى عام (٨٣٧هـ/١٤٣٣م) إلى سبعة عشر ذراعـا وسـبعة عشـر إصبعا، ثم نقص ذراع مرة واحدة؛ فشرقت معظم الأراضى العالية بالوجه القبلى وكذلك بعـض بلاد الجيزة؛ فاستشعر الناس الغلاء؛ فأسرعوا إلى تخزين الغلال فارتفعت الأسعار، ووصل سعر أردب القمح إلى مائة وثمانين درهما بعد أن كان بتسعين، ولكنه انخفض عندما دخلت الغلـة الجديدة[4].

وتذبذبت زيادة النيل أيضا فى عام (٨٥٣هـ/١٤٤٩م) فنقص نقصا شديدا ثـم زاد ثـم أخذ فى التراجع فحصل الاضطراب بين الناس، وكثر ازدحامهم علـى حوانيـت الخبـازين ونهبت بعض العامة الخبز من الأفران والدكاكين[5]، وارتفعت الأسعار ارتفاعا فاحشـا فبلـغ

---

(1) العينى- عقد الجمان- صـ٢٣٨، تحقيق عبد الرازق القرموط، ابن حجر- إنباء- جـ٣، صـ٣٢٩.

(2) ابن إياس- نشق الأزهار- ورقة ٣٤٢أ.

(3) العينى- عقد الجمان- صـ٣٦١، ابن إياس- نشق الأزهار، ورقة ٣٤٣ب، ابن حجر- إنبـاء- جـ٣- صـ١٤٨، الصيرفى- نزهة النفوس- جـ٣، صـ١٥٥، صـ١٦٦، حامد زيان - الأزمات- صـ٩٢.

(4) ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٥١٠، صـ٥١٢، الصيرفى- نزهة النفوس جـ٣ صـ٢٧٣.

(5) السخاوى- التبر المسبوك فى الذيل على السلوك صـ٢٦٠ حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ١٠٣.

الأردب من القمح نحو أربعمائة درهم، وعندما انتهت زيادة النيل إلى ستة عشر ذراعا تراجعت الأسعار قليلا[1].

ومن أشد الأزمات التى حدثت بسبب تقاصر النيل أزمة عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م) فى عهد الظاهر جقمق، (فقد دخلت هذه السنة والناس فى جهد وبلاء من غلو الأسعار)[2]، وذلك لتوقف النيل عن الزيادة وعدم وفائه، وظل طوال هذه السنة يتأرجح زيادة ونقصا، ولكنه لم يتعد الستة عشر ذراعا، فشرقت الأراضى بالوجهين القبلى والبحرى، ولذلك أطلق أبو المحاسن على هذه السنة (سنة الشراقى)[3]، وعم البلاء جميع الناس الذين تكالبوا على شراء القمح وأخذت الأسعار ترتفع من شهر لآخر ففى شهر شعبان بلغ الفول والشعير ستمائة درهم، الأردب والدقيق البطة بثلاثمائة درهم، وفى آخر شهر رمضان قلت المواد الغذائية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها فوصل أردب القمح إلى ألف ومائتى درهم والشعير الأردب بثمانمائة درهم والفول الأردب بسبعمائة درهم. وبطة الدقيق بأربعمائة درهم، وانتهت هذه السنة وأردب القمح بألف وخمسمائة درهم[4].

ولقد أثر هذا الشراقي على عامة الناس؛ ولذلك كثر سؤالهم عن زيادة النيل فى العام التالى عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م) ويعلق أبو المحاسن على ذلك قائلا[5]: (والناس معذورون فى ذلك فإن الديار المصرية قد أشرفت على الخراب من عظم ما وقع فى هذه السنين من الغلاء المتداول، وقد نفد ما بأيدى الناس من المتاع والأموال، وخلت غالب القرى من أهلها والناس منتظرون هذا النيل القادم) وارتفعت الأسعار، ووصل أردب القمح ألفا وخمسمائة درهم[6] ولكن لطف الله وأوفى النيل ستة عشر ذراعا فسعد الناس بذلك وشكروا الله تعالى على هذه المنة. ونزلت الأسعار وبلغ أردب القمح تسعمائة درهم، وانتهت زيادة النيل إلى ثمانية عشر ذراعا[7] وتوقف النيل عن الزيادة عام (٨٦٦هـ/١٤٦١م) فى عهد خشقدم واستمر متوقفا لمدة أربعة وعشرين يوما من أبيب/ شوال/يوليه فقلق الناس قلقا عظيما وعزم أكثرهم على

(١) أبو المحاسن– حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور جـ١ صـ١٦٢ تحقيق فهيم محمد شلتوت طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٩٩٠م.

(٢) أبو المحاسن– حوادث الدهور جـ١ صـ١٩٧.

(٣) أبو المحاسن– السابق صـ٢٧٠.

(٤) السخاوى– التبر المسبوك صـ٣١٠، صـ٣١٢، ابن إياس– نشق الأزهار ورقة ٣٣٧ب، أبو المحاسن– حوادث الدهور جـ١ صـ٢٤٨.

(٥) أبو المحاسن– حوادث الدهور صـ٢٧٠، حامد زيان غانم– الأزمات الاقتصادية صـ١٠٥.

(٦) أبو المحاسن– النجوم جـ١٦ صـ١.

(٧) أبو المحاسن– حوادث الدهور جـ١ صـ٢٧١، صـ٢٧٢.

السفر والخروج من القاهرة؛ خوفا من هجوم الغلاء عليها فبالرغم من انتشار الغلاء فى جميع الأقاليم إلا أنها كانت أكثر البلاد تأثرا بحالة النيل؛ لكثرة سكانها واعتمادها على جلب المواد الغذائية من الأرياف، ونلاحظ ارتباط الناس بحالة النيل فكلما توقفت الزيادة كلما ارتفعت الأسعار، لدرجة أن السلطان خشقدم فكر فى هدم المقياس حتى لا يعلم الناس مقدار الزيادة فتستقر الأسعار ولكن أشار عليه البعض بالتثبت وواصلت الأسعار ارتفاعها فبلغ أردب القمح مائتين وسبعين درهما والشعير بمائة وثمانين والفول بمائتين وسبعين درهما[1].

وفى عام (٨٧٠هـ/١٤٦٥م) توقف النيل عن الزيادة من ١١ إلى ٢٧ من مسرى/محرم/أغسطس، فعظم قلق الناس وتخوفهم من حلول البلاء والغلاء، فأسرعوا إلى شراء الغلال؛ فارتفعت الأسعار، ومما زاد من حدة هذه الأزمة فساد المماليك الأجلاب وفعلهم فى الرعية أفعالا قبيحة ووقوع الفتنة بين طوائفهم*[2].

وفى عهد قايتباى توقف النيل مرتين: الأولى فى عام (٨٧٣هـ/١٤٦٨م) فقد توقف ثم أخذ فى النقص تدريجيا فأسرع الفلاحون إلى الزراعة فى شهر توت/ربيع أول/أغسطس– أى قبل موعدها بشهرين– ويضرب أبو المحاسن مثلا فى ذلك فيقول[3]: (من يزرع فى بابه ما يأكل لبابه فما بالك بالزرع فى توت)، وارتفعت الأسعار وعبثا حاولت السلطة تسعير المواد الغذائية فسعرت القمح بأربعمائة درهم ولكنه بيع بسبعمائة وخمسين ووصل الشعير إلى ثلاثمائة درهم والفول بمائتين، فلم تنجح السلطة فى فرض سيطرتها على تسعير المواد الغذائية، وذلك لدخول كثير من الأمراء فى مجال التجارة وتحكمهم فى الأسعار، وأيضا عمل المباشرون لمصلحة الأمراء، فتتعجب عندما نعلم أن السلطة حاولت تسعير القمح ليس حبا فى الشعب ولا خوفا عليه وإنما كان ذلك ليوقعوا أحد التجار وهو ابن عمر الهوارى فى خسارة لأنه أرسل كثيرا من القمح ليباع فى القاهرة. وقد صاحب هذه الأزمة انتشار الطاعون[4].

وتوقف النيل للمرة الثانية فى عهد قايتباى عام (٨٩٩هـ/١٤٩٣م)؛ فتكالب الناس على شراء القمح والشعير مما أدى إلى ارتفاع الأسعار[5].

(١) أبو المحاسن– منتخبات من حوادث الدهور جـ٣ صـ٤٢٤، صـ٤٤٩ تحقيق وليم بوبر ١٩٤٢، ابن إياس– نشق الأزهار ورقة ٣٤٤أ، بدائع الزهور جـ٢ صـ٣٩٤.

* سوف نتحدث عن مظاهر فساد المماليك الأجلاب وأثر ذلك فى ارتفاع الأسعار فى الفصل الثانى إن شاء الله.

(٢) أبو المحاسن– منتخبات من حوادث الدهور جـ٣ صـ٥٢٥.

(٣) أبو المحاسن– السابق جـ٣ صـ٦٦٨.

(٤) ابن إياس– نشق الأزهار ورقة ٣٤٠أ، أبو المحاسن– حوادث الدهور جـ٣ صـ٦٧٦.

(٥) ابن إياس– بدائع جـ٢ صـ٢٨٤.

أما في عهد محمد بن قايتباى فقد هبط ماء النيل في أواخر عـام (٩٠٢هـ/١٤٩٦م) فشرقت معظم الأراضي فارتفعت الأسعار بسبب ذلك(١).

أما في عام (٩١٦هـ/١٥١٠م) في عهد الغوري فكانت زيادة النيل قليلة لدرجة أن شرقت غالب الأراضي، فارتفعت الأسعار، وساعد على ذلك هجوم الفئران، واستمرت الأسعار مرتفعة حتى عام (٩١٧هـ/١٥١١م)(٢).

ومما سبق يتضح لنا أنه قد حدثت اثنتان وثلاثون أزمة اقتصادية بسبب تقاصر النيل وانخفاضه عن الحد اللازم للزراعة، حدثت ثلاث عشرة منها في عصر المماليك البحرية وتسع عشرة في عصر المماليك البرجية.

ونلاحظ أن النيل قد توقف عن الزيادة ولم يتعد الستة عشر ذراعا في إحدى عشر أزمة وذلك في أعوام: (٦٩٦، ٧٠٤، ٧٠٩، ٨٠٢، ٨٠٦، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢٣، ٨٦٦، ٨٧٣، ٨٩٩هـ).

ونلاحظ أيضا أن النيل قد وصل إلى الستة عشر ذراعا وأكثر، ولكنه ينخفض بسرعة قبل الانتفاع منه لري الأراضي فتحدث الشراقي وترتفع الأسعار.

وقد وقعت ثمان عشرة أزمة بسبب ذلك في أعوام: (٦٩٤هـ، ٦٩٥هـ، ٦٩٧هـ، ٧٢٠هـ، ٧٣٩هـ، ٧٤٨هـ، ٧٧٥هـ، ٧٧٦هـ، ٧٩٦هـ، ٨٥٣هـ، ٨٥٤هـ).

ونلاحظ أيضا أن النيل قد وصل إلى حد مناسب للزراعة، ولكنه كان يهبط بسرعة قبل موعد الزراعة فيسرع الفلاحون إلى الزرع قبل موعده فيفسد بأكل الدود له، وقد حدث ذلك في أعوام: (٧٥١،٧٦٤،٨٣٠،٨٣٧هـ) فقد وصل النيل في هذه الأعوام إلى سبعة عشر ذراعاً.

أما في عامي: (٨٢٧هـ، ٨٥٥هـ) فقد وصلت زيادة النيل إلى ثمانية عشر ذراعا.

وفي عام (٨٢١هـ) وصل النيل إلى تسعة عشر ذراعا وأصابع.

وهناك أربع أزمات حدثت بسبب تقاصر النيل وأسباب أخرى مثل عام (٦٩٥هـ) فقد توقف النيل وهبت ريح سوداء.

وفي عام (٨٧٠هـ) توقف النيل، وساعد على استفحال الأزمة فساد المماليك الجلبان.

أما في عام (٩١٦هـ) فقد تقاصر النيل وهجمت الفئران على المحصولات.

(١) حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية والأوبئة صـ١١٨.

(٢) ابن إياس- بدائع جـ٤ صـ٦٦.

من أهم الأسباب الطبيعية لحدوث الأزمات الاقتصادية الفيضان العالي لنهر النيل الذي لم يكن يقل خطرا عن الفيضان المنخفض؛ وذلك لأثره الخطير، إذ كان يؤدي إلى إغراق الأراضي وإفساد المراعي وتحطيم الجسور ودمار الدور وهلاك الماشية التي يحتاج إليها الفلاح في عملية الزراعة، فضلا عن تعذر الزراعة في كثير من الأراضي(١) مما يؤدي إلى قلة المحصولات وارتفاع ثمنها.

ولقد ارتفع فيضان النيل في العصر المملوكي فارتفعت مياهه فوق الجسور وأغرقت الأراضي والبلاد مما أحدث أضرارا بالحياة الزراعية مما أدى بدوره إلى وقوع الأزمات الاقتصادية، وحدث أول فيضان في العصر المملوكي عام (٧٣٢هـ/١٣٣١م) في عهد الناصر محمد فوصل ارتفاع النيل إلى تسعة عشر ذراعا- أي زيادة ذراعين عن حد ا لوفاء- لتغطي الماء بعض الأراضي المزروعة قصبا وأتلف من القصب مايزيد قيمته على مائة ألف دينار(٢).

أما في عام (٧٤٤هـ/١٣٤٣م) في عهد الصالح إسماعيل بن الناصر محمد بلغت زيادة النيل عشرين ذراعا وخمسة عشر إصبعا؛ فغرقت البساتين وتقطعت الطرق والجسور(٣).

وقد ارتفع النيل ثلاث مرات في فترة حكم الناصر حسن الثانية: الأولى كانت في عام (٧٥٥هـ/١٣٥٤م) حيث وصل ارتفاع النيل إلى تسعة عشر ذراعا وخمسة عشر إصبعا ففسد الزرع وكذلك الغلال المخزونة في المخازن، والأجران، وتقطعت معظم الجسور في الوجه القبلي والبحري، وتعطلت كثير من الدواليب* وتهدمت كثير من الدور التي تجاور النيل والخلجان وغرقت المناطق الواقعة شمالي القاهرة(٤).

والثانية في عام (٧٦٠هـ/١٣٥٨م) حيث بلغ النيل تسعة عشر ذراعا وأربعة أصابع وثبت حتى أول شهر هاتور/ محرم، فخرج الناس إلى الصحراء يدعون الله لهبوطه(٥).

(١) محمد عوض الله- أسواق القاهرة حتى نهاية عصر المماليك صـ١٧٥.

(٢) حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ٤١.

(٣) ابن إياس- نشق الأزهار ورقة ٣٣٨أ.

* معاصر قصب السكر وما شابهها من الصناعات التي تحتاج إلى الأدوات العجلية مثل غزل الحرير والسواقي المائية(المقريزي جـ٣ ق١ هامش صـ١٢)

(٤) المقريزي- السلوك جـ٣ ق١ صـ١٢.

(٥) ابن إياس- نشق الأزهار ورقة ٣٤١ب، ابن قاضي شهبه- تاريخ ابن قاضي شهبه جـ٣ صـ١٤٨ تحقيق عدنان درويش المعهد العلمي الفرنسي بدمشق، المقريزي- السلوك جـ٣ ق١ صـ٤٧.

والثالثة فى عام (٧٦١هـ/ ١٣٥٩م) حيث طغى فيضان النيل طغيانا عظيما إذ بلغ أربعة وعشرين ذراعا ولم يهبط فحصل للناس غاية الضرر فقطعت المياه جسر الفيوم وغرقت بساتين جزيرة النيل وطريق شبرا وبعض دور حى الحسينية وبولاق وخربت بعض أماكن فى جزيرة الروضة، ويعلق ابن إياس على ذلك فيقول: (ولم يعهد مثل ذلك لا فى جاهلية ولا إسلام)[١].

وخرج الناس إلى الصحراء يدعون الله سبحانه وتعالى ليهبط النيل وكان من آثار ذلك أن وقع الوباء[٢].

وفى عهد السلطان شعبان بن الناصر زاد النيل زيادة مفرطة فى عام (٧٧٣هـ/١٣٧١م) ووصل إلى اثنين وعشرين ذراعا وثبت إلى آخر هاتور/ربيع ثانى، فقلق الناس بعد أن فات وقت الزرع وتقطعت الطرق؛ فاجتمعوا بجامع عمرو يدعون الله فى هبوطه[٣].

ووصل النيل إلى عشرين ذراعا وخمسة أصابع فى عهد برقوق عام (٧٨٥هـ/١٣٨٣م) فغرقت عدة مواضع، وتهدمت بيوت كثيرة، فأمر السلطان الصالح أمير حاج بن الأشرف شعبان بترتيب جماعة من الأمراء والمماليك للإقامة بجوار الترع والخلجان لحفظ الجسور[٤].

وفى عهد برقوق أيضا عام (٧٩٧هـ/ ١٣٩٤م) بلغت زيادة النيل واحدا وعشرين ذراعا وثمانية أصابع، واستمرت زيادته إلى شهر بابه/ محرم، وكان فيضانا شديدا؛ فارتفعت الأسعار لاستبحار كثير من الأراضى، ووصل سعر أردب القمح ثمانين درهما[٥].

أما فى عام (٨٠٧هـ/١٤٠٤م) فى عهد الناصر فرج بن برقوق كثرت زيادة النيل، ولم يحدد أحد من المؤرخين عدد الأذرع فى هذا العام، إلا أن محمد مختار باشا يحدد عدد الأذرع بتسعةعشر ذراعا وثلاثة عشر إصبعا[٦].

---

[١] ابن إياس– نشق الأزهار ورقة ٣٤٢أ.

[٢] ابن إياس– السابق– الصفحة نفسها، المقريزى– السلوك جـ٣ ق١ صـ٥٣، ابن قاضى شهبه– تاريخ جـ٣ صـ١٦٤، رشدى سعيد– نهر النيل نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل صـ١٨٤– دار الهلال.

[٣] ابن حجر– إنباء الغمر جـ١ صـ١٠، ابن إياس– نشق الأزهار ورقة ٣٤٩ب، ابن قاضى شهبه تاريخه جـ٣ صـ٣٩٧.

[٤] ابن حجر– السابق جـ١ صـ٢٧٦، ابن إياس نشق الأزهار ورقة ٣٥٣أ.

[٥] الصيرفى– نزهة النفوس جـ١ صـ٤١٤، رشدى سعيد– نهر النيل صـ١٨٥.

[٦] محمد مختار باشا التوفيقات الإلهامية: صـ٨٤٣ تحقيق محمد عمارة.

ولحن نوافقه على ذلك؛ لأن هذا الحد كان يفوق الحد اللازم للزراعة فى ذلك الوقت، وأيضا قد ذكر المقريزى فى هذا العام "أن النيل قد كثرت زيادته"[١] والتسعة عشر ذراعا وأصابع تعتبر كثيرة، وأيضا يذكر ابن حجر أن النيل (زاد زيادة حسنة فى هذا العام)[٢].

فنستنتج من كل ذلك أن زيادة النيل فى هذا العام كانت أكثر من تسعة عشر ذراعا بدليل أن ا لفلاحين عجزوا عن بذر الزرع فى الصعيد؛ لاتساع النيل، وكثرة زيادته[٣].

وخلاصة ذلك أن النيل كان عاليا واغرق الأراضى بالصعيد، بينما كانت زيادته نافعة فى الوجه البحرى، ولكن الفلاحين هناك لم يجدوا البذور كى يبذروها فى الأراضى؛ وسبب ذلك أنه فى العام الماضى (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) لم يوف النيل، فأكل الناس المخزون من الغلال ويؤكد المقريزى ذلك بقوله: "أن عادة مصر إذا تأخر جرى النيل بها يمتد الغلاء سنين"[٤]، وساعد على شدة هذه الأزمة قيام بعض الأمراء مثل يشبك، وشيخ ونوروز بالخروج على السلطان الناصر فرج، وقيام الحروب بينهم، ويصف المقريزى أيام الناصر فرج فيقول: "كانت كلها كثيرة الفتن، والشرور، والغلاء، والوباء"[٥] وانتشر الوباء مع هذه الأزمة حتى مات من الإقليم بالجوع والبرد مايزيد على نصف الناس[٦]، وكان أثر هذه الأزمة شديدا فى بلاد الصعيد لدرجة أن أهلها من شدة حاجتهم إلى الطعام، وكثرة الموت باعوا أولادهم من الجوع بأبخس الأثمان[٧]، وأعتقد أن هذه أول مرة يبيع الناس أولادهم فى إقليم مصر بعد الإسلام؛ وذلك يدل على شدة هذه الأزمة، ونرجح أنهم باعوا أولادهم خوفا عليهم من الموت جوعا، وهذا يدل على صحة قول المقريزى بأن هذا العام (٨٠٦) بداية عهد الحوادث والمحن[٨]، فى إقليم مصر.

واشتد ارتفاع الأسعار فبلغ أردب الشعير ثلاثمائة وستين درهما، والأردب الفول أربعمائة درهم؛ بسبب كثرة الطلب عليه، والرطل اللحم الضأن بخمسة دراهم ونصف، ووصل إلى إثنى عشر درهما، ورطل اللحم البقرى بثلاثة دراهم ونصف ووصل إلى أربعة دراهم[٩].

---

[١] المقريزى– إغاثة، صـ٤٢.

[٢] ابن حجر– إنباء جـ٢ صـ٢٣٩.

[٣] ابن إياس– بدائع جـ١ ق٢ صـ٦٩٧.

[٤] المقريزى– إغاثة صـ٤٢.

[٥] المقريزى– الخطط، جـ٣ صـ٣٩٢.

[٦] المقريزى– إغاثة، صـ٤٣.

[٧] المقريزى– الخطط، جـ٣ صـ٣٩٢، بدائع جـ١ ق٢ صـ٦٩٧.

[٨] المقريزى– إغاثة صـ

[٩] المقريزى– السلوك جـ٣ ق٣ صـ١١٣٣، ابن إياس البدائع جـ١ ق٢ صـ٦٩٧.

وفى عام (٨١١هـ/١٤٠٨م) فى عهد الناصر فرج بلغت زيادة النيل اثنين وعشرين ذراعا وثبت فى زيادته إلى منتصف شهر هاتور/جماد ثانى، فحصل للناس بسبب ذلك الضرر الشامل فغرقت أكثر البلاد، ووصل عدد البلاد التى أضيرت بهذا الفيضان إلى أكثر من مائتى ضيعة، وعدة بساتين من جزيرة الفيل، ووصل الماء إلى دور حى الحسينية وانقطعت الطرق على المسافرين(١).

وارتفع النيل أيضا فى عهد الناصر فرج فى عام (٨١٢هـ/١٤٠٩م) ووصلت زيادته إلى اثنين وعشرين ذراعا، وارتفعت الأسعار فبيع أردب القمح بثلاثمائة درهم، والفول والشعير وصل الأردب إلى مائتى درهم(٢)، والحمل التبن إلى مائة وعشرين.

وهناك نادرة حدثت فى عهد أحمد بن شيخ، ففى عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م)، أوفى النيل وبلغ ثمانية عشر ذراعا ونصفا، فزرع الناس، ومر على انتهاء موسم الزيادة أربعون يوما فزاد النيل مرة أخرى زيادة مفرطة، حيث أغرق كثيرا من الزروع، فارتفعت الأسعار وزرع الفلاحون مرة أخرى(٣).

أما فى عهد برسباى فقد ارتفع النيل مرتين: الأولى فى عام (٨٢٥هـ/١٤٢١م)، فبلغت زيادته عشرين ذراعا وإصبعا، وثبت إلى منتصف شهر هاتور/ذى الحجة فغرقت أكثر الأراضى، وعجز الفلاحون عن الزراعة فى موعدها، وركز السلطان برسباى عدة أمراء على السواحل؛ لإقامة الجسور والحفاظ عليها، خوفا من غرق أطراف القاهرة(٤).

والمرة الثانية كانت عام (٨٣٨هـ/١٤٣٤م) حيث بلغت زيادة النيل عشرين ذراعا ونصفا؛ فانفتحت فتحة فى الخليج، ونفذ الماء إلى ناحية شبرا، ومنية السيرج وأتلف كثيرا من الأودية، وبقى الناس أياما فى شدة(٥).

أما آخر فيضان وقع فى العصر المملوكى، فكان فى عهد السلطان جقمق، ففى عام (٨٤٥هـ/١٤٤١م) بلغت زيادة النيل عشرين ذراعا فى غير موسم الزيادة، فأغرقت المياه كثيرًا من البلاد وحصل الضرر الشامل فى الزراعات؛ فارتفعت الأسعار(٦).

---

(١) ابن إياس – نشق الأزهار – ورقة ٣٥٩أ.

(٢) ابن حجر – إنباء الغمر، جـ٢ صـ٤٣٣، رشدى سعيد – نهر النيل: صـ١٨٥.

(٣) ابن حجر – السابق، جـ٣، صـ٢٥٣.

(٤) العينى – عقد الجمان صـ١٨٣. تحقيق عبد الرازق القرموط، الصيرفى – النزهة جـ٣ صـ٩، ابن إياس نشق الأزهار ورقة ٣٤٢ب، رشدى سعيد – نهر النيل صـ١٨٥.

(٥) الصيرفى – النزهة جـ٣ صـ٣١٨، ابن حجر – إنباء جـ٣ صـ٥٣٧.

(٦) ابن إياس – نشق الأزهار ورقة ٣٥٠أ.

وخلاصة ما سبق أن النيل قد تعدى حدود وفائه ووصل إلى درجة الفيضان خمس عشرة مرة طوال العصر المملوكى منها ست مرات حدثت فى العصر المملوكى البحرى، وتسع مرات فى العصر المملوكى الجركسى.

ونلاحظ أن زيادة النيل كانت تعتبر مرتفعة بالنسبة لحد الوفاء (سبعة عشر ذراعا) فى العصر المملوكى البحرى إذ بلغت زيادة النيل فى أعوام: (٧٣٢هـ، ٧٥٥هـ، ٧٦٠هـ) تسعة عشر ذراعا وأصابع، وبلغ فى عام (٧٤٤هـ) عشرين ذراعا، وبلغ فى عام (٧٧٣هـ) اثنين وعشرين ذراعا، أما فى عام (٧٧١هـ) فكان أشدها إذ بلغ أربعة وعشرين ذراعا وهذه هى أول مرة فى هذا العصر كله تصل زيادة النيل إلى هذا الحد المدمر.

ونستخلص من ذلك أن الفيضانات التى حدثت فى العصر المملوكى البحرى كانت مرتفعة عن حد الوفاء فدمرت الجسور، وأغرقت الأراضى، وكان هذا أمرا خارجا عن إرادة الإدارة المملوكية فى العصر البحرى، بل إنها حاولت التخفيف من آثار هذه الفيضانات قدر الإمكان.

أما فى العصر المملوكى الجركسى فنجد زيادة النيل لم تكن كبيرة بالنسبة لحد الوفاء فى هذا العصر الذى كان تسعة عشر ذراعا، ووصل إلى عشرين فى أواخره، ومع أن الفيضانات لم تتعد الواحد والعشرين ذراعا فى عام (٧٩٧هـ)، واثنين وعشرين ذراعا فى عامى: (٨١١هـ، ٨١٢هـ) إلا أن آثارها كانت مدمرة وخطيرة، وهذا يدل على إهمال الإدارة المملوكية الجركسية لصيانة الجسور، ومرافق الزراعة، لدرجة أن الفيضان الذى لم يتعد عشرين ذراعا فى أعوام: (٧٨٥هـ، ٨٢٥هـ، ٨٣٨هـ، ٨٤٥هـ، ٨٥٤هـ)، كانت له آثار مدمرة بالرغم من أنه لم يتصف بالشدة؛ وذلك كله بسبب انشغال الإدارة المملوكية الجركسية بالفتن الداخلية والحروب الخارجية، وإهمالها المرافق الزراعية، مما أدى إلى اتساع دائرة الخسائر الناتجة عن الفيضانات العالية.

من أهم الأسباب الطبيعية لحدوث الأزمات الاقتصادية وقوع الأوبئة والطواعين مما يؤثر على الحالة الاقتصادية للبلاد والعكس صحيح، فإن الوباء والأزمة الاقتصادية ظاهرتان متلازمتان فى كثير من الأحيان حتى إن حدوث إحداهما كان إرهاصا لحدوث الأخرى[1].

وسوف نتحدث- إن شاء الله- عن الأوبئة التى أدت إلى حدوث الأزمات الاقتصادية فقط، أما الأوبئة التى حدثت نتيجة للأزمات الاقتصادية فسنتحدث عنها فى موضع آخر*.

وقبل أن نتحدث عن أثر الوباء فى حدوث الأزمات يجب علينا أن نعرف الأسباب التى أدت إلى وقوع الأوبئة، ويأتى فى مقدمتها انعدام الأساليب العلمية -فى ذلك الوقت- التى تقاوم الأمراض والأوبئة[2]، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالنظافة، وإلقاء الناس للقاذورات والحيوانات الميتة من القطط والكلاب فى الشوارع، وكذلك إلقاء الحيوانات النافقة فى النيل، فضلا عن أن المصريين كانوا يدفنون الموتى فى مقابر قريبة من المدينة[4]، وأيضا انتشار المستنقعات الناتجة عن انحسار النيل والتى كانت لا تقل ضررا على الصحة العامة.

ويرجع ابن خلدون السبب فى انتشار الأوبئة إلى (فساد الهواء بكثرة العمران؛ لكثرة ما يخالطه من العفن والرطوبات الفاسدة)[5]؛ ولهذا يكثر الموت فى المدن المكتظة بالسكان، وكانت القاهرة من أكبر المدن فى العالم من حيث عدد السكان فى ذلك الوقت[6].

أما بالنسبة لأثر الوباء فى حدوث الأزمات الاقتصادية فكانت آثارها كما يلى:

أولا:- بمجرد وقوع الوباء ترتفع أسعار المواد الغذائية وكذلك أسعار المواد التى كانت تستخدم كأدوية للمرضى، مثل الفواكه، والسكر، والعسل، والشيرخشك**، والنيلوفر***، والبطيخ الصيفى، ولب القرع والخيار، وقد حدث ذلك فى عام (٧٦٢هـ/١٣٦٠م) فى عهد

---

(1) أحمد عبد الكريم- الحياة الزراعية فى مصر فى العصر المملوكى صـ٤٦ رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة.

* سوف نتحدث عنها فى فصل أثر الأزمات فى الحياة الاجتماعية.

(2) سعيد عاشور- العصر المملوكى فى مصر والشام صـ١٣٣.

(3) إلياس الأيوبى- تاريخ مصر الإسلامية جـ١ صـ١٣٥.

(4) نيومار- وصف مدينة القاهرة صـ٢٤٨.

(5) ابن خلدون- المقدمة صـ١٢٢ مكتبة دار ابن خلدون.

(6) ابن خلدون- السابق- الصفحة نفسها.

** هو طل يقع من السماء على شجر يسمى الخلاف بهراة ويفيد فى علاج حمى الكبد والسعال ونافع للصدر (ابن البيطار- الجامع لمفردات الأدوية جـ٣ صـ٧٥).

*** هو جنس نباتات مائية فيه أنواع تنبت فى الأنهار وأنواع تزرع فى الأحواض وهو رطب مسكن للصداع (أبو البقاء بن محمد البدرى المصرى- نزهة الأنام فى محاسن الشام صـ١٧٠).

السلطان محمد بن المظفر حاجى بن الناصر محمد، فانتشر الوباء فى البلاد المصرية بسبب كثرة المستنقعات الناتجة عن فيضان النيل، فكان يموت كل يوم فوق الألفين، وكثر المرضى، فارتفعت أسعار السكر والفواكه جدا[1].

أما فى عهد الظاهر برقوق عام (٧٩٠هـ/١٣٨٨م)، انتشر الطاعون بالقاهرة ومصر وضواحيهما، فارتفعت أسعار المواد التى يحتاج إليها المرضى؛ فارتفع سعر الفاكهة والبطيخ، وبيعت البطيخة الواحدة من ثلاثين درهما إلى خمسين، وبيعت الكمثرى بعشرة دراهم[2].

وفى عهد الناصر فرج فى جمادى الآخر عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م)، شهدت الديار المصرية بردا شديدا كانت له نتيجة سيئة على صحة الناس خاصة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة فى ذلك العام فكثر الموت فى الفقراء والمساكين بسبب الجوع والبرد[3].

وفى عهد برسباى فى شهر صفر عام (٨٣٣هـ/١٤٢٩م) انتشر الوباء فى القاهرة ومات عدد كبير من الناس كان معظمهم من الأطفال والعبيد والجوارى والمماليك التركية حتى مات للسلطان أكثر من ألف ومائتى مملوك، ومات للأمير جار قطلو أتابك العسكر ستون مملوكا، وذكر العينى أنه مات له فى هذا الوباء سبع عشرة نفسا منهم أربعة من أولاده ماتوا فى أقل من أسبوع والباقى من مماليكه، وعبيده وجواريه[4]، ونلاحظ أن الموت كان منتشرا فى الطبقات الفقيرة مثل: العبيد والجوارى، ويبدو أن ذلك كان بسبب ضعف الناحية الغذائية لديهم، والدليل على ذلك أن الطبقات الغنية كان يموت منها الأطفال فقط؛ وذلك لضعف أجسادهم، وبلغ عدد الموتى الذين تم دفنهم فى يوم واحد ألفاً وخمسمائة نفس، وكانت أكثر البلاد ضررا من هذا الوباء بلاد الصعيد ومدينة فوه، وبلبيس، والمحلة الكبرى، وارتفعت أسعار المواد التى يحتاج إليها المرضى كالسكر، وبذر الرجلة، والكمثرى[5].

وفى عهد الغورى عام (٩١٠هـ/١٥٠٤م) انتشر الطاعون وأهلك كثيرا من الأطفال والمماليك، والعبيد والجوارى والفقراء، وبلغ عدد الموتى فى القاهرة فى اليوم الواحد أربعة آلاف ميت؛ فارتفعت أسعار الأدوية التى يحتاج إليها المرضى؛ فبلغ سعر الرطل من السكر اثنا ثمانية دراهم، وعزّ وجود البطيخ والرمان[6].

---

(1) ابن قاضى شهبة- تاريخه جـ٣ صـ١٧٩.

(2) ابن الفرات- تاريخه صـ٢٧ تحقيق قسطنطين رزيق ١٩٣٦م.

(3) المقريزى- السلوك جـ٣ ق٣ صـ١٠٠٣، حامد زيان- الأزمات الاقتصادية صـ٦٩.

(4) العينى- عقد الجمان صـ٣٨١، ابن حجر- الإنباء- جـ٣ صـ٤٣٨.

(5) المقريزى- السلوك جـ٤ ق٢ صـ٨٢٦.

(6) ابن إياس- بدائع جـ٤ صـ٧٦.

ثانياً- إذا وقع الوباء يعظم القلق والاضطراب عند عامة الشعب ويزداد الإقبال على المواد الغذائية فترتفع أسعارها بينما تنخفض الأسعار في الأشياء التي يزهدها الناس في وقت انتشار الوباء مثل: العقارات، والأقمشة، وكتب العلم، وحدث ذلك في عدة أعوام مثل عام (٧٧٦هـ/١٣٧٤م) في عهد السلطان شعبان ابن الناصر حسن، فقد انتشر الوباء في القاهرة ومصر، وكثر الموت في الفقراء والمساكين وكان يسجل في ديوان المواريث الحشرية في اليوم مائتا نفس، أما عدد الموتى من الفقراء والمساكين فكان نحو خمسمائة نفس، وارتفعت أسعار المواد التي يحتاجها المرضى فبلغ ثمن الفروج خمسة وأربعين درهما والسفرجلة خمسين درهما، الرمان عشرة دراهم، والبطيخة سبعين درهما، والرطل من حب الرمان بعشرة دراهم، ولم يؤثر هذا الوباء إلا في القاهرة ومصر* فقط(١).

وفي عهد المؤيد شيخ في شهري المحرم وصفر عام (٨١٦هـ ١٤١٣م) انتشر الطاعون بالبلاد المصرية وبلغ عدد الموتى في القاهرة فقط في كل يوم مائة وعشرين نفسا وارتفعت الأسعار فبلغ سعر الرطل العسل أربعة عشر درهما، والرطل اللحم الضأن بثمانية دراهم، والبقري بستة دراهم، وبيعت البطيخة الواحدة بخمسمائة درهم(٢).

وفي عهد المؤيد شيخ أيضا وقع وباء في شهر المحرم عام (٨١٩هـ/١٤١٦م) واستمر حتى شهر ربيع الأول وكثر الموتى؛ فبلغ في نصف شهر صفر كل يوم مائة نفس، ثم زاد العدد في آخره إلى مائتين، وتركز هذا الوباء في الصعيد والوجه البحري، ولقد مات فيه معظم أهل قرية "هُوّ" بصعيد مصر، أما في القاهرة فبلغ عدد الموتى في كل يوم قريبا من الألف وفي شهر ربيع الأول ارتفعت الأسعار حتى بيعت البطة من الدقيق بمائتين وخمسين درهما(٣).

أما في عهد الناصر حسن عام (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) انتشر الوباء الشهير "بالفناء الكبير"، ففي أثناء هذا الوباء ومع شدة فتكه بالناس، نلاحظ أن أسعار بعض السلع قد انخفضت كثيرا مثل القماش الذي بيع بخمس ثمنه وأقل ولم يوجد من يشتريه، وكتب العلم صار ينادى عليها بالأحمال ولا تجد من يشتريها ورخص الذهب حتى صار الدينار بخمسة عشر درهما بعد أن كان بعشرين(٤).

* يقصد بمصر هنا مدينة الفسطاط.

(١) المقريزي- السلوك جـ٣ ق١ صـ٢٣٣، ابن حجر- الإنباء جـ١ صـ٧٢، ابن حبيب- درة الأسلاك جـ٣ صـ٤٤٦.

(٢) العيني- السيف المهند صـ٣١٥، ابن حجر- الإنباء جـ٣ صـ٨.

(٣) العيني- السيف المهند صـ٣٤٤، عقد الجمان صـ٢٥٩، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٨٧.

(٤) أبو المحاسن- النجوم جـ١٠ صـ٢١٠.

ثالثاً: يترتب على انتشار الوباء موت عدد كبير من طبقات الشعب وبخاصة الفلاحين، مما يؤدي إلى خلو بعض القرى من سكانها، ولا تجد الأرض من يزرعها فتترك أكثر الأراضي بغير زراعة فيقل المحصول وترتفع الأسعار وقد حدث ذلك في بعض الأعوام مثل عام (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) في عهد الناصر حسن حيث انتشر الوباء الذي لم يعهد مثله في الإسلام وانتشر في جميع ديار مصر بل كان هذا الوباء على مستوى العالم أجمع، واشتد في ديار مصر في شهر شعبان ورمضان وشوال وكان يموت في القاهرة وحدها في كل يوم أكثر من عشرين ألف ميت، وبلغ عدد الموتى في مدة شهرين مليون ميت(١)، ولا شك أن هذا الطاعون قد أثر تأثيرا كبيرا على الدخل المصري، وأدى ذلك إلى زيادة فرض الضرائب لتعويض ذلك النقص(٢).

وبالنسبة للأعداد الكبيرة للموتى التي ذكرها المؤرخون فإننا نعتقد أن المؤرخين قد بالغوا فيها مبالغة شديدة وذلك لسببين:

الأول: أن الدولة لم تكن تهتم بعمل إحصاء رسمي بعدد الموتى، وما قام به المؤرخون من إحصاء كان عملا فرديا اعتمدوا فيه على السماع دون المعاينة.

الثاني: أن كل سكان القاهرة في ذلك العصر لم يصلوا إلى المليون، فبعض الباحثين قد قدروا عدد سكان القاهرة في فترة ازدهارها، واتساعها في عهد الناصر محمد عام (٧٤٠هـ/١٣٣٩م) بخمسمائة أو ستمائة ألف نسمة(٣)، أي أن عدد سكانها لم يصل إلى المليون، وهذا يدل على مبالغة المؤرخين في هذه الأعداد.

ومع ذلك كله فقد عم الغلاء مع هذا الوباء كل بلاد العالم وأثرا على جميع أجناس بني آدم وغيرهم (حتى حيتان البحر، وطير السماء، ووحش البر)(٤).

وقد أثر هذا الوباء على الناحية الزراعية في مصر فقد مات كثير من الفلاحين، ولم يتبق إلا القليل، فاضطر الأجناد للخروج للحصاد معهم غلمانهم، ونادوا في الناس "من يحصد يأخذ نصف ما يحصد" فلم يجدوا أحدا وعجزوا عن حصد أكثر الزرع؛ فتركوه في الأرض(٥).

(١) ابن بهادر- فتوح النصر في تاريخ ملوك مصر ورقة ٢٩٥.

(٢) AN. Poliak, some Notes on the feudal System of the Mamluks P. ١٥١ the Journal of the Royal Asiatic Society.

(٣) جومار- وصف مدينة القاهرة، صـ٣٦ ترجمة أيمن فؤاد سيد.

(٤) المقريزي- السلوك جـ٢ ق٣ صـ٧٧٢، زكريا الأنصاري- تحفة الراغبين في بيان أمر الطواعين، ورقة ٣، البلواني- تحفة الأحباب ورقة ٤٤، أبو الفدا- المختصر جـ٤ صـ١٥٣.

(٥) أبو المحاسن- النجوم الزاهرة جـ١٠ صـ٢٠٩.

وقد أثر هذا الوباء على مساحة الأراضى المزروعة، فعندما جاء وقت زيادة النيل، وحان وقت الزراعة، تعذر وجود الفلاحين، فلم تزرع إلا نصف الأراضى، وترك ألف وخمسمائة فدان بقريتى: (ناى) و(طنان) بمحافظة القليوبية بغير زراعة، وخلت بلاد الصعيد من سكانها حيث إن مساحة أسيوط كانت تشتمل على ستة آلاف فرد فصارت تشتمل على مائة وستة عشر فردًا فقط[1].

وفى عهد الناصر فرج عام (٨٠٨هـ/١٤٠٥م) فى شهر ذى الحجة انتشر الطاعون ببلاد الصعيد، وكثر الموت فى الفلاحين حتى خلت عدة قرى من سكانها، ومات فى هذا الوباء فى مدينة أسيوط فقط عشرة آلاف نفس، وفى أبى تيج ثلاثة آلاف وخمسمائة[2]، ولا شك أن هذه الأعداد كان لها أثر كبير على الناحية الزراعية لهلاك عدد كبير من الفلاحين، مما أدى إلى نقص فى القوة العمالية الزراعية، وأدى ذلك إلى قلة المساحة المزروعة، وارتفاع أسعار الغلال.

أما فى عهد المؤيد شيخ فى شهر صفر عام (٨٢٢هـ/١٤١٩م) انتشر الفناء والغلاء بالديار المصرية، وخصوصا فى القاهرة، والشرقية، والغربية، وكثر الموت فى القاهرة، حتى بلغ عدد الموتى من شهر صفر إلى ربيع الآخر سبعة آلاف وستمائة واثنين وخمسين نفسا، كانت نوعياتهم كالتالى:

مات من الرجال ألف وخمسة وستون رجلا، ومن النساء ستمائة وستون، ومن العبيد خمسمائة وأربعة وأربعون، ومن الإماء ألف وثلاثمائة وتسع وستون، ومن النصارى تسعة وستون، ومن اليهود اثنان وثلاثون[3]، ونلاحظ دقة هذه الأعداد، وتفصيل طبقات الموتى فى القائمة السابقة التى أوردها المقريزى ونقلها عنه أبو المحاسن، وسبب هذه الدقة أن المقريزى قد أخذها من ديوان المواريث الحشرية، ويبدو أن عدد الموتى فى الريف كان كثيرا؛ ولذلك يقول أبو المحاسن "ومات بقرى الشرقية والغربية مثل ذلك" أى ما يقارب ثمانية آلاف نفس[4]، وأعتقد أن هذا العدد الكبير يؤثر تأثيرا شديدا على الحياة الزراعية فى القرى.

أما فى عهد السلطان إينال عام (٨٦٤هـ/١٤٥٩م) انتشر الطاعون فى شهر ربيع الآخر فى القاهرة وضواحيها وفى الشرقية والغربية، ووصل عد الموتى فى القاهرة فى يوم الثلاثاء التاسع عشر من ربيع الآخر خمسة وثلاثين فردًا، أما فى الشرقية والغربية فكان عدد

---

[1] أبو المحاسن- النجوم جـ١٠ صـ٢١٠.

[2] المقريزى- السلوك- جـ٤ ق١ صـ١٩.

[3] الصيرفى- نزهة النفوس جـ٢ صـ٤٤٢.

[4] أبو المحاسن- النجوم جـ١٤ صـ٨٠، ابن إياس- بدائع جـ٢ صـ٤٥.

الموتى أكثر من ذلك لدرجة أنه قد خلت بعض القرى من سكانها[1]، وفى شهر جمادى الأولى ارتفع عدد الموتى فوصل عدد من يصل اسمه إلى ديوان المواريث الحشرية إلى ستين فردًا فى القاهرة، أما فى الوجه البحرى فكان أكثر من ذلك بكثير حتى إنه كان يموت فى خانقاه سرياقوس فى اليوم الواحد ما يزيد على مائتى فرد تقريبا، أما فى المحلة الكبرى فقد وصل عدد الموتى إلى مائتين وخمسين إنسانا[2]، أما فى شهر جمادى الآخر فقد كثر فى البلاد المصرية حتى وصل عدد الموتى فى القاهرة فى اليوم الواحد ثلاثمائة وستة عشر فردًا، مع ارتفاع الأسعار[3]، فكلما زاد الوباء كلما ارتفعت الأسعار بسبب كثرة الموت خصوصا فى الفلاحين، مما أدى إلى قلة الأيدى العاملة وترك مساحات كثيرة من الأراضى بغير زراعة، فوصل سعر أردب القمح ستمائة درهم، والبطة من الدقيق بمائة وسبعين درهما، والأردب من الشعير والفول بأربعمائة درهم، ورطل الخبز بأربعة دراهم، وحمل التبن بأربعمائة درهم[4].

رابعا: عندما ينتشر الوباء ويموت عدد كبير من العمال والصناع قد تغلق بعض دور الصناعة أبوابها مثل دار الطراز فى الإسكندرية، وتتعطل بعض الدواليب لعدم وجود العمال والصناع، وقد حدث ذلك فى وباء عام (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) السابق الذكر، ففى أثناء هذا الوباء مات عدد كبير من العمال والصناع فأغلقت دار الطراز لعدم الصناع، وأغلقت دار الوكالة بالإسكندرية، وتعطل الصيد من بحيرة البرلس لموت الصيادين[5].

وفى عهد الأشرف برسباى عام (٨٧٣هـ/١٤٦٨م) أصيبت البلاد بالطاعون، وكان تأثيره شديدا فى الإسكندرية؛ إذ مات معظم أهلها مما أثر على النشاط الصناعى؛ فأغلقت دار الطراز، وقل الصيد، وارتفعت الأسعار فى جميع المواد الغذائية؛ فوصل سعر أردب القمح إلى تسعمائة درهم، والفول والشعير بثلاثمائة درهم، والجبن الأبيض بعشرة دراهم[6].

---

[1] أبو المحاسن- النجوم جـ١٦ صـ١٣٧.

[2] أبو المحاسن- السابق صـ١٣٩.

[3] أبو المحاسن- السابق صـ١٤١.

[4] أبو المحاسن- السابق صـ١٤٢.

[5] المقريزى- السلوك جـ٢ ق٣ صـ٧٧٢، ابن بهادر- فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر ورقة ٢٩٥، زكريا الأنصارى- تحفة الراغبين فى بيان أمر الطواعين ورقة ٣١، الخالدى- المقصد الرفيع المنشا- ورقة ٧٥، البلوالى- تحفة الأحباب صـ٤٤.

[6] أبو المحاسن- منتخبات من حوادث الدهور جـ٣ صـ٧٠٠.

وخلاصة ما سبق أن الأوبئة التى وقعت فى مصر فى العصر المملوكى كان لها تـ[illegible] كبير على التدهور الاقتصادى للبلاد[1]؛ فقلت مساحة الأرض المزروعة لمـــوت كثـــير مـ[illegible] الفلاحين، وأغلقت بعض دور الصناعة لموت عدد كبير من العمال والصناع وتعطل الصيـ[illegible] من بعض البحيرات، لموت الكثير من الصيادين.

ونستنتج مما سبق أن عدد الأوبئة التى كان لها تأثير أو كانت سببا فى حدوث الأزمـ[illegible] الاقتصادية قد وصل عددها إلى أربعة وعشرين وباء، منها سبعة أوبئة وقعت فـــى العصـ[illegible] المملوكى البحرى، وسبعة عشر وباء وقعت فى العصر المملوكى الجركسى.

(1) محمد مصطفى زيادة- دراسات فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى صـ١٥٧ المجلس الأعلـــى لرعـ[illegible] الفنون والآداب ١٩٦١م الحلقة الدراسية الأولى.

لقد حرص بعض السلاطين المماليك على الإكثار من الثروة الحيوانية، مثل الســلطان الناصر محمد الذى قام بمشروع مهم لزيادة الثروة الحيوانية؛ فبنى حظيرة بجوار قلعة الجبـل وأجرى إليها الماء، وجعل فيها قسما للدواجن وآخر للأغنام، وقسما للمواشى، وكــان يجلـب إليها أفضل الأنواع من مراعى (عيذاب وقوص) وبلاد اليمن[1].

هذا بالإضافة إلى كثرة الأغنام والأبقار والجاموس ببلاد الصعيد التـــى كــانت تعتـبر المخزون الأساسى للبلاد ومصدر إمداد للجيش المملوكى باللحوم التى كانت توزع يوميا علـى الجند.

وبالرغم من ذلك فقد كان حدوث وباء فى الحيوانات يؤدى إلى حدوث أزمة اقتصاديـة؛ فإذا وقع الوباء فى الأبقار والأغنام فإن أسعارها ترتفع، وترتفع بالتالى أسعار اللحوم، وتتعطل الدواليب عن العمل/ وكذلك السواقى، وتتعطل أعمال الزراعة؛ لاعتماد الفلاح على الأبقار فى عملية الحرث التى لا يغنى عنها أى حيوان آخر، مثال ذلك ما حدث أثناء سلطة الناصر محمد الثانية عام (٧٠٠هـ/١٣٠٠م) حيث أصاب الوباء الأبقار حتى كادت تعـــدم، ويـروى لنـا المقريزى أن رجلا من بلدة أشموم طناح بالدقهلية، كان له ألف وأحد عشر رأسا من البقـــر، فماتت فى هذا الفناء عن آخرها ولم يبق له منها سوى ثمانية فقط[2]، وارتفعت الأسعار لقلـــة الأبقار، حتى بيعت الرأس بألف درهم[3]، واضطر الفلاحون إلى استعمال الخيـــل والجمـال والحمير فى عملية الحرث، ولكنهم لم ينجحوا فى ذلك، ولم تغن هذه الحيوانات عـن الأبقـار فتعطلت الزراعة، وتركت مساحات كبيرة من الأراضى بغير زراعـة[4]، فـارتفعت أسـعار الغلال، وكان من نتيجة هذا الوباء أيضا أن تعطلت الدواليب والسواقى؛ فأرسلت السلطنة إلـى نائب الشام تطلب منه إمدادها بالأبقار الشامية للدواليب السلطانية[5]، وصدرت الأوامـر مـن الأمراء إلى جميع البلاد بعدم ذبح شىء من البقر ولا من العجول[6].

وحدث مثل ذلك فى عهد برسباى عام (٨٢٩هـ/١٤٢٥م) حيث وقع الوباء فى الأبقـار والجاموس والأغنام فعزّ وجود اللحم فى شهر رمضان، وارتفع سعرها فبلغ الرطل من لحـم

(1) محمد جمال الدين سرور- دولة بنى قلاوون فى مصر صـ٢٩٤ دار الفكر العربى.
(2) المقريزى- السلوك جـ١ ق٣ صـ٩٠٦.
(3) بيبرس المنصورى- التحفة المملوكية صـ١٦٠.
(4) بيبرس- زبدة الفكرة جـ٩ صـ٣٣٥.
(5) العينى- عقد الجمان صـ١٣٧.
(6) العينى- السابق الصفحة نفسها.

الضأن عشرة دراهم ونصف بعد أن كان بسبعة دراهم، وقلت الألبـــان والأجبـان، وارتفـع سعرهما[1].

وكان من نتيجة انتشار الوباء فى الحيوانات، زيادة أسعار الأبقار فى أوله، أما إذا اشتد انخفضت أسعارها؛ بسبب استقذار الناس أكل لحومها، ومثال ذلك ما حدث فى عهد الظـــاهر برقوق عام (٧٩٤هـ/١٣٩١م)، حيث وقع الوباء فى البقر فارتفعت أسعارها، فبيعت البقـــرة بعشرين دينارا بعد أن كانت تباع بخمسمائة درهم[2] فاشتد الوباء؛ فترك الناس أكل لحم البقـر استقذاراً له فرخصت أسعارها حتى بيعت البقرة بخمسة دراهم[3] .

وحدث مثل ذلك فى عهد الناصر فرج عام (٨٠٨هـ/١٤٠٥م) حيث انتشر الوباء فـــى الأبقار فارتفعت أسعار اللحم فبلغ الرطل من لحم الضأن خمسة عشر درهما[4].

وكان الوباء يؤثر حتى على الأسماك والوحوش فى الصحراء والتماسيح فى النيل، مثال ذلك ما حدث فى عام (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) فى عهد الناصر حسن، حيث انتشر الفناء فى كـل شىء فى الأبقار والأغنام والوحوش فى الصحراء والطيور والخيول والجمال والحمير حتـــى القطط والكلاب[5].

وفى عهد برسباى عام (٨٣٣هـ/١٤٢٩م) انتشر الوباء وشمل غـــالب أقـــاليم الوجـه البحرى، ففى شهر جمادى الأولى وجد بنيل مصر والبرك كثير من السمك والتماسيح قد طفت على وجه الماء ميتة ولها روائح قذرة منتنة[6]، ووجد فى الصحراء ما بين السويس والقـــاهرة أعداد كبيرة من الظباء والذئاب ميتة[7].

وقد ترخص أسعار الأبقار والأغنام فى وقت انتشار الوباء نتيجة كثرة استيرادها مـــن خارج البلاد، مثال ذلك ما حدث فى عام (٨٥٣هـ/١٤٤٩م) عندما وقع الوباء فـــى الأغنـام والأبقار، فتأكد الناس من ارتفاع أسعارها، وخصوصا مع دخول شهر (ذو الحجة)، واحتيـاج

---

(١) المقريزى- السلوك جـ٣ ق٢ صـ٧٠٩.

(٢) الصيرفى- نزهة جـ١ صـ٣٤٧.

(٣) المقريزى- سلوك جـ٣ ق٢ صـ٧٦٩.

(٤) ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ٧٣٨.

(٥) ابن إياس- السابق جـ١ ق١ صـ٥٣٠.

(٦) ابن إياس- نشق الأزهار ورقة ٥٤٩أ، أبو المحاسن- النجوم جـ١٤ صـ٣٣٨.

(٧) الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ١٨٦.

الناس للأبقار من أجل الأضحية فتسابق التجار على احضار لحـوم الأضـاحى؛ مـن أجـل المكاسب، فوصل إلى القاهرة من البقر والغنم شىء كثير، (فبيعت بأبخس الأثمان)[1].

أما إذا وقع الوباء فى الخيول، فكان الجيش المملوكى يتأثر بذلك، وتنقص عدد خيولــه، ويعوض هذا النقص بمصادرة خيول الفلاحين ومثال ذلك ما حث فى عـــهد برسبـاى عـام (٨٣٥هـ/١٤٣١م)، حيث وقع الفناء فى الخيول، فاحتاج الجيش المملوكى لها، فما كان مـــن بعض الأمراء إلا أن توجهوا إلى الأرياف، وأخذوا الخيول من أيدى الفلاحين[2].

وخلاصة الأمر، أن وقوع الوباء فى الحيوانات كان له تأثير قوى على الثروة الحيوانيـة بهلاك أعداد كبيرة منها، فترتفع أسعار اللحوم وتتعطل الدواليب عن العمل، والسواقى أيضــا، وتتعطل عملية الزراعة؛ لعدم استطاعة الفلاحين القيام بعملية الحرث بأى جيوان آخر بديـــل عن الأبقار، ومن ثم ترتفع أسعار الغلال وتحدث الأزمات.

---

(١) أبو المحاسن- النجوم جـ١٥ صـ٤٠٣، حوادث الدهور جـ١ صـ١٧٥، السخاوى- التبر المسبوك صـ٢٦٣.

(٢) ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٤٧٧.

هبوب الرياح وسقوط البرد والمطر

من الأسباب الطبيعية لحدوث الأزمات الاقتصادية، ما كان يصيب المحاصيل الزراعية من هبوب رياح عاصفة تعصف بالمزروعات والمحصولات، أو سقوط البرد والمطر الشديد مما يؤدى إلى ضعف المحصول أو قلته أو عدمه، ويترتب على ذلك ارتفاع الأسعار وحدوث الأزمات الاقتصادية.

وقد وقع ذلك كثيرا فى العصر المملوكى؛ ففى عهد المنصور قلاوون عام (٦٧٩هـ/١٢٨٠م) سقط برد (أى قطع من الثلج) كبير الحجم فى جميع بلاد مصر، عاق الناس عن المشى فى ا لطرقات وأتلف الكثير من الغلات، وأهلك ما لا يحصى من الزرع الأخضر[1].

وفى عهد المنصور قلاوون أيضا عام (٦٨٦هـ/١٢٨٧م) سقط البرد ولكنه كان مقصورا على إقليم الغربية فقط، فأفسد كثيرا من الزرع الذى كان قد اقترب وقت حصاده[2].

وفى فترة حكم الناصر حسن الثانية وتحديدا فى عام (٦٥٧هـ/١٣٥٦م) سقط المطر فى غير أوانه فى الوجه البحرى فقط، ونزل مع المطر قطع من الثلج كبيرة الحجم بلغ وزن الواحدة أوقية وأوقيتين، ومنها ما كان بحجم رغيف الخبز الكبير، ونتج عن هذا المطر الهـ... سيول، أتلفت الكثير من الزرع[3]، ولم يتأثر بهذا البرد والمطر إلا بلاد الوجه البحرى فقط.

وفى عهد المؤيد شيخ عام (٨٢١هـ/١٤١٨م) سقط مطر عظيم فى الغربية وسقط مع المطر قطع ثلج كان زنة الحبة ما يوازى مائة درهم كما يقول ابن حجر[4]، وتسبب هذا البرد فى تلف زروع كثيرة؛ لأنه سقط فى وقت الحصاد وبلغ ضرره أنه أفسد الزرع فى ثمانمائة فدان فى الغربية، وكذلك ماتت أغنام كثيرة بسببه، ويبدو أن ذلك البرد لم يؤثر إلا فى إقليم الغربية فقط[5].

---

(1) المؤمنى– محمد بن محمد بن بهادر– فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر، ورقة ١٤٧ مخطوطة بجامعة القاهرة رقم ٢٦١٦٦، العينى– عقد الجمان صـ٢٥٧ تحقيق محمد محمد أمين– الهيئة المصرية العامة ١٩٨٨م، ابن حبيب– تذكرة النبيه فى أخبار المنصور وبنيه. جـ١ صـ٦٠ تحقيق محمد محمد أمين– وزارة ا لثقافة ١٩٧٦م، درة الأسلاك فى دولة الأتراك جـ١ ورقة ٦٣.

(2) بيبرس المنصورى– زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة جـ٩ صـ٢٤٣.

(3) المقريزى– السلوك جـ٣ ق١ صـ٢٨.

(4) ابن حجر– إنباء الغمر جـ٣ صـ١٥٨.

(5) ابن حجر– السابق الصفحة نفسها.

أما فى عهد برسباى عام (٨٢٥هـ/١٤٢١م) أمطرت السماء مطرا شديدا غزيرا، استمر فترة طويلة فتأثرت به معظم بلاد مصر؛ ففى القاهرة كثر الوحل فى الطرقات وعاق الناس عن المشى فيها، أما فى الأقاليم ففسد من الزروع شيء كثير وارتفعت الأسعار بسبب ذلك أما أشد البلاد تأثرا بهذا البرد فكانت المحلة؛ فقد سقط فيها برد كبير[1].

وحدث مثل ذلك أيضا فى عام (٨٣٢هـ/١٤٢٨م) حيث سقط مطر غزير سقطت منه عدة دور، وأصبحت الشوارع كالخلجان من شدة المطر، وهلك عدد كبير من الحيوانات[2]، وقد أصيبت جميع البلاد بهذا المطر، وأيضا حدث مثل ذلك فى عام (٨٣٨هـ/١٤٣٤م) حيث سقط مطر شديد لدرجة أن الأرض توحلت، ووقعت بعض المنازل، وفسدت الفاكهة بسبب كثرة الماء فى البساتين فقلت الفاكهة وارتفع سعرها، وكذلك ارتفع سعر الليمون حتى بيعت الليمونة الواحدة بنصف درهم[3]، وقد أثر ذلك المطر فى جميع البلاد.

أما بالنسبة لهبوب الرياح فإنها غالبا كانت تأتى من ناحية برقة وتكون محملة بتراب أصفر يكسو الزرع ويؤدى إلى سقوط الثمار والحب قبل نضجه، وهذا ما يسميه المؤرخون فى ذلك العصر بـ"هيفان الزروع" وقد حدث ذلك فى عدة أعوام فى العصر المملوكى؛ ففى عهد العادل كتبغا عام (٦٩٥هـ/١٢٩٥م) هبت الريح من ناحية برقة على إقليم البحيرة، والغربية، والشرقية، وبلاد الصعيد الأعلى؛ فتسببت فى فساد الزروع، وفسدت المحاصيل الصيفية كالأرز، والسمسم، والقلقاس، وقصب السكر، ومما زاد من حدة هذه الريح أنه أعقبها أمراض وحميات؛ فارتفعت أسعار المواد التى يحتاج إليها المرضى مثل: السكر والعسل، أما الفواكه فلم تعد موجودة، وارتفعت أسعار المواد الغذائية، فبلغ سعر الأردب القمح مائة وستين درهما، والأردب الشعير مائة وعشرين درهما، والفول العدس إلى مائة درهم الأردب، والفروج بثلاثين درهما، والبطيخة بأربعين درهما[4].

وفى فترة حكم الناصر محمد الثانية، وتحديدا فى شهر برمهات (شوال) عام (٧٠٨هـ/١٣٠٧م) هبت ريح من جهة الغرب قرب وقت حصاد الزرع، فسقط الحب من السنابل وهافت أكثر الزروع حتى ترك الفلاحون أكثرها بغير حصاد، ولم يسترد معظم الفلاحين قيمة ا لبذور التى بذروها فى الأرض[5]، ولكننا نلاحظ أن الأمراء وأصحاب

---

(1) ابن حجر– السابق صـ٣٠٢.

(2) ابن حجر– السابق صـ٤١٨.

(3) ابن حجر– السابق صـ٥٥٠.

(4) المقريزى– إغاثة الأمة صـ٣٣، ٣٤، على باشا مبارك– الخطط التوفيقية جـ٧ صـ٤٨، على إبراهيم حسن– مصر فى ا لعصور الوسطى صـ٤٩٨.

(5) بيبرس المنصورى– التحفة المملوكية صـ١٨٢، زبدة الفكر جـ٩ صـ٣٧٦.

الإقطاعات قد تعاطفوا مع الفلاحين بسبب هذه الأزمة وتسامحوا فى مطالبتهم الفلاحين بالغلال تخفيفا عنهم[1].

أما فى فترة حكم الناصر محمد الثالثة عام (٧٢٨هـ/١٣٢٧م) فقد هبت ريح سوداء شديدة حجبت الرؤية، وأخلت بتوازن الناس لدرجة أن الرجل لا يستطيع أن يقف على رجليه فوق الأرض، وكان تأثير هذه الريح شديدا ببلاد فوه، والوجه البحرى، وتسببت فى تقصف الأشجار والنخيل وهلاك الزرع[2]، وأثرت هذه الريح فى المزروعات.

وفى عهد الناصر حسن فى ربيع الأول عام (٧٥٧هـ/١٣٥٦م) هبت ريح اصفر منها الجو واستمرت طوال اليوم حتى منتصف الليل، وتسببت فى سقوط عدة أماكن[3]، وتلف منها شيء كثير[4].

وهبت ريح شديدة فى القاهرة فى عهد الظاهر برقوق فى الرابع من جمادى الأولى عام (٨٠٠هـ/١٣٩٧م) وكانت تحمل ذرات تراب أحمر يشبه تراب أرض برقة[5]، ويبدو أن هذه الريح كانت شديدة؛ لأن الشيوخ الكبار فى السن أجمعوا على أنهم لم يروا أو يسمعوا بمثلها[6]، ومع ذلك لم يكن تأثير هذه الريح قويا على المزروعات لأنها لم تهب إلا على مصر والقاهرة، أى لم يكن تأثيرها قويا على الأقاليم الزراعية.

وفى عهد الناصر فرج بن برقوق هبت رياح الخماسين فى شوال عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) فكثرت الأمراض ووقع الطاعون وكثر عدد الموتى خاصة بالصعيد فعز وجود الأدوية وارتفع ثمنها حتى بيع القدح الواحد من لب القرع بمائة درهم، والرطل من الشيرخشك* بمائة وثلاثين درهما، والقنطار البطيخ الصيفى بثمانمائة درهم، والفروج الواحد بسبعين درهما والزهرة الواحدة من النيلوفر** بدرهم، والخيارة الواحدة بدرهم ونصف[7] وهذه المواد كانت تستخدم فى هذا العصر كأدوية للمرضى؛ وفى عهد برسباى فى الخا

(1) أحمد عدوان- الوضع الاقتصادى فى مصر صـ١٤٢.
(2) المقريزى- السلوك، جـ٢ ق١ صـ٣٠٠.
(3) المقريزى- السابق جـ٣ ق١ صـ٢٨.
(4) المقريزى الخطط- جـ٤ صـ١١٩.
(5) العينى- عقد الجمان صـ٣٥٩.
(6) ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ٢١.

* سبق التعريف بها فى صـ
** سبق التعريف بها فى صـ
(7) العينى- السابق ورقة ٦٩ مخطوطة بمعهد المخطوطات رقم ٣٣٤، المقريزى- السلوك جـ٣ ق٣ صـ١١٢٦، ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ٢٦٠.

والعشرين من ربيع الأول عام (٨٢٦هـ/١٤٢٢م) هبت ريح من جهة برقة ووصلت إلى القاهرة والجيزة والصالحية وبلاد الصعيد، فحصل للناس فى القاهرة هلع وفزع وكثر ضجيجهم فى الأسواق والبيوت بالذكر والدعاء، ويعلق ابن حجر عليها قائلا: (لم تهب هذه الريح منذ ثلاثين سنة)[1]، وكانت هذه الريح سببا فى هيفان الزرع بالوجه القبلى وارتفع سعر القمح[2].

وفى عهد برسباى ايضا ارتفعت الأسعار فى شهر ربيع الاول عام (٨٣١هـ/١٤٢٧م) بسبب هبوب الريح المريسية، فلم تستطع المراكب المحملة بالغلال فى الصعيد من الوصول إلى القاهرة والوجه البحرى فعزّ وجود الخبز فى الأسواق بالقاهرة وارتفاع سعر الغلال بالوجه البحرى واستمرت الأسعار مرتفعة حتى بلغ القمح ثلاثمائة وخمسين درهما، والأردب الشعير بمائتين وعشرين، وحمل التبن بمائة وثمانين درهما، واستمرت هذه الأسعار حتى شهر ذى الحجة فانخفضت[3] .

وفى عهد برسباى أيضا عام (٨٣٢هـ/١٤٢٨م) توالى هبوب ريح حارة شديدة الحرارة تسببت فى وقوع الغلة من سنابلها، فهاف الزرع فى كثير من بلاد مصر، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، فوصل أردب القمح إلى مائتين وخمسين درهما، والشعير بمائة وثلاثين درهما الأردب[4].

وفى عام (٨٣٧هـ/١٤٣٣م) فى عهد برسباى هبت ريح شديدة فى دمياط تسببت فى خلع كثير من الأشجار وسقوط عدد كبير من النخيل وفساد أشجار الموز وتلف كثير من قصب السكر وهدمت عدة دور، وهرب كثير من الناس إلى خارج دمياط لعظم ما حلّ بهم من البلاء[5]، ولم تتأثر بقية البلاد بهذه الريح.

أما في عهد الظاهر خشقدم في جمادى الأولى عام (٨٧٠هـ/١٤٦٥م) هبت الريح المريسية، وأعقبها برد شديد استمر ليلا ونهارا حتى آخر الشهر؛ مما أدى إلى تلف غالب الزرع من البرسيم فى جميع البلاد وأضرت كذلك بالكثير من أشجار البساتين، ومع ذلك لم تضر القمح والشعير[6]؛ ولذلك لم يرتفع سعرهما.

(1) ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٣٠١.
(2) الصيرفى- نزهة النفوس جـ٣ صـ٢٥.
(3) ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٣٩٩،٤٠٥.
(4) الصيرفى- نزهة النفوس جـ٣ صـ١٦٠.
(5) ابن حجر- إنباء- جـ٣ صـ٥١٢، الصيرفى- نزهة النفوس حـ٣ صـ٢٧٥.
(6) أبو المحاسن- منتخبات من حوادث الدهور صـ٥١١.

أما فى عهد قانصوه الغورى فى عام (٩٠٩هـ/١٥٠٣م) فقد هبت ريح سوداء أظلمت القاهرة وأسقطت عدة بيوت فيها، وكانت أشد البلاد تأثرا بهذه الريح دمياط فقد هاج ماء البحر من هذه الريح وأغرق عدة بساتين فى دمياط وفارسكور، وغرقت عدة مراكب بمن عليها من المسافرين، وحصل للناس هناك ضرر كبير بسبب هذه الريح[1].

ونلاحظ أنه قد حدث فى بعض السنوات فى العصر المملوكى وقوع الظاهرتين معا؛ أى هبوب الريح وسقوط المطر والبرد مثل عام (٧٣٨هـ/١٣٣٧م) فى عهد الناصر محمد حيث هبت ريح سوداء على بلاد الغربية فسقطت دور كثيرة- وأعقبها سقوط برد (قطع ثلج) وبلغ وزن الواحدة ما يوازى مائة وثمانين درهما، وكان قد اقترب موسم الحصاد فأوقعت الريح والمطر السنابل[2]، مما أدى إلى هيفان الزرع وهلاك أغنام كثيرة بسبب هذا البرد ولم تتأثر بقية البلاد بذلك.

وفى عهد الناصر محمد أيضا، وتحديدا فى جمادى الآخر عام (٧٤١هـ/١٣٤٠م) هبت ريح شديدة ناحية بحر الإسكندرية فاقتلعت نخلا، وسقطت بسببها دور كثيرة، وأعقب الريح مطر شديد لدرجة أنه أهلك أغناما كثيرة، وعظم اضطراب النيل من شدة المطر حتى غرق فيه واحد وعشرون مركبا، وامتدت آثار الريح والمطر إلى جميع بلاد مصر قبليها وبحريها[3].

أما فى عهد الملك الصالح بن الناصر محمد عام (٧٤٥هـ/١٣٤٤م) سقط المطر وبه قطع من الثلج مع الريح فأصبحت أراضى مصر بيضاء من كثرة الجليد، وكان تأثير هذا البرد شديدا على بلاد الصعيد، فمات هناك بعض الناس بسببه، وارتفع الماء فى مزارع القصب قدر ذراع مما أفسده، وقلت أسماك بحيرة دمياط لموتها من شدة البرد، وتسببت الريح والأمطار فى فساد الزرع فى جميع أراضى مصر: الوجه القبلى والبحرى، وهلاك كثير من الحيوانات[4].

أما فى عهد الناصر حسن عام (٧٤٨هـ/١٣٤٧م) هبت ريح من جهة برقة مرت ببلاد البحيرة والغربية وكانت تحمل ترابا أصفر كسا الزرع، ثم بعث الله المطر فغسل ذلك التراب، ثم هبت الريح مرة أخرى فالتصق التراب بالزرع مما أصابه بالهيفان[5].

---

(1) ابن إياس- بدائع جـ٤ صـ٦٠.

(2) المقريزى- السلوك جـ٢ ق٢ صـ٤٥٣.

(3) المقريزى- السابق صـ٥١٤.

(4) المقريزى- السلوك جـ٢ ق٣ صـ٦٧٣.

(5) المقريزى- السابق صـ٧٥٢.

ولقد وقع البرد والمطر فى سنوات أخرى، ولكن لم يكن تأثيرها شديدا على اقتصاديات البلاد حدث ذلك فى أعوام (٧٠٢هـ/١٣٠٢م)[1]، (٧١٧هـ/١٣٠٧م)[2]، (٧٧٠هـ/١٣٦٨م)[3]، (٧٧٥هـ/١٣٧٣م)[4]، (٨١٧هـ/١٤١٤م)[5]، (٨١٨هـ/١٤١٥م)[6]، (٨٣٩هـ/١٤٣٥م)[7]، (٨٦٠هـ/١٤٥٥م)[8].

وخلاصة ماسبق أنه قد حدثت عدة أزمات اقتصادية بسبب هبوب الريح أو سقوط البرد والمطر بلغ عددها فى العصر المملوكى كله ثلاث وعشرون أزمة. منها إحدى عشرة أزمة فى العصر المملوكى البحرى، واثنتا عشرة أزمة فى العصر المملوكى الجركسى.

وكان عدد الأزمات التى وقعت بسبب هبوب الريح فقط إحدى عشرة أزمة وقعت فى أعوام: (٦٩٥هـ/١٢٩٥م)، (٧٠٧هـ/١٣٠٧م)، (٧٢٨هـ/١٣٢٧م)، (٧٥٧هـ/١٣٥٦م)، (٨٠٠هـ/١٣٩٧م)، (٨١٠هـ/١٤٠٧م)، (٨٢٦هـ/١٤٢٢م)، (٨٣١هـ/١٤٢٧م)، (٨٣٧هـ/١٤٣٣م)، (٨٧٠هـ/١٤٦٥م)، (٩٠٩هـ/١٥٠٣م).

أما الأزمات التى حدثت بسبب سقوط البرد والمطر فكان عددها ست وقعت فى أعوام: (٦٧٩هـ/١٢٨٠م)، (٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، (٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، (٨٢١هـ/١٤١٨م)، (٨٢٥هـ/١٤٢١م)، (٨٣٨هـ/١٤٣٤م).

أما الأزمات التى وقعت بسبب هبوب الريح وسقوط البرد والمطر معا فكان عددها ست حدثت فى أعوام: (٧٣٨هـ/١٣٣٧م) (٧٤١هـ/١٣٤٠م)، (٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، (٧٤٨هـ/١٣٤٧م) (٨٠٦هـ/١٤٠٣م)، (٨٣٢هـ/١٤٢٨م).

---

(1) المقريزى- السابق جـ١ ق٣ صـ٩٤٢.

(2) ابن أيبك- كنز الدرر- جـ٩ صـ٢٩١ تحقيق هانس روبرت.

(3) المقريزى- السلوك جـ٣ ق١ صـ١٧١، ابن إياس- بدائع الزهور جـ١ ق٢ صـ٨٦.

(4) ابن قاضى شهبه- تاريخه جـ٣ صـ٤٣١.

(5) ابن حجر- الإنباء جـ٣ صـ٣٥.

(6) ابن حجر- السابق صـ٥٦.

(7) ابن حجر- السابق جـ٨ صـ٣٧٤طبعة وزارة المعارف الهندية.

(8) أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٤٩٤.

من العوامل الطبيعية لحدوث الأزمات ما يصيب المحاصيل الزراعية من هلاك بس
هجوم الفئران عليه أو أكل الدود له مما كان يسبب ضعفا للمحصول، ويؤدى إلى قلة الغـ
أو عدمها، ومن ثم ترتفع أسعارها وتحدث أزمة اقتصادية.

وبالنسبة لهجوم الفئران على المزروعات فنجد أن الفئران كانت غالبـــا تـــهجم
المحصول قرب حصاده، أو وقت حصاده، مثل ذلك حدث فى عـــهد (العـــادل كتبغـــا)
(٦٩٦هـ/١٢٩٧م) حيث ظهرت الفئران بالبلاد المصرية قرب أيام الحصاد فأكلت كثيرا
الغلال ولم يحصّل الفلاحون من الزرع فى هذه السنة إلا القليل(١)، ويبدو أن ذلك قد حدث
كل البلاد.

وفى عهد المنصور لاجين عام (٦٩٧هـ/١٢٩٧م) ظهرت الفـــئران بجميـــع البـ
المصرية فى وقت الحصاد، وكانت تسابق المزارعين إلى الحصاد فالتهمت الكثير من الزر
والغلات، ولم يُحصّل من الغلال إلا القليل، فكانت الفئران تهلك فى الليلة الواحدة فـــى البـ
الواحد ما يقارب خمسين ألف أردب(٢)، فخاف الناس أن تصل إلى الأشجار وتفسد ثمارهـ
وخصوصا أشجار الكروم، ولكن الله لطف وأهلكها قبل أن تصل إليها(٣)، ونلاحظ أنه لم تكـ
هناك أى مقاومة تذكر للفئران من قبل الإدارة المملوكية أو حتى من قبل الشعب فى هذا العا
أو الذى قبله.

أما فى عهد الناصر محمد عام (٧٣٨هـ/١٣٣٧م) ظهرت الفئران فى بـــلاد منفلـ
بالصعيد فهجمت على الزرع والجرون الممتلئة بالغلال، فكان يأكل ربع الجـــرن فـــى ليلـ
واحدة(٤)، ولم يقف أهالى منفلوط مكتوفى الأيدى أمام هذا الهجوم الشرس فأخذوا فى مقاو
الفئران مقاومة يدوية فقسموا أنفسهم مجموعتين: **الأولى** تحمل المشاعل وتقتل الفئران طـ
الليل، **والثانية** تتولى قتلها نهارا، واستمروا على ذلك لمدة شهرين، وكانوا يتخلصـــون بـ
الفئران الميتة إما بالحرق، وإما بإلقائها فى النيل(٥)، ونلاحظ أن هذه هى المرة الأولى التى

(١) العينى- عقد الجمان- صـ٣٦٧ تحقيق محمد محمد أمين.
(٢) أحمد عدوان- الوضع الاقتصادى فى مصر صـ١٤١.
(٣) ابن بهادر- فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر، ورقة ١٨٨، بيبرس المنصورى- زبدة الفكرة- جـ صـ٣٠١.
(٤) المقريزى- السلوك جـ٢ ق٢ صـ٤٥٤.
(٥) المقريزى- السابق الصفحة نفسها.

فيها مقاومة الفئران، وكان من نتيجة هذا الهجوم أن ضاع للسلطان وحده فى بـــلاد منفلـــوط ستون أردب فول(١) فما بالنا ببقية الناس، هذا ولم تتأثر بقية البلاد بهذا الهجوم.

أما فى عام (٨١٨هـ/١٤١٥م) فى عهد المؤيد شيخ ظهرت الفئران فى الوجه البحـــرى والتهمت الكثير من الغلال؛ فندرت هناك وأخذ أهل الوجه البحرى يحضرونها من الصعيد (٢)، فارتفعت الأسعار.

وفى عهد الغورى عام (٩١٧هـ/١٥١١م) ظهرت الفئران فى جميـــع بـــلاد مصـــر وتسلطت على المزروعات وأخذت تقرض القمح والشعير وهو فى سنبله مما أدى إلى ارتفـــاع الأسعار، فوصل سعر أردب القمح إلى دينار أشرفىّ، بعد أن كان كل أردبين بدينار(٣)، ولـــم تحدث أى مقاومة للفئران فى هذا العام؛ وذلك بسبب كثرتها كما يقول ابن إيـــاس(٤)، ولكنـــى أعتقد أنه لم تحدث مقاومة بسبب الشدة واليأس الذى كان يعيش فيهما الناس من شدة ارتفـــاع الأسعار وكثرة الضرائب، كل ذلك جعلهم لا يهتمون بالقضاء على الفئران.

وكانت الفئران تهجم على الشُون (مخازن الغلال) وتأكل ما بها؛ فقد هجمت الفئران فى عام (٧٠٥هـ/١٣٠٥م) فى عهد الناصر محمد على شونة أم القصور بمنفلوط فى الصعيـــد فاضطر مباشرو الشونة (الموظفون) إلى البيات بها؛ خوفا على الغلة مـــن الفـــئران وأخـــذوا يقتلونها حتى الصباح، فكان جملة ما قتلوه سبعة عشر أردبا(٥)، ولقد اعتبروا الأردب فوجـــدوه يحتوى على ثمانية آلاف فأر، أي أنهم قتلوا فى تلك الليلة ١٣٦ ألف فأر.

وفى عام (٧١٥هـ/١٣١٥م) فى عهد الناصر محمد أيضا هجمت الفئران على نفـــس الشونة، وقتلوا فى عدة أيام ثلاثمائة وسبعة عشر أردبا، أى قتلوا مـــا يـــوازى ٢,٥٣٦,٠٠٠ مليونين وخمسمائة وستة وثلاثين ألف فأر تقريبا، وهذا العدد الهائل يدل على كـــثرة انتشـــار الفئران فى ذلك العصر.

وهناك رواية أوردها المقريزى تؤكد كثرة انتشار الفئران فى ذلك العصر، فقد صور لنا مشهدا عجيبا حدث فى بلاد منفلوط فى عام (٧٣٨هـ/١٣٣٧م) فيقول:(٦)"خرج جمع عظيـــم من فئران بيض حتى ملئوا الأرض فخرج مقابلهم فئران سود واصطفوا صفيـــن فـــى أرض

(١) ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٦٩، المقريزى- السلوك جـ٤ ق١ صـ٣٣٠.
(٢) حياة الحجى- أنماط من الحياة السياسية والاجتماعية فى سلطنة المماليك صـ٦١ الكويت ١٩٩٥م، الأوضاع السياسية والاقتصادية فى حكم المؤيد شيخ صـ.
(٣) ابن إياس- بدائع الزهور، جـ٤ صـ٢١٧.
(٤) ابن إياس- السابق الصفحة نفسها.
(٥) ابن بهادر- فتوح النصر، ورقة ١٠٣.
(٦) المقريزى- السلوك جـ٢ ق٢ صـ٤٥٤.

مساحتها فدانان ثم تصايحوا، وحمل بعضهم على بعض، واقتتلوا ساعة، وانكسرت الفئران السود، وتبعهم البيض يقتلونهم حتى فرقوهم فى تلك الأراضى".

وبالرغم من أن هذه الرواية لم يروها أحد من المؤرخين سوى المقريزى وبالرغم من غرابتها إلا أننا لا نستطيع إنكارها؛ لأن المقريزى يؤكد حدوثها ويقول: "وكان ذلك بمحضر عالم كبير من الناس، وكتب بذلك إلى السلطان"[1]، ومع أن المقريزى لم يكن معاصرا لهذه الحادثة إلا أنه كان معاصرا لحادثة مماثلة وقعت فى البهنساعام (٨٤٢هـ/١٤٣٨م)، ورواها لنا فقال[2]: "كانت للفئران حرب شهدها الناس، وقد اجتمع من الفئران عدد عظيم اقتتلوا قتالا كثيرا ثم تفرقوا، ووجد الناس بعد ذلك فى ميدان القتال عدداً كبيراً من الفئران ما بين مقتول ومجروح ومقطوع بعض الأعضاء"[3].

ومن خلال هاتين الروايتين يتبين لنا صحتها؛ لأن المقريزى كان معاصرا للحادثة الثانية.

وخلاصة الأمر، أن الفئران كانت منتشرة بصورة مذهلة فى هذا العصر، وساعد على تكاثرها عدم مقاومة الإدارة المملوكية لها، فلم يفكر أى سلطان أو أمير فى مقاومتها قبل وقت الحصاد، مقاومة يدوية، أما بالنسبة للمقاومة الكيماوية فلم تكن موجودة فى هذا العصر على مستوى العالم.

ويتضح لنا أثر الفئران فى هلاك كثير من الغلال مما يؤدى إلى قلتها، وارتفاع أسعارها.

أما بالنسبة لآفة الدود كانت غالبا ما تظهر إذا زرع الفلاحون قبل موعد الزراعة؛ وذلك خوفا من هبوط النيل بسرعة، أو يظهر عقيب حرٍّ شديد؛ لأن الحر يعطى فرصة لنمو أسرع للدود، وكان الدود غالبا ما يهجم على البرسيم فيفنيه. ومن ثم ترتفع الأسعارفى جميع المواد، وليس البرسيم فحسب؛ وذلك لاستخدام محصولات أخرى كالفول علفا للحيوانات سدًا للعجز فى البرسيم الذى هو علف الحيوانات الرئيسى.

ولقد هجمت الدودة على المحصولات فى عهد الناصر محمد عام (٧٢٨هـ/١٣٢٧م) فى جميع أراضى مصر عقيب حر شديد، وعم ذلك أكثر الزرع، فأمر الولاة بعمل إحصاء بقيمة ما تلف من الزرع، وكانت نتيجته أن ما تلف نصف المحصول فى بعض البلاد، وأقل

(١) المقريزى- السابق الصفحة نفسها.

(٢) المقريزى- السلوك جـ٤ ق٣ صـ١١٤٠.

(٣) المقريزى- السابق الصفحة نفسها.

من النصف[1] فى بعض البلاد الأخرى، وارتفعت أسعار الغلال بسبب ذلك فوصل سعر الأردب القمح عشرين درهما بعد أن كان بثلاثة عشر درهما[2].

وفى عهد المؤيد شيخ ارتفعت الأسعار فى عامى: (٨٢١هـ/١٤١٨م)، (٨٢٢هـ/١٤١٩م)؛ بسبب هجوم الدود على الزرع وخاصة البرسيم، فارتفعت الأسعار، فبلغ سعر أردب القمح ثلاثمائة درهم وأردب الفول ثلاثمائة درهم، واللحم البقرى الرطل بستة دراهم، والضأن بثمانية دراهم والجبن بثمانية دراهم، وارتفعت أسعار كل المواد الغذائية[3].

وفى عهد السلطان جقمق عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م) يتعجب أبو المحاسن من أكل الدود للبرسيم فيقول[4]: "إن العادة إذا أكلت الدودة زرعا تأكل منه شيئا وتترك أكثره بخلاف هذه السنة، فإنها صارت ترعاه أكثر من رعى البقر والجاموس حتى لا تدع منه العرق الواحد"، وقد انتشرت الدودة فى جميع أقاليم مصر، وكانت بلاد الجيزة والبهنساوية أكثر ضررا من بقية البلاد، ونتج عن ذلك ارتفاع أسعار البرسيم، فوصل ثمن الفدان منه عشرة دنانير[5].

أما بانسبة للجراد فإنه لم يظهر إلا مرة واحدة فقط فى عهد برسباى عام (٨٤١هـ/١٤٣٧م) حيث انتشر بضواحى القاهرة وأتلف كثيرا من الزروع[6].

ونلاحظ مما سبق أن هجوم الدود والفئران والجراد على الزرع كان يسبب أضرارا كثيرة للمحصولات مما يؤدى إلى قلتها وارتفاع أسعارها فتحدث الأزمات الاقتصادية، وواضح أنه لم تكن هناك أى مقاومة من قبل الإدارة المملوكية أو عامة الشعب للدود والجراد؛ وذلك لصعوبة المقاومة اليدوية لهما، ولم تكن هناك مواد كيماوية قد اخترعت بعد للمقاومة، أما بالنسبة للفئران فقد كانت هناك مقاومة يدوية تتم فى بعض الأحيان فى قليل من البلاد.

ونستخلص مما سبق أنه قد حدثت عدة أزمات اقتصادية بسبب هجوم الفئران على المحصولات وصلت إلى سبع مرات حدثت فى أعوام: (٦٩٦هـ/١٢٩٦م)، (٦٩٧هـ/١٢٩٧م)، (٧٠٥هـ/١٣٠٥م)، (٧١٥هـ/١٣١٥م)، (٧٣٨هـ/١٣٣٧م)، (٨١٨هـ/١٤١٥م)، (٩١٧هـ/١٥١١م).

أما الأزمات التى حدثت بسبب الدود فكانت أربع مرات فقط حدثت فى أعوام: (٧٢٨هـ/١٣٢٧م)، (٨٢١هـ/١٤١٨م)، (٨٢٢هـ/١٤١٩م)، (٨٨٥هـ/١٤٥١م).

(١) المقريزى- السلوك جـ٢ ق١ صـ٣٠٠.

(٢) المقريزى- السابق الصفحة نفسها.

(٣) الصيرفى- نزهة النفوس جـ٢ صـ٤٢٠، ٤٥٢.

(٤) أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٢٧٩.

(٥) ابو المحاسن- السابق صـ٢٧٨.

(٦) الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ٤١٧.

أما الأزمات التى حدثت بسبب الجراد فكانت مرة واحدة وقعت فى عام (٨٤١هـ/١٤٣٧م)، ومجموع ذلك كله إحدى عشرة أزمة اقتصادية وقعت فى العصر المملوكى بسبب هجوم الفئران والدود والجراد.

وهناك بعض السنوات التى ظهرت فيها الفئران والدود، ولكن لم يكن لها تأثير على الناحية الاقتصادية وحدث ذلك فى أعوام: (٨٣١هـ/١٤٢٧م)[١]، (٨٣٥هـ/١٤٣١م)[٢]، (٨٤٢هـ/١٤٣٨م)[٣]، (٨٤٣هـ/١٤٣٩م)[٤]، (٨٧٢هـ/١٤٦٧م)[٥].

(١) المقريزى- السلوك جـ٤ ق٢ صـ٧٧٨.

(٢) ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٤٧٠.

(٣) المقريزى- السلوك جـ٤ ق٣ صـ١١٤٠.

(٤) المقريزى- السابق صـ١١٩٠.

(٥) أبو المحاسن- منتخبات من حوادث الدهور جـ٣ صـ٦٣١.

وقوع الزلازل واشتعال الحرائق

من العوامل الطبيعية التى ساعدت على حدوث الأزمات الاقتصادية وقوع الزلازل واشتعال الحرائق التى كانت تؤثر على الحالة الاقتصادية للشعب دون أهل الحكم.

ولقد كانت مصر أحد مراكز وقوع الزلازل فى العصر المملوكى، واستمرت كذلك حتى أوائل العصر العثمانى[١].

وأشد زلزلة وقعت بمصر كانت فى عهد الناصر محمد وتحديدا فى يوم الخميس الثالث والعشرين من ذى الحجة عام (٧٠٢هـ/١٣٠٢م) عند صلاة الصبح، حيث اهتزت الأرض كلها فى القاهرة ومصر، وجميع البلاد المصرية فسمع لجدران البيوت قعقعة، وللسقوف أصوات شديدة، وكان الماشى يميل والراكب يسقط فخرج الناس فى الطرقات رجالا ونساء وعظم الضجيج والعويل، ووضعت كثير من النساء الحوامل ما فى بطونهن[٢]، أما آثار هذه الزلزلة فإنه لم يبق مكان فى القاهرة ومصر إلا وفيه بيوت قد سقطت وجدران قد تهدمت، وخرب جامع عمرو بن العاص، وسقطت مئذنتا الجامع الحاكمى، وفقد كثير من الناس أموالهم عندما خرجوا من دورهم فزعين، وتركوا فيها أموالهم؛ فدخلها اللصوص وأخذوا ما أحبوا من الأموال[٣]، وبات أهل القاهرة خارج المدينة فنصبوا الخيم من بولاق إلى الروضة وناموا فيها خوفا من وقوع زلزال مرة أخرى[٤].

أما فى الأرياف فتقطعت الجسور وتشققت الأرض وسقط كثير من البيوت، وفى الغربية سقطت جميع دور مدينة "سخا" حتى لم يبق بها جدار قائم وخربت مدينة "دمنهور" "وقوص"، أما فى "الإسكندرية" فقد تشقق المنار وسقط من أعلاه نحو أربعين شرفة وسقط جزء كبير من سور "الإسكندرية"، وهاج البحر حتى وصل إلى باب البحر فغرقت غلال كانت على جانب البحر ومات عدد كبير من الناس[٥].

أما بالنسبة لموقف الإدارة المملوكية فإنها لم تساعد المتضررين بأى مبالغ مالية، ولم توفر لهم مساكن بديلة، حتى الجوامع والمدارس التى سقطت التزم بعض الأمراء بعمارتها، فالتزم الأمير (سيلار) نائب السلطنة بعمارة جامع عمرو بن العاص والتزم الأمير بيبرس الجاشنكير بعمارة الجامع الحاكمى[٦]، أما بقية الجوامع والمدارس فى أنحاء البلاد فقد قررت

(١) عبد المنعم ماجد- طومان باى آخر سلاطين المماليك صـ٩٠ مكتبة الأنجلو عام ١٩٧٨م.

(٢) المقريزى- السلوك جـ١ ق٣ صـ٩٤٢.

(٣) المقريزى- السابق الصفحة نفسها.

(٤) المقريزى- السابق الصفحة نفسها.

(٥) بيبرس المنصورى- مختار الأخبار صـ١٣٢.

(٦) المقريزى- السلوك جـ١ ق٣ صـ٩٤٣، ابن سباط- صدق الأخبار- صـ٥٨٢.

ـى ..مراء مقدمى الألوف وأصحاب الطبلخانات وأمراء العشرات أموالا بر
عمارتها، فقررت على كل أمير عشرة خمسمائة درهم، وعلى كل أمير طبلخاناه خمسـ
درهم أو يزيد حسب عدد مماليكه[1]، هذا ولم يذكر أحد من المؤرخين إذا كانت السلطنة
قررت مالا على الأغنياء والمقتدرين من الشعب المصرى أم لا، وأعتقد أنها لم تقرر مـ
على الأمراء وذلك لسببين:-

الأول: أنها إذا كانت فرضت أموالا على الأغنياء فإنهم بلا شك كانوا سيذكرون ذلـ

والثانى: أن الأغنياء من الشعب المصرى كان عددهم محدودًا، وكان معظمهم من
المباشرين (الموظفين) فى الإدارة المملوكية؛ ولذلك لم تفرض عليهم السلطة أموالا.

أما بالنسبة للحرائق فإنها كانت تؤثر بلا شك على الحالة الاقتصادية لعامـة الشـ
لأنهم كانوا أول المتضررين منها، وكانت الحرائق تقع غالبـا فـى الأسـواق مثـل سـ
البندقانيين** والفاكهيين*** ومساكن العامة ووقعت فى الأرياف حرائق فى بعض الأحيـ
فاحترقت بعض أجران الغلال، ومثال ذلك ما حدث عام (٧٥٧هـ/١٣٥٦م) ففى يوم الجمـ
الثانى والعشرين من صفر، اشتعلت النار فى سوق البندقانيين فأحرقت دورا كثيرة، وانتشـ
فى القاهرة بسبب شدة الهواء، فنزل الأمير (منجك والأمير قبلاى) حاجب الحجاب، ومعـ
مماليكهم، وأتوا إلى الحريق، وأخذوا يطفئون النار[2].

وفى عام (٧٨٠هـ/١٣٧٧م) وقع حريق عند باب زويلة احترق فيه سـوق الفاكـ
ووصل إلى سوق القاهرة وعندما علم الأمراء بذلك نزل منهم جماعة كبيرة ومعهم مماليكـ
لأجل إطفاء النار، ولكن الحريق استمر ثلاثة أيام متوالية، وكان من نتيجة ذلـك أن احـ
حوالى خمسمائة دار ومثلها دكاكين[3].

وفى شهر شوال عام (٨٣٦هـ/١٤٣٢م) وقع حريق بضواحى القاهرة فاشتعلت النـ
بشبين القصر وكان ذلك فى وقت الحصاد، فاحترقت غلال كثيرة واحترقت عدة دور بالقـ
ومصر، أما فى عام (٨٦٢هـ/١٤٥٧م) فكان الحريق العظيم بساحل بولاق، الذى أهلك غالـ

أمير طبلخناة مرتبة حربية يجئ صاحبها بعد مرتبة أمير مائة مقدم ألف جندى فى وقت الحرب وسمى طبلخاناة لأحقيته فى دق الطبول على أبوابه كما يفعل السلاطين (زيادة- سلوك جـ١ ق١ هامش ٢٣٩).

(1) بيبرس المنصورى- مختار الأخبار صـ١٣٢.

** سمى بذلك لوجود عدد كبير من صناع قسى البندق فيه وكثير من الرسامين وبائعى الفقاع (المقريزى- الخطط- جـ٣ صـ١٧٠).

*** سمى بذلك نسبة إلى وجود عدد كبير فيه من بائعى الفاكهة.

(2) المقريزى- سلوك جـ٢ ق٣ صـ٨١٦.

(3) أبو المحاسن- النجوم جـ١١ صـ١٦٦، ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ٢٢١.

ـلاك بولاق وعجز الأمراء والحكام عن إخماده إلا بعد عناء شديد، وقـد افتقـر مـن هـذا
الحريق عدد كبير من الناس[1].

أما دور الحكام فى أثناء هذه الحرائق فيتلخص فى أن السلطان كـان يـأمر الأمـراء
بالذهاب إلى مكان الحريق ومعهم مماليكهم من الأجناد الذين يذهبون إلى السقائين والنجـارين
ويحضرونهم قسرا لملء القرب، وإطفاء الحرائق، وكذلك النجارون يقومون بـهدم البيـوت
المحترقة حتى لا يصل الحريق إلى غيرها، ومثـال ذلـك مـا حـدث فـى حريـق عـام
(٧٨٠هـ/١٣٧٧م) حيث يقول ابن إياس: (وأحضر كل من الأمراء مماليكه لأجل إطفاء النار
وصاروا يهجمون على السقائين في بيوتهم حتى يأتوا بماء فى القرب)[2]، وفى حريـق عـام
(٧٥٧هـ/١٣٥٦م) حضر الأمراء ومماليكهم والنجارون بالمساحى بين أيديهم يهدمون الدور
ويطفئون النار[3].

أما بالنسبة لأسباب هذه الحرائق فقد حاول بعض المؤرخين معرفة أسبابها؛ فيذهب أبـو
المحاسن إلى أن حريق عام (٨٦٢هـ/١٤٥٧م) كان بفعل المماليك الأجلاب؛ كى ينهبوا مـا
فى بيوت الناس من أموال بعد أن يشعلوا فيها النار ويخرج أصحابها مـن بيوتـهم خـائفين
مذعورين تاركين أموالهم وأمتعتهم، حينئذ يدخل المماليك الأجلاب ويأخذون ما يريدون[4]، إلا
أننا نستبعد هذا الرأى؛ وذلك لعدة أسباب منها: السبب الأول: أن الممـاليك الأجـلاب كـانوا
ينهبون الناس ويأخذون منهم ما يريدون قسرًا وقهرًا وفى العلانية دون خوف مـن أحـد، أى
أنهم لم يكونوا بحاجة لتدبير حيلة إشعال الحرائق لينهبوا الأموال.

والسبب الثانى: أن أبا المحاسن لم يذكر أن أحدا قد شاهد الممـاليك الأجـلاب وهـم
يشعلون النار أو وهم ينهبون البيوت المشتعلة، أى لا يملك الدليل على ذلك.

أما السبب الثالث: فهو صعوبة السرقة أثناء اشتعال الحريق فمن الممكـن أن يحـترق
السارق بداخل الدار التى يسرقها، فلا يستفيد شيئًا بل يتأذى من الحريق بشكل أو بآخر.

أما ابن حبيب واليافعى فيتفقان على أن حريق عام (٧٢١هـ/١٣٢١م) كان من فعـل
النصارى[5]، وأرجح صحة ذلك؛ لأنهم قد ذكروا عدة دلائل على صحة ما قالوا؛ فقـال ابـن
حبيب أنه "وجد مع بعض النصارى آلة للإحراق من نفط وغيره"[6]، وذكر أيضا أن السـلطة

---

(1) أبو المحاسن- النجوم- جـ١٦ صـ١١٩.

(2) ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ٢٢١.

(3) المقريزى- سلوك جـ٢ ق٣ صـ٨١٦.

(4) أبو المحاسن- النجوم جـ١٦ صـ١١٩.

(5) ابن حبيب- تذكرة النبيه جـ٢ صـ١٢١، اليافعى- مرآة الجنان جـ٤ صـ٢٦٠.

(6) ابن حبيب- السابق الصفحة نفسها.

قد ضبطت جماعة من النصارى وضربوا فأقر بعضهم بقيامهم بهذا العمل[1] ، ولقـــد تمـ عقوبة هؤلاء، فذكر ابن حبيب أنه قد قتل منهم ستة وأسلم بعضهم[2].

وهكذا يتضح لنا أن بعض الحرائق كانت من فعل النصارى وبعضها الآخر قد يكـــو بسبب تطاير شرر وخصوصًا فى الأرياف فى وقت الحصاد.

وخلاصة الأمر أن وقوع الزلازل ونشوب الحرائق كان لهما آثار ضارة على الشـــ المصرى من الناحية الاقتصادية إذ كانت تسبب الزلازل افتقار بعض الناس، وكذلك الحرا وخصوصا عندما تكون فى الغلال، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها.

---

(1) ابن حبيب- السابق الصفحة نفسها، ستانلى لينبول- سيرة القاهرة صـــ١٨٩.

(2) ابن حبيب- السابق الصفحة نفسها.

الفصل الثانى

الأسباب البشرية للأزمات الاقتصادية

- الفساد الإداري والإسراف الحكومي.
- الفتن والاضطرابات الداخلية.
- كثرة الحملات الخارجية .
- الحصار الاقتصادي الأوربي على مصر.
- الاحتكار التجاري والمصادرات.
- عدم الاهتمام بالجسور والترع والخلجان.
- انهيار النظام الإقطاعي.
- تصدير الغلال خارج مصر

الفســــاد الإداري

لقد حاول المماليك وضع إطار محكم لنظام إداري متكامل لإدارة دولتهم، ومع هذا فقد وجدت فيه بعض الثغرات التى استغلها بعض الموظفين للإثراء على حساب الشعب وهذا يحدث في كل عصر (فمازالت أجهزة الحكم والإدارة في كل زمان ومكان تشكو من عيوب إدارية تصعب ملاحقتها والقضاء عليها) [١].

ولقد ظهرت هذه العيوب الإدارية بصورة واضحة في أواخر العصر المملوكى عكس بدايته الذى تميز بحسن الإدارة؛ وذلك لقوة السلاطين في هذه الفترة، أما عندما تحكم الأمراء في نظام الحكم والإدارة وكثرة النزاعات حول السلطة – فقد تطرق الفساد إلى معظم نواحي الإدارة المملوكية.

ومن أهم مظاهر الفساد الإداري التى ظهرت في عصر المماليك – والتي لاحظها المقريزى بحاسته التاريخية النقدية، وسجلها في مؤلفاته بجرأة وشجاعة– (هي ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة كالوزارة والقضاء وولاية الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال، بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل) [٢]

ولاشك أن تفشى هذه الظاهرة قد أتاح الفرصة لعديمي الكفاءة ليتولوا المناصب المؤثرة في حياة الشعب المصري لاسيما وظيفة القضاء والحسبة. ولقد تفشت هذه الظاهرة في العصر المملوكى خاصة أيام السلطان الصالح إسماعيل بن الناصر قلاوون (٧٤٣هـ/١٣٤٢م): (٧٤٦هـ/١٣٤٥م) وشاع انتشارها في البلاد، وصار من له حاجة يأتي إلى صاحب ديوان البذل، ويبذل ما يرومه من الوظائف وقدا اتبع هذا الأسلوب نفسه من جاء بعد الصالح من السلاطين)[٣].

وقد انتشرت ظاهرة الرشوة في العصر المملوكى فأدرك عامة الناس طريق الرشوة لقضاء حوائجهم، فإذا علموا أن شخصا له مكانة عند السلطان، قدموا إليه الرشاوى وساوموه على قضاء مصالحهم) [٤].

ومن المناصب السلطانية التى تم ولايتها عن طريق البذل منصب ولاية الأقاليم فقد تولى حاجى استدار الأمير ظهير بغا ولاية قوص باذلا مائتين وخمسين ألف درهم [٥]، وتولى

---

[١] سعيد عبد الفتاح عاشور – موسوعة الحضارة العربية والإسلامية جـ٣ نظم الحكم والإدارة في عصر الأيوبيين والمماليك صـ ٥٣ المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

[٢] المقريزى – إغاثة الأمة. صـ ٤٣.

[٣] أبو المحاسن – النجوم جـ١١ صـ ٢٩٢، حامد زيان – الأزمات الاقتصادية صـ ١٧.

[٤] سعيد عاشور – نظم الحكم والإدارة صـ ٥٣.

[٥] المقريزى – السلوك جـ٣ قـ١ صـ ٨.

بكلمس بن فرى* ولاية القاهرة بمبلغ من المال يحمله إلي الخزانة مع أنه كان بالنساء أشبه منه بالرجال، وكان كثير الفجور والسكر (١).

ويبدو أن هذا الأمر قد انتشر في جميع أقاليم مصر، فقد شكا الأجناد في عام (٧٥٧هـ/١٣٥٦م) طمع الولاة وفساد البلاد، فأنكر الأمراء على الوزير منجك سيرة ولاة الأعمال، وأرجعوا سبب ذلك إلى أنهم ولوا بالبراطيل فاحتاجوا إلى نهب أموال الناس (٢)؛ لتعويض ما دفعوه.

ومن الوظائف السلطانية التى تم ولايتها عن طريق البذل،وظيفة الأستادارية ** فقد سعى إليها أقبغا الجمالى في جمادى الآخرة عام (٨٣٥هـ/١٤٣١م) وتولاها بعد أن دفع عشرة آلاف دينار، وتعهد بأن يلتزم بالتكفية *** (٣) .

وكانت وظيفة ناظر الجيش **** من الوظائف التى كان يتنافس عليها بالمال، فسعى إليها أحد الأشخاص يسمى ابن حجى عام (٨٤٨هـ/١٤٤٤م) ولكنه فشل في الحصول عليها(٤)، وكذلك سعى إليها إبراهيم ابن الديرى عام (٨٥٠هـ/١٤٤٦م) باذلا ثمانية آلاف درهم ولكنه فشل في الحصول عليها أيضا(٥).

وكذلك كانت وظيفة شاد الدواوين ***** (٦) ووظيفة كاتب السر(٧) من الوظائف التى تتولى بالبذل.

---

* من أولاد الحسينية وكان أبوه والى العرب.

(١) العينى – عقد الجمان صـ٣٨٤.

(٢) المقريزى – السلوك جـ٢ قـ٣ صـ ٨١٨.

** الأستادار: وظيفة من وظائف أرباب السيوف يتولى صاحبها شئون بيوت السلطان كلها من المطابخ والحاشية والغلمان، وله مطلق التصرف في استدعاء ما يحتاجه كل الأفراد من بيت السلطان من النفقات والكساوى ونحو ذلك. (أبوالمحاسن – النجوم – جـ٨ صـ ٢٣٢).

*** التكفية هى الالتزام بنفقة السلطان عند سفره لمدة شهرين وهى أربعون ألف دينار.

(٣) ابن حجر – إنباء جـ٣ صـ ٤٧١.

**** هو الذى يتحكم في أموال الجيش وحساباته (القلقشندى – صبح الأعشى جـ٤ صـ ٣٣).

(٤) العينى – عقد الجمان صـ٦٢٦.

(٥) العينى – السابق صـ ٦٥٥.

(٦) العينى – السابق صـ ٤٥٦.

***** أى الذى يقوم بالتفتيش على الدواوين ويراجع حساباتها.

(٧) ابن حجر – إنباء جـ١ صـ ٢٢٠.

ولم تنج الوظائف الدينية من توليها عن طريق البذل، ومن أعظم الوظائف الدينية المعروفة في هذا العصر وظيفة القضاء، ولقد كثرت الرشوة في سبيل تولى هذا المنصب وأصبحت موضع الاصطلاح والعرف، فلا مجال للغرابة عند استخدامها ، ولكن الغرابة في أن يتولى قاض دون أن يدفع رشوة؛ ولذا كان السلطان إذا أعجب بعالم ، وأراد أن يعبر عن إعجابه به ولاه القضاء بلا رشوة* (١) وكان بعض السلاطين ينظرون إلي منصب القضاء نظرة مالية بحتة دون الاهتمام بكفاءة من يتولاه ففي عام (٨٠١هـ/١٣٩٨م) سعى صدر الدين المناوى بمال لتولى منصب القضاء بدلا من القاضى تقى الدين الزبيرى فوافق السلطان برقوق على ذلك وقال : (أنا أعرف أن الزبيرى رجل جيد ، ولكنى أريد أخذ مال المناوى)(٢) .

ولقد ترتب على ذلك استهتار السلطان والعامة بمنصب القضاء والقاضى فعندما هم برقوق عام (٧٩٦هـ/١٣٩٣م) بالسفر إلى الشام لمواجهة الغزاة طلب من القاضى الشافعي المناوى ما في المودع من أموال الأيتام، فامتنع القاضى ، فاستغل بدر الدين ابن أبى البقاء ذلك وسعى لتولى الوظيفة فعزل السلطان برقوق القاضى المناوىَ وولى ابن أبى البقاء مكانه(٣).

وكان من نتيجة ذلك أيضا كثرة تغيير القضاة، فقد تولى قضاء الشافعية في عام (٨٠٧هـ/١٤٠٤م) ثلاثة قضاة هم: جلال الدين البلقينى، شمس الدين الإخنائى، جلال الدين البلقينى في العام نفسه، وهى المرة الرابعة التى تولى فيها القضاء، وتولى قضاء المالكية في العام نفسه ثلاثة قضاة هم: جمال الدين البساطى وابن خلدون، وجمال الدين ابن مقداد الأقفهى(٤) .

ومن نتائج ذلك أيضا أن ولى منصب القضاء ممن ليس لهم مروءة أو حرمة مثل علم الدين صالح ابن سراج الدين، فقد تولى المنصب عام (٨٢٥هـ/١٤٢١م)، فظهر منه التهور، والإقدام على مالا يليق ، وتناول المال من أي جهة كانت حلالا أم حرام(٥) .

وانتشرت ظاهرة ارتشاء القضاة لدرجة أن السلطان سليم العثماني قد علم بها، وعندما دخل مصر وبخ القضاة على أخذهم الرشوة(٦) على الأحكام الشرعية ، وتوليهم مناصب القضاء

---

* مثل الشيخ زين الدين زكريا الأنصاري الذي ولاه قايتباى القضاء عام (٨٨٦هـ/١٤٨١م) بعد إلحاح من قايتباى عليه كى يتولى القضاء وقد تولاه بالفعل.

(١) عبد الخالق حسين– النظم القضائية في مصر في عصر المماليك صـ ٣١٧ رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية دار العلوم.

(٢) عبد الخالق حسين– السابق صـ ٣١٩.

(٣) ابن حجر– إنباء جـ١ صـ ٤٦٩.

(٤) ابن حجر– السابق جـ٢ صـ ٢٩٨.

(٥) ابن حج – السابق جـ ٣ صـ ٢٧٩.

(٦) إبراهيم طرخان– مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة صـ ٧١.

بالرشوة، ويتضح هذا الأمر أيضا في عهد المؤيد شيخ، عندما استنكر على قضاة المذاهب الأربعة كثرة نوابهم، وأمرهم بالتقليل منهم، فاستقر للحنفي ستة نواب، وللشافعي أربعة عشر نائبا، واشترط المؤيد عليهم (ألا يرتشوا)[1] .

ومن الوظائف الدينية التى كان لها أثر كبير على الناحية الاقتصادية للبلاد، وتطرق الفساد إليها، وشغلها بعض من لا يستحقونها نتيجة البذل والبرطلة وظيفة الحسبة، فقد تولى هذا المنصب الحساس عدد من الشخصيات غير القادرة إلا على البذل الكثير في سبيل الوظيفة؛ ونتيجة لذلك انحصرت مهمة المحتسب بعد توليته على تعويض الرشوة والهدايا التى دفعها في سبيل الوصول لهذه الوظيفة مستخدما كافة الأساليب التى تهيئ له تعويضا ماليا مناسبا دون الاهتمام بمسئوليات المنصب والمصلحة[2] ، ومن تلك الشخصيات التي تولت منصب الحسبة بالبذل، نجم الدين ابن عرب الذي سعى لتولى منصب الحسبة عام (٧٨٩هـ/١٣٨٧م) وبذل ألفي مثقال ذهبا؛ ولكن إستقر في الوظيفة بدلا منه محمد بن شعبان بعد أن بذل خمسمائة دينار دفعة واحدة معجلة[3] ، ويبدو أن السلطة قد فضلت ابن شعبان على الرغم من قلة بذله عن نجم الدين؛ لأنه دفع المبلغ مقدما، وقد حدث مثل ذلك عام (٨٠٩هـ/١٤٠٦م) فقد تولى منصب الحسبة أربعة في شهر واحد نتيجة المزايدة على المنصب بالمال، فكل من أراد أن يليه يزيد في المبلغ ويخلع عليه ثم يقوم أخر فيصرف الذي قبله[4] .

وفي عام (٨٢٣هـ/١٤٢٠م) عزم السلطان المؤيد شيخ على تولية العيني الحسبة، ولكن سعى إبراهيم بن حسام الجندي وقدم مائتى دينار فتولاها[5] ، وفي عام (٨٥٣هـ/١٤٤٩م) تولى العلاء بن أقبرس خلعة الاستمرار في الحسبة على مال يدفعه للخزانة ومع ذلك لم يستمر في وظيفته إلا أسبوعا وعزل بعد ذلك[6].

وفي عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) بذل شهاب الدين أحمد الكاشف ثلاثة آلاف دينار ليتولى منصب الحسبة وقد تولاه بالفعل[7] . وفي عام (٨٩٧هـ/١٤٩١م) بذل محمد بن محمد بن أبى بكر بن جعفر الكثير من المال حتى ولى حسبة القاهرة، واستمر فيها أربعة أشهر ثم صرف

---

(١) ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ ٥٦.

(٢) حياة الحجى- الأوضاع السياسية والاقتصادية في حكم المؤيد شيخ صـ٢٧.

(٣) محمد عوض الله- أسواق القاهرة صـ ١٦٠.

(٤) ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ ٣٦٠، سعيد عاشور - موسوعة الحضارة العربية والإسلامية جـ٢ صـ٥٢.

(٥) العيني- عقد الجمان صـ ٢٨٠، الصيرفي - النزهة جـ٢ صـ ٤٧٣.

(٦) السخاوى- التبر المسبوك صـ ٢٥٩.

(٧) أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ ٣٩٠.

عنها[1] بعد ذلك، أما في عام (٩٢٢هـ/١٩١٦م) سعى الأمير ماماى الصغير في نظر الحسبة فبذل خمسة عشر ألف دينار حتى ولى المنصب[2] .

ومن الغريب أن العيني تولى وظيفة الحسبة بحكم قربه من السلطان، ومع ذلك اقترنت ولايته ببذل من جانب العيني لسلفه صدر الدين العجمي كنوع من الترضية له، وحتى لا يتطلع إلى منصب الحسبة ثانيا، فكان المحتسب يتقاضى دينارين في اليوم من مال الجوالى نظير القيام بمهام وظيفته فتنازل العيني عن دينار منهما لابن العجمي[3] .

مما سبق يتضح لنا أن وظيفة الحسبة قد بعدت عن مهامها الأصلية وانحرفت عن أهدافها بسبب الرشوة والبذل فنتج عن ذلك أن وصلت هذه الوظيفة إلى درجة كبيرة من المهانة والفساد، ومثال ذلك: المحتسب محمد بن شعبان الذي تولى الحسبة في العاشر من رمضان عام (٨٠٥هـ/١٤٠٢م) فقد بلغ درجة كبيرة من الفساد فقام والى القاهرة بضربه بحضرة الناس أربعين عصا لسوء سيرته، فقد كان عاريا من الفضائل، وتولى الحسبة زيادة عن عشرين مرة بالبذل وكان يفتخر بذلك[4] ، وأيضا الشيخ على بن نصر الخراساني الذي تهافت على تولى الحسبة فتولاها عام (٨٤٥هـ/١٤٤١م) بدلا من العيني، وسار فيها أقبح سيرة وجدد فيها كثيرا من المظالم، وصار يأخذ هذه المظالم (الضرائب) ويخدم الملوك بها، وابتنى الأملاك الكثيرة بخانقاه سرياقوس[5] .

ولقد ساعد على فساد وظيفة الحسبة تولى الأمراء المماليك لهذه الوظيفة مثل الأمير منكلى بغا الحاجب الذي تولى الحسبة عام (٨١٦هـ/١٤٣م)، وفي عام (٨٤١هـ/١٤٣٧م) خلع برسباى على الأمير دولات خجا خلعة الحسبة، وابتداء من عام (٨٦٥هـ/١٤٦٠م) لم يعد يتولى هذه الوظيفة غالبا إلا الأمراء المماليك، وأصبحوا يتولونها بالبذل فقد تولى الحسبة في هذه السنة الأمير تنم بن بخشايش الظاهري، وهو أول تركي تولى الحسبة بالبذل[6] . وهؤلاء الأمراء المماليك، فضلا عن جهلهم بالقواعد والأصول الشرعية للحسبة، فإنهم لم يتورعوا عن استغلال ما دفعوه مسبقا من أموال لتولى الوظيفة بمختلف الطرق فتحولت الحسبة بمناقضة

---

(١) السخاوى - الضوء اللامع جـ ٩ صـ ٦٣، مكتبة الحياة - بيروت.

(٢) ابن إياس - بدائع جـ٥ صـ ٢٧.

(٣) ابن حجر - إنباء جـ٣ صـ٢٧٩، أحمد دراج - الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية صـ ١٢١، المجلة التاريخية مجلد ١٤ عام ١٩٦٨م، أحمد عبد الرازق - البذل والبرطلة صـ٢١.

(٤) أحمد دراج - الحسبة صـ ١٢٠، حياة الحجى - الأوضاع الاقتصادية والسياسية صـ ٢٦

(٥) السخاوى - الضوء اللامع جـ٦ صـ ٤٧.

(٦) أحمد دراج - الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية صـ١٢٧.

غريبة إلى عقبة أمام التجارة أصبحت عبئا على كاهل الشعب وصارت أداة استغلال في يد الطبقة الحاكمة[١]. ولنأخذ مثلا على ذلك أنه في عام (٨٣٠هـ/١٤٢٦م) جاء الفيضان منخفضا، الأمر الذي أدى لحدوث القحط والغلاء، وانتشار الوباء وكان المحتسب في ذلك الوقت الأمير إينال الشمشائى فماذا فعل في هذه الظروف القاسية؟ إنه لم يفعل شيئا سوى المحافظة على مال سيده (برسباى) فقد منع كل من جاء بغلة إلى ساحل مصر وبولاق من بيعها، وتشدد في ذلك ثم أخذ في بيع الغلال السلطانية كل أردب بثلاثمائة وستين درهما أى بسعر أعلى من سعر السوق، وبعد أن انتهى من ذلك أذن للتجار في بيع غلالهم وكان الطحانون قد استكفوا بغلال السلطان، ولذلك انخفض السعر[٢]، وخسر التجار.

وهكذا يظهر لنا دور الحسبة والمحتسب في الحياة الاقتصادية للبلاد باعتبارها من الركائز الإدارية التى ارتبطت فعاليتها ارتباطا طرديا بظاهرة ثبات الأسعار المعتدلة وتوافر البضائع، فكان ذلك متوافرا بصورة كبيرة في العصر المملوكى البحري، أما في العصر المملوكى الجركسى ففسدت هذه الوظيفة وأصبحت أحد أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية في البلاد. ومن مظاهر الفساد الإداري ظاهرة ابتزاز الأموال والاختلاسات التى كان يقوم بها بعض الموظفين والأمراء وأحيانا من السلاطين، والاختلاس معناه الاستيلاء على جزء من مال الدولة، أما الابتزاز فهو أخذ المال من الناس غصبا، وقد حدث ذلك كثيرا خصوصا في العصر الجركسى[٣]. وكثيرا ما كان يقوم الموظف أو الأمير بالاختلاس والابتزاز معا.

وكانت هذه الابتزازات تكتشف أحيانا فى أثناء حياة الأمير أو الموظف أو تكتشف بعد مماته من خلال تركته؛ فمثلا الأمير بيدرا المنصورى الذي تولى الوزارة للمنصور قلاوون وابنه الأشرف خليل بن قلاوون، فلقد اكتشف الأشرف عام (٦٩٣هـ/١٢٩٣م) أن بيدرا له من الإقطاعات والمشتروات والحمايات أكثر من الإقطاعيات التابعة لديوان الخاص السلطاني، ووجد الشون السلطانية خالية من الغلات وشون بيدرا مملوءة فتغير الأشرف عليه[٤]، وعزله

(١) محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية لتجارة مصر صـ ١٧٧.

(٢) أحمد دراج– الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية صـ ١٢٦.

(٣) إيرالابدوس – مدن إسلامية في عهد المماليك صـ٨٠، ترجمة على ماضى– المكتبة الأهلية– بيروت ١٩٨٧م.

(٤) المقريزى – كتاب المقفي الكبير جـ٢ صـ٥٦٢. جمال جرجس– الاحتكار في الدولة المملوكية الثانية صـ١١٠ رسالة ماجيستير غير منشورة ببنات عين شمس.

من الوزارة وصادر أملاكه، ومثل آخر: الأمير يلبغا بن عبد الله الخاصكى الناصرى صار في عام (٧٦٤هـ/١٣٦٢م) صاحب الأمر والنهى، ولم يكن للسلطان الأشرف شعبان معه أمر ولا نهى، فاستغل ذلك ونمى ثروته فبلغ عدد مماليكه ثلاثة آلاف مملوك وكان يحمل إلى خزانته في كل يوم ألفي دينار[١]، وفي عام (٨٢٦هـ/١٤٢٢م) قبض السلطان الأشرف برسباى على الأمير أرغوت شاه الأستادار والوزير؛ لأنه قيل في حقه إنه أخذ جملة أموال لنفسه من رحلاته إلى البحيرة والغربية والجهات القبلية، فضربه برسباى ضربا مؤلما، وقرر عليه مبلغا كبيرا من الذهب[٢].

ومن الموظفين الذين اشتهروا بالابتزاز شرف الدين عبد الوهاب بن التاج فضل الله المعروف بالنشو، فقد تولى نظر الخاص وكان نصرانيا، ولكنه كان ماهرا في ابتكار وسائل يأخذ بها الأموال حتى ضج الأمراء والعامة منه، ومن حيله؛ أنه كان يظهر الفقر والفاقة للسلطان الناصر محمد؛ حتى لا يصدق ما يقال عنه، ولكن الناصر أكتشف أمره؛ فأمر بالقبض عليه ومصادرة أمواله، وفرح الناس لذلك[٣]، ويذكر أبو المحاسن قائمة بالأموال التى وجدوها للنشو وهى: (خمسة عشر ألف دينار مصرية، وألفان وخمسمائة حبة لؤلؤ، قيمة كل حبة ما بين ألفي درهم إلى ألف درهم، وسبعون فص بلخش من الأحجار الكريمة قيمة كل فص ما بين خمسة آلاف درهم إلي ألفي درهم، وقطعة زمردة زنتها رطل، ونيف وستون حبلا من لؤلؤ كبار زنتهم أربعمائة مثقال، ومائة وسبعون خاتما ذهبا، وكف مريم مرصع بجوهر، وصليب ذهب مرصع، وعدة قطع زركش)[٤] هذا ولم يفتحوا مخازن أخرى، ويتضح من خلال القائمة السابقة كثرة الأموال التى اختلسها النشو من الدولة والشعب.

ومن الموظفين الذين تم اكتشاف اختلاساتهم بدر الدين بن الطوخى الذى حقق معه السلطان برقوق عام (٨١١هـ/١٤٠٨م) على جملة من المال أخذه من بعض الموظفين، فكانت جملة هذا المال مليوني درهم، فتم تعذيبه وصودرت أمواله، فوجد له في أحد مخازنه عشرة آلاف دينار[٥].

هذه بعض الأمثلة التى تدل على اختلاسات الموظفين ويتضح كثرة هذه الأموال وتنوعها، وقد كان هذا الأمر منتشرا، فكثيرا ما تحدثنا المصادر عن المصادرات للأمراء

(١) ابن حجر– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة جـ٤ صـ ٤٣٨.

(٢) العينى – عقد الجمان صـ ٢٠٥.

(٣) أبو المحاسن – النجوم – جـ٩ صـ ١٣٥، صـ ٣٢٣.

(٤) أبو المحاسن – السابق صـ ١٣٨. (٥) العينى – عقد الجمان صـ ٤١٤ تحقيق عبد الحميد راغب.

والموظفين الذين تم اكتشاف اختلاساتهم أو غضب السلاطين عليهم فصادروهم مع أنهم كانوا يعملون بأمر هذه الاختلاسات من قبل.

أما عن ابتزازات السلاطين فيتضح من خلال مثالين: أولهما عندما تولى المظفر حاجي بن الناصر محمد بن قلاوون عام (٧٤٨هـ/١٣٤٧م) فإن أول عمل قام به أنه أخرج المال الذي عند الكامل – أخو السلطان السابق- فوجد من الذهب ثمانين ألف دينار ومن الفضة خمسمائة ألف درهم [(١)]، ولاشك أن هذه الأموال قد أخذها من خزانة الدولة، وكان يريد أن يتمتع بها بعد خروجه من السلطنة.

أما المثال الثاني: فيذكر العيني في ترجمته للسلطان المؤيد شيخ أنه جمع أموالا كثيرة وكان في خزائنه (من الذهب الأحمر مليون ونصف دينار)[(٢)] .

وهكذا كان لاختلاسات الموظفين أثر كبير على الحياة الاقتصادية لعامة الشعب، فقد عاش المماليك خصوصا بعد عصر السلطان قايتباى على ابتزاز أموال الناس باسم الجامكيات ونفقة البيئة، والجملات[(٣)]. هذا بالنسبة للسلاطين، أما بالنسبة للموظفين فكان كثير منهم يستخرج الأموال باسم الضرائب والمقررات ويأخذها لنفسه ولا شك أن هذه الابتزازات قد أدت إلى سوء الحالة الاقتصادية لعامة الشعب، وتأثرت خزانة الدولة بها.

ومن مظاهر الفساد الإداري أيضا تصرف بعض السلاطين في إدارتهم لشئون البلاد؛ فعلى الرغم من أن هناك بعض السلاطين قد اشتهروا بحسن الإدارة ومواجهة الأزمات الاقتصادية بكل حزم وثقه مثل الظاهر بيبرس الذي واجه مجاعة عام (٦٦٣هـ/١٢٦٤م) بعقلية مستنيرة عادلة حازمة وعمل على إيجاد ما يكفي الفقراء والمحتاجين من الطعام لمدة ثلاثة أشهر[(٤)]. وأرغم الأمراء على الإنفاق على بعض الفقراء، كل حسب مقدرته وكذلك فإنه كان يراقب عماله ومباشريه بنفسه فكان يظل مختفيا في القلعه لبضعة أيام يراقب فيها أعمال مباشريه (موظفيه) في الوقت الذي يسود فيه اعتقاد جازم من الجميع بأنه قد سافر إلى الشام[(٥)]، وكذلك اشتهر المنصور قلاوون وابنه الناصر محمد بالحزم وحسن الإدارة.

فكان هناك بعض السلاطين المماليك لم يكن لديهم موهبة حسن الإدارة واتسموا بضعف شخصيتهم وكانوا من أسباب تفاقم الأزمات بأوامرهم الخاطئة، مثال ذلك السلطان

(١) المقريزى – المقفي جـ٣ صـ ١٢٢.

(٢) العينى – عقد الجمان صـ ١٢٠ تحقيق عبد الرازق القرموط.

(٣) حسين مؤنس – أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة جـ١ صـ ٤٤٧- المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ١٩٦٩م.

(٤) استانلى لينبول – سيرة القاهرة صـ١٨٠- ترجمة حسن إبراهيم حسن، وآخرين.

(٥) استانلى لينبول – السابق صـ ١٧٩.

الأشرف خليل بن قلاوون فإنه فرق الغلال الموجودة بالإهراء (المخازن) السلطانية وأطلقها للأمراء وغيرهم حتى نفد ما بها من غلال، وعندما توقف النيل عن الزيادة عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م) وقل المحصول، لم يجدوا في الإهراء ما يكفي حاجة السلطان فأخذ الوزير يشترى الغلال للمؤنة والعليق فتزايد الغلاء وبلغ ثمن الأردب القمح تسعين درهما[(١)].

وفي عام (٨٣٢هـ/١٤٢٨م) شكا المماليك الأجلاب تأخر جوامكهم (رواتبهم) إلى السلطان برسباى فرسم لهم أن ينهبوا بيوت المباشرين (الموظفين) ففعلوا ذلك (فكان يوما فظيعا شنيعا)[(٢)]. فهل نتخيل أن سلطانا يأمر جنوده بالنهب والسرقة بدلا من أن يدرس سبب تأخر رواتبهم ويعالج ذلك السبب ؟!! وهذا التصرف بالطبع قد شجع هؤلاء المماليك على النهب سواء من المباشرين أو عامة الناس.

وفي عام (٨٧٣هـ/١٤٦٨م) وبينما الناس يعانون من شدة الغلاء نجد السلطان قايتباى بدلا من أن يحاول التخفيف عن الشعب من آثار هذه الأزمة، نراه يتنقل بين الأقاليم ويأخذ الأموال والتقادم * من الناس، ويتوجه بنفسه إليهم حتى يأخذ تقدمته، (ولم يكن في سفره هذا مصلحة من المصالح بل المضرة الزائدة، لاسيما على الفلاحين وأهل القرى)[(٣)]، مما ساعد على استفحال هذه الأزمة على الفلاحين وعامة الناس.

ومثال آخر لسوء تصرف السلاطين أنه في عام (٨٩٤هـ/١٤٨٨م) ارتفعت الأسعار فشكا بعض الناس أفعال المحتسب كسباى لأنه لم ينظر في أحوال المسلمين فاستدعاه السلطان قايتباى[(٤)]، وبدلا من أن يتناقش معه ويتعرف على أسباب ارتفاع الأسعار نجده يوبخه بالكلام ثم يضربه نحوا من عشرين عصا[(٥)]، مما جعل هذا المحتسب بعد أن خرج من عنده يتصرف تصرفات هوجاء فأطلق النار في السوقة وسماسرة الغلال[(٦)]، مما زاد الأمر سوءا.

ونستنتج مما سبق أن سوء سياسة بعض الحكام وعدم تعقلهم للأمور وتصرفاتهم الفاسدة قد ساعدت على حدوث الأزمات الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ومن مظاهر الفساد الإداري أيضا تلاعب الكتاب النصارى في النواحي الإدارية في دواوين البلاد، فعلى الرغم مما نص عليه منشور عمر بن الخطاب من عدم السماح لأحد من أهل الذمة بالعمل في الجهاز الإداري فقد ظل الأقباط في مصر إبان حكم المماليك ذوى أهمية قصوى بالنسبة للنظام المالي في البلاد[(٧)]، ويتضح ذلك من خلال عبارة الأمير بيدرا النائب

(١) المقريزى – السلوك جـ١ ق٣ صـ٨٠٩، ٨١٠أ.

(٢) الصيرفي – نزهة النفوس جـ١ صـ١٤٧.

* التقدمة هي الهدية التى تقدم إلى السلطان عندما يقدم على أهل إقليم من الأقاليم المصرية.

(٣) أبو المحاسن – منتخبات من حوادث الدهور جـ٣ صـ٧١٢

(٤) ابن إياس – بدائع الزهور جـ ٣ صـ٢٦٣.

(٥) ابن إياس – السابق – الصفحة نفسها.

(٦) ابن إياس – السابق – الصفحة نفسها.

(٧) رونالد ريتشاردز – الإدارة القبطية في عهد المماليك صـ ٤٩٣ – أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة جـ١ عام ١٩٦٩م.

للسلطان الأشرف خليل بن قلاوون حين أراد أن يعاقب الكتاب النصارى عام (٦٩٢هـ/١٢٩٢م) فقال له (ياخوند هؤلاء أصحاب الدواوين يحفظون الأموال والخراج وليس للسلطان غنى عنهم)[1].

وقد استغل هؤلاء الكتاب ذلك لمصلحتهم وظهر ذلك جليا أثناء الروك الناصرى*، فقد قاموا بتفريق أموال الجوالى (الجزية) في الإقطاعيات المختلفة وقد كانت حصيلة هذه الضريبة تورد مستقلة في حساب ديوان الخاص السلطاني حتى تم عمل الروك الناصري عام (٧١٥هـ/١٣١٥م) فصار نصارى كل بلد يدفعون هذه الضريبة إلى مقطع الضيعة الذي يتبعونه[2]. وغالبا ما كانوا يتهربون من دفع تلك الضريبة بتنقلهم في القرى ولم يدفعوا من هذه الجزية إلا ما يريدون (فقل متحصل تلك الجهة)[3]، ويقول القلقشندى: (إن أعلى قيمة لهذه الضريبة بلغت خمسة وعشرين درهما للفرد في العام في حين انه كانت في العصر الأيوبي ستة دنانير وسدس للفرد)[4].

وهكذا نجد كيفية استغلال الكتاب النصارى للروك الناصري في خدمة أبناء ملتهم، وقد اتهمهم المؤرخون المعاصرون صراحة بالعمل على إضعاف الدولة أثناء الروك الناصري[5].

ويظهر أيضا أثر الكتاب النصارى وتلاعبهم في الإدارة في استيلائهم على معظم إيراد ضريبة ساحل الغلة فكان يتحصل منها في السنة أربعة ملايين وستمائة ألف درهم[6]. ويذكر الأمير يلبغا السالمى الأستادار للمقريزى أن هذه الضريبة كانت أيام وزارته بضع وسبعون ألف درهم يوميا ولم يكن ينفق منها شيء في مصالح الدولة، وإنما كانت منافع للقبط دون غيرهم، ولذلك عندما ألغاها الناصر محمد، حاول الأقباط إعادتها ولكنهم فشلوا في ذلك[7].

ولم يقف علماء المسلمين وبعض القضاة في ذلك الوقت مكتوفي الأيدي أمام تزايد نفوذ هؤلاء الكتاب النصارى لدى طبقة المماليك، فقد حاولوا إظهار مساوئ هؤلاء الكتاب لأهل

(١) قاسم عبده قاسم – اهل الذمة في مصر في العصور الوسطة – صـ ٨٦ – دار المعارف ١٩٧٧م.

* انظر التمهيد .

(٢) قاسم عبده قاسم – السابق صـ٦٨، جمال الدين الشيال – صفحة في الحياة الاقتصادية في مصر الإسلامية صـ ٤٤٩– مجلة الثقافة عدد ٩٩ سنة ١٩٤٠م.

(٣) المقريزى – الخطط جـ١ صـ ١٤٥.

(٤) القلقشندى – صبح الأعشى جـ٣ صـ ٤٦٢، أحمد عدوان – الوضع الاقتصادى في مصر صـ ٤٣٩، قاسم عبده – أهل الذمة صـ ٦٩.

(٥) قاسم عبده – أهل الذمة صـ ٨٧.

(٦) المقريزى – الخطط –جـ ١ صـ ١٤٣.

(٧) المقريزى – السابق – الصفحة نفسها، قاسم عبده – أهل الذمة صـ٨٧.

الحكم، مثل القاضى الحسام الغورى الذى كتب مساوىء القبط إلى ناظر الدولة الموفق هبة الله ابن إبراهيم، ولم يكتف بذلك، بل ذكرها بنفسه للسلطان أبى بكر محمد بن قلاوون[1].

وقد استمر العلماء المسلمون في تصعيد موجة الشك في الكتاب الأقباط، ومما ساعدهم على ذلك ما بلغه أهل الذمة من الثراء والنفوذ وما تظاهروا به من العظمة والفخامة[2]. وقد نجحت هذه المحاولات في بعض الأحيان مثل محاولة عام (٧٠٠هـ/١٣٠٠م)، فقد أمر بيبرس الجاشنكير– بعد سماعه نصائح العلماء بعدم استخدام النصارى واليهود في الجهات السلطانية ولا عند الأمراء، ورسم السلطان بأن يكتب ذلك إلى جميع البلاد[3].

وفي عام (٨٢٥هـ/١٤٢١م) أمر الأشرف برسباى بعدم استخدام أحد من الكتاب اليهود ولا النصارى في ديوان من دواوين السلطان أو الأمراء، ولكنه لم يسلم من بعض علماء الأقباط من مباشري الدولة؛ فلم يتم ذلك[4]. وهذا يدل على مدى سيطرة الكتاب من غير المسلمين على الدواوين نظرا لما يتمتعون به من خبرة ومهارة في الأمور الحسابية، فلم تستطع الإدارة المملوكية الاستغناء عنهم في بعض الأحيان، فاستغلوا هذا النفوذ وهذه السيطرة على الدواوين لمصالحهم وكانوا يأخذون من أموال الدواوين ما يريدون، وقد أثر ذلك على خزانة الدولة مع استنزاف أموال الشعب من خلال فرض الضرائب والمكوس التى كانت تذهب في جيوب الكتاب النصارى بدلا من خزانة الدولة.

(١) المقريزى – المقفي الكبير جـ٣ صـ٤٥١.

(٢) رونالد ريتشاردز – الإدارة القبطية في عهد المماليك جـ١ صـ ٤٩٤، قاسم عبده – أهل الذمة صـ ٨٨.

(٣) ابن النقاش – المذمة في استخدام أهل الذمة – ورقة ٢١ مخطوطة بدار الكتب رقم ٤٣١٥ تاريخ.

(٤) أبو المحاسن – النجوم جـ١٤ صـ ٢٤٨.

برغم الأصل المتواضع للمماليك إلا أنهم اشتهروا بالبذخ والترف، فعرفت مصر في عهدهم ببذخ وترف يفوق ما كان معروفاً من قبل في بلاط الطولونيين والإخشيديين والفاطميين، ولقد تعددت رسوم البلاط المملوكي ونظمه بشكل لم يعرف من قبل[1]، ولعل الذي شجع السلاطين المماليك على حياة البذخ والإسراف كثرة موارد مصر وتعددها التى تمثلت في تحكمهم في جميع الموانئ وطرق القوافل التى توصل التجارة الهندية إلى أوربا، وفرضهم عليها ما يحلو لهم من ضرائب وكانت تصل هذه الضريبة إلي نحو ٢٥% من ثمن البضاعة، وأيضا الضرائب التى كانوا يأخذونها من زوار الأماكن المقدسة من المسيحيين[2]. وكذلك الثروة الزراعية والصناعية والأموال التى كانوا يأخذونها من البلاد التابعة لهم.

والحق أن سلاطين المماليك مثل قطز وبيبرس وقلاوون قد عرف عنهم الاعتدال والحفاظ على المال، مثال ذلك: عندما أراد السلطان المنصور قلاوون أن يبنى مصطبة عليها رفرف (حاجز) يقيه حر الشمس ليجلس عليها عندما علم أن تكلفتها ستبلغ أربعة آلاف درهم رفض ذلك وقال: "أيقعد في مقعد بأربعة آلاف؟ انصبوا لي صيوانا إذا نزلت ولا أخرج من بيت المال لمثل هذا شيئا"[3].

ولقد ظهر الإسراف في عصر المماليك من أول عهد الناصر محمد، فقد اتصفت الدولة بالإسراف والبذخ ولعل هذا يؤكد كلام ابن خلدون في (أن الدولة تكون في أولها بدوية قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده، فيكون إنفاقها وخراجها قليلا ثم لا تلبث أن تأخذ في الترف وترتفع نفقة السلطان وخاصته)[4].

وتتضح مظاهر إسراف السلاطين المماليك في حياة الترف التى عاشوها والمباني التى شيدوها، فقد شيد الناصر محمد حوالي أربعة وخمسين جامعا ومدرسة، وكان يصرف على مبانيه ثمانية آلاف درهم يوميا[5]*، وبلغت تكاليف بناء مسجد السلطان حسن في اليوم الواحد

[1] عبد المنعم ماجد – نظم دولة المماليك ورسومهم صـ ١٧٥. [3] المقريزى – السلوك جـ٢ قـ٢ صـ٥٣٧

[2] أنور زقلمة – المماليك في مصر صـ ١٧٨. [4] ابن خلدون – المقدمة – صـ ١٩٧.

[5] المقريزى – السلوك – جـ٢ قـ٢ صـ ٥٣٧، أبو المحاسن – النجوم جـ٩ صـ١٧٦.

* يذكر أندريه ريمون أن مصاريف الناصر محمد على مبانيه مائة ألف درهم يوميا وينسب هذا القول للمقريزى في حين أن المقريزى نص على أنها ثمانية آلاف درهم يوميا ولعله قد أخذ هذا الرقم من عبارة المقريزى التى يقول فيها: (وكان ينفق على العمارة المائة ألف درهم، فإذا رأى ما لا يعجبه فيها هدمها كلها وجددها على ما يختار) ويتضح من هذه العبارة أن المبنى الواحد قد تصل تكاليفه إلى مائة ألف درهم، وليس هذا مصروف العمارة في كل يوم كما توهم أندريه ريمون (المقريزى – السلوك جـ٢ قـ٢ صـ ٣٧، أندريه ريمون – القاهرة تاريخ حاضرة صـ١١٢).

أكثر من عشرين ألف درهم يوميا، أي بلغ مجموع تكاليف بنائه أكثر من عشرين مليون درهم خلال ثلاث سنوات، فكان بذلك أكثر صروح القاهرة تكلفة على الإطلاق[1]، ويعلق السبكى على ذلك قائلا: "أعظم القرب، فينبغي على مثل هذا الملك أن يفهم أنه بارتكاب ما نهى الله عنه، وترك ما أمر الله به، ثم يريد أن يعمر الجوامع بأموال الرعايا، ليقال هذا جامع فلان، والله لن يتقبله لأنه طيب لا يقبل إلا طيبا"[2].

ولقد ظهر البذخ والإسراف في العصر المملوكي واضحا في حفلات الزواج والختان والأسمطة (الولائم) فكان يظهر الإسراف فيها بصورة شنيعة، فمثلا بلغت قيمة إعداد جهاز إحدى بنات الناصر محمد ثمانمائة ألف دينار[3]، والمعروف أنه جهز إحدى عشرة بنتا له كانت هذه أقلهن جهازا، أى وصل مجموع جهاز بناته حوالي ٨,٠٠٠,٠٠٠ ثمانية ملايين دينار تقريبا، في حفل زواج الأمير قوصون من إحدى بنات الناصر عام (٧٢٧هـ/١٣٢٦م) بلغت قيمة هدايا الأمراء لقوصون خمسين ألف دينار، وجمع المغاني من النقود عشرة آلاف دينار[4].

أما ابنة السلطان الأشرف شعبان التى تزوجت الأمير منطاش فقد حمل جهازها على خمسمائة جمل وأمر الأمير منطاش أن يعمل من الذهب المصري ديناران أحدهما زنته مائتا مثقال أي ما يوازي ثمانمائة وخمسون جراما (٨٥٠ جرام)، والثاني زنته مائة مثقال أي ما يوازي أربعمائة وخمسة وعشرين جراما (٤٫٢٥جرام) (ليعلقهما في طرحة العروس)[5].

وأيضا ظهر هذا الإسراف أثناء إعداد جهاز بنات الأمراء عند زواجهن فبلغت تكاليف جهاز خوند فاطمة ابنة الأمير منجك علم (٧٤٨هـ) في عهد الناصر حسن ثمانمائة ألف مثقال ذهبا أي ما يوازي ثلاثة كيلو ذهبا وأربعمائة جرام وبلغت تكاليف جهاز ابنة الأمير سلار مائة وستين ألف دينار[6].

ونلاحظ هذا الإسراف أيضا من خلال المبالغ الباهظة التى اعتادت طبقة المماليك أن تدفعها في صورة صداق لنساء هذا العصر؛ فعندما عقد الناصر محمد قرانه على خوند طلوبية دفع صداقها ثلاثين ألف دينار، وكذلك السلطان جقمق عقد قرانه على نفيسة ابنة الأمير ناصر الدين دلغادر بعد أن دفع صداقها مليون دينار وأشياء كثيرة من الحرير وغيره[7].

[1] أندريه ريمون – القاهرة تاريخ حاضرة صـ١٣٢.

[2] السبكى – معيد النعم ومبيد النقم صـ ١٨.

[3] أحمد عبد الرازق – البذل والبرطله صـ ١٣٤، أنور زقلمه – المماليك في مصر صـ١٧٥.

[4] حياة الحجي – أنماط من الحياة الاقتصادية صـ ١١٠. [6] أحمد عبد الرازق – البذل والبرطلة صـ ١٣٤.

[5] ابن الفرات – تاريخ ابن الفرات صـ ١٤٥. [7] أحمد عبد الرازق – السابق الصفحة نفسها.

وكان هذا الإسراف واضحاً أيضاً في الهدايا التي أنعم بها بعض السلاطين على الجواري والمحظيات مثل الجارية (اتفاق) التى ولع بها السلطان إسماعيل ابن الناصر محمد فأكثر لها من الأنعام واختصها بنفيس الجواهر ثم شغف بها من بعده أخوه الكامل ابن الناصر، فتزوجها وأنجبت منه، فعمل لها سبوعاً لولدها تكلف ستة وثمانين ألف دينار(٨٦,٠٠٠)، وبعد موت الكامل وجدلها أربعون بدلة مكللة بالجواهر واللآلئ، وثمانون مقنعة بلغ ثمن أقل واحدة منها مائتين دينار وأغلى واحدة ألف دينار[١]، شغف المظفر حاجى ابن الناصر بالجارية نفسها، فتزوجها وأعطاها أضعاف ما كان يعطيها أخواه، ويقال إن قيمة عصابتها بلغت مائة ألف دينار لاشتمالها على الجواهر النفيسة التى حصلتها من ثلاثة سلاطين[٢].

ولقد شغف المظفر حاجى بجارية تسمى "كيدا" فأنعم عليها بعشرين ألف دينار دفعة واحدة، هذا بخلاف الجواهر العظيمة[٣] التى هي عقد من اللؤلؤ قيمته أربعمائة ألف دينار، وقلنسوة مرصعة باللؤلؤ قيمتها مائة ألف دينار[٤].

ولقد ظهر البذخ والإسراف جليا فيما تناولته الطبقة المملوكية من أدوات شخصية في حياتهم اليومية، وفي رحلاتهم وما تحلى به نساؤهم في المناسبات المختلفة[٥] فمثلا صنع الأمير بيبرس الجاشنكير في جهاز ابنته بُكلة* من الفضة ورصع حذاء امرأته بالجواهر[٦].

ونجد السلطان الغورى على الرغم من سوء الإقتصاد المصري في عصره، وتعسفه في جمع الأموال من الشعب قد استعمل الذهب الدقيق الصنع في كل أرجاء قصره، وعندما خرج لحرب السلطان سليم العثماني ترك أمواله في قلعة حلب، فلما هزم ومات استولى السلطان سليم على هذه النفائس التى قدرت بمائة مليون قطعة ذهبية[٧].

أما الإسراف أثناء الرحلات فظهر عندما سافر الناصر محمد في رحلة صيد فحمل حديقة من الخضر بطينها الخصيب على ظهر أربعين بعيراً، ليأخذ منها ما يحتاجه كل يوم[٨] ونجده أيضا عندما انتصر في موقعة مرج الصفر عام (٧٠١هـ/١٣٠٢م) أمر أن يفرش له

---

(١) ابن حجر – الدرر الكامنة – جـ١ صـ٨٠.

(٢) ابن حجر – السابق جـ٢ صـ٤.

(٣) المقريزى – المقفي الكبير – جـ ٣ صـ ١٢٤.

(٤) أنور زقلمة – المماليك في مصر صـ ١٧٦.

(٥) إسماعيل عبد المنعم قاسم – الأمراض الاجتماعية بين الطبقة الأرستقراطية المملوكية زمن المماليك البحرية صـ ٩٣، رسالة ماجيستير غير منشورة بآداب عين شمس.

* إناء يوضع في الخلاء ليستنجى منه (المقريزى – المقفي جـ٦ صـ٣٨٥).

(٦) المقريزى – المقفي – جـ٦ صـ٣٨٥.

(٧) أنور زقلمة – المماليك في مصر صـ ١٧٧.

(٨) ديورانت – قصة الحضارة جـ١٣ صـ ٣٢١، دار الجيل بيروت.

عند عودته من دمشق إلى القاهرة الطريق بالبسط ولم يمس حافر حصان السلطان الأرض في طريقه حتى مصر[١].

ومن الغريب أن السلطان قايتباى– الذي كان دائم الشكوى من قلة المال في خزانة الدولة– نجده عندما خرج للحج كانت مصاريفه مضرب الأمثال من شدة بذخها، فقد بنى في جميع الأماكن التى زارها مدارس وجوامع، وفي طريق عودته إلى مصر فرشت الطرقات بالبسط، واستقبلته زوجته بفرش الطريق من باب القلعة إلى عتبة قصرها، بالحرير الموشى[٢].

ونجد السلطان نفسه قد أقام في عام (٨٩٥هـ/١٤٨٩م) حفل ختان لابنه محمد، استمر بالقلعة سبعة أيام متوالية– رغم أنه قد أعلن إفلاسه في العام الماضي– اجتمع فيه جميع مغاني مصر، وزينت القاهرة، وبلغت قيمة الهدايا التى أهديت للسلطان خمسين ألف دينار، وكانت هدية أحد الموظفين عبارة عن طست وإبريق ذهب زنته نحو ستمائة مثقال[٣] أى حوالى اثنين ونصف كيلو ذهبًا.

وقد لاحظ بعض القضاة هذا الإسراف ومن ثم اعترضوا على برسباى عام (٨٣٩هـ/١٤٣٥م) عندما أراد فرض أموال على الناس للنفقة على الحملة المتوجهة لقتال شاه رخ، ومما قالوه: (لا يجوز للسلطان أن يفرض الأموال على المسلمين، وزوجته تلبس في يوم ختان ابنها ثوبًا يساوى ثلاثين ألف دينار، وهى بذلة واحدة لإحدى نسائه) [٤].

وكانت مظاهر البذخ والإسراف واضحة من خلال ارتفاع نفقات السلاطين التى يأخذونها من البيوت خاناه، ويظهر ذلك من خلال الاستيمار (ميزانية الدولة) الذى عمل عام (٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م) وكان على النحو التالي:

موارد الدولة (١٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة عشر مليون درهم

النفقات (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليون درهم.

أي كانت النسبة ٢:١ وكان السبب في ذلك ارتفاع استهلاك السكر في شهر رمضان، حيث بلغ ثلاثة آلاف قنطار.

بينما كان الاستهلاك قبل ذلك العام ألف قنطار فقط[٥] وأيضا ظهر الإسراف في الاستيمار الذى عمل في عام (٧٥٠هـ/١٣٤٩م) وكان على النحو التالي:

موارد الدولة (١٠,٠٠٠.٠٠٠) عشرة ملايين درهم.

---

(١) أنور زقلمة – المماليك في مصر صـ ١٧٥.

(٢) أنور زقلمة – السابق صـ ١٧٦.

(٣) أحمد عبد الرازق – البذل والبرطله صـ ١٣٥.

(٤) أبو المحاسن – النجوم جـ١٥ صـ ٦٨، وليم موير – تاريخ دولة المماليك صـ ١٥١.

(٥) عبد الرحمن أمين صادق – الدولة المملوكية أيام سلطنة الناصر جـ٣٠، رسالة دكتوراه غير منشورة بجامعة الأزهر.

نفقات الدولة (١٤,٦٠٠,٠٠٠) أربعة عشر مليونًا وستمائة ألف درهم[1] وكان السبب في هذا العجز كما يقول المقريزى [2] كثرة الكلف والإنعامات وارتفاع مصروف الحوائج خاناه، فوصل مصروفها في كل يوم اثنين عشرين ألف درهم، بينما كان في أيام الناصر محمد ثلاثة عشر ألف درهم، وعلى الرغم من المحاولات العديدة من المسئولين للتصدى لظاهرة الإسراف إلا أنه كان علاجًا وقتيًا مثل تخفيض المرتبات، وفصل الموظفين، وقطع رواتب أولاد الناس[3].

ونستنتج مما سبق بعض النتائج التالية:-

أن المماليك عاشوا حياة ترف وبذخ وساعدهم على ذلك كثرة إيرادات الدولة، ولم تتأثر حياتهم المترفة بالأزمات الاقتصادية، مما يدل على الثراء الفاحش الذى تمتع به السلاطين والأمراء، وعندما كانت تحتاج الدولة إلى الأموال للإنفاق على الحملات لم يحد المماليك من هذا الإسراف، بل كانوا يجمعون نفقات الحملات من الشعب، وعندما كانوا يفرضون أموالاً على الشعب كان يعترض بعض العلماء أحيانا وليس في كل الأوقات، ولاشك أن هذا الإسراف كان يؤثر على خزانة الدولة ويؤدى إلى تفاقم الأزمات.

---

[1] عبد الرحمن أمين صادق – السابق صـ٣٤٠.

[2] المقريزى – السلوك جـ٢ ق٣ صـ٦٦٥.

[3] عبد الرحمن أمين الصادق – الدولة المملوكية صـ٣٤٠.

الفتن والاضطرابات الداخلية

من العوامل البشرية المؤثرة في حدوث الأزمات الاقتصادية كثرة الفتن، والنزاعات داخل الدولة المملوكية ، لقد اشتهرت سلطنة المماليك بكثرة الثورات والمؤامرات ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى المماليك، فعلى الرغم من تنظيمهم المحكم لإدارة البلاد ووضع نظم ورسوم لمملكتهم لا تقل عن نظم أي دوله قوية في ذلك العصر، إلا أنهم لم يضعوا قواعد ثابتة لتولى الحكم فالأمراء جميعاً متساوون والملك للأقوى والأكثر حنكه وأتباعاً وقد أدى ذلك إلى كثير من الفتن والثورات والاضطرابات[1].

ونستطيع أن نركز هذه الفتن والاضطرابات في ثلاثة محاور هى :-

١- الصراع على السلطة .

٢-ثورات وفساد المماليك الأجلاب.

٣- ثورات قبائل العربان .

وسوف نستعرض هذه المحاور ونبين آثارها الاقتصادية بشيء من الإيجاز كالتالي:

أولا: الصراع على السلطة:

لقد اتسمت الدولة المملوكية بكثرة الصراع بين أمراء المماليك على السلطة، حدث ذلك منذ مقتل توران شاه واستحواذ شجرة الدر على السلطة والصراع بين الأميرين: أيبك وأقطاى واستمر هذا الوضع طوال العصر المملوكي، اللهم إلا في بعض فترات السلاطين الأقوياء مثل الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون والناصر محمد وجقمق ، وقايتباى، والغوري.

ولقد ساعد على كثرة الصراعات من أجل السلطة تمسك السلاطين المماليك بتوريث السلطة لأبنائهم حتى ولو كانوا صغارا في السن أو ضعاف الشخصية لا يصلحون للحكم، ولذا عانت مصر كثيرا من الآثار السلبية الناتجة عن تنصيب الأطفال على عرش مصر، فقد بلغ عددهم في دولة المماليك سبعة عشر طفلاً، منهم ستة أطفال تقل أعمارهم عن العاشرة وأحد عشر طفلاً تقل أعمارهم عن السادسة عشرة، وامتدت سنوات حكمهم جميعا إلي ما يقرب من نصف قرن [2] ساءت خلالها أحوال البلاد بسبب التنافس بين الأمراء والنزاع والتخاصم بينهم من أجل خلع أحدهم لهذا السلطان الصبي، وتنصيب نفسه سلطاناً مما أدى إلى إهمال شئون الشعب واضطراب مالية البلاد واقتصادها لدرجة أن الدولة لم تستطع إرسال المحمل خلال هذه الحقبة غير مرة[3].

---

[1] إبراهيم حسن سعيد – الجيش في عصر المماليك صـ١٧٧، رسالة ماجيستير غير منشورة بآداب القاهرة.

[2] محمد حسن محمد – الأسرة المصرية في عصر المماليك صـ١٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب الزقازيق.

[3] جمال الدين الشيال – تاريخ مصر الإسلامية جـ٢ صـ٢٩٠.

ومن العجيب أن السلطان الذي انتزع السلطة من السلطان الصبي الذي كان وصيًّا علي نجده يحرص على توريث السلطة لابنه الصبي ولا يعي الدرس، وهكذا لم تنجح أسرة في توريث العرش إلا أسرة الناصر محمد بن قلاوون، فقد توارثوا السلطة لمدة تقرب من اثنين وأربعين عاماً في الفترة من (٧٤٣ هـ/١٣٤٠م) (٧٨٤هـ/١٣٨٢م) تتابع على الحكم خلال هذه الفترة اثنا عشر سلطانًا من أبناء وأحفاد الناصر محمد إلا أن هؤلاء الحكام كانوا صغار السن بحيث لم يكن في وسعهم أن يديروا شئون البلاد بأنفسهم، مما أدى إلى هيمنة كبار الأمراء مثل طاز، وشيخو، وصر، وغتمش، ويلبغا، وبرقوق[1].

وكان بعض الأمراء من نواب الشام يخرجون على السلطان ويحاربونه من أجل انتزاع السلطة منه، فتحدث بينهم مناوشات وحروب فيعظم القلق والاضطراب بين العامة وتتعطل الأسواق وترتفع الأسعار، وقد حدث مثل ذلك عام (٧٩١هـ/١٣٨٨م) عندما خرج الأمير منطاش والناصري في الشام على الظاهر برقوق، وعندما علم الناس بوصولهم إلى القاهرة اشتد الزحام على شراء الخبز وعظم الخوف بالناس، فغلقت الحوانيت وتعطلت الأسواق[2] وحدث مثل ذلك أيضا في عهد الناصر فرج في عام ٨٠٥هـ/١٤٠٢م) فقد خرج الأمير يلبغا على الناصر فرج في شهر جمادى الآخر من هذا العام وكان من نتيجة هذه المناوشات ارتفاع الأسعار في هذا الشهر، فوصل سعر الأردب القمح إلى سبعين دينارًا والفول إلي تسعين، ووصل حمل التبن إلى خمسين درهمًا بعد أن كان يباع بخمسة دراهم ووصل سعر الفدان من البرسيم إلى ستمائة درهم ، ومن الدريس إلى أربعمائة درهم[3].

وقد ارتفع سعر الذهب في عام (٨٠٧هـ/١٤٠٤م) وندر وجوده، بسبب كثرة الصرف منه على الجنود، وذلك نتيجة وقوع الفتنة والحرب بين الناصر فرج وبعض الأمراء [4] وقد تميز عهد الناصر فرج بكثرة خروج الأمراء عليه ومن ثم كثر خروجه إلى الشام بعدة تجريدات* وصل عددها إلى سبع: الأولى سنة (٨٠٢هـ/١٣٩٩م) لقتال الأمير تنم الحسني، والثانية في عام (٣٨٠٣هـ/١٤٠٠م) لقتال تيمورلانك والثالثة لقتال جكم العوضي عام (٣٠٩هـ/١٤٠٦م) والرابعة عام (٨١٠هـ/١٤٠٧م) لمحاربة الأمير شيخ المحمودي والخامسة عام (٨١٢هـ/١٤٠٩م) وهى المرة التى حاصر فيها (شيخ) و(نوروز) مصر والسادسة عام (٨١٣هـ/١٤١٠م) وهى التى حاصر فيها أيضا (شيخ) و(نوروز) بقلعة

(1) أندريه ريمون – القاهرة تاريخ حاضره صـ ١٣١.
(2) الصيرفي – نزهة جـ١ صـ ٢٠٣.
(3) الصيرفي – السابق جـ٢ صـ ١٦١.
(4) حياة الحجي– أنماط من الحياة الاقتصادية صـ ٢٤٧.
* التجريدة : فرقة من العسكر الخيالة لارجالة فيها (سلوك– جـ١ قـ١ هامش صـ١٠٦).

الكرك، والسابعة كانت عام (٨١٤هـ/١٤١١م)[1]، وقد تكلفت التجريدة الواحدة مليون دينار كما يقول المقريزي :(يجنيها من دماء أهل مصر ومهجهم)[2].

ولا شك أن هذا الصراع الذى ظل دائما طوال عهد فرج كان له آثار اقتصادية سيئة، فقد استنزفت هذه التجاريد التى قام بها فرج مالية الدولة مما زاد من تدهور الحالة الاقتصادية للبلاد، وقد أدى ذلك إلى اتباع السلطنة سياسة رمى البضائع على التجار، والاستدانة من بعضهم[3]، وأخذ أموالهم قسرا في بعض الأحيان مثلما حدث عام (٨٠٣هـ/١٤٠٠م) عندما أخذ الأمير يلبغا السالمى أموال التجار التى كانوا يودعونها في صناديق المال بفندق بلال المغيثى الذي كان يؤدى عملا يشبه عمل البنوك الآن، فتلاشى أمر هذا الفندق بعد ذلك؛ بسبب ما فعله يلبغا[4]، مما أشاع القلق والخوف في نفوس التجار ولم يعودوا يستشعرون السلامة والأمن على أموالهم فكسدت التجارة[5].

وأيضا نتج عن كثرة هذه التجاريد مصادرة السلطنة ما يحتاجه الجيش من أملاك الناس فخربت الأسواق، وقد حدث مثل ذلك عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م)، حيث صادر الوزراء ما يحتاج إليه الجيش من جمال ورجال وأقتاب من سوق المرحليين* بدون دفع ثمنها أو دفع شيء يسير من ثمنها مما أدي إلى خراب هذا السوق، لقلة أموال تجاره بعد أن كان عامرا بالحوانيت[6].

ولقد تأثرت واردات بلاد الشام بهذه النزاعات مما انعكس على أسواق القاهرة، وارتفاع أسعار هذه الواردات مثل الفستق واللوز، حدث مثل ذلك في عام (٨٠٢هـ/١٣٩٩م) أثناء النزاع بين السلطان فرج والأمير تنم؛ فانقطع الواصل من البلاد الشامية؛ فارتفعت أسعار الحاصلات الشامية، فبلغ سعر الرطل من الفستق عشرة دراهم والرطل من الموز إلى أربعة دراهم، وبلغ ثمن السفرجلة الواحدة عشرة دراهم[7].

ولقد تكرر وقوع الفتنة في بلاد الشام في عهد المؤيد شيخ من (٨١٥هـ/١٤١٢م) إلى (٨٢٤هـ/١٤٢١م) وبالتالي سافر المؤيد أكثر من مرة إلى بلاد الشام للعمل على استقرار

(1) أبو المحاسن – النجوم جـ١٣ صـ ١٣٥.
(2) المقريزي – سلوك جـ٤ قـ١ صـ ٢٢٦.
(3) النبوى عبدالله السيد – مصر في عهد الناصر فرج صـ ٩١ – رسالة ماجستير غير منشورة بكلية اللغة العربية – جامعة الأزهر.
(4) المقريزي – الخطط جـ٣ صـ ١٥٠، النبوي عبد الله – مصر في عهد الناصر فرج صـ ٨٨.
(5) على محمد عمر – دولة الظاهر برقوق صـ ١٧٦.
* سوق المرحليين: كان يباع به كل ما يحتاج إليه الحاج في رحلته من رحال وأقتاب وجمال وغيرها (المقريزي – الخطط جـ٢ صـ١٥٤).
(6) المقريزي – الخطط جـ٣ صـ ١٥٤، النبوى عبدالله – مصر في عهد الناصر فرج صـ ٩٢.
(7) ابن إياس – بدائع جـ١ قـ٢ صـ٥٧٢، النبوى عبدالله – مصر في عهد الناصر فرج صـ٨٨.

الأحوال فيها، وكذلك كثرة الحملات التى كان يرسلها إلى هناك[1]، كل ذلك كان له أثر بالغ في شعور الناس بعدم الاطمئنان والتهافت على شراء الأقوات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

ونلاحظ أنه في ذلك العصر كان النزاع على السلطة سريعا وحازما؛ خصوصا في العصر الجركسى بدليل سرعة تغيير السلاطين، وقصر عهودهم، ففي فترة تقدر بنحو سنة وشهرين حكم فيها أربعة سلاطين؛ ففي عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م) حكم من تولها إلى يوم الاثنين الثامن من محرم الملك المؤيد شيخ، ثم ابنه الملك المظفر أحمد حتى التاسع والعشرين من شعبان، ثم الملك الظاهر إلى الرابع من ذي الحجة[2]، ثم ابنه الملك الصالح محمد إلى شهر ربيع الآخر من سنة (٨٢٥هـ/١٤٢٢م)، وقد حكم أربعة سلاطين آخرون في عام (٨٧٢هـ/١٤٦٧)، فقد حكم فيها خشقدم وبلباى المخنون وتمربغا الذي حكم ثمانية وخمسين يوما فقط ثم السلطان خايربك الذى حكم ليلة واحدة فقط[3].

ولاشك في أن كثرة تغيير السلاطين يؤدى إلى إهمال شئون البلاد الداخلية من مرافق زراعية وصناعية وكذلك انعدام الأمن في البلاد، إذ كان مجرد إشاعة موت أحد السلاطين يسبب فزعا شديدا للناس، فتغلق الأسواق والحوانيت، ومثال ذلك ما حدث عام (٦٩٣هـ/١٢٩٣م) جاءت الأنباء بمقتل السلطان الأشرف خليل، فخلت الطرقات والأسواق من روادها واختفي الخبز من الأسواق[4]، وكذلك ما حدث عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م) عندما شاع في القاهرة خبر موت السلطان المؤيد شيخ، نهب الناس الخبز من الأسواق وتزاحموا على الدقيق[5].

وهكذا استمر الصراع على السلطة طوال عصر المماليك حتى وصل إلى أواخر العصر المملوكى مما أدى إلى هروب الأمراء من تولى السلطة؛ لأنهم كانوا يعرفون مصير السلطان: إما القتل، أو العزل والسجن؛ ولذلك رفض قايتباى أن يعهد لابنه محمد بولاية العهد أثناء مرضه الأخير عام (٩٠١هـ/١٤٩٦م) عندما اقترح عليه أتابك العسكر تمراز الشمسي بذلك[6] وحدث مثل ذلك في عام (٩٠٤هـ/١٤٩٨م) عندما اتجهت رغبة بعض الأمراء إلى تولية الأتابك أزبك بن طمخ السلطة بعد مقتل الناصر محمد بن قايتباى؛ فعرضوا عليه ذلك فرفض رفضا شديدا وأقسم ألا يكون سلطانا، إذ رأى حولها كثيرًا من الذئاب الراغبة فيها،

---

(1) محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية لتجارة مصر صـ ٢٤٢.

(2) أبو المحاسن – النجوم – جـ١٤ صـ٢٣٥.

(3) أبو المحاسن – منتخبات من حوادث الدهور جـ٣ صـ٦٣١، إبراهيم طرخان – مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة صـ٣٦.

(4) قاسم عبده – دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي صـ ١٤٦.

(5) الصيرفي – نزهة جـ٢ صـ٤٨٧.

(6) إبراهيم طرخان – مصر في عصر دولة المماليك صـ ٣٩

والطامعة في نوالها، فبعد بنفسه عن مهاويها ومؤامراتها[1]، ولقد تكرر مثل هذا عام (٩٠٦هـ/١٥٠٠م) عندما اتفق الأمراء على تولية قانصوه الغوري السلطنة فامتنع عن قبولها في أول الأمر، ثم قبلها بعد أن اشترط عليهم قائلا: (ألا تقتلوني وإن أردتم خلعي من السلطنة فأخبروني وأنا أنزل لكم عنها)[2]. وأيضا حدث في عام (٩٢١هـ/١٥١٥م) بعد مقتل السلطان الغورى اتفق الأمراء على تولية طومان باى فامتنع من ذلك غاية الامتناع، وقال (إنه إذا تسلطن يغدرون به، ويخلعونه من السلطنة، ويرسلونه إلى السجن بالإسكندرية، ولا يبقونه في السلطنة إلا مدة يسيرة)[3] ، ولم يقبل السلطة إلا بعد أن حلف الأمراء على المصحف بألا يغدروا به ولا يثيروا فتنا، وهكذا كان حال السلطنة في نهاية ذلك العصر.

ويتضح لنا أن أمر قتل السلاطين* كان أمرا مشهورا من خلال حوادث السلطان سليم العثماني مع طومان باى بعد أن أسره، وقبل أن يقتله قائلا له: (من أين لكم الأمارة... وأنتم مماليك بلا عتاقة، حتى بقيتم من قلة عقلكم، وقلة أربكم، تعملون الرجل منكم سلطانا ثم تعزلونه وتقتلونه أى يدلكم حتى تعزلوا وتولوا وتقتلوا)[4].

وهكذا يتضح لنا انعدام الناحية الأمنية، بسبب الصراع على السلطة وكثرة تغيير السلاطين وقتلهم مما يؤدى إلي عدم الاستقرار وكثرة تغيير الموظفين وأدي ذلك إلى إهمال المرافق الداخلية للبلاد مما أثر على الناحية الاقتصادية.

<u>ثانيا : فساد المماليك الأجلاب وثوراتهم.</u>

المماليك الأجلاب أو الجلب أو الجلبان** أسماء أطلقت على المماليك الذين كان يجلبهم كل سلطان جديد وكان معظمهم عند شرائهم في سن البلوغ أو الرجولة[5]، ويعرفهم المقريزى قائلا:[6] (هم الرجال الذين كانوا في بلادهم ما بين ملاح سفينة ووقاد في تنور ، ومحول ماء في غيط أشجار ونحو ذلك)، أي أن هؤلاء المماليك انضموا للجيش المملوكى وهم رجال كبار.

---

(1) محمود رزق سليم– موسوعة عصر سلاطين المماليك جـ١ صـ١٦١، مطبعة مكتبة الآداب طـ٢ عام ١٩٦٢م.

(2) عبد الله الشرقاوى – تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين ورقة ١١١.

(3) ابن إياس – بدائع جـ٥ صـ ١٠٣.

* لقد قتل عدد كبير من السلاطين المماليك مثل قطز عام ٦٥٨هـ، الأشرف خليل بن قلاوون عام ٦٩٣هـ، المظفر حاجى بن الناصر عام ٧٤٨هـ، والناصر حسن عام ٧٦٢هـ، والسلطان شعبان بن حسن عام ٧٧٨هـ، والسلطان فرج بن برقوق عام ٨١٥هـ.

(4) ابن زمبل – آخره المماليك صـ ١٣٥ تحقيق عبد المنعم عامر بدون تاريخ – الطبعة الأولى.

** كان يطلق على هؤلاء المماليك في أول العصر المملوكي البحرى اسم المشتروات أما في العصر الجركسى فأطلق عليهم لفظ الأجلاب بدلا من المشتروات وهو اللفظ السائد في مصادر هذا العصر، أما كلمة جلبان فقد أطلقها ابن خلدون وابن الفرات.

(David Ayalon- Studies on the structure of the Mamluk Army I P. 207).

(5) إبراهيم طرخان– مصر في عصر دولة المماليك صـ٣٢،عبد العزيز محمود– الرق في مصر في العصور الوسطى صـ٤٦.

(6) المقريزى – الخطط جـ٣ صـ ٣٤٧.

وكان السلاطين المماليك البحرية يعتمدون على جلب المماليك وهم صغار في السن، ثم يتولون تربيتهم، ويوضح لنا المقريزى مراحل تربية هؤلاء ونظام تربيتهم فيقول: (إن التجار كانوا لا يحضرون إلا المماليك الصغار وكان ذلك بأمر السلاطين وبعد أن يشترى السلطان المملوك يعرض عليه، ويجعله مع أبناءه جنسه ويشرف عليه طواشى* ثم يسلمه إلى فقيه ليعلمه ما يحتاج إليه من القرآن والفقه وعندما يصل المملوك إلى سن البلوغ، يتم تدريبه على فنون القتال، وبعد أن يتقنه ينقل إلى الخدمة: أي خدمة السلطان وينتقل في أطوارها رتبة بعد رتبة حتى يصير من الأمراء الكبار فلا يبلغ هذه الرتبة إلا وقد تهذبت أخلاقه وامتزجت نظم الإسلام وأهله في قلبه؛ ولذلك كانوا سادة يدبرون المماليك وكانوا قادة يجاهدون في سبيل الله[1].

وهكذا نجد حرص سلاطين المماليك البحرية على تربية مماليكهم تربية خلقية ودينية قوية، ويقومون بتدريبهم على كافة أنواع القتال مما جعلهم أفضل جنود في العالم في هذه الفترة، واستطاعوا الانتصار على أكبر قوتين في العالم في ذلك الوقت وهم المغول والصليبيين، وكان من نتيجة هذه التربية الصارمة طاعة المماليك لأستاذهم الذي اشتراهم والوفاء له، ولم نسمع عن ثورة للمماليك على السلطان في العصر المملوكى البحري إلا نادرا.

ولكن هذه التربية الصارمة ما لبثت أن تعرضت للإهمال في عصر المماليك الجراكسة، فتم شراء المماليك وهم كبار وأهمل شرط صغر السن فكان من الصعب أن تتغير حياتهم ويتعودوا على الطاعة والنظام واستمر رأى الناصر فرج على أن تسلم المماليك للفقيه يثقفهم، فلم يتربوا التربية الدينية السليمة، ويوضح المقريزى نتيجة ذلك فيقول[2] : (فصارت المماليك السلطانية من أرذل الناس، وأدناهم، وأخسهم قدرا، وأشحهم نفسا، وأجهلهم بأمر الدنيا وأكثرهم إعراضا عن الدين، ما فيهم إلا من هو أزني من القرد، وألص من فارة، وأفسد من ذئب). وهكذا صار هؤلاء المماليك الأجلاب أداة هدم وملوك تخريب في الدولة؛ بسبب عدم تربيتهم التربية الإسلامية والعسكرية السليمة فكثر فسادهم في البلاد، وكثر طلبهم للمال فأصبحوا مصدر قلق وموطن شغب وفوضى، بل صاروا خطرا يهدد السلطان نفسه[3]، ويتضح ذلك من خلال ما يأتي:

* الطواشى وجمعه طواشيه: هم الخصيان الذين استخدموا للعمل في الطباق المملوكية وعند الحريم السلطاني.

[1] المقريزى – الخطط جـ٣ صـ ٣٤٧.

[2] المقريزى – السابق الصفحة نفسها، عبدالعزيز محمود – الرق في مصر صـ ٤٦.

[3] أحمد عبد الرازق – البذل والبرطلة زمن المماليك صـ ١٣٢،إبراهيم طرخان- مصر في عصر دولة المماليك صـ٣٢.

كان هؤلاء المماليك الأجلاب عندما تتأخر جوامكهم* (رواتبهم) يثيرون الفتن والقلاقل حتى يأخذوها، وينهبون بيوت المباشرية، ومثال ذلك ما حدث في عهد برسباى في شهر ربيع الأول عام (٨٣٢هـ/١٤٢٨م) فقد تأخر صرف الجوامك للمماليك لمدة شهرين فخرجت طائفة كبيرة منهم من الطباق بقلعة الجبل حيث كانوا يسكنون وذهبوا إلى السلطان فلم يجد أمامه حلا غير أن يأمرهم بأن ينهبوا بيوت المباشرين، فذهبوا إلي بيت الأستاذ زين الدين عبد القادر، ونهبوه، ونهبوا بيت ناظر الديوان أيضا[1] وحدث مثل ذلك في عام (٨٣٨هـ/١٤٣٤م) فعندما تأخرت جوامك المماليك هجموا على بيت الوزير ابن الهيصم ونهبوه، وكذلك نهبوا بيت الأستادار كريم الدين، وأخذوا ما فيه من الأشياء الكثيرة[2] (حتى أخذوا الفوط من الحمام)[3]، وفي عام (٨٦٠هـ/١٤٥٥م) في عهد السلطان إينال نزل المماليك السلطانية إلى بيت الأستادار زين الدين، بسبب تأخر جوامكهم ولكن زين الدين استطاع الهرب؛ فنهبوا بيوت جيرانه؛ وأخذوا من الأقمشة والمتاع والأواني. وغير ذلك كميات كبيرة لا تدخل تحت حصر، واستمروا في النهب من أول النهار حتى العصر[4]، وحدث مثل ذلك أيضا عام (٩٠٦هـ/١٥٠٠م) في عهد السلطان الغورى[5].

ولم تسلم المدارس من نهب المماليك؛ ففي عام (٨٦٠هـ/١٤٥٥م) نهبوا مدرسة زين الدين الأستادار ونهبوا ما بمدرسة الفخر بن أبي الفرج من تعلقات المدرسة، وقماش الصيرفية وغيرهم، ونهبوا أيضا المدرسة الأبوبكرية والفخرية عام (٨٨٨هـ/١٤٨٣م) حتى أخذوا القناديل التى بها، وفي عام (٩٠٢هـ/١٤٩٦م) نهب الأجلاب جميع ما كان بمدرسة السلطان حسن، فنهبوا بسط المدرسة والقناديل، وخلعوا الشبابيك وأخذوا رخامها، وقد تلاشى جمال هذه المدرسة منذ ذلك اليوم[6].

ووصل المماليك الجلبان إلى درجة كبيرة من الاستهتار في أحلك الأوقات؛ ففي أثناء إعداد السلطان الغورى لجيشه؛ لمواجهة الجيش العثماني عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م) ثار المماليك السلطانية من الجلبان الأحداث، بسبب تأخر جوامكهم، ففرق عليهم الغورى النفقة لكل مملوك ثلاثين دينارا، وجامكية ثلاثية أشهر ، فرموا تلك النفقة في وجهه وقالوا: ما نسافر حتى نأخذ مائة دينار لكل مملوك[7].

* بلغت قيمة رواتب المماليك في عهد المؤيد شيخ (٨١٥هـ : ٨٢٤هـ) أحد عشر ألف دينار، ووصلت في عهد قايتباى (عام٨٧٣هـ) إلى ستة وأربعين ألف دينار (أندريه ريمون – القاهرة تاريخ حاضره صـ ١٥٤).

[1] ابن حجر – إنباء – جـ٣ صـ ٤١٨، الصيرفي – نزهة جـ٣ صـ ١٤٧.

[2] ابن إياس – بدائع جـ٢ صـ ١٥٩.

[3] العيني – عقد الجمان – صـ ٤٥٥.

[4] أبو المحاسن – حوادث الدهور جـ١ صـ ٥٠٩، النجوم – جـ١٦ صـ٩٦.

[5] ابن إياس – بدائع جـ٤ صـ٥.

[6] عبد الغني محمود – التعليم في مصر – زمن الأيوبيين والمماليك صـ ٨٥، رسالة ماجستير بآداب القاهرة غير منشورة.

[7] ابن إياس – بدائع جـ٥ صـ١٢٥، السيد الباز العريني – المماليك والفروسية في مصر صـ ٢٦٣.

وكثيرا ما كان يهجم المماليك الأجلاب على الأسواق، وينهبون أموال الناس، يخطفون الأقمشة والأطعمة والحبوب والسلاح، من مخازن الأمراء لدرجة أن هجماتهم المتكررة على الأسواق صارت أمراً مألوفا في الحياة اليومية[1]؛ مثال ذلك ما حدث عام (٨٤٦هـ/١٤٤٢م) عندما ثار المماليك ومنعوا المباشرين والأمراء من الطلوع إلى القلعة، ثم كسروا الزردخانة* الخاصة بالسلطان وأخذوا كل شيء منها، وكان قيمة ما أخذوه عشرين ألف دينار[2] وحدث مثل ذلك أيضا عام (٨٥٩هـ/١٤٥٤م) عندما صارت المماليك تفتح الشون ومخازن الحطب، وتهجم على بيوت الناس من غير رضى أصحابها: أميرا كان أو فقيرا بثمن وبغير ثمن؛ فعز وجود الحطب، وارتفع سعره حتى بلغ الحمل بمائة وعشرين درهما[3].

وقد وصلت الفوضى بالمماليك الأجلاب إلى درجة عدم تنفيذ أوامر السلطان أو الاكتراث بها؛ ففي عام (٨٦٠هـ/١٤٥٥م)، في الثالث والعشرين من رمضان نودى بالقاهرة من قبل السلطان (اينال) بعدم تعرض الأجلاب للناس والتجار والباعة؛ وذلك لكثرة فسادهم ونهبهم في عهده، ولكن لم يمتثل المماليك الأجلاب لهذه الأوامر، فكانت هذه المناداة (كضرب رباب أو كطنين ذباب)[4] واستمروا على ما هم عليه من أخذ بضائع الناس ظلما وعدوانا فارتفعت الأسعار في كل شيء ؛ فبيع أردب الشعير بمائة وأربعين درهما بعد أن كان بثمانين وزاد سعر البطيخ أضعاف ما كان، فصار(هذا هو الغلاء بعينه، وزيادة على الغلاء عدم وجود الشيء)[5] وفي عام (٩١١هـ/١٥١٣م) في عهد الغورى، ارتفعت أسعار الأغنام والأبقار وأصبحت قليلة بسبب أذى المماليك، وخطفهم للأغنام والأبقار من الناس[6]، وفي عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م) ارتفع سعر القمح، فوصل إلى سبعمائة درهم للأردب، وعز وجوده؛ وكان السبب في ذلك أن المماليك السلطانية صاروا يأخذون الغلال من المراكب غصبا، وكانوا لا يدفعون فيها ثمنا، أو يدفعون ما يريدون، فتوقف أصحاب الغلال عن البيع، خوفا من نهب هؤلاء الظلمة[7] .

---

[1] قاسم عبده- دراسات في تاريخ صـ ٥١، محمد عوض الله - أسواق القاهرة صـ٢٣٦، إبراهيم طرخان مصر في عصر المماليك صـ ٣٦.

* الزردخانه: بيت الزرد أى بيت السلاح وتكون بها السيوف والقسى والنشاب والرماح والدرق (القلقشندى- صبح الأعشى جـ٢ صـ١١).

[2] أبو المحاسن - النجوم- جـ١٥ صـ ٣٥٢، عبد الباسط الحنفى- الروض الباسم - ورقة ٦٥.

[3] أبو المحاسن - حوادث الدهور- جـ١ صـ٤٧٣. [4] أبو المحاسن - النجوم - جـ١٦ صـ١٨.

[5] أبو المحاسن - السابق - الصفحة نفسها ، حوادث الدهور - جـ١ صـ٥١٥.

[6] ابن إياس - بدائع جـ٤ صـ٣٥٥. [7] أبو المحاسن - حوادث الدهور جـ١ صـ٢٥.

ووصل الأمر بالمماليك الأجلاب أن أصبحوا لا يحترمون الأمراء والسلاطين، بل صاروا يعتدون عليهم، ويهددونهم بالقتل ويضربونهم أحيانا، ومثال ذلك ما حدث عام (٧٧٨هـ/١٣٧٦م)، حيث وقف جماعة من المماليك الأجلاب للأمراء وطالبوهم بالنفقة* التي يعطونهم بها، وهي خمسمائة دينار لكل مملوك، فرسموا لهم بمائة دينار، فرفضوا ذلك فقبضوا على الأمير الكبير طشتمر، وهموا بضرب عنقه، لولا أن قام الأمير قرطاي، وضمن لهم أن يفي عليهم ما وعدوا به[1] ، وحدث مثل ذلك عام (٨٣٢هـ/١٤٢٨م) عندما ثارت فتنة بين المماليك الأجلاب وبين الأمير الكبير جارقطلى؛ فأرادوا أن يهجموا عليه، فخاف الناس من النهب ، وأسرعوا إلى شراء الخبز والدقيق[2]، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، وفي شهر صفر عام (٨٦١هـ/١٤٥٦م) وقعت فتنة كبيرة بالقلعة من المماليك الأجلاب وعندما تزايد أمرهم خرج إليهم السلطان اينال، وعندما شاهدوه هموا بالهجوم عليه، فرجموه بالحجارة فهرب منهم جاريا، حتى وقع أحد نعليه فلم يلتفت إليه، وجرى حافيا، وقد أصيب بحجر في ظهره (وكانت كادحة شنيعة قل أن يقع في الحوادث أشنع منها)[3]، أما في عام (٩١٦هـ/١٥١٠م) تأخر السلطان الغورى في توزيع النفقة على المماليك؛ فنزلوا من القلعة، وتوجهوا إلى بيت الأتابك** أزبك، فأركبوه غصبا عنه، وأمروه بالطلوع إلى السلطان ، حتى يبلغه بضرورة النفقة على المماليك، وفعلوا ذلك أيضا مع الأمير سودون العجمي، والأمير طرابای، والأمير طومان بای[4].

ولقد أصبح المماليك الأجلاب مصدر قلق للسلاطين يحسبون لهم ألف حساب قبل اتخاذ أي قرار، بل والرجوع في بعض القرارات التى لا تعجب الأجلاب، وعملوا كذلك على تدبير الأموال اللازمة بأية طريقة للنفقة على الأجلاب، ومثال ذلك ما حدث في عام (٨٦١هـ/١٤٥٦م) عندما هم السلطان إينال بإصلاح أمر العملة وجعل الدراهم معادة وإبطال الميزان فيها، وبالفعل صدر الأمر بذلك، ثم علم السلطان أن الأجلاب يكرهون هذا التغيير ويريدون إثارة فتنة، فتخوف السلطان منهم ورجع في قراره، فاصبح الناس في اضطراب من اختلاف الأوامر (فغلقت الأسواق وتعطلت المعايش)[5]، وحدث ذلك أيضا في عام (٨٩١هـ/١٤٨٦م) عندما قام المحتسب (بدر الدين بن مظهر بتسعير اللحوم والخبز والجبن،

---

* النفقة: عطية مالية كانت تعطى للمماليك عند ولاية أى سلطان جديد، وكانت تسمى نفقة البيعة، وكان يأخذ بعض المماليك مائة دينار والبعض الآخر خمسين أو خمسة وعشرين دينارا، ولم تكن تقل هذه النفقة عن مليون دينار ينفقها كل سلطان عند ولايته (أبوالمحاسن - النجوم - جـ١٥ صـ ٤٢٦، حسين مؤنس - تاريخ القاهرة جـ١ صـ ٤٥١).

[1] ابن إياس - بدائع جـ٢ صـ ١٩٢.

[2] ابن حجر - إنباء جـ٣ صـ ٤٢٠، الصيرفي - نزهة جـ٣ صـ ١٥٨.

[3] ابن إياس - بدائع جـ٢ صـ ٣٣٧.

** أتابك أو أطابك : هو النائب العام للجيش المملوكى (القلقشندى - صبح الأعشى جـ٤ صـ ١٨).

[4] ابن إياس - بدائع جـ٤ صـ ١٧٧. [5] أبو المحاسن - منتخبات - جـ٢ صـ ٢٩٥.

وذلك لعلاج أزمة اقتصادية، ولكن هذا التسعير لا يرضى الاجلاب؛ فعزموا على حرق بيته ولكنه اختفي، فتوجهوا إلى شون الأمراء والسلطان، ونهبوا ما فيها)[1].

ويتضح حرص السلاطين على تدبير المال للنفقة على المماليك، عندما جمع السلطان عثمان بن جقمق مباشري الدولة في عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م)، وشكا لهم انعدام المال في الخزائن مع مطالبة المماليك الأجلاب بالنفقة، فكيف يدبر الأموال لذلك، وانتهى الاجتماع بأن يلتزم كل منهم بحمل شيء من المال مساعدة له في النفقة على المماليك[2]، وحدث مثل ذلك أيضا في عام (٨٩٤هـ/١٤٨٨م) عندما جمع السلطان قايتباى القضاة وعرض عليهم خلو الخزائن من المال، وأخبرهم بتهديد الجلبان له بالثورة عليه إن لم يأخذوا النفقة، فتم الاتفاق على فرض أجرة شهرين على الأملاك والأوقاف بمصر، والقاهرة مساعدة في النفقة على الجلبان[3]، أما في عام (٩٠٧هـ/١٥٠١م) وثب المماليك الأجلاب على السلطان الغوري مطالبين بالنفقة؛ فوعدهم بها بعد رجوع الحجاج، فهدأوا قليلا ثم حث المباشرين على سرعة جمع الأموال بالمصادرات، وضيق على الناس بمطالبتهم بأجرة الأملاك عشرة شهور مقدما، فحصل للناس الضرر الشامل، وتعطلت الأسواق من البيع والشراء، وأغلقت غالب دكاكين القاهرة.

ولقد ضاق السلاطين المماليك ذرعا من أفعال المماليك الأجلاب، وكثرة ثوراتهم، ولذلك هدد بعض السلاطين بعزل أنفسهم حتى يستريحوا من أفعال هؤلاء الأجلاب، مثال ذلك ما حدث عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م) عندما فرق السلطان جقمق الكسوة على المماليك والتي تصرف لهم كل عام، فامتنعوا من أخذها وطلبوا الزيادة، فضاق الحال بالسلطان وعزم على عزل نفسه من السلطنة، ولكن الأمير إينال نهاه عن ذلك[5]، وحدث مثل ذلك أيضا عام (٨٩٤هـ/١٤٨٨م) في عهد السلطان قايتباى عندما جمع القضاة والأمراء وشكا لهم تصرف المماليك الأجلاب ومطالبتهم بالنفقة مع عدم وجود مال في خزائن بيت المال، ثم طلب من المجلس أن يختار سلطانا غيره، وأشهد القضاة على تنازله عن العرش، ثم هم بخلع نفسه من السلطنة، ولكن القضاة منعوه من ذلك، واستقر الرأي على بقاء السلطان على العرش وتر...

---

(1) إبراهيم طرخان– مصر في عصر دولة المماليك صـ ٢٧٤، عبد الرحمن عبد التواب– قايتباى المحمودي صـ ١٠٧، محمد عوض الله – أسواق القاهرة صـ ١٦٢.

(2) أبو المحاسن – النجوم – جـ١٦ صـ ٢٦.

(3) إبراهيم طرخان – مصر في عصر دولة المماليك صـ ٣٨. (4) ابن إياس – بدائع جـ٤ صـ...

(5) جرجس قام ميخائيل – السلطان جقمق صـ ٣٥ – رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة.

الجلبان[1] وحدث مثل ذلك أيضا مع السلطان الغورى مرتين؛ في عام (٩١٦هـ/١٥١٠م)[2]، وفي عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م)[3] وهكذا تلاحقت فتن المماليك الأجلاب وثوراتهم خصوصا خلال عصر المماليك الجراكسة ويذكر أبو المحاسن نتيجة فساد المماليك الأجلاب فيقول[4]: (فسدت السبل، وعظم قطع الطرقات، على المسافرين، وتوقفت أحوال الناس... وزادت الأسعار في جميع المأكولات، وضاعت الحقوق)، وكان أهل المناطق الريفية المجاورة للمدن يأتون إلى أسواقها ببضائعهم من منتجات الريف، ويبيعونها فيها، ثم يعودون إلى قراهم بعد بيعها، وفي فترات فتن وشغب المماليك الأجلاب كان يحجم سكان الريف عن الحضور إلى القاهرة بمنتجاتهم خوفا من استيلاء الأجلاب عليها[5]، وهكذا اختلت أحوال البلاد، واضطربت الحالة الاقتصادية، وانعدام الأمن[6]؛ بسبب فساد المماليك الأجلاب.

ويتضح لنا مدى كره الشعب المصري لهؤلاء المماليك الأجلاب نتيجة عبثهم وفسادهم من خلال تعليقات أبى المحاسن على وفاة أعداد كبيرة منهم أثناء وباء عام (٨٦٤هـ/١٤٥٩م) فيقول[7]: (ومات من المماليك الأجلاب الاينالية " نسبة إلى السلطان اينال" ستمائة وثلاثون مملوكا إلى لعنة الله وسقره). ثم يقول: إن جملة من مات في هذا الوباء من المماليك الاينالية ألف وأربعمائة مملوك، هذا عدا من مات من المماليك السلطانية من سائر الطوائف ويدعو الله (أن يلحق بهم من بقى منهم)[8]، ونفهم من خلال هذه التعليقات التى تظهر أو توضح شدة سخط أبى المحاسن على الأجلاب مع أنه كان من طبقة أولاد الناس فما بالنا بالشعب المصري–إن هذه الطائفة كانت من أشد عناصر الفساد والجريمة في مصر[9].

وهكذا أسهم المماليك الأجلاب في وقوع الأزمات الاقتصادية؛ بسبب ثوراتهم المستمرة، خصوصا في العصر الجركسي، وطمعهم المستمر في الحصول على الأموال، مما حدا ببعض السلاطين إلى فرض ضرائب ومكوس لتوفير المال اللازم لنفقتهم، وكان ذلك يقع على كاهل الشعب المصري.

---

(1) إبراهيم طرخان – مصر في عصر دولة المماليك صـ ٣٨، عبد العظيم خطاب – قانصوه الغورى ونهاية الدولة المملوكية صـ ٤٠.

(2) ابن إياس – بدائع جـ٤ صـ ١٧٧.

(3) ابن إياس – السابق جـ٥ صـ ١٢٥.

(4) أبو المحاسن – النجوم جـ١٦ صـ ٣٧٠.

(5) [illegible] عبده – دراسات صـ ٣٨.

(6) [illegible] مصطفى – الرقيق وتجارته صـ ٢٢١.

(7) أبو المحاسن – النجوم جـ ١٦ صـ ١٤٥.

(8) أبو المحاسن – السابق – الصفحة نفسها.

(9) عبد الله عنان – مصر الإسلامية صـ ١٥٦.

ثالثا: فساد قبائل العربان.

أطلقت المصادر التاريخية في العصر المملوكى على القبائل العربية التى كانت تعيش في مناطق مختلفة في الوجهين: البحري والقبلي في مصر اسم العربان، وذلك يرجع إلى أنهم كانوا يعيشون في مرحلة الانتقال من حياة التنقل والترحال إلى حياة الاستقرار[1]، ولعل هذا الاسم (العربان) جاء عنوانا للإخلال بالأمن، والاعتداء على الآمنين، وكانت معظم حركاتهم تظهر عند قيام سلطان جديد أو أثناء حكم سلطان قاصر أو ضعيف[2].

وكانت هذه القبائل العربية تتركز في بلاد الصعيد الأعلى والشرقية والغربية والبحيرة، ولقد بدأت هذه القبائل بالثورة ضد الدولة المملوكية منذ بدايتها بسبب كرههم للمماليك، الذين مسهم الرق، وكانوا يرون أن العرب هم أصحاب البلاد[3] وأنهم أحق بحكمها، وظلت مشكلة العربان منذ بداية العصر المملوكي مشكلة مزمنة حتى نهايته[4].

والواقع أن دور العربان في مصر كان سببا في تدهور أحوالها، بسبب فتنهم وثوراتهم التى لم تنقطع في القرى ولم يسلم الفلاح من غارات العربان على المزارع للاستيلاء على المحاصيل، وإعلان العصيان؛ فترسل الحكومة المملوكية الحملات العسكرية؛ لتأديب هؤلاء العربان مما يعود على الفلاحين بأبلغ الضرر، حيث يخرب المماليك البلاد التى ينزلون بها فيحرقون الجرون، ويفسدون الزرع، ويقتلون الناس، وينهبون كل ما تصل إليه أيديهم[5]، ومثال ذلك ما حدث عام (٧٥٢هـ/١٣٥٧م) حيث ثار عربان الصعيد ونهبوا الغلال ومعاصر السكر وكثرت حروبهم، وخاف الناس من المشي في الطرقات، ولم يستطع الفلاحون الذهاب إلى زراعة أراضيهم[6]، وأيضا في عام (٧٥٤هـ/١٣٥٣م) ثار عرب الصعيد ونهبوا الغلال من الجرون، وخرج إليهم السلطان الصالح بنفسه ومعه جميع الأمراء، وحدثت حرب قوية بين الفريقين، قتل فيها من العربان نحو عشرة آلاف إنسان؛ وصار الأمير شيخو يقطع رأس كل من رآه من الفلاحين؛ لشكه في أنه من العربان[7]، ويعلق ابن حجر على ارتفاع الأسعار في عام (٨١٨هـ/١٤١٥م) ويرجع سبب ذلك إلى كثرة فتن العربان في أنحاء مصر، وخروج

(1) أشتور – التاريخ الاقتصادي والاجتماعي صـ ٣٧٣، محمود محمد الحويري – مصر في العصور الوسطى صـ ٢٦١.

(2) محمود الحويري – السابق – الصفحة نفسها.

(3) السيد حسن قرون– السلطان الغوري بين العرب والعربان صـ ١٣٧٢ – مجلة الأزهر جـ ١٢ السنة ٦٣، عبد الرحمن عبد التواب – قايتباي المحمودي صـ ١١١، إبراهيم طرخان – مصر في عصر دولة المماليك صـ ٢٦٦.

(4) إبراهيم طرخان – السابق – صـ ٢٦٧.

(5) أحمد عبد الكريم– الحياة الزراعية صـ ٤٤، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة، محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـ ٢١٧.

(6) المقريزي – سلوك جـ٢ ق ٣ صـ ٨٥٠.

(7) ابن خلدون – العبر جـ٥ صـ ٥٠٠، ابن إياس – بدائع جـ١ ق١ صـ٥٠، محمود خطاب – الحركات الداخلية في مصر في العصر المملوكي صـ ٢٣.

عسكر المماليك إليهم مرة بعد أخرى، في كل مرة يحصل الفساد في الزرع، ويقل الأمن في الطرقات[1]، ويقول: (عندما خرج الجيش المملوكى للقضاء على ثورة العربان في وقت الحصاد، أفسدوا الغلال)[2] وحدث في عامي: (٨٢٠هـ/١٤١٧م)[3]، (٨٢٥هـ/١٤٢١م)[4] أن عبث العربان في صعيد مصر، وقطعوا الطرق على المسافرين من التجار وغيرهم، وشنوا الغارات على البلاد، وأحرقوا عدة جهات بما فيها من الغلال، وفي عام (٩٠٨هـ/١٥٠٢م) ازداد فساد العربان في الشرقية والغربية وبلاد الصعيد، وكادوا يستولون على البلاد من المقطعين، فعين السلطان جماعة من الأمراء لمحاربة العربان وطردهم من البلاد[5]، وفي عام (٩١٨هـ/١٥١٢م) نجح العربان في طرد مباشري الدولة من المنوفية واستولوا على القرى، وأفسدوا الزرع؛ فأرسل إليهم السلطان الغورى الأمير طومان باى لمحاربتهم[6]، وفي عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م) اشتد فساد العربان في الشرقية، فنهبوا عدة بلاد من المنزلة وغيرها من نواحي الشرقية، ولم يتركوا لأهل هذه البلاد شيئا لدرجة أنهم أخذوا منهم حيواناتهم، وحلي نسائهم، وقتلوا عددا كبيرا من الفلاحين[7].

وكان العربان يقومون بهذه الثورات بدافع كرهم لحكم المماليك لهم، والواقع أنه في بعض المرات التى خرج فيها العربان على المماليك كان بدافع ظروفهم الاقتصادية الصعبة وكثرة فرض الضرائب عليهم ولا سيما أن هذه الضرائب أصبحت تؤدى نقدا لا غلة، فاضطر العربان إلى بيع غلاتهم بالأثمان التى يحددها الأمراء في السوق؛ ولذلك اتخذت ثوراتهم صورا اقتصادية[8] فاستولوا على الغلال المستوردة من الصعيد وظهر ذلك في ثورة الأعراب التى قاموا بها في مطلع حكم قايتباى عام (٨٧٢هـ/١٤٦٧م) عندما ثار عربان البحيرة، وأحرقوا بيادر القمح، وأقسم زعيمهم الجويلى بأنه لا يأخذ أحدٌ من مباشري الدولة خراجا من الغربية والبحيرة[9].

(1) ابن حجر – إنباء جـ٣ صـ ٦٩.

(2) ابن حجر – السابق – الصفحة نفسها.

(3) المقريزي – السلوك جـ٤ ق١ صـ ٣٩٤.

(4) المقريزي – السابق ق٢ صـ ٦٠٣.

(5) ابن إياس – بدائع جـ٤ صـ ٥١.

(6) ابن إياس – السابق صـ ٢٥٦.

(7) ابن إياس – السابق جـ٥ صـ ٨١.

(8) محمود خطاب – الحركات الداخلية في الدولة المملوكية صـ ٩، أشتور – التاريخ الاقتصادى صـ ٣٧٥.

(9) إبراهيم طرخان – مصر في عصر دولة المماليك صـ ٢٧٠، عبد التواب محمود – قايتباى المحمودى صـ ١١٢.

وبعد أثرت العربان على الحياة التجارية، فكان الأعراب بالصحراء الشرقية يهجمون على القوافل المتجهة من قوص إلى ميناء عيذاب وينهبونها، ومن ثم فقدت عيذاب أهميتها كميناء تجارى مهم[1]، وكذلك ضعفت الحركة التجارية بين مصر وسوريا منذ عام (٨٧٥هـ/١٤٧٠م) إذ كانت القوافل تحتاج إلى قوة عسكرية كي تحميها عند اجتيازها الصحراء من القاهرة إلى غزة خوفا من هجمات العربان[2]، وكذلك هجم العربان على بعض المدن المصرية وخصوصا القاهرة ونهبوا أسواقها، وحدث مثل ذلك في عامي (٨٧٦هـ/١٤٧١م)،(٨٧٩هـ/١٤٧٤م)[3] .وهكذا كان لثورات العربان أثر كبير في وقوع الأزمات الاقتصادية بارتفاع الأسعار في بلاد الصعيد والبحيرة والشرقية والغربية وهجومهم على القرى لحرق الغلال بها ونهبهم للقوافل التجارية، ولاشك أن ذلك كان يؤثر على ارتفاع الأسعار في القاهرة، ويعبر أحد السفراء(پدرومارتير) الذى زار مصر في عهد السلطان الغورى عام (٩٠٧هـ/١٥٠١م) عن شدة فساد العربان في البلاد بقوله: (إنه من المستحيل على أى أجنبي عن البلاد قطع المسافة من الإسكندرية إلى القاهرة بطريق البر، وذلك بسبب بدو العربان وقطعهم الطريق)[4].

وأيضا كان للحملات المملوكية التى ترسلها السلطنة المملوكية للقضاء على هذه الثورات أثر سيىء على اقتصاد البلاد، نتيجة لإفسادهم في الزرع ونهبهم لكل ما تصل إليه أيديهم، وقتلهم لكثير من الفلاحين لاعتقادهم أنهم يساعدون العربان على ثوراتهم، وهكذا وقع الفلاح المصري بين نارين: نار العربان الذين يحرقون زرعه ويفسدون أرضه، ونار المماليك الذين يتهمونه بمساعدة العربان على الثورة فيفسدون زرعه عقابا على هذه التهمة.

---

[1] محمود الحويرى – أسوان في العصور الوسطى صـ ١٣١.

[2] إيرا لابدوس – مدن إسلامية في عصر المماليك صـ ٧٩.

[3] أندريه ريمون – القاهرة تاريخ حاضره صـ ١٥٧.

[4] حسين مؤنس– سفارة بدرو مارتيرد إلى القاهرة صـ ٤٥٩، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب تاريخ القاهرة جـ١عام ١٩٦١م.

لقد وصف كثير من الباحثين المحدثين الدولة المملوكية بأنها دولة حربية-وأعتقد أنهم محقون في ذلك-وذلك لكثرة حروبها الخارجية سواء أكانت حملات دفاعية أو توسعية، ويكفي أنها تصدت لأكبر خطرين كانا سيقضيان على العالم الإسلامي : هما الخطر المغولى والصليبى.

أما بالنسبة لمواجهتهم للخطر المغولي، فقد تصدوا لأربع غارات مغولية كانت بقيادة خلفاء جنكيزخان، وكانوا في كل مرة يردونهم على أعقابهم منهزمين[1]، كانت الغارة الأولى في عام (٦٥٩هـ/١٢٦٠م) وهزمهم قطز هزيمة ساحقة في عين جالوت بالشام، والثانية كانت في بيرا عام (٦٧٢هـ/١٢٧٣م) وهزمهم بيبرس، والثالثة كانت في عام (٦٨٠هـ/١٢٨١م) وأحرز المنصور قلاوون نصرا عظيما عليهم في حمص، والرابعة في عام (٧٠٣هـ/١٣٠٣م) في مرج الصفرية بدمشق وهزمهم الناصر محمد شر هزيمة وطردهم من سوريا[2].

أما بالنسبة للصليبيين. فقد كانت في بلاد الشام بعض البقايا الصليبية حاولت التحالف مع المغول فوجه السلاطين المماليك جهودهم منذ وقت مبكر، لاقتلاع هذه البقايا واستغرق ذلك قرابة نصف قرن وكان بيبرس لهم بالمرصاد، فقد استولى على قيسارية وأرسوف عام (٦٦٤هـ/١٢٦٥م) وأحضر حاميتهم أسارى إلى القاهرة وهم يحملون الأعلام المنكسة والصلبان المكسورة، ثم أسقط بيبرس بعد ذلك يافا وبلفورد في عام (٦٦٧هـ/١٢٦٨م)، أما أنطاكية فقد حوصرت وأحرقت عن آخرها فكانت نهاية الصليبيين في سوريا على يد الأشرف خليل بن قلاوون عندما فتح مدينة عكا عام (٦٩٢هـ/١٢٩٢م)[3]، وعلى الرغم من طرد آخر البقايا الصليبية من بلاد الشام في أواخر القرن السابع الهجرى الثالث عشر الميلادى، فإن هذا لا يعنى نهاية الحروب الصليبية فلقد استمرت ذيول هذه الحروب في صورة أخرى طوال القرنين: الثامن والتاسع الهجريين وربما بعد ذلك[4] ألا وهى الحرب الاقتصادية – وسوف نتحدث عنها فيما بعد إن شاء الله.

ولاشك أن هذه الحروب الكثيرة في بلاد الشام قد استنزفت أموالا كثيرة أثرت على خزانة الدولة ولكن الدولة المملوكية في ذلك الوقت كانت في مرحلة قوتها العسكرية والمادية،

---

[1] استانلى لينبول– سيرة القاهرة صـ ١٧٦ – ترجمة حسن إبراهيم حسن وآخرين.

قلعة حصينة بين حلب والبلاد الرومية على جانب نهر الفرات (ياقوت – البلدان جـ١ صـ٧٧٨)

القلقشندى – صبح الأعشى جـ٧ صـ ٤٧٠.

استانلى لينبول – السابق صـ١٧٧.

أحمد السلامى – كتاب مختصر التواريخ ورقة ٣٦، ستانبلى لينبول – سيرة القاهرة صـ١٦٨.

سعيد عاشور – مع البقايا الصليبية الأخيرة في بلاد الشام صـ ٤٧، مجلة العربى عدد ٣٩٧ عام ١٩٩١م.

وكذلك كان يحكمها سلاطين أقوياء اشتهروا بحسن الإدارة مثل: بيبرس وقلاوون والناصر محمد، استطاعوا إلى حد ما تعويض هذه الأموال عن طريق الاهتمام بموارد البلاد سواء من الناحية الزراعية أو التجارية،أو عن طريق الجزية التي كانت تجنى من البلاد التابعة للدولة المملوكية، ولقد قامت الدولة المملوكية بعدة حملات حربية لها أثر كبير على الاقتصاد المصرى، فمثلا في عام (٧٠٠هـ/١٣٠٠م) ورد الخبر بهجوم غازان ملك التتار على بلاد الشام، فاهتم السلطان الناصر محمد بذلك وجمع أمراءه وشاورهم فقال لهم (إني رجعت من التجريدة الأولى مكسورا ولم يبق الآن في بيت المال لا دينار ولا درهم فمن أين أنفق على المعسكر)[1]، فأشار عليه الأمراء بأن توزع هذه النفقة على المباشرين وأعيان التجار وأغنياء الناس[2] ، فندب الأمير سنقر الأعسر الوزير والأمير ناصر الدين محمد بن الشيخى والى القاهرة ؛ لجمع هذه الأموال من الناس، فجمعوا من القاهرة و مصر والوجه القبلى والبحرى مائة ألف دينار[3]، ولا شك أن هذه الأموال التي جمعت من الناس قد أثرت على الحالة الاقتصادية لهم فضلاً عن استنزاف الحملة الأولى خزانة الدولة تماما.

وفي عهد قايتباى عام (٨٧٢هـ/١٤٦٧م) خرجت حملة من مصر لمواجهة شاه سوار في شمال سوريا لخروجه على الدولة المملوكية بقيادة الأتابك الأمير قلقشير أتابك العسكر الذى تعسف في جمع الأموال اللازمة لتجهيز الحملة، وبالطبع أخذت هذه الأموال من الناس[4]. وفي عهد قايتباى أيضا خرجت حملة بقيادة الأمير أزبك بن ططخ عام (٨٧٣هـ/١٤٦٨م) للدفاع عن حلب ومحاربة شاه سوار انتقاما منه لهزيمة الحملة التي توجهت إليه في العام الماضى وقد تكلفت هذه الحملة مائتى ألف دينار ولكن هذه الحملة هزمت أيضا[5].

ولاشك أن هذه الحملات كانت تتطلب نفقات باهظة، فقد صرف قايتباى أكثر من سبعين ألف دينار على الحملة الموجهة ضد التركمان عام (٨٨٨هـ/١٤٨٣م) كما أنفق نحوا من مليون دينار على الحملة الموجهة ضد العثمانيين عام (٨٩٣هـ/١٤٨٧م)[6]، وقد بلغت مصاريف قايتباى على حملاته الخارجية الدفاعية من عام (٨٧٢هـ/١٤٦٧م) إلى عام (٨٩٥هـ/١٤٨٩م) (٧,١٦٥,٠٠٠) سبعة ملايين ومائة وخمسة وستين ألف دينار[7]، وهكذا كانت هذه الحملات تستنزف خزانة الدولة، وأدى ذلك إلى حاجة الدولة الدائمة إلى المال، ولذلك اضطر قايتباى إلى بيع بعض الأملاك من بيت المال، مثال ذلك ما حدث في ربيع الآخر

(١) بيبرس المنصورى - زبدة الفكر جـ٩ صـ٣٣٤..

(٢) ابن إياس - بدائع جـ١ ق١ صـ٤٠٩.

(٣) المقريزى - السلوك جـ١ ق٣ صـ٩٠٦.

(٤) إبراهيم طرخان - مصر في عصر دولة المماليك صـ١٢٦.

(٥) شمس الدين محمد بن محمود - تاريخ الأمير يشبك الظاهر صـ٣٢، إبراهيم طرخان مصر في عصر المماليك صـ١٢٦.

(٦) عصام محمد شبارو - السلاطين في المشرق العربى صـ ١٦٢.

(٧) محمد مصطفى زيادة - نهاية المماليك في مصر صـ ٢٠٧، مجلة الجمعية التاريخية جـ٤ عام ١٩٥١م، عبد الرحمن عبد التواب قايتباى المحمودى صـ ١٠٥.

عام (٨٧٩هـ/١٤٧٤م) فجاء في وثيقة بيع أملاك باسم السلطان قايتباى، وكان المتصرف فيه [illegible] أرض بظاهر الثغر السكندرى، وكان ثمنها اثنين وخمسين دينارا أشرفيًا*[1] وذلك يدل على مدى خلو خزائن الدولة من الأموال.

وكانت حملات الغورى للدفاع عن مكانة مصر التجارية ضد البرتغاليين هى نهاية [illegible] بالنسبة للدولة المملوكية، فقد أرسل الغورى أسطولا في عام (٩٠٦هـ/١٥٠٠م) إلى [illegible] بالهند لمحاربة الأسطول البرتغالى، ولكنه هزم هناك، فأرسل حملة أخرى بقيادة حسين الكردى التي انتصرت على البرتغاليين في واقعة شول على الشاطئ الغربى للهند عام ([illegible]هـ/١٥٠٨م) وأرسل بعد ذلك أسطولا كبيرًا بقيادة حسين الكردى عام ([illegible]هـ/١٥١٤م) لإخراج البرتغاليين من الهند، وقد نجح هذا الأسطول في مهمته[2].

ولاشك أن هذه الجهود الحربية التي قام بها المماليك ضد البرتغاليين في المحيط الهندى أضافت عبئا اقتصاديا على خزانة الدولة التي لم تعد تتحمل ذلك، فوقع هذا العبء على كاهل الشعب المصرى[3] ؛ ففرضت عليه الضرائب وكثرت مصادراته، واستولى على الأوقاف، وأخذت أجرة الأملاك عشرة أشهر مقدما، ولاشك أن ذلك أدى إلى تدهور الحياة المعيشية للشعب المصرى.

(١) محمد محمد أمين - فهرست وثائق القاهرة صـ ٣٩١، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية.
* نسبة إلى السلطان الأشرف برسباى الذين ضربه عام ٨٢٩هـ (رأفت النبراوى - النقود في مصر المملوكية الجركسية صـ ٣٩٩.

(٢) إبراهيم طرخان - مصر في عصر دولة المماليك صـ ٢٩٦، صـ ٣٠٠.

(٣) [illegible] - التاريخ الاقتصادى والأجتماعى صـ ٣٢٥.

إن الحروب الصليبية لم تنته بسقوط عكا آخر معاقل الصليبيين في الشام، وإنما استقرت في شكل حرب اقتصادية مخططة روج لها الدعاة الصليبيون بهدف إنهاء السيطرة الإسلامية على تجارة العبور بين الشرق والغرب[1]، وحرمان دولة المماليك في مصر من مصدر ثراء ضخم ولقد خرج الغرب الأوروبى من تجربة الحروب الصليبية كما يقول الدكتور سعيد عاشور[2] (بنتيجتين هامتين: الأولى أنه آمن بأن مصر تمثل قلب المقاومة الإسلامية لمحاربتهم. والثانية أن مصر تعتمد في ثرائها وقوتها على موقعها الفريد بوصفها واسطة التجارة بين الشرق والغرب خصوصا بعد تعطيل طرق التجارة الآسيوية، ماعدا طريق البحر الأحمر نتيجة حركة المغول التوسعية.

ولقد كان لسقوط عكا على يد خليل بن قلاوون عام (٦٩١هـ/١٢٩١م) دوى كبير في أوربا فأصدر البابا نيقولا الرابع فى العام نفسه قرارا حرم فيه على العالم المسيحي التجارة مع البلاد الخاضعة للسلطان المملوكى مع توقيع قرار الحرمان الكنسي على كل من يخالف هذا القرار، فضلا عن مصادرة أملاكه[3]، ولقد شجع هذا القرار الصليبين على الدعوة بحملة عامة يشترك فيها جميع ملوك أوربا، فلقد أهدى أحد الدعاة الصليبيين (مادنيوسانودو) في عام (٧٢١هـ/١٣٢١م) إلي البابا حنا الثانى والعشرين بنسختين من رسالته المسماه بـ (أسرار حماة الصليب) وقد قرر فيها أن الحملة الصليبية الناجحة لابد أن تمر بثلاث مراحل : أولها مرحلة إضعاف قوة مصر الاقتصادية عن طريق فرض حصار بحرى كامل لمدة ثلاث سنوات، وثانيها مرحلة إرسال الحملة الصليبية العامة، وثالثها مرحلة الصمود في الأرض المفتوحة والاحتفاظ بالأرض المقدسة في أيدي الصليبيين[4].

وبالفعل بدأ بطرس لوزجنان في إعداد حملة حربية لضرب مصر وتحطيم تجارتها، وأخذ يدعو لها في أوربا، وبارك هذه الحملة البابا أوربان الثانى، ويبدو أن هذه الحملة قد تكلفت كثيرا من الأموال؛ لأن بطرس استلف أموال الكنائس والأديرة، وقال للقسيسين سأردها من غنيمتى لأموال المسلمين[5]، وبالفعل أغار بطرس على الإسكندرية في عام

[1] محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـ ١٠٠.

[2] سعيد عاشور– الحصار الاقتصادى الأوربى على مصر صـ ١٠٥، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك

[3] عفاف صبره – علاقة البندقية بمصر والشام صـ ٩١.

[4] عفاف صبره – السابق صـ ٥٨، محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـ ١٠١.

[5] النورى – الإلمام بما جرت الأحكام فيما جرت به الأيام والأمور النقدية في واقعة الإسكندرية – ورقة ٦٣، مخطوط بدار الكتب رقم ٥٨٦٧ تاريخ.

(٧٦٧هـ/١٣٦٥م) ونهبها وأنزل بها خسائر كثيرة، وهكذا نهضت جزيرة قبرص وملوكها بدور الحملة الاقتصادية ضد المماليك، فشن ملوك قبرص حربا شعواء علي بعض التجار الأوربيين الذين ظلوا يتاجرون مع المماليك[1].

واستمر أهل قبرص يفسدون في البحر ويقطعون الطريق على المراكب الآتية إلى دمياط أو الإسكندرية منفذين بذلك الحصار الاقتصادى وهم يعلمون أن هذه السياسة هى أقوى سلاح لضرب قدرة مصر في ذلك الدور الأخير من أدوار الحروب الصليبية[2].

واستطاع الأوربيون الوصول إلى الشرق عبر الطريق البرى الآسيوي من خلال إيران والواسط آسيا إلى الموانئ المسيحية في أرمينيا وآسيا الصغرى وجنوب روسيا[3]، وبهذا حققوا إحدى وسائل الحرب الاقتصادية التى كان يدعو لها الدعاة الصليبيون وهى البحث عن طريق آخر غير طريق مصر للوصول إلى متاجر الشرق، وساعد ذلك على تنفيذ مراسيم البابوية، ويتضح أثر هذا الطريق على تجارة مصر من خلال رسالة السلطان الصالح إسماعيل بن الناصر إلى البندقية عام (٧٤٦هـ/١٣٤٥م) ليخبرها بأنه منذ عام (٧٢٢هـ/١٣٢٢م) لم ير سفينة بندقية واحدة تدخل بلاده[4].

ولم تقتصر سياسة الحرب الاقتصادية على حوض البحر المتوسط فقط وإنما أراد الدعاة الصليبيون أن يمدوا الحصار الاقتصادى على البحر الأحمر حتى يكتمل تطويق دولة المماليك اقتصاديا، لذلك حرصت البابوية على تقوية صلاتها بالحبشة، فأرسل البابا نيقولا الرابع عدة رهبان ومبشرين إلى الحبشة من أجل ذلك، ووقع بعضهم في قبضة المماليك عام (٧١٦هـ/١٣١٦م)، وبالفعل انضمت الحبشة إلى الحصار الصليبى على مصر[5]، ولذلك ظهرت فكرة تجويع مصر والقضاء على من فيها بتحويل مجرى النيل في الحبشة، وقد أشار (فيليب دى بنزبير) أحد أصحاب المشاريع الصليبية إلى مكان تنفيذ ذلك المشروع وظلت هذه الفكرة تراود عقول المتحمسين للحروب الصليبية فقد أرسل ألفونس الخامس ملك أرغونة عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م) إلى ملك الحبشة يطلب منه العمل على تحويل مجرى النيل، ومهاجمة مصر من ناحية الجنوب[6]، وعقب اكتشاف طرق رأس الرجاء الصالح أرسل (البوكرك) قائد الأسطول البرتغالى إلى ملك البرتغال يطلب إمداده بعدد من العمال المدربين على قطع الصخور وحفر الأرض للعمل على تحويل مجرى النيل[7]، وعلى الرغم من أن هذا المشروع

[1] سعيد عاشور – الحصار الاقتصادى الأوربى على مصر صـ ١٠٨.

[2] سعيد عاشور – السابق صـ ١٠٩.

[3] محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـ ٨٠.

[4] عفاف صبره – علاقة البندقية بمصر والشام صـ ٩٨.

[5] سعيد عاشور – الحصار الاقتصادى صـ ١١١.

[6] سعيد عاشور – السابق صـ ١١٢.

[7] سعيد عاشور – السابق – الصفحة نفسها.

لم يتم إلا انه يظهر مدى كره الأوربيين الصليبيين سلطنة المماليك ... ... القضاء عليها قضاء تاما، وهذا يؤكد استمرار الحروب الصليبية في شكل اقتصادى ولقد ساعد على إتمام هذا الحصار ودفع الأوربيين للسير قدما في تنفيذ سياسة الاحتكار التى اتبعها بعض سلاطين المماليك الجراكسة لا سيما برسباى وقايتباى والغوري، وقد ضجت الجمهوريات الأوربية التجارية من هذه السياسة، وكان أول احتجاج من جانب القسطلانيين عام (٨٣٦هـ/١٤٣٢م)[1]، وكذلك احتج ألفونس الخامس ملك أرغونه على سياسة برسباى الاحتكارية من خلال رسالة أرسلها مع رسول خاص، واستقبله برسباى في ربيع الأول عام (٩٦٣هـ/١٤٣٢م) ولكن برسباى رده ردا غير جميل[2]، وعلى الرغم من كل ذلك، لم تنجح فكرة الحصار الاقتصادى على مصر نجاحا تاما إلا بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح واستطاع البرتغاليون باكتشافهم هذا تحقيق أهداف الحرب الاقتصادية ضد التجارة المصرية عام (٩٠٤هـ/١٤٩٨م)[3]، وعلى الرغم من طول هذا الطريق وكثرة تكاليفه إلا أن التوابل وحاصلات الشرق كانت اعتادت أن تصل به عن طريق مصر القصير[4]، مما أدى إلى إقبال الغرب على هذا الطريق وتدهور مركز مصر الاقتصادى مما ساعد على وقوع الأزمات الاقتصادية وعجز السلاطين عن النهوض بمرافق البلاد، ولم تعد مصر تنتج للأسواق الخارجية، واقتصر إنتاجها على حاجات أهلها، ووقف دولاب العمل، وقلت موارد البلاد، وتأخرت الصناعة المصرية، وصارت الأحوال الاقتصادية تدريجيا من رخاء إلى ضيق ومن غنى إلى فقر، وأصبح كيان الدولة مهددا حتى إذا هجمت جيوش العثمانيين على مصر زالت سلطنة المماليك في سرعة غير منتظرة[5].

وخلاصة ما سبق أن أوربا تحولت من الحرب العسكرية التى قامت بها في بلاد الشام لاسترداد المقدسات المسيحية إلى الحرب الاقتصادية بعد ما ظهر فشل الحرب العسكرية ضد الجيوش العربية الإسلامية، فحاولت فرض حصار اقتصادى على سلطنة المماليك للتأثير على قوة اقتصادها، فتضعف عسكريا، فيسهل القضاء عليها بعد ذلك، ولم تتم فائدة هذا الحصار بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، الذى أضر الاقتصاد المصرى ضررا بالغا وساعد على وقوع سلسلة من الأزمات الاقتصادية، استمرت حتى أواخر العصر المملوكى.

---

(1) إبراهيم طرخان – مصر في عصر دولة المماليك صـ ٢٨٩.
(2) محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية – صـ ٣٥.
(3) عزيز سوريال عطية – الحروب الصليبية وتأثيرها على العلاقات بين الشرق والغرب صـ ١٩٣، ترجمة فيليب صابر، محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـ ٤٤.
(4) لبيبة مصطفى – الرقيق وتجارته صـ ٢٥٨، محمود الحويرى– أسوان في العصور الوسطى صـ ١٣٠،
(5) إبراهيم أحمد العدوى – الشرق الإسلامى في العصر الحديث صـ ٦٦، على حسن الخربوطلى – مصر العربية الإسلامية صـ ٣٥٠، إيرالابدوس – مدن إسلامية في عصر المماليك صـ ٨٢، عصام محمد شبارو– السلاطين في المشرق صـ ١٦٣، عبد المنعم ماجد – طومان باى آخر السلاطين المماليك صـ ٧١، على إبراهيم حسن – مصر في العصور الوسطى صـ ٤٩٨.

لقد عرفت مصر سياسة الاحتكار التجارى منذ مطلع القرن التاسع الهجرى وحتى سقوط دولة المماليك، والاحتكار كلمة أصلها (حكر) ومعناها جمع السلع لينفرد بالتصرف فيها[1]، وقد حذر ابن خلدون وهو من مؤرخى هذه الفترة–من الاحتكار ومفاسده فقال[2]: (إن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشئوم إنه يعود على الزرع بالتلف والخسران)؛ وذلك لأن الناس يبذلون الأموال مضطرين وتبقى نفوسهم متعلقة بما أنفقوا وهذا يعتبر أيضا أخذا لأموال الناس بالباطل[3].

وكان الاحتكار في بدايته يقوم به التجار وقلة من الأمراء، لزيادة الربح، وكان هذا يحدث غالبا في الغلال، فكان يتفق التجار على تخزين الغلال بكميات كبيرة حتى يقل وجودها بالأسواق مما يؤدى إلى تكالب الناس على شرائها بأسعار مرتفعة يحددها أولئك التجار، وهناك وسيلة أخرى كان يلجأ إليها التجار من أجل رفع السعر وهى أنهم يتظاهرون بتصدير ما في مخازنهم من غلال إلى خارج مصر مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة التكالب على الشراء[4]، وقد حدث مثل ذلك عام (٧٨٩هـ/١٣٨٧م) في عهد الظاهر برقوق في جمادى الآخرة التاسع من أبيب حيث توقفت زيادة النيل أشيع أن البحر قد نقص وزادت أسعار الغلال وحصل للناس بسبب ذلك قلق عظيم[5]، وحدث أيضا مثل ذلك في عام (٧٣٩هـ/١٣٩٠م) في العاشر من رمضان الموافق العاشر من مسرى توقفت زيادة النيل أياما، وارتفعت الأسعار[6]، وفي عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) في عهد الناصر فرج ارتفع سعر الغلال ووصل أردب القمح إلى مائة وعشرين درهما، وذلك بسبب خزن الأمراء للغلال في شونهم وبيعها بالسعر المرتفع[7]، وحدث مثل ذلك أيضا في عام (٨٠٩هـ/١٤٠٦م) فلم يستطع الناصر فرج السيطرة على أمرائه الذين بذلوا جهدهم في رفع الأسعار بسبب خزنهم للغلال[8]، وفي عام

---

(1) مجمع اللغة العربية – المعجم الوسيط جـ١ صـ ١٩٦. مادة (ح–ك–ر).
(2) ابن خلدون – المقدمة صـ ٢٧٩.
(3) ابن خلدون – السابق – الصفحة نفسها.
(4) حامد زيان غانم – الأزمات الاقتصادية صـ ١٤، صـ١٥.
(5) ابن الفرات – تاريخ ابن الفرات جـ٩ صـ٩.
(6) الصيرفي – نزهة جـ١ صـ ٣٣٣.
(7) المقريزى – إغاثة الأمة صـ ٤٣، حامد زيان غانم – الأزمات الاقتصادية صـ ٧٠.
(8) حامد زيان غانم – السابق صـ ٧٤.

(٨٢٢هـ/١٤١٩م) في عهد المؤيد شيخ توقف الأمراء والتجار عن بيع غلالهم المخزونة [illegible] الشون انتظارا لارتفاع الأسعار، لتحقيق أكبر قدر من الربح[1].

ولم يكتف بعض التجار بذلك بل كان البعض منهم يشيع في بعض الأوقات وخاصة [illegible] أيام زيادة النيل بأنه لم يبلغ حد الوفاء (يريدون بذلك غلاء الأسعار)[2] وسرعان ما يظهر كذب [illegible] ويزيد النيل فتنخفض الأسعار وقد أطلق المؤرخون المعاصرون للعصر المملوكي على مثل [illegible] الأزمات (الأزمة المفتعلة) وقد حدث ذلك عام (٨٣٦هـ/١٤٣٢م) في عهد برسباى، وذلك [illegible] طائفة من الناس قد اعتادت منذ سنين أن ترجف في أيام الزيادة بأن النيل لم يبلغ الوفاء يريد[ون] بذلك غلاء الأسعار، فتكف أرباب الغلال أيديهم عن البيع، ويأتي آخرون في شراء الغلال [illegible] فيتحرك السعر من أجل ذلك[3]، وحدث ذلك أيضا في عام (٨٤٣هـ/١٤٣٩م)[4].

وهكذا تلاعب التجار بالأسعار في بعض الأحيان خلال العصر المملوكي، باحتكار[هم] للغلال، وهذا الأمر الأخير ليس جديدا، فقد حدث ذلك قبل العصر المملوكي وبعده [illegible] الظاهرة اللافتة للنظر في ذلك العصر هي دخول السلاطين المماليك ميدان التجارة، واس[تغلال] سلطتهم السياسية من أجل تحقيق أرباح كبيرة لهم، وقد بدأت هذه الظاهرة في أيام الناصر محمد باحتكار بعض الأمراء الغلال[5] ثم أخذت تنمو حتى وصلت أوجها في عصر السلطان برسباى (٨٢٥هـ/١٤٢١م) إلى (٨٤١هـ/١٤٣٧م) الذي دخل ميدان التجارة، واس[تغل] سلطته في تطبيق سياسته الاحتكارية، وقد شعر ابن خلدون بخطورة هذه الظاهرة فحذر منها قائلا[6]: (إن التجارة من السلطان مضرة للرعايا مفسدة للجباية، وهو غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة؛ منها مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع)، وعلى الرغم من هذا التحذير فقد اتسع نطاق الاحتكار التجارى في عصر المماليك الجراكسة، منذ بداية القرن التاسع الهجرى، وقد لجأت الحكومة المملوكية إلى هذه السياسة لـ[عدة] عوامل أهمها: ظهور العثمانيين وسيطرتهم على مراكز التجارة مما أدى إلى حرمان مصر من مميزات المرور التجارى وأيضا فساد النظام الإقطاعي الذي اعتمد عليه سلاطين المماليك [illegible] يعد يلبى احتياجات الدولة المادية، وأيضا كثرة الفتن والحروب، فزادت حاجة الدولة إلى [illegible]

---

(1) حياة الحجي – الأوضاع السياسية في حكم المؤيد شيخ صـ ٣٣.

(2) المقريزي – سلوك جـ٤ قـ٢ صـ ٨٩٣. (3) المقريزي – السابق – الصفحة نفسها.

(4) المقريزي – السابق- قـ٣ صـ ١١٩٠.

(5) محمد عوض الله – أسواق القاهرة حتى نهاية عصر المماليك صـ ١٩٥.

(6) ابن خلدون – المقدمة صـ ١٩٧.

[illegible] [ح]ماية نظامها[1]، كل هذا دفع سلاطين المماليك إلى الاشتغال بالتجارة وطبقوا [illegible] كل أنواع الاحتكار.

ولقد بدأ المؤيد شيخ في احتكار بيع الغلال؛ فكان يشترى القمح من الريف بسعر [illegible] خمسمائة درهم، ويبيعه للطحانين بستمائة درهم على أن يقبض ما يعادل قيمة هذه الدراهم دنانير ذهبية[2]، ونتيجة لذلك خشى الطحانون الخسارة؛ فضاعفوا سعر الخبز، ومع [حل]ول عام (٨٢٠هـ/١٤١٧م) تمادى السلاطين في احتكار الذهب من خلال التلاعب في [الأس]عار[3].

وبلغت الوسائل الحكومية ذروة السوء بتطبيق سياسة الاحتكار على بعض السلع التجارية المهمة، خاصة زمن برسباى الذي أمر بشراء الغلال لحسابه عامى (٨٣٢هـ/١٤٢٨م)،(٨٣٥هـ/١٤٣١م) لكونها رخيصة وربما توقفت زيادة النيل فترتفع الأسعار وتكون الفائدة للسلطان[4]، ولقد ظهر أثر الاحتكار واضحا في عام (٨٤٠هـ/١٤٣٦م) [illegible] رخص القمح في هذا العام فبيع بمائة إلى مائة وأربعين درهما فأمر السلطان برسباى [بش]راء القمح فارتفع سعره، ويعلق ابن حجر على ذلك فيقول: (ولا حول ولا قوة إلا بالله)[5]، [و]هكذا ساعد برسباى باحتكاراته على ارتفاع الأسعار وحدوث الأزمات.

ولقد وسع برسباى من دائرة الاحتكار فاحتكر كثيرا من المواد الغذائية حتى إنه كان [يت]جر (في التبن والسكر واللحم حتى أصناف الخضر)[6]، وليس هذا فحسب فقد قام باحتكار صناعة السكر وتجارته فأغلق في عام (٨٢٦هـ/١٤٢٣م) مطابخ السكر، ومنع الطباخين من [ع]مله، كما ألزم تجار السكر وباعة الحلوى بالشراء من سكر السلطان، فأدى ذلك إلى سخط [عا]م من الشعب؛ لأن السكر كان يستخدم في ذلك العصر -كعلاج من الأوبئة والأمراض، فألغى [هذا] النظام بعد شهرين، ثم أعاد الاحتكار في تجارته فقط دون صناعته[7]، وفي عام (٨٣١هـ/١٤٢٧م) أمر برسباى ألا يزرع الناس قصب السكر وأن يبقى صنفا مفردا للسلطان [يزر]عه في مزارعه، ويعصره عسلا، ويبيعه من غير أن يشاركه فيه أحد[8]، فارتفع سخط

---

(1) [illegible] مصطفى – طوائف الحرفيين ودورهم الاقتصادي والاجتماعي في مصر الإسلامية صـ ١٨١، رسالة [غ]ير منشورة بآثار القاهرة عام ١٩٨٧م، رشيد باقة – العلاقات التجارية بين فلورنسا والمماليك صـ ١٦.

(2) [حيا]ة الحجي – الأوضاع السياسية والاقتصادية في حكم المؤيد شيخ صـ ٣١.

(3) [حيا]ة الحجي – السابق صـ ٤٠.

(4) [المقر]يزي – [illegible] جـ٣ صـ ٢٤٨ – صـ ٢٤٩، قاسم عبده – دراسات في تاريخ مصر صـ ١٤٥، [محمد أ]مين صالح – التنظيمات الحكومية صـ ١٦٣، إيرا لابدوس – مدن إسلامية في عهد المماليك صـ ٩٤.

(5) ابن حجر – إنباء – جـ٨ صـ ٤١٩، دائرة المعارف العثمانية.

(6) ابن إياس – بدائع جـ٢ صـ ١٨٩، محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـ ١٦٤.

(7) [ابن] حجر – إنباء جـ٣ صـ ٣٠٩، إبراهيم طرخان – مصر في عصر دولة المماليك صـ ٢٧٨، محمد [أمين] صالح – التنظيمات الحكومية صـ ١٦٣، Ira- Lapidus- the Grain Ecomomy, of Mamluk Egypt P. I.

(8) [المق]ريزي – السلوك جـ ٤ قـ ٢ صـ ٧٦٦، ابن حجر – إنباء جـ ٣ صـ ٣٩٩.

عامة الناس فأبطل هذا الأمر بعد قليل، ولقد ساعد أحد التجار برسباى في احتكار السكر و... نور الدين الطمبدى الذي أخذ من السلطان ستين ألف دينار، وشرع في شراء السكر وأمر ... يبيع أحد من الناس السكر إلا بإذنه فكثر الدعاء عليه من عامة الناس، واستمر على ذلك إلى آخر السنة[1].

ولم يكتف برسباى بذلك بل احتكر تجارة التوابل الشرقية التى كانت تدر ربحا كبيرا ودخلا عظيما للحكومة المملوكية من خلال الضريبة التى كانت تفرضها على هـــذه التجارة نظير عبـــورها عن طريق مصر إلى أوربا، وكان مقدارها العشر ثم زادت بعد ذلك إلى ... أمثال العشر[2]، ويبدو أن برسباى طمع في الربح الوفير لهذا التجارة خصوصا والدولة كانت في حاجـــة إلى الأموال[3]، لسد نفقات الحملات التى أرسلها إلى قبرص[4] مع اضمحلال ... من الإنتاج الزراعى والصناعى[5]. وقد ســـاعد برســـباي على نجاح سياسته الاحتكارية في تجارة التوابل – حركة المغول التوســـعية منذ القرن السابع الهجرى التـــى أدت إلـــى ... طرق التجارة الرئيسة المألوفة بين الشرق والغرب وبخاصـــــــة طريـــق الخليـــج الفارسي والطريق البرى المار بسمرقند، وبذلك لم يبق طريق آمن بعيد عن عبث المغول سوى طريق البحر الأحمر ومصر، فاستغل المماليك تلك الفرصة وفرضوا ضرائب باهظة علـــى ... الآسيوية[6]، واستغلها برسباى في احتكار تجارة التوابل وهكذا أصبحت الســـلع كلـــها تحت تصرفه، يحدد سعرها كيفما شاء، بدليل أنه في عام (٨٣٢هـــ/١٤٢٨م) ألـــزم تجـــار ... بشراء الفلفل بمائة وثلاثين دينارا في حين أن سعره الحقيقى ثمانون دينارًا[7]، وطبق برسباى سياسته الاحتكارية على تجارة الشرق والغرب معا، فـــأمر كافـــة التجـــار الكارميـــة* ... (٨٣٣هـــ/١٤٢٩م) بعدم بيع شىء من تجارة الهند كالفلفل ونحوه لتجار الفرنج، وأن يبيعوا للسلطان، وهددهم بمنعهم من التجارة فيها إذا خالفوا هذه الأوامر[8] ثـــم أمـــر كافـــة التجار الأوربيين والمغاربة الذين ينزلون ثغور السلطنة ألا يشتروا شيئا من البضائع الهندية إلا ...

---

(1) ابن حجر- السابق صـــ ٤١٩.

(2) إبراهيم طرخان – مصر في عصر المماليك صـــ ٢٩٠.

(3) محمود الحويرى – مصر في العصور الوسطى صـــ ٢٩٢.

(4) محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـــ٩١.

(5) محمد أمين صالح – السابق صـــ ٩٥.

(6) سعيد عاشور – مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك صـــ٢٧١.

(7) ابن حجر- إنباء جـــ٣ صـــ ٤٢٢، رشيد باقة- العلاقات التجارية صـــ ٢٠.

* لقب أطلق على التجار الذين يتاجرون في الكارم وهى البهارات الهندية.

(8) ابن حجر- إنباء جـــ٣ صـــ ٤٣٩، الصيرفى- نزهة جـــ٣ صـــ ١٨٥.

...[1]، ثم أخذ برسباى يتوسع في هذه السياسة الاحتكارية بل جعلها سياسة رسمية للدولـــة ... عام (٨٣٥هـــ/١٤٣٠م) فأرسل مراسيم (أوامر) إلى الشام والحجاز والإسكندرية بألا يبيـــع ... البهار ولا يشتريه إلا للسلطان[2] وتغالي برسباى في ظلمه للتجار الكارمية، فقد جمعهم في ... عام (٨٣٥هـــ/١٤٣٠م) وسألهم أن يبيعوا له جميع ما عندهم من الفلفل بسعر خمسين دينـــارا الحمل، فشق ذلك عليهم جدا وأخبروه بأنه قد طرحه(باعه غصبا) عليهم في أول هـــذه الســـنة ... دينارا** وقد توهم أحد الباحثين المعاصرين عكس ذلك[3]؛ فلم يلتفت إليـــهم، واشـــتروه ... بذلك السعر[4]، أى أن خسارة التاجر في الحمل الواحد بلغت ثلاثيـــن دينـــارا. وهكـــذا ... الحكومة المملوكية السيطرة على تجارة البهارات الهندية عن طريق الاحتكار الـــذى ... الحكومة المملوكية في تنفيذه وليس معنى ذلك أن العمليات التجارية في السلع الهنديـــة كانت قاصرة على السوق الحكومية فسحب بل شاركت فيها السوق الحـــرة بنصيـــب، ولكنـــها ... للإشراف الحكومى[5] من حيث تحديد الأسعار وأوقات البيع والشراء.

ولم يكن برسباى وحده هو الذى اتبع سياسة الاحتكار بل إن السلاطين الذين جاءوا من ... ظلوا محافظين على هذه السياسة، وتمادوا فيها مثل قايتباى[6] والغورى[7].

وخلاصة القول أن سياسة الاحتكار التى اتبعها المـــماليك خصوصـــا فـــي العصـــر ... كانت لها عدة آثار اقتصادية سيئة على مصر في هذا العصر نركزها فـــي النقـــاط ...

أولا: معاناة الشعب من ارتفاع الأسعار:

فلقد استغل التجار وبعض الأمراء بل والسلاطين أحيانا حاجة الشـــعب إلـــى المـــواد الأساسية كالقمح واللحم واحتكروا بيعها بأسعار مرتفعة، ونضرب مثلا على ذلك؛ فلقـــد

... أن برسباى قد أقام متاجر خاصة به في القاهرة والإسكندرية لبيع والشراء لحسابه الخاص.

... باقة – العلاقات التجارية صـــ ١٩.

... حجر- إنباء جـــ٣ صـــ ٤٧٣.

... المؤرخون حول هذا السعر، فالمقريزى يذكر أن برسباى قد باع للتجـــار الفلفـــل بســـبعين دينـــارا ... جـــ٤ قـــ٢ صـــ٧٦٨) أما ابن حجر فيذكر أن السعر كـــان بثمـــانين (إنبـــاء جـــ٣ صـــ ٤٧٣) ... يذكر أنه كان بتسعين (النزهة جـــ٣ صـــ ٢٣٥) ولكننا نستبعد رأى الصيرفي لتأخره عن معاصرة ...؛ فمن المحتمل أن يكون قد أخطأ عندما نقل ذلك عن المؤرخين السابقين فنقل تســـعين بـــدلا مـــن ... أما بالنسبة لرأي المقريزى وابن حجر فإنهما كانا معاصرين للأحداث ومع ذلك اختلفـــت روايتـــهما، ... أن برسباى قد باع لبعض التجار بسبعين وبعد فترة قليلة باع لبعضهم بثمانين وهذا من الممكن حدوثه.

... لبيب- التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى صـــ٤٥- المجلة التاريخية جـــ٤ عدد٢ عـــام ...

... المقريزي- السلوك جـــ٤ قـــ٢ صـــ٧٦٨، ابن حجر- إنباء جـــ٣ صـــ٤٧٣، الصيرفي- نزهة جـــ٣ صـــ٢٣٥.

... – التاريخ الاقتصادي صـــ ٤١٣، محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـــ ١٣٠.

... إياس – بدائع جـــ٢ صـــ ١٩، رشيد باقة – العلاقات التجارية صـــ٢٠.

... أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـــ ١٣١.

بدأ برسباى في احتكار صناعة السكر وبيعه من عام (٨٢٦هـ/١٤٢٢م)[1] وعندما انتشر الوباء عام (٨٣٣هـ/١٤٢٩م) استغل برسباى حاجة المرضى إلى السكر، لأنه كان يستخدم كدواء في ذلك الوقت ورفع من سعره[2]، فبدلا من أن يعمل على توفيره لشعبه عمل على زيادة ربحه غير مكترث بحالة الناس.

ثانيا: تدهور حالة تجار الكارم:

فلقد بدأت هذه الطائفة في تجارة البهارات الهندية منذ العصر الفاطمى وشجع الفاطميون على ذلك وواصل المماليك سياسة الفاطميين من تشجيعهم لجماعة تجار الكارم حتى أوائل القرن التاسع الهجرى، فكانت أساطيلهم التجارية تبحر عبر الخليج العربى والهند وسيلان إلى شواطئ أفريقيا وتخترق قوافلهم السودان ووسط أفريقيا وشمالها وتضاعفت بضائعهم وتجارتهم في الأسواق الداخلية والخارجية[3]، ولقد بلغوا مستوى عظيما من الثراء بدليل أنه عندما مات واحد منهم في عام (٧٧٦هـ/١٣٧٤م) وهو ابن مسلم قدرت ثروته بعشرة ملايين دينار ذهبا[4]، ولكنه مع تطبيق سياسة الاحتكار على البهارات وتشدد الحكومة المملوكية في بيع توابلهم، بل ومنعهم من ممارسة التجارة نهائيا أصبحوا مجرد مندوبين يعملون للسلطان في تجارته، وهكذا تقلص نفوذهم الاقتصادي ونقص عددهم[5] وفقدوا هيبتهم لدرجة أنه لم يكن هناك من الكارميين من يجرؤ على الظهور في الأسواق المصرية في عام (٨٦٠هـ/١٤٥٥م)[6].

ثالثا: التدهور الاقتصادي المصري:

لقد ترتب على هذه السياسة الاحتكارية حدوث الضرر على الاقتصاد المصري فانهارت الزراعة والصناعة، بسبب امتناع الكثير من الناس من الاشتغال بها[7]، لعدم الربح منها أو الاطمئنان عليه، فتقلص الإنتاج ولم يعد يكفي حاجات الناس، والدليل على التدهور الصناعى أنه كان في مصر في عام (٧٢٦هـ/١٣٢٥م) ستة وستون مصنعا للسكر لم يبق منها في النصف الأول من القرن التاسع إلا ستة عشر مصنعا[8]، وانهارت أيضا صناعة المنسوجات وصار المصريون يلبسون الأقمشة الفلورنسية (نسبة إلى فلورنسا) واستخدموا الأوانى الزجاجية التى كانت تأتيهم من البندقية، ونتج عن استيراد هذه المواد خلل في الميزان

(1) ابن حجر – إنباء جـ٨ صـ ٤١٩.
(2) المقريزى– السلوك جـ٤ ق ٢ صـ٨٢٦، العينى– عقد الجمان صـ٣٨١، ابن إياس– بدائع جـ٢ صـ٣١
(3) عزيز سوريال عطية – الحروب الصليبية وتأثيرها على الشرق والغرب صـ ١٨٧.
(4) عزيز سوريال عطية – السابق صـ ١٨٧.
(5) صبحى لبيب– التجارة الكارمية صـ٤٥، عزيز سوريال عطية– الحروب الصليبية صـ١٩٣، رشيد باقة– العلاقات التجارية صـ١٥.
(6) عزيز سوريال عطية – الحروب الصليبية صـ ١٨٨.
(7) رشيد باقة – العلاقات التجارية صـ
(8) رشيد باقة – السابق – الصفحة نفسها.

التجارى لسلطنة المماليك وأصبح يعانى عجزا ماليا ضخما[1]، وأدى تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي إلى تدهور تجارى، ولذلك كثيرا ما نقرأ خلال هذه الفترة عبارة (وأسواق القاهرة بكساد)[2] ولقد عبر الغورى عن هذا التدهور التجاري أثناء مفاوضاته مع السفير البندقي (تريفزانى) الذى أرجع سبب هذا الانهيار إلى تقييد الحكومة المملوكية لحرية التجارة[3].

رابعا: فتور العلاقات التجارية بين مصر والدول الأوروبية واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح:

لقد أثارت سياسة الاحتكار المملوكى غضب الدول الأوروبية التجارية فتوترت العلاقات بين مصر وأراجون* بسبب تنفيذ برسباى سياسته الاحتكارية بما يتناقض مع المعاهدة التى عقدت بين الطرفين من قبل[4].

وفي ربيع الأول عام (٨٣٦هـ/١٤٣٢م) أرسل ملك القسطلان** (ألفونس الخامس) رسالة احتجاج على سياسة برسباى الاحتكارية، ومنعه التجار الأوربيين من التكسب، وذكرهم أن بلاد الفرنج لا يتعرض سلطانه للرعية ولا للتجار ولامنع بضاعة عنهم، ولكن برسباى رفض هذا الاحتجاج ورد على الرسول ردا قبيحا[5] أما حكومة البندقية فقد اتخذت موقفا عمليا تجاه هذه السياسة الاحتكارية فهمت باستدعاء تجارها من البلاد المملوكية؛ فخاف برسباى على تجارة البلاد، ونظر في مطالبهم[6] وتدل هذه الاستجابة على كثرة تجار البندقية، وشدة تأثيرهم في حجم التجارة المملوكية ولذلك استشعر برسباى الخطر على التجارة المصرية، ولقد دفعت هذه السياسة الدول الأوربية للبحث عن طريق آخر غير طريق مصر والمماليك يمكن الأوربيين من الحصول على متاجر الشرق[7]، وبالفعل استطاعت جنوة اكتشاف بعض أجزاء الساحل الغربى الأفريقي في مواجهة جزر كناريا ونجح (بارفلميودياز) بعد ذلك في كشف رأس الرجاء الصالح سنة (٨٩٢هـ/١٤٨٦م) وأعقبه (فاسكو دى جاما) الذى تمكن من الوصول إلى الهند عن طريق الطواف حول إفريقيا، وبذلك حقق البرتغاليون نصرا عالميا جديدا، واستطاعوا أن يوفروا للسوق الأوربية التوابل وغيرها من حاصلات الشرق الأقصى بثمن يبلغ ربع الثمن

(1) رشيد باقة – السابق – الصفحة نفسها.
(2) حياة الحجى – أنماط من الحياة الاقتصادية صـ ٢٥٥.
(3) محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـ ١٣١.
* إقليم بناحية جيان بالأندلس (الحموى – البلدان – جـ١ صـ ١٩٥).
(4) محمد أمين صالح – السابق صـ ٣٥.
** نسبة إلى قسطلة مدينة بالأندلس (الحموى – البلدان – جـ٧ صـ ٨٦).
(5) الصيرفي – النزهة جـ٣ صـ ٢٥٣، محمد أمين صالح– التنظيمات الحكومية صـ ٣٥.
(6) عمر الإسكندرى – تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى صـ ٢٦٨، مكتبة مدبولى – القاهرة ١٩٩٠م.
(7) سعيد عاشور – مصر في العصور الوسطى صـ ٥٤٣.

الذى كانت تباع به في الإسكندرية ودمياط[1]؛ فكان ثمن القنطار الفلفل في الإسكندرية ثمانين بندقيا وبعد الكشف الجغرافي لطريق رأس الرجاء الصالح صار يباع في لشبونة البرتغالية بسعر يتراوح بين عشرين إلى أربعين بندقيا، فبذلك استغنى الأوربيون عن وساطة مصر التجارية[2] وهكذا كان اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن التاسع الهجرى إيذانا بتدهور مركز مصر التجارى في التجارة العالمية[3] وعبثا حاول المماليك استرجاع مكانتهم بالقوة العسكرية، ولكنهم لم يستطيعوا ذلك، وانهزموا أمام البرتغال عام (٩٠٦هـ/١٥١٠م) عندما أرسل الغورى أسطولا إلى قاليقوط، ولكن البرتغاليين تمكنوا من تحطيمه.

المصادرات

ومن الأسباب التى أدت إلى اتساع نطاق الأزمات المصادرات، والمصادرة مأخوذة من صدر، وصادرت الدولة الأموال؛ أي استولت عليها عقوبة لمالكها[4]، وللمصادرات في العصر المملوكى أنواع عديدة، منها: المصادرة كعقوبة، وكتدبير احترازى لمنع وقوع الجرائم، أو كتعويض عما لحق الدولة أو الأشخاص من أضرار[5].

ولكننا هنا نعرض لبعض المصادرات التى أثرت على الحياة الاقتصادية للشعب المصرى أثناء العصر المملوكى، ففي عام (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) في عهد السلطان الناصر حسن اشتد الظلم في الريف بسبب المصادرات، فكسدت الأنشطة التجارية، بسبب تدخل السلطان وذوى النفوذ فيها سواء بالمصادرات أو بطرح البضائع (البيع الإجبارى)[6]، وفي عهد السلطان فرج بن برقوق عام (٨٠٣هـ/١٤٠٠م) صادر الأمير يلبغا الأستادار أموال التجار، وقاسمهم في أموالهم بأمر السلطان فرج؛ وذلك استعدادا لمحاربة تيمورلنك مما أدى إلى إشاعة القلق والخوف في نفوس التجار، ولم يشعروا بالأمن على أموالهم[7] فلم يقدموا على التجارة فكسدت الأسواق، وفي عهد الناصر فرج أيضا عام (٨١٥هـ/١٤١٢م) كان يطلب المال من المباشرين فيحضرون المال له بظلم الشعب، ومصادرة بعض الأفراد[8]، ولم يكتف السلاطين المماليك بمصادرة الأموال فقط بل تعدوا ذلك إلى مصادرة الحيوانات؛ ففي عام (٨٣٧هـ/١٤٣٣م) قرر السلطان برسباى على جميع البلاد الشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة، وسائر الوجه

(1) سعيد عاشور – مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك صـ ٢٧١.
(2) إبراهيم طرخان – مصر في عصر المماليك صـ ٢٧٤.
(3) سعيد عاشور، عبد الرحمن الرافعى – مصر في العصور الوسطى صـ ٥٤٣.
(4) مجمع اللغة العربية – المعجم الوسيط مادة (ص- د- ر).
(5) البيومى إسماعيل- مصادرة الأملاك في عهد المماليك صـ ١٢٨.
(6) أولج فولكف – القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة صـ ١١٨.
(7) على محمد عمر – دولة الظاهر برقوق وأسرته في مصر صـ ١٧٦، رسالة دكتوراه غير منشورة بدار [illegible]
(8) أبو المحاسن – النجوم جـ ١٣ صـ ١٥١.

البلاد خيولا تؤخذ من أهلها؛ فقرر على كل قرية فرسا وإن لم يوجد بها خيل، يؤخذ منها خمسة آلاف درهم وهو ثمن الفرس، وأخذ من بعض البلاد عشرة آلاف درهم عن ثمن فرسين[1]، فضاق الفلاحون في القرى بسبب ذلك.

وهكذا ساءت الأحوال بين الناس؛ بسبب المظالم التى كانت تقع عليهم، وتسببت المصادرات في توقف حركة التجارة، فمثلا امتنع الفلاحون عن جلب ماشيتهم وحاصلاتهم للبيع بأسواق القاهرة، خوفا من مصادرة الحكومة المملوكية لها أو شرائها بأبخس الأثمان[2].

طرح البضائع

ومن العوامل المؤثرة في حدوث الأزمات الاقتصادية نظام طرح البضائع أو الرمايات (البيع الإجبارى) وذلك النظام يقوم على أساس أن تفرض الدولة ممثلة في السلطان أو أحد الأمراء مبلغا أو بضائع بالسعر الذي تراه، وبالكمية التي تريدها بغض النظر عن حاجة الأسواق، ولم يكن للتاجر حق الرفض، أو حتى المساومة على الأسعار[3]، وقد عد ابن خلدون ذلك النظام نوعا من الظلم الذي يؤدى إلى فساد الدولة[4]، وهذا النظام سبب متاعب كثيرة للتجار، وكان سببا في انكماش حركة الأسواق وتوقف حركة البيع والشراء[5]، ومثال ذلك؛ أنه في عام (٨٣٣هـ/١٤٢٩م) في عهد السلطان برسباى طلب الأمير أقبغا الجمالي الأستادار من تجار السكر، لبيعه لهم، فما كان منهم عندما علموا بذلك إلا أن (فروا وأغلقوا حوانيتهم) هذا مع انتشار الوباء وشدة حاجة المرضى للسكر[6]؛ لأنهم كانوا يتداوون به.

ومثال ذلك أيضا ما حدث في عام (٧٣٨هـ/١٣٢٧م) في عهد الناصر محمد، فارتفع سعر اللحم وذلك بسبب قيام النشو باحتكار تجارة الأغنام، واستيرادها من حلب بالشام، وطرح الأبقار التي كانت تستخدم في سواقي القلعة على التجار، وكانت قد ضعفت وعجزت (ولم يبق صاحب حانوت حتى خصه منها شيء على قدر حاله)[7] فنتج عن ذلك خسارة كبيرة لهؤلاء التجار.

وكان البيع الإجباري يؤدى غالبا إلى ارتفاع الأسعار في المواد المطروحة على التجار، وذلك لأن الدولة كانت تحتكر هذه المواد حتى تتمكن من السيطرة على أسعارها؛ ففي

(1) أبو المحاسن – النجوم جـ ١٥ صـ ٤١.
(2) حسين فهمى – نقد لكتاب إغاثة الأمة للمقريزى صـ ١١٠، مجلة كلية الآداب – جامعة الإسكندرية عام ١٩٥٦.
(3) المقريزى – إغاثة الأمة صـ ٣٨، الحسين مصطفى طوائف الحرفيين صـ ١٨٣.
(4) ابن خلدون – المقدمة صـ ٢٠٣.
(5) [illegible] عبده – دراسات في تاريخ مصر صـ ٥٣، حياة الحجى – أنماط من الحياة الاقتصادية صـ ٢٤٢.
(6) ابن الصيرفي – نزهة جـ ٣ صـ ١٨٥. (7) المقريزى – السلوك جـ ٢ ق ٢ صـ ٤٠٩.

عام (٧٩٧هـ/١٣٩٤م) كانت الأسعار رخيصة في القاهرة، وكان السلطان برقوق في [illegible] وبعد عودته بقليل ارتفعت الأسعار (بسبب الرمايات)[١]، وكذلك في عام (٧٩٧هـ/١٣٩٥م) في عهد السلطان فرج كان سعر أردب القمح في شهر المحرم ستين درهما، ولكنه وصل في العام نفسه إلى مائة وعشر بسبب الرمايات[٢].

أما بالنسبة للمواد التي كانت تطرح للبيع فهي كثيرة منها: الغلال والأقمشة والأ[illegible] والحيوانات والزيت والعسل والزبيب والتوابل والملح وزيت الزيتون والتمر و[illegible] والصابون[٣].

أما بالنسبة لموقف عامة الشعب من هذه الرمايات فقد غضبوا وثاروا بسبب ارتفاع الأسعار في المواد المطروحة، وعدم قدرتهم على شرائها على الرغم من احتياج [illegible] بالنسبة للتجار فقد أدى هذا النظام إلى خسائرهم الفادحة وأحيانا إفلاسهم.

أما بالنسبة للمحتسبين فقد تعرض بعضهم للحرج بسبب الرمايات؛ ففي عام (٧٩٨هـ/١٣٩٥م) نجد القاضي البكري؛ محتسب القاهرة، يعزل نفسه من الحسبة بسبب خلافه مع جمال الدين محمود الأستادار على رماية القمح بمائة وعشرين درهما للأردب، في [illegible] سعره كان ستين درهما[٤]، وكذلك اضطر العيني محتسب القاهرة لعزل نفسه في عام (٨٠٢هـ/١٣٩٩م) ليتخلص من مطالب سودون الدوادار برماية ستة آلاف أردب قمح [illegible] ستين درهما للأردب، في حين أن سعره في الأسواق أقل من خمسة وثلاثين درهما[٥].

وهكذا نجد أن أسلوب طرح البضائع (الرمايات) قد تسبب في معاناة الشعب [illegible] لارتفاع الأسعار في المواد المطروحة، واختفاء البضائع الأساسية بالنسبة لهم، وكساد الأسواق وغلقها أحيانا مما أسهم في اتساع نطاق الأزمات الاقتصادية.

ونستنتج مما سبق أن نظام الاحتكار كان له تأثير على الشعب أولا ثم على خزانة الدولة، لأنه تسبب في توقف النشاط التجاري الداخلي والخارجي أما بالنسبة للمصادرات وطرح البضائع فقد اكتوى الشعب المصري بنارهما، سواء المستهلكون منهم أو التجار [illegible] كان مصدر دخل كبير للحكومة المملوكية لتسد به احتياجاتها المالية.

(١) ابن حجر – إنباء جـ١ صـ ٤٨٦.
(٢) ابن حجر – السابق صـ ٥٠٧.
(٣) ابن إياس – بدائع جـ٤ صـ ٢٤٢، محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـ ١٦٠، أشتور – التاريخ الاقتصادي صـ ٤١٢.
(٤) ابن حجر – إنباء جـ١ صـ ٥٠٧.
(٥) ابن حجر – السابق جـ٢ صـ ٩٩، محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـ ١٦٠.

إهمال الجسور والترع

ومن العوامل البشرية التي تسببت في حدوث الأزمات الاقتصادية إهمال الجسور وعدم تطهير الترع والخلجان مما سبب أضرارا بالغة للحياة الزراعية، ويعرف القلقشندي الجسور بقوله[١]: (هي الحابسة لمياه النيل على أرض بلادها إلى حين استحقاق موعد الزراعة)، وتنقسم الجسور إلى نوعين، هما:

أ- الجسور السلطانية: وهي الجسور العامة النفع الجامعة للبلاد الكثيرة، وهي تعمر في كل سنة من الديوان السلطاني، إذاً فالجسور السلطانية جارية مجرى سور المدينة الذي يجب على السلطان الاهتمام بعمارته، وجرت العادة أن يجهز لكل عمل في كل سنة أميرا لعمارة الجسور، ويطلق عليه لقب كاشف الجسور[٢].

ب- الجسور البلدية: وهي الخاصة ببلد دون بلد أي خاصة النفع ويتولى عمارتها المقطعون والفلاحون بالبلد ينفقون فيها من عندهم، ولها ضرائب مقررة في كل سنة، إذاً فالجسور البلدية جارية مجرى الدور والمساكن التي داخل السور فكل صاحب دار ينظر في مصلحته ويلتزم بتحسين أمره فيها[٣]. وهكذا تظهر لنا ضرورة إقامة السدود والجسور وحفر الترع والخلجان التي تكثر في الوجه البحري للانتفاع بماء الفيضان وتحسين الري[٤]، ولقد حرص العرب بعد فتحهم لمصر على الاستفادة من خيراتها، فنجد عمرو بن العاص يسأل المقوقس حاكم مصر قبيل الفتح الإسلامي عن كيفية عمارة مصر فكانت إجابته (أن تحفروا خلجانها وتسدوا جسورها وترعها ولا يؤخذ خراجها إلا من غلتها)[٥].

ولقد أدرك عمرو بن العاص هذه الحقيقة فعندما أرسل رسالة إلى الخليفة عمر بن الخطاب يصف له فيها إقليم مصر وكيفية عمارته فكتب له (وأن يصرف ثلث ارتفاعها خراجها في عمل جسورها وترعها)[٦]، وبالفعل استطاع العرب عمارة إقليم مصر والانتفاع بخيراته فيذكر المؤرخون أنه عقب الفتح مباشرة باشر العرب حفر الترع وإقامة الجسور وبناء القناطر وغير ذلك مما يلزم الري، وكان يقوم بذلك العمل صيفا وشتاء نحو (١٢٠,٠٠٠ ألف عامل)[٧]، ولقد ظل هذا الاهتمام بحفر الترع وإقامة السدود طوال تاريخ مصر حتى العصر المملوكي اللهم إلا فترات قليلة أهمل فيها هذا الأمر، مما أثر بالسلب على اقتصاد مصر. وفي

(١) القلقشندي – صبح الأعشى جـ٣ صـ ٤٤٤.
(٢) القلقشندي – السابق – الصفحة نفسها، ابن مماتي – قوانين الدواوين صـ ٢٣٢، المنوفي – الفيض المديد بأخبار النيل / المعهد ورقة ٤٨.
(٣) القلقشندي – صبح الأعشى جـ٣ صـ ٤٤٥، ابن مماتي – قوانين الدواوين صـ ٢٣٢.
(٤) محمد أمين صالح – النظام المالي في الإسلام صـ ١٧١، مكتبة نهضة الشرق، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
(٥) المقريزي – الخطط جـ١ صـ ١٢٠.
(٦) أبو المحاسن – النجوم جـ١ صـ ٣٣.
(٧) سيدة كاشف – مصر في فجر الإسلام صـ ٢٦٧، دار الفكر العربي ١٩٤٧.

عهد المماليك البحرية ظل هذا الاهتمام بمرافق الري من ترع وخلجان ونحو ذلك لاسيما في عهد السلاطين الأقوياء مثل: الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون والناصر محمد، أما بالنسبة للظاهر بيبرس فكانت الزراعة محل الاهتمام الأول بالنسبة له، فقد حفر الترع وطهر الخلجان، وأنشأ القناطر؛ فمن أعماله بناء جسر سهم الدين بالقليوبية، وجدد الجسر الأعظم على بركة النيل وأقام ست عشرة قنطرة على البحر الذي يمتد من القاهرة إلى دمياط، وكذلك بنى قنطرة على بحر أبى المنجا بناحية بيسوس بمديرية القليوبية، وكذلك أعاد حفر خليج الإسكندرية وحفر بحر طناح الذي عرف ببحر أشموم وترعة الصلاح[1]، هذه هي بعض أعمال بيبرس التي أدت إلى نمو ثروة البلاد الزراعية وزيادة محصولاتها.

أما المنصور قلاوون فقد استمر على نهج الظاهر بيبرس في الاهتمام بالنواحي الزراعية؛ فقد أمر في عام (٦٨٢هـ/١٢٨٣م) بحفر خليج الطبرية بالبحيرة، وخرج بنفسه لإنجاز هذا المشروع المهم الذي حصل به نفع كبير وروى منه ما لم يكن يروى من قبل[2]. أما بالنسبة للناصر محمد بن قلاوون، فقد شهدت مصر تحت حكمه كثيرا من الإصلاحات في المرافق الخاصة في الزراعة من ترع وجسور وقناطر، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي زيادة ملحوظة ولعل ذلك قد دعا أحد الباحثين[3] المعاصرين إلى القول بأنه لم تحدث أية أزمة اقتصادية في عصره، والواقع أنه قد حدثت مجاعة في عهده في عام (٧٣٦هـ/١٣٣٥م)[4] ولكن الناصر استطاع التغلب عليها بحكمة واقتدار.

ومن أهم أعمال الناصر محمد في إطار اهتمامه بالزراعة أنه حفر في عام (٧١٢هـ/١٣١٢م) الخليج الناصرى الموصل إلى سرياقوس، وعمر القناطر بالجيزة[5]، وفي عام (٧١٣هـ/١٣١٣م) أمر بعمارة جسر أم دينار[6] وعهد إلى بعض الأمراء في عام (٧١٤هـ/١٣١٤م) بعمارة كافة الجسور وتطهير ترعها، فندب الأمير عز الدين أيدمر الخطيرى بالشرقية، والأمير شرف الدين حسين إلى أسيوط[7] وأنشأ في عام

---

(1) ابن شداد – تاريخ الملك الظاهر صـ ٣٤٨، ٣٤٩، محمد جمال الدين سرور – الظاهر بيبرس صـ ١٤٥، مطبعة دار الكتب ١٩٣٨م.

(2) ابن عبد الظاهر – تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور قلاوون صـ ٢٥، محمد حمزة الحداد – السلطان المنصور قلاوون تاريخ أحوال مصر في عهده صـ ٦٥، مكتبة مدبولي ١٩٩٣.

(3) أحمد عبد الكريم سليمان – الحياة الزراعية في مصر في العصر المملوكي صـ ٥٠، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة.

(4) المقريزى – إغاثة صـ ٣٩.

(5) البكرى – النزهة الزهية – ورقة ٣٠.

(6) محمد جمال الدين سرور – دولة مصر فى عهد بنى قلاوون صـ ٢٨٧.

(7) أحمد القلامى – مختصر التواريخ – ورقة ٣٣.

(٧٢٣هـ/١٣٢٣م) الجسر من بولاق إلى المنيا" فأمن أهلها من الغرق ويصفها المقريزى (وأدركناها عامرة بكثرة المساكن والناس والأسواق، والمناظر وتقصد للنزهة بها أيام النيل والربيع لاسيما في يومي الجمعة والأحد)[1]. وأنشأ في عام (٧٢٥هـ/١٤٢٤م) قنطرة الأميرية على الخليج الكبير وهي بين الأميرية والمطرية من ضواحي القاهرة، وكذلك قنطرة ...[2]، ومما يحسب للناصر محمد اهتمامه الكبير بعمارة البلاد، فكلما سمع عن بلد ... أسرع في عمارتها وكلف من الأمراء من يقوم بذلك؛ فمثلا شكا الأمير بكتوت الخازندارى متولي الإسكندرية عام (٧١١هـ/١٣١١م) بجفاف ماء خليج الإسكندرية سريعا، ... بحفره، فأجابه السلطان الناصر لذلك، وتقدم إلى جميع الأمراء بالعمل فيه وبعد الانتهاء من حفره تم إصلاح أكثر من مائة ألف فدان وتم إنشاء ستمائة ساقية وأربعين ضيعة، وعمرت ... بلاد كثيرة انتقل إليها عدد كبير من الناس[3]، وكذلك شكا إليه الأمير بشتاك عام (٧٣٧هـ/١٣٣٦م) من تشريق بعض بلاده بنواحي شبين، فذهب الناصر بنفسه مع المهندسين ... تلك النواحي وما لبث أن استقر رأيه علي إنشاء جسر يمتد من شبين القصر إلى بنها ...، وجمع له اثنى عشر ألف رجل، ثم أقام به عدة قناطر، وبذلك تيسر ري الأراضي العالية بتلك المنطقة[4].

وهكذا فإن هذه المشروعات الكبيرة التي قام بها هؤلاء السلاطين الأقوياء بيبرس، وقلاوون، والناصر قد أدت إلى الرخاء الاقتصادى في عصورهم، وقد عاشت مصر بقية عصر المماليك البحرية تعتمد على هذه المشروعات الكبيرة على الرغم من الإهمال الذي أصابها في آخره. أما في عصر المماليك الجراكسة فقليلا ما نسمع عن إقامة جسر أو حفر ترعة أو تطهير خليج، فلم يحدث ذلك إلا في أعوام قليلة مثل عام (٨٢٢هـ/١٤١٩م) في عهد المؤيد شيخ عمرت قناطر سيبيس ببلاد القليوبية فبلغ مصروفها خمسة آلاف دينار[5] وفي عهد برسباى عام (٨٢٦هـ/١٤٢٢م) أعيد حفر خليج الإسكندرية ولكنه لم يستمر إلا قليلا وعادت الرمال تملؤه مرة أخري[6]، وفي عهد السلطان جقمق عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م) أمر السلطان جقمق الزيني الأستادار وإينال العلائى بالسفر إلى جهة المنصورة وإعادة حفر بحر المنزلة

... منية السيرج بشبرا (المقريزى الخطط جـ٣ صـ ٢١١).

(1) المقريزى – الخطط جـ٣ صـ ٢١١.

(2) المقريزى – الخطط جـ٣ صـ ٢٤١.

(3) المقريزى – كتاب المقفى الكبير جـ٢ صـ ٤٦٩.

(4) محمد جمال الدين سرور – دولة مصر في عهد بنى قلاوون صـ ٢٨٧.

(5) الصيرفي – نزهة النفوس – جـ٢ صـ ٤٤٢. (6) محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـ ٢١٥.

بسبب انسداد فمه بالرمال وتعذر جريان الماء فيه[1]، وفي عهد قايتباى عمرت قناطر أبي المنجا والقناطر التي بشبرامنت بالجيزة[2].

ونلاحظ مما سبق ندرة المشروعات التي تمت في العصر الجركسي للحفاظ على الثروة الزراعية، بالإضافة إلى إهمال أعمال صيانة شبكات الري، ولقد شكا المؤرخون المعاصرون لهذا العصر من هذا الإهمال مثل المقريزي[3]، والمنوفي[4] والقلقشندي[5] وأبي المحاسن[6] الذي يوضح نتيجة ذلك الإهمال فيقول: (خربت بلاد البحيرة ودمرت بلاد الفيوم وعم الخراب بلاد الصعيد)[7]. ومما زاد الأمر سوءا في العصر الجركسي أن الفترة من (٧٥١هـ/١٣٥٠م) إلى (٨٧٣هـ/١٤٦٨م) تميزت بفيضانات عالية وصل فيها متوسط ارتفاع الفيضان إلى ثمانية أمتار[8] (عشرين ذراعا) وارتفع منسوب الري أيضا نتيجة ارتفاع الأرض الزراعية لحدوث الترسيب السنوي للطمي المجلوب مع مياه النهر؛ ولذلك كثيرا ما نسمع في أواخر دولة المماليك البحرية ودولة المماليك الجراكسية عن تقطيع جسر واستبحار بعض الأراضي، وغرق بعض الضياع، وحدث مثل ذلك عام (٧٧٨هـ/١٣٧٦م) حيث انقطع مقطع عظيم من خليج مصر، فهدمت المياه دورا كثيرة، بالحسينية بلغ عددها نحو ألف دار[9] وفي عام (٨٣٢هـ/١٤٢٨م) انقطعت عدة جسور منها جسر زفتي بالغربية فغرق البلد[10]، وغرقت عدة جرون تلف فيها الكثير من الغلال[11]، وكذلك تقطعت الجسور في عام (٨٣٣هـ/١٤٢٩م) فلم ينتفع بزيادة النيل التي وصلت إلى تسعة عشر ذراعا في هذا العام،[12] وتقطعت الجسور أيضا في عام (٨٣٥هـ/١٤٣١م)[13] فشرقت بسبب ذلك كثير من البلاد[14]، وانقطع جسر بحر أبي المنجا في عامي (٨٤٥هـ/١٤٤١م)[15]،(٨٥٩هـ/١٤٥٤م)

---

[1] جرجس قام ميخائيل– السلطان جقمق وحالة مصر في عصره صـ٣٩ رسالة ماجيستير غيرمنشورة بآداب القاهرة.

[2] البكرى – النزهة الزهية ورقة ٣٥.

[3] المقريزى – السلوك جـ٢ ق٢ صـ٧٥٦.

[4] المنوفي – الفيض المديد في أخبار النيل السعيد – ورقة ٤٨.

[5] القلقشندى – صبح الأعشى جـ٣ صـ٤٤٥.

[6] أبو المحاسن – النجوم الزاهرة جـ١٣ صـ١٥١.

[7] أبو المحاسن – السابق الصفحة نفسها.

[8] رشدى سعيد – نهر النيل صـ١٨٤.

[9] ابن قاضى شبهه – تاريخه جـ٣ صـ٥٠٦ .

[10] الصيرفي – نزهة – جـ٣ صـ١٦٦.

[11] الصيرفى – السابق صـ١٦٢، العينى – عقد الجمان صـ٣٦١.

[12] الصيرفي– نزهة – جـ٣ صـ٢٠١.

[13] الصيرفي– نزهة – جـ٣ صـ[illegible]

[14] ابن حجر– إنباء جـ٣ صـ٤٧٥

[15] السخاوى– التبر المسبوك صـ[illegible]

[illegible] في أضرار كبيرة[illegible].

ويظهر لنا أن الاهتمام بالجسور والترع والخلجان كان متوفرا في الدولة المملوكية الأولى عنها في الدولة المملوكية الثانية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها كثرة الفتن والاضطرابات الداخلية في دولة المماليك الجراكسة وانشغال السلاطين بذلك عن الاهتمام بمرافق الزراعة، وأيضا كثرة الحملات الخارجية لمحاربة دول التركمان والعثمانيين في ذلك الوقت واحتياج السلاطين إلى الأموال مما جعلهم ينفقون الأموال المخصصة لمشروعات الري على هذه الحملات، وأيضا سوء النظام الإداري جعل بعض الموظفين يأخذون الأموال بحجة حماية الجسور ثم لا يصرف منها شيء على الجسور، بل كانت تفرق على كبار الموظفين[2]، وأيضا كان قصر عهد معظم السلاطين في عصر الجراكسة؛ لا يعطيهم الفرصة للاهتمام بالأحوال الداخلية، وعلى الرغم من ذلك فقد حاول بعض السلاطين مثل برسباى وقايتباى والغورى إصلاح الجسور والاهتمام بالزراعة نظرا لما أحسوه من خراب في الأراضي الزراعية نتيجة إهمال مرافق الزراعة، ولكن هذه الإصلاحات كان تأثيرها ضعيفا[3].

وخلاصة القول أن إهمال بناء الجسور وحفر الترع وتطهير الخلجان في أواخر العصر المملوكي البحري ومعظم عصر المماليك الجراكسة قد أدى إلى خراب كثير من الأراضي الزراعية مما كان له أثر كبير على استفحال الأزمات الاقتصادية في البلاد.

* * *

انهيار النظام الإقطاعي

لم تعرف مصر النظام الإقطاعي العام إلا في العصر الأيوبي على الرغم من أن الدولة الفاطمية لجأت إلى نوع من الإقطاع ولكنه كان استثنائيا، مثل: تخصيص قطعة من الأرض الزراعية لأمير من الأمراء أو وزير أو قائد[4] .

ولقد طبق النظام الإقطاعي في مصر في العصر الأيوبي على يد صلاح الدين، فقد طبق النظام الإقطاعي في مصر بعدما عايشه في الدولة النورية، وساد مصر زمن صلاح الدين وخلفائه نوعان من الإقطاع هما:

١- الإقطاع الإداري: الذي اختص به الأمراء والموظفون وكانت هذه الإقطاعات في وحدة إدارية إقليمية واحدة.

---

[1] أبو المحاسن – حوادث الدهور جـ١ صـ٤٦٦.

[2] المقريزى – سلوك جـ٢ ق٢ صـ٨١١، محمود الصياد – أحوال مصر الاقتصادية كما صورها المقريزي صـ٩٨.

[3] عبد الكريم سليمان – الحياة الزراعية جـ٢١.

[4] المقريزى – الخطط جـ١ صـ١٣٨، حسنين ربيع– النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين جـ٢٥ دار النهضة،١٩٩٠م.

٢- **الإقطاع الحربي:** ويقترن بما يؤديه المقطع من خدمات حربية ويخضع لسيطرة الحكومة المركزية، ومن النادر أن يكون وراثيا، أو أن يبذل مدى الحياة[١] .

وورث المماليك هذا النظام عن أسيادهم الأيوبيين وبلغ درجة عالية من التنظيم خاصة في أوج دولة المماليك وأصبحت له مظاهره المتعددة، وخصائصه الثابتة التي جعلت منها دولة إقطاعية حربية[٢]، استطاعت التصدي لأكبر خطرين حاولا القضاء على العالم الإسلامي هما الخطر المغولي والخطر الصليبي، بل واستطاعت هزيمتهما وإخراجهما من البلاد الإسلامية وهذا النظام جعل مصر دولة حربية قوية تخشاها أي دولة في العالم في ذلك الوقت؛ لأنه كان يلبى احتياجات الدولة المادية[٣]، وعلى الرغم من كثرة حروبها إلا أن اقتصادها ظل قويا فترة طويلة، لان خزانة الدولة لم تكن تنفق على كل الجيش؛ لأن كل أمير كان عليه أن يجهز عددا معينا من الجنود وقت الحرب كل أمير حسب رتبته مجهزين بأسلحتهم وذلك مقابل الإقطاع الذي يتمتع بخيراته.

وبهذا النظام الإقطاعي أصبحت أرض مصر الزراعية موزعة بين السلاطين والأمراء ومماليكهم، أما الفلاح فلم يكن له من خيراتها إلا القليل[٤].

والحق أن الإدارة المملوكية كانت في بدايتها تعطى الإقطاع لمن يستحقه ويحافظ عليه وينميه، ويتحدث السبكى عن واجبات السلطان فيحدد واجباته نحو الإقطاع قائلا: (أن يهتم بها ويضعها مواضعها ويستخدم من ينفع المسلمين ويحمى حوزة الدين ويكف أيدى المعتدين)[٥] وكان هذا يحدث فعلا في أول الدولة المملوكية، أما في أواخرها فقد تغيرت الأمور وفسد هذا النظام الإقطاعي وفقد أصوله العسكرية التي كانت بارزة في عهد فجر الدولة المملوكية[٦] ولقد تدهور النظام الإقطاعي في أواخر العهد المملوكي لدخول عدة عناصر أدت إلى فساده ومن هذه العناصر:

أولا: عدم توريث الاقطاع وتغييره كل فترة: فقد كانت الإقطاعات في ظل السلاطين البحرية وراثية وثابتة، ولكن ذلك ألغى وأصبح الإقطاع يتغير بتغير وظيفة صاحبه، وكان السلاطين يقصدون من وراء ذلك عدم التمكين لنفوذ أي من الأمراء الذي سيزداد إذا ما استقروا فترة طويلة في إقطاعات دائمة[٧] ، وكانت هذه السياسة كارثة على الاقتصاد المصري إذ كان يعلم

---

[١] حسنين ربيع – السابق صـ٢٦.

[٢] محمد رجائي ريان – الإقطاع العسكري في العهد المملوكي والعثماني صـ٢٦ مجلة الدارة عدد (٢)١٩٨٨م.

[٣] رشيد باقة – العلاقات التجارية بين فلورنسا والدولة المملوكية جـ١٦.

[٤] عصام محمد شبارو – السلاطين في الشرق صـ١٣٤.

[٥] السبكى – معيد النعم ومبيد النقم جـ١٧.

[٦] أبو المحاسن – النجوم جـ١٦ صـ١٤٢.

[٧] أشتور – التاريخ الاقتصادى جـ١٧٢.

صاحب الإقطاع مسبقا أنه لن يستقر به طويلا؛ ولذا لم يوله أي اهتمام أو رعاية حقيقية، وأهملت وسائل الري والصرف، ولم يعمل على تحسينها؛ فقلت إنتاجية الأرض الزراعية[١]؛ وساعد على ذلك أيضا حرص كل صاحب إقطاع على أن يكون لنفسه الثروة بقدر الإمكان قبل أن يؤخذ منه الإقطاع.

وكذلك كثرت ظاهرة تغيير الإقطاع بفعل المماليك الأجلاب، الذين انتهزوا فرصة انتشار الوباء عام (٨٦٤هـ/١٤٥٩م) وصاروا يتتبعون من يقف على حانوت عطار، فيعرفون أنه مريض، ويقولون (لعل الضعيف له إقطاع) فان كان له إقطاع عرفهم به فيأخذونه منه[٢] ثم تمادوا بعد ذلك يأخذون إقطاعات أولاد الناس والأجناد القرانيص وعلى هذا خرج إقطاع غالب الناس، الحي والميت، حتى إنهم فعلوا ذلك مع بعضهم البعض فصار السلطان في شغل شاغل؛ بسبب كثرة تظلم الناس له من أخذ المماليك الأجلاب لإقطاعياتهم[٣]، فكان يصدر في اليوم الواحد عدة مراسيم ما بين رد إقطاع أو إخراج آخر[٤]، وكل هذا أدى إلى عدم الاستقرار والإهمال في الإقطاعات.

ثانيا: اتساع نظام الوقف: وكان من العناصر الفاسدة التي دخلت على النظام الإقطاعي فأفسدته؛ فلقد حرص السلاطين المماليك والأمراء على المحافظة على ثرواتهم لأنفسهم ولذرياتهم من بعدهم؛ فلجئوا إلى تحصينها بنظام الوقف مدفوعين بأحاسيس دينية وعوامل سياسية كما يقول دكتور/ محمد أمين صالح[٥] فنجد السلطان برسباى قد بلغت كتب وقفه أكثر من ثمانية عشر كتابا، وكذلك السلطان قايتباى. أما السلطان الغورى فقد وصلت وثائق وقفه إلى أكثر من مائتي وثيقة[٦] .

ولقد أدى ذلك إلى وجود مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية؛ وقفت من قبل السلاطين والأمراء على المساجد والمدارس والخوانق، وأولاد الملوك وغيرهم؛ وترتب على ذلك قلة خراج الأرض[٧]، وإيراد بيت المال؛ لأنها كانت معفاة من الضرائب المختلفة، وأدى أيضا إلى اعتماد كثير من الجنود على الرواتب التي يأخذونها من بيت المال بدلا من الإقطاع، مما سبب أزمات اقتصادية مستمرة.

---

[١] أشتور – السابق – الصفحة نفسها، قاسم عبده – ماهية الحروب الصليبية صـ١٩٨.

[٢] أبو المحاسن – النجوم – جـ١٦ – صـ١٤٢.

[٣] أبو المحاسن – السابق– الصفحة نفسها.

[٤] أبو المحاسن – السابق– الصفحة نفسها.

[٥] محمد محمد أمين صالح – الأوقات والحياة الاجتماعية صـ٩١ – دار النهضة ١٩٨٠م.

[٦] محمد محمد أمين صالح – السابق– الصفحة نفسها.

[٧] محمد محمد أمين صالح – التنظيمات الحكومية صـ٢٣٣.

المال لثمنها، لإنفاقها على مصالح المسلمين، وكثيرا ما كان يتنازل عن قرية لأحد أتباعه أو أمرائه مع أن ذلك لا يجوز من الناحية الشرعية؛ فلجأ السلاطين إلى حيلة للتخلص من ذلك وهي أن تشترى القرية من بيت المال ثم يهب السلطان للشاري ثمن تلك القرية[1] .

وبذلك دخلت طائفة من غير أهل الجندية في طائفة أصحاب الإقطاعات، يستفيدون من خيراتها ويتجنبون أعباءها[2]، وأيضا انتشار ظاهرة التنازع على الإقطاع أو مبادلته، وكان هذا يؤدى إلى شرخ في النظام الإقطاعي، وأفسح المجال للعامة كي يشتروا حق الاستغلال أو تملك الإقطاع[3] .

رابعا: توزيع الإقطاع الواحد في عدة أقاليم: ففي أثناء الروك الناصرى مكر الكتاب الأقباط كما يقول المقريزى[4]: (فبدءوا بأن أضعفوا العسكر المصري ففرقوا الإقطاع الواحد في عدة جهات فصار بعض الجبى في الصعيد وبعضه في الشرقية وبعضها في الغربية أتعابا للجندي وتكثيرا للكلفة) وكانت الدولة تهدف من وراء ذلك إلى عدم إقامة أرستقراطية إقطاعية والحد من نفوذ الأمراء عن طريق عدم استقرارهم مدة طويلة في إقطاعاتهم مما جعلهم يستنزفون الإقطاع دون النهوض به[5] .

خامسا: إهمال حالة الزراع والفلاحين: نتيجة لتغير الإقطاعات فلم يعد المقطع يهتم بأحوال الفلاح، بل كان يستنزفها، ولا يهتم بأحواله[6] ، ولم يقدم للفلاح أية مساعدات للنهوض بإنتاجه واستصلاح البائر منها، بل قام المقطعون برفع القيمة الإيجارية للفدان إلى ستة أمثال[7] كل ذلك أدى إلى هروب الفلاحين من الأرض الزراعية فقل إيراد الأراضي[8].

وكل هذه العوامل السابقة أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي المملوكي في عهد المماليك الجراكسة مما أدى إلى قلة الإنتاج الزراعي واعتماد رجال الدولة على ما يقبضونه من رواتب

---

(1) أبو المحاسن – النجوم – جـ٩ صـ٢٦.

(2) محمد ربيع ريان – الإقطاع العسكري – صـ٢٦.

(3) البيومى إسماعيل الشربينى – مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية جـ١ صـ٢٣٠ سلسلة تاريخ المصريين(١١٠) – الهيئة المصرية العامة.

(4) المقريزى – الخطط جـ١ صـ١٤٤..

(5) البيومى إسماعيل الشربينى – مصادرة الأملاك صـ٢٣١

(6) البيومى إسماعيل الشربينى – السابق صـ٢٣٣ .

(7) المقريزى– جـ٤ ق١ صـ٢٨.

(8) البيومى إسماعيل الشربينى – مصادرة الأملاك صـ٢٤٣.

... الأزمات الاقتصادية شبه متوالية في العصر الجركسى.

تصدير الغلال خارج مصر

من بين الأسباب البشرية التى أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، تصدير الغلال من مصر إلى بعض البلاد أثناء وقوع غلاء أو قحط بها مثل بلاد الشام وبلاد الحجاز، وكان ذلك يتم أحيانا بأمر السلطان أو يقوم التجار بذلك طلبا للربح، ومثال ذلك ما حدث في عام (٧٢٤هـ/١٣٢٣م) فقد وقع غلاء مفرط بالشام فارتفع سعر الغلال هناك ووصلت غرارة * القمح إلى أكثر من مائتي درهم، فألزم السلطان الأمراء بإرسال القمح إلى طرابلس وبيروت للتخفيف من وطأة الأزمة هناك، فتم إرسال عشرين ألف أردب قمحا، فنزل سعر القمح إلى مائة وعشرين درهما بالشام[2] ، ولا شك في أن سحب هذه الكمية الكبيرة من أسواق مصر أدى إلى رفع سعر الغلال بها، وكذلك حدث في عام (٧٧٦هـ/١٣٧٤م) أن ارتفعت الأسعار بمكة فبلغت غرارة القمح أربعمائة وثمانين درهما؛ فأرسل الأمير يلبغا الأتابك ١٢,٠٠٠ ألف أردب قمحا فرقها على الناس[3] .

ونلاحظ من خلال الحادثتين السابقتين أن السلطة ممثلة في السلطان أو أتابك العسكر هو الذى أصدر الأوامر بتصدير الغلال إلى الشام أو مكة، ولقد أدت عملية التصدير هذه إلى انخفاض الأسعار هناك؛ فقد انخفضت غرارة القمح ثمانين درهما، أما في مكة فقد فرقت الغلال المصدرة من مصر بدون ثمن أي مساعدة لأهلها باعتبارها من المدن المقدسة، ومع كثرة هذه الكميات المأخوذة من مصر إلا أنها لم تؤثر في ارتفاع أسعار القمح إلا قليلا، وذلك لأن السلطة المملوكية هي التي قامت بعملية التصدير وتحديد الكميات المصدرة.

أما في عام (٨١٨هـ/١٤١٥م) وقع القحط بالحجاز والشام فانتهز التجار هذه الفرصة، وأخذوا يحولون الغلال من جميع بلاد مصر إلى الشام والحجاز فارتفعت أسعار الغلال في مصر بسبب ذلك على الرغم من أنه كان رخيصا بها في أول العام[4] ، فوصل إلى ثلاثمائة درهم في آخره، وحدث مثل ذلك أيضا في عام (٨٦٠هـ/١٤٥٥م) فقد انتشر القحط والغلاء

---

(1) البيومى إسماعيل – السابق صـ٢٤٣، قاسم عبده – دراسات صـ١٧٧.

(*) الغرارة تساوى ١٠٠ قدح مصرى.

(2) ابن العماد الحنبلي– شذرات فى أخبار من ذهب جـ٦ صـ٦٢– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان.

(3) المقريزى – السلوك – جـ٣ صـ٩٧.

(4) ابن حجر – إنباء جـ٣ صـ٦٩، حياة الحجى – أنماط من الحياة الاقتصادية صـ٦١.

في البلاد الشامية وجزائر الفرنج فحمل التجار من غلال مصر إلى البلاد المذكورة شيئا كثيرا سواء عن طريق البر أو البحر، لأجل المكسب، ووصلت الكميات المصدرة إلى نحو مائتي ألف أردب، فأضر ذلك بحال الناس، وارتفعت الأسعار في القمح، فبيع الأردب بمائتين وسبعين درهما بعد أن كان بمائة وعشرين درهما هذا مع ندرته بسواحل مصر، وساحل بولاق[1] ونلاحظ أن الذي قام بعملية التصدير في هذه المرة هم التجار، ولذلك تم تصدير كمية كبيرة كان لها أثر قوى في ارتفاع الأسعار.

ولقد أصبح تصدير الغلال خارج مصر أمرا يثير العامة لعلمهم بارتفاع أسعارها فعندما حدث غلاء في الشام عام (٩١٩هـ/١٥١٣م) شاع بين العوام أن السلطان اشترى القمح وأرسله إلى بلاد الشام، فقاموا بمهاجمة بيت المحتسب العلائى بن القيس ورجموه بسبب قلة المعروض من القمح، ولم يكتفوا بذلك بل اعترضوا طريق السلطان وأسمعوه احتجاجهم وقالوا له جهارا: (الله يهلك من يقصد رفع سعر الغلال على المسلمين فما كان من السلطان إلا غير طريقه)[2] .

وهكذا يتضح لنا أثر تصدير الغلال خارج مصر لمساعدة البلاد المجاورة عند حدوث غلاء أو قحط بها على ارتفاع أسعارها في مصر نتيجة كثرة الطلب عليها خصوصا عندما ينتهز التجار هذه الفرص لزيادة ربحهم؛ فيحملون كميات كبيرة من مصر إلى هذه البلاد، أما عندما تقوم الإدارة المملوكية بذلك فكانت تقوم بها بطريقة منظمة، وتحدد الكميات المصدرة فلم تكن الأسعار ترتفع في مصر إلا قليلا.

* * *

(1) أبو المحاسن – حوادث الدهور جـ١ صـ٤٩٣.

(2) إبراهيم طرخان – مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة صـ٢٦٣.

الفصل الثالث

موقف الإدارة المملوكية وطبقات الشعب من الأزمات الاقتصادية

* دور السلاطين.
* دور الأمراء والوزراء.
* دور المحتسبين.
* دور التجار.
* دور القضاة والعلماء.
* دور المؤرخين.
* دور العامة.

دور سلاطين المماليك

لاشك أن سلاطين المماليك كان لهم دور كبير فى أثناء وقوع الأزمات الاقتصادية، وقد تفاوت هذا الدور من سلطان إلى آخر؛ فإن كان السلطان قويًا استطاع التحكم في الأزمة بتوفير احتياجات الشعب وتحكمه فى الأسعار، أما إذا كان السلطان ذا شخصية ضعيفة أو لا يهتم بشعبه فإن الأزمة تستفحل، بل كان هناك بعض السلاطين يستغلون هذه الأزمات لزيادة أرباحهم.

أما بالنسبة لسلاطين العصر المملوكي البحرى فقد تميز معظمهم بقوة شخصيتهم ومن استطاعوا القيام بدور إيجابي للتخفيف من حدة هذه الأزمات، وسنستعرض في الصفحات التالية دور سلاطين البحرية وكذلك سلاطين الجراكسة، حتى نستطيع إبراز دور سلاطين المماليك أثناء الأزمات.

ففى عهد الظاهر بيبرس (٦٥٨هـ/١٢٦٠م- ٦٧٦هـ/١٢٧٧م) وقعت أزمة اقتصادية شديدة ولكنه قد تصدى لها بكل قوة وحزم، ففي عام (٦٦٢هـ/١٢٦٣م) قل ماء النيل، وعُدمت الأقوات، وارتفعت أسعار الغلال، ووصل سعر إردب القمح مائة درهم ولم يوجد، فتصدى بيبرس الأزمة، وقام باتخاذ عدة إجراءات منها:

أنه جمع الفقراء والحرافيش وأصحاب العاهات من القاهرة ومصر فقط وعمل إحصاء لهم فبلغ عددهم ألفين وخمسمائة إنسان فتكفل هو بإطعام خمسمائة نفس، ووزع الباقي على الأمراء والأكابر والتجار كل حسب حالته المادية، وهكذا وزع فقراء البلد على أغنيائهم، ولم يكتف بذلك، بل حدد طعامهم وهو رطل خبز ورطل لحم في كل يوم وذلك لمدة ثلاثة أشهر[1] ونقل أصحاب العاهات إلى مدينة الفيوم، وأفرد لهم بلدة[2] تغل عليهم ما يكفيهم .

وقام الظاهر بيبرس أيضًا بتسعير المواد الغذائية ولكنه وجد أن هذا الإجراء أدى إلى غلاء الأسعار فأبطله، وأخذ يعمل على تخفيض الأسعار بطريقة غير مباشرة، فأمر بأن يباع من مخازنه كل يوم خمسمائة إردب قمح من ويبتين فما دونهما حتى لا يعطى فرصة لمن يريد التخزين من شراء كميات كبيرة، وأمر ألا يباع إلا للفقراء [3] وقام أيضًا بتفريق القمح من شونته على الزوايا والأربطة، ورتب كل يوم مائة إردب قمح مخبوزة تفرق بجامع ابن طولون

---

(١) ابن عبد الظاهر- الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر صـ١٨٨، بيبرس المنصورى - زبدة الفكرة- جـ٩ صـ١٠٤، المقريزى- السلوك جـ١ ق٢ صـ٥٠٨، الخالدى- المقصد الرفيع المنشا الهادى إلى صناعة الإنشا- ورقة٦٧، ابن حبيب- درة الأسلاك- ورقة ٣٣، القرمانى- صفوة الزمان ورقة٦٣، ابن إياس- بدائع جـ١ ق١ صـ٣١٩، إيرلابدوس- مدن إسلامية فى عهد المماليك- صـ٩٨.

(٢) محمد جمال الدين سرور- دولة الظاهر بيبرس صـ١٤٤.

(٣) ابن عبد الظاهر- الروض الزاهر- صـ١٨٨، بيبرس المنصورى زبدة الفكرة جـ٩ صـ١٠٤، ابن الفرات- فتوح النصر ورقة١٠٦.

وأمر بيبرس أيضًا بتفريق الجند في البلاد، وذلك حتى ترخص الأسعار؛ لأن تجميعهم في بلد واحد يؤدى إلى ارتفاعها.[1]

لذلك كان لحسن إدارة بيبرس وقوته وحزمه أثر كبير في القضاء على هذه الأزمة وتخفيف آثارها عن شعبه، ولم يهدأ له بال حتى انخفضت الأسعار فعلاً، وذلك يدل على اهتمامه بشعبه؛ لأنه كان يضع في اعتباره أنه المسئول الأول عن توفير متطلباتهم المعيشية اليومية.

أما السلطان المنصور قلاوون (٦٧٨هـ/١٢٧٩م- ٦٨٩هـ/١٢٩٠م) فكان مثل الظاهر بيبرس حريصًا على خفض الأسعار، ففى عام (٦٨٢هـ/١٢٨٣م) ارتفع سعر الغلال فوصل إردب القمح خمسة وثلاثين درهمًا، فاستاء المنصور قلاوون من ذلك- على الرغم من أنه وصل في عهد بيبرس أثناء أزمة (٦٦٢هـ) إلى مائة درهم- وعمل على تخفيضها، فأمر بتوجه العسكر إلى بلاد الشام[2]، حتى يقل عدد المستهلكين وينخفض السعر، ومع ذلك لم تنخفض الأسعار، فأراد أن يفتح أهراء مصر (مخازن الغلال) ويبيع منها الإردب بخمسة وعشرين درهمًا، فحذره الأمير الأيدمرى من ذلك، وقال له: (إن قلوب الناس متعلقة بما في الأهراء وكلما نظروا إليها ملأنة شبعت نفوسهم)[3] وأشار عليه بأن يأمر الأمراء بفتح شونهم، وبيع الإردب بخمسة وعشرين درهمًا[4]، فأعجب المنصور بهذا الرأى، وأمر الأمراء بتنفيذه، فانخفضت الأسعار فعلاً إلى عشرين درهمًا للإردب ثم إلى ثمانية عشر.[5]

أما بالنسبة للعادل كتبغا (٦٩٤هـ/١٢٩٤م- ٦٩٦هـ/١٢٩٦م) فقد حدثت في عهده أزمة شديدة في عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م) نتيجة انخفاض النيل، واشتدت هذه الأزمة بظهور الوباء، فبذل كتبغا كل ما يستطيع لعلاج هذه الأزمة، فاتخذ عدة إجراءات منها استيراد كميات كبيرة من القمح من الشام وجزيرة صقلية والقسطنطينية وبلاد الفرنج وبلغت هذه الكميات ثلاثمائة ألف إردب[6]، مما ساعد على انخفاض الأسعار، وقام أيضًا بتفريق الفقراء على الأمراء والأغنياء مراعيًا حالة كل منهم، فأرسل إلى أمير مائة مائة

[1] يسرى أحمد زيدان- الفقهاء والعامة في مصر والشام صـ٢٤٦- رسالة دكتوراة غير منشورة بدار العلوم.
[2] المقريزى- السلوك جـ١ ق٣ صـ٧١٧، حياة الحجى- أحوال العامة في عصر المماليك صـ٢٢٩.
[3] المقريزى- السابق- الصفحة نفسها، محمد جمال الدين سرور- دولة بنى قلاوون في مصر صـ٢٨٢.
[4] المقريزى- السلوك جـ١ ق٣ صـ٧١٧.
[5] المقريزى- السابق صـ٧١٨.
[6] بيبرس المنصورى- زبدة الفكرة جـ٩ صـ١٧

فقيرًا، وإلى أمير خمسين خمسين فقيرًا، ولأمير عشرة عشرة فقراء[1]، ولم يحدد العادل طعام هؤلاء الفقراء وإنما ترك الحرية لكل أمير في كيفية إطعام هؤلاء الفقراء والذين تكفل بهم، فمنهم من مد لهم سماطًا ليأكلوا جميعًا مع بعضهم، ومنهم من وزع الخبز عليهم، ومنهم من وزع الكعك عليهم، ومنهم من كان يعطيهم الرقاق[2] ومن الإجراءات التى اتخذها العادل أنه أخذ يوزع الغلال من الأهراء على المخابز في مختلف المناطق في القاهرة ومصر[3]، وأخذت الحكومة في نظام التقشف بالنسبة لرواتب الأمراء والجنود والمباشرين بحيث انخفضت كمية الجراية المعتادة، وتباعدت الفترة بين الواحدة والأخرى[4]؛ وذلك لضمان حسن الصرف ومراعاة الحالة الاقتصادية للبلاد.

وهكذا لم يأل العادل كتبغا جهدًا في سبيل القضاء على هذه الأزمة لكنها لم تنفرج نهائيًا إلا في أوائل عام (٦٩٦هـ/١٢٩٦م).

أما الناصر محمد (٧٠٩هـ/١٣٠٩م- ٧٤١هـ/١٣٤٠م) فقد حدث الغلاء في المرة الثالثة من حكمه عام (٧٣٦هـ/١٣٣٥م) نتيجة وقوع الوباء واحتكار الأمراء للغلال فعز القمح وارتفعت الأسعار، فوصل إردب القمح إلى سبعين درهمًا، والفول إلى خمسين، والخبز كل خمسة أرطال بدرهم[5]، فتحرك الناصر محمد بسرعة لإنقاذ البلاد من هذا الخطر الداهم، فاتخذ عدة إجراءات أهمها: أنه أمر بالتسعير الجبرى للقمح وهو ثلاثون درهمًا للإردب، وهدد من باعه بأكثر من ذلك بـ(نهب ماله)[6]، وأمر الناصر الأمراء بألا يخالفوا ذلك، وتتضح قوة شخصية الناصر عندما باع سمسارا الأميرين؛ قوصون وبشتاك القمح بأكثر من التسعيرة التى حددها الناصر، فباعا الإردب بستين وسبعين درهمًا خفية، فلما بلغ الناصر ذلك أمر بالقبض عليهما وضربهما بالمقارع وشهر بهما، ولم يكتف بذلك بل أحضر الأمير بشتاك ووبخه أمام الأمراء وشهر عليه السيف وضربه على أكتافه ورأسه، وكذلك استدعى الأمير قوصون ووبخه وقال له: (إذا كان مملوكي يفعل شيئًا بغير مرسومى ويعترض عليّ أى حرمة تبقى لى؟)[7] وهذا يدل على قوة شخصية الناصر، وعدم تهاونه مع الأمراء حتى الكبار منهم مما كان له أثر كبير في عدم استفحال هذه الأزمة.

[1] المقريزى- إغاثة صـ٣٥، ابن حجر- الدرر الكامنة جـ٣ صـ٢٦٣.
[2] المقريزى- السابق صـ٣٥، حياة الحجى- المجاعة والطاعون وأثرهما على سلطنة المماليك صـ١٥٢، حمدى عبد المنعم- دراسات في تاريخ المماليك والأيوبيين صـ١٩١.
[3] المقريزى- السابق صـ٣٥، حياة الحجى- المجاعة والطاعون صـ١٥٣.
[4] المقريزى- السابق صـ٣٣، حياة الحجى- السابق صـ١٥٣.
[5] المقريزى- السابق صـ٣٩، أحمد السلامى- كتاب مختصر التواريخ ورقة٣٦.
[6] المقريزى- السلوك جـ٢ ق٢ صـ٣٩٤، محمد عوض الله- أسواق القاهرة صـ١٤٥.
[7] المقريزى- السابق الصفحة نفسها، حياة الحجى- أنماط من الحياة الاقتصادية صـ١٢٨.

ومن الإجراءات التى اتخذها الناصر أنه غير المحتسب عندما وجده غير قادر على مواجهة هذه الأزمة، وكان هذا المحتسب هو نجم الدين محمد بن حسين بن علي الأسعردى، واختار الناصر شخصية اشتهرت بالأمانة والكفاءة في مواجهة الأمور وهو ضياء الدين يوسف ابن أبى بكر الشهير بالضياء بن الخطيب، ونجح الناصر في هذا الاختيار فبالفعل قد أظهر هذا المحتسب كفاءة حسنة في مواجهته هذه الأزمة[1]، وقد أخبره الناصر بأن أكثر الغلال للأمراء، فأول عمل قام به أنه عمل إحصاء كميات الغلال الموجودة في شون الأمراء، كل أمير على حده، وكتب فيها عدد الأرادب، وقدّر ما يحتاج إليه كل أمير لمؤنته ولعليق دوابه حتى وقت حصاد الغلة الجديدة، ثم ختم على هذه الشون، وجمع السماسرة والأمناء والكيالين وأشهد عليهم بألا تفتح شونة إلا بإذنه، ثم أخذ يذهب كل يوم إلى شونة أحد الأمراء ويخرج ما فيها من غلال، ويبدأ بإعطاء حصص للمطاحن والخبازين.[2]

وكذلك عمل الناصر على استيراد القمح من غزة والشوبك والكَرَك، وأمر بألا يترك في هذه البلاد غلة مخزونة إلا وتحمل إلى القاهرة[3] وقد نجح الناصر فعلاً من خلال هذه الإجراءات في القضاء على هذه الأزمة، فانحط سعر القمح إلى ثلاثين درهمًا، ثم واصل هبوطه وكثر المعروض منه، (وسكن الهرج الذى كان فيه الناس)[4].

ونلاحظ أن الأمراء لم يطيعوا أمر الناصر في بداية هذه الأزمة عندما طلب منهم أن يفتحوا شونهم ويبيعوا بثلاثين درهمًا عندما قال لهم: (يا أمراء شهر عليكم وشهر عليّ وشهر على الله[5]، مما اضطرهم إلى تنفيذ أوامره بالقوة وفتحت شونهم بطريقة منظمة عن طريق المحتسب، بذلك نجد الناصر محمد قد بادر بشكل صريح ومباشر بالتدخل فى محاولة جدية للحيلولة دون استفحال الأزمة التى قد تهدد استقرار المجتمع، ونجد أن انفراج هذه الأزمة يعود بالدرجة الأولى إلى قوة شخصية الناصر وحكمة تدبيره[6]، ونستنتج من ذلك أن لقوة شخصية السلطان أثرًا كبيرًا للتصدى للأزمات الاقتصادية.

أما في عهد الأشرف شعبان بن الناصر حسن بن الناصر محمد (٧٦٤هـ/١٣٦٣م-٧٧٨هـ/١٣٧٦م) حدثت أزمة اقتصادية شديدة في عهده فى عام

(1) المقريزى- السلوك- ج٢ ق٢ صـ٣٩٤.
(2) المقريزى- السابق- الصفحة نفسها.
(3) المقريزى- السابق- الصفحة نفسها.
(4) ابن إياس- بدائع- جـ١ ق١ صـ٤٧١.
(5) المقريزى- إغاثة صـ٤٠.
(6) حياة الحجى- أنماط من الحياة الاقتصادية ...

(٧٧٥هـ/١٣٧٣م) بسبب انخفاض النيل، واستمرت هذه الأزمة نحو سنة ونصف[1] بلغ سعر الإردب القمح مائة وخمسة وعشرين درهمًا، وبلغ سعر الدجاجة الواحدة أربعة دراهم[2]، ولم يتحرك الأشرف شعبان للتصدى لهذه الأزمة إلا بعد أن رأى أنها تزداد اشتدادًا، لم يكن موقفه حازمًا مثل جده الناصر محمد، وكل ما فعله لمواجهة هذه الأزمة أنه أمر نائبه بتوزيع الفقراء على الأمراء والأغنياء والتجار كل بحسب حاله[3]، ولم يلزم الأشرف هؤلاء الأغنياء أو الأمراء بطعام معين ولا مدة معينة يلتزمون فيها بإطعام الفقراء فكان كل منهم يقدم إلى فقرائه على قدر همته وسماح نفسه[4]، ثم فتح بعد ذلك عدداً من الشون وفرّق الغلال على الفقراء والمساكين بالويبة[5].

وتظهر لنا سلبية الأشرف شعبان في عدم اختياره السليم للمحتسب علاء الدين بن عرب الذى لم يكن ذا كفاءة لهذا المنصب، وساعد على استفحال الأزمة بأخذه البراطيل* من السوقة وعدم تسعيره للبضائع ، ومع كل هذا لم يعزله من منصبه إلا بعد أن ثارت العامة وطالبوا بعزل ابن عرب عن الحسبة عندئذٍ عزله وولى محمد بن طقتمر مكانه[6].

وهكذا نجد الأشرف شعبان لم يكن ذا شخصية قوية ولم يتخذ أى إجراءات حازمة لمواجهة آثار هذه الأزمة، وإنما كانت إجراءاته ضعيفة مما أدى إلى طول مدة هذه الأزمة واستمرارها حتى أوائل عام (٧٧٧هـ/١٣٧٥م) عندما زاد النيل.

* * *

أما بالنسبة لدور السلاطين الجراكسة فنجد أن دورهم لم يكن قويًا ومؤثرًا مثل المماليك البحرية فنجد السلطان برقوق (٧٨٤هـ/١٣٨٢م-٨٠١هـ/١٣٩٩م) عندما اشتد الغلاء عام (٧٨٤هـ/١٣٨٢م) أمر ألا يحبس أحد على دين لأجل الغلاء وأفرج عن المسجونين[7] بسبب الديون؛ فضاعت الحقوق بين الناس وانعدمت الثقة فى التعاملات، وكان لهذا الإجراء أثر سلبى فى ارتفاع الأسعار؛ لأن الناس خافوا على أموالهم لا سيما التجار الذين خافوا على تجارتهم، فتوقفت التعاملات التجارية مما أدى إلى اشتداد الأزمة.

(1) ابن إياس- بدائع- جـ١ ق٢ صـ١٢٥.
(2) ابن حجر- إنباء جـ١ صـ٧١.
(3) المقريزى- السلوك جـ٣ ق١ صـ٢٣٥، الملوانى- تحفة الأحباب صـ٤٥.
(4) المقريزى- السابق- الصفحة نفسها، ابن قاضى شهبه- تاريخه- جـ٣ صـ٤٤٧.
(5) ابن إياس- بدائع- جـ١ ق٢ صـ١٢٥.
* برطل أى ارتشى (المعجم الوسيط (ب.ر.ط.ل) والبراطيل هى الرشاوى التى كانت تؤخذ من الباعة مقابل تغاضى المحتسب عن تسعير المواد الغذائية أو إشرافه عليها وعلى الموازين.
(6) ابن إياس- السابق- الصفحة نفسها. (7) ابن حجر- إنباء جـ١ صـ٢٥٣.

وفى عام (٧٨٥هـ/١٣٨٣م) زاد النيل زيادة كبيرة، وتقطعت بعض الجسور فرتب السلطان برقوق لبعض الأمراء الإقامة بجوانب البحر والخلجان لحفظ الجسور[1]، أى أنه لم يتحرك إلا بعد تقطع الجسور، وغرق واستبحار بعض الأراضى، وأيضا وقعت أزمة اقتصادية فى عام (٧٩٦هـ/١٣٩٣م) واستمرت حتى أوائل عام (٧٩٨هـ/١٣٩٥م)، وذلك بسبب قلة ماء النيل (وكثرة ظلم الدولة ووقوع الوباء ووقوف أحوال الناس من قلة المكاسب)[2] ولم يتحرك برقوق إلا بعد بداية الأزمة بعامين، فقام باتخاذ عدة إجراءات، ولكنها لم تكن منظمة فمثلاً: أمر بأن يوزع فى كل يوم عشرون إردبا من القمح للفقراء بالقاهرة ومصر[3] ، ولم يأمر بعمل إحصاء لهؤلاء الفقراء، وتقدير ما يحتاجون إليه أو يوزع عليهم الخبز بطريقة منظمة، مما أتاح الفرصة للبعض أن يأخذ الخبز من عدة مواضع أكثر من مرة، ومنهم من كان يأخذ الخبز ويبيعه؛ ولذلك علق الصيرفي قائلاً: (واغتنى بعض الفقراء بسبب ذلك)[4]

وأيضا كان الفقراء يتزاحمون ويتدافعون وقت التفرقة حتى كان يموت منهم في اليوم من شدة الزحام نحو عشرين إنسانا[5]، وأيضا جلس برقوق ليتصدق على الفقراء بالأموال فاجتمع نحو خمسمائة فرد حصل الواحد منهم على خمسين درهما فضة، وكانوا يتزاحمون فمات نتيجة هذا الزحام سبعة وأربعون إنسانا[6]

وهكذا نجد أن السلطان برقوق لم يتحرك من بداية الأزمة وإنما تأخر كثيرا مما أدى إلى استفحالها، وعندما تصدى لها لم تكن إجراءاته منظمة كما رأينا، وليس هذا فحسب بل إنه عندما جلب الغلال من خارج مصر لتخفيف حدة الأزمة وانخفضت الأسعار فعلاً، ولم يوافق التجار والمحتكرون على ذلك؛ لأنهم قد خزنوا غلالا كثيرة وطمعوا فى بيعها بسعر أعلى، فاتحدوا وعملوا على رفع الأسعار بتظاهرهم بتصدير الغلال خارج مصر مما أدى إلى تكالب الناس على شراء الغلال وتخزينها خوفا من عدم وجودها فارتفعت الأسعار بدرجة كبيرة[7] وعدم الخبز من الأسواق، وهناك عامل آخر ساعد على استفحال هذه الأزمة وهو فساد المحتسبين فى عهده وتصارعهم على تولى الوظيفة بالمال، ومحاولة تعويضه بأخذ الأموال من الناس وعلى الرغم من كل ما سبق فإن عهد برقوق وسياسته كانت تعد أفضل بكثير من عهد

(1) ابن حجر- إنباء جـ١ صـ١٧٦.

(2) المقريزى- السلوك جـ٣ ق٢ صـ٨٢٦.

(3) الصيرفى- نزهه جـ١ صـ٤٢٤.

(4) الصيرفى- السابق - الصفحة نفسها

(5) ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ٤٨٢

(6) الصيرفى- نزهة جـ١ صـ٤٢٥، ابن حجر- إنباء جـ١ صـ٥٠٧

(7) حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ٥٧.

ابنه الناصر فرج (٨٠١هـ/١٣٩٩م: ٨٠٨هـ/١٤٠٥م) الذى اعتبره المقريزى (أشأم ملوك الإسلام)[1]؛ وذلك لأن مصر عاشت فى عهده سلسلة من الأزمات المتوالية نتيجة الاضطرابات السياسية ونقص ماء النيل، وتفشى الأمراض، وسوء إدارة البلاد، والاحتكار[2].

وكان موقف الناصر فرج بن برقوق السلبى من أكثر العوامل فى اشتداد هذه الأزمات؛ وذلك لشهرته بسوء التدبير وانصرافه إلى اللهو والطرب[3]، فضلاً عن ضعف شخصيته حيث إنه لم يستطع السيطرة على أمرائه الذين بذلوا جهدهم فى رفع الأسعار بخزنهم الغلال وبيعها بسعر مرتفع[4]، والموقف الوحيد الذى اتخذه الناصر فرج طوال هذه السنوات العجاف أنه أمر القضاة والناس بالخروج لأداء صلاة الاستسقاء عندما قلّ ماء النيل عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م)[5].

أما بالنسبة لموقف المؤيد شيخ (٨١٥هـ/١٤١٣م: ٨٢٤هـ/١٤٣١م) فكان أكثر إيجابية من الناصر فرج؛ فقد اعتلى السلطة وأسعار المواد الغذائية مرتفعة فبذل قصارى جهده من أجل تخفيضها[6] فاتخذ عدة إجراءات من أجل ذلك فضبط التعامل بالنقد، وسك دنانير مؤيدية جديدة[7] ، وكذلك عمل على جلب الغلال فأرسل الخازندار مرجان الهندى وعبد الرحمن السمسار، ومعهم مبلغ عشرة آلاف دينار عام (٨١٨هـ/١٤١٥م) إلى جهة الصعيد ليشتروا بهذا المبلغ قمحًا ويحضرونه إلى القاهرة لتنتهى المزاحمة على الخبز[8] ، وعندما حضر مرجان ومعه الغلال انخفض السعر بالفعل فأمره المؤيد بأن يبيع ما معه بالسعر الحاضر حتى ولو خسر فيه النصف[9].

ومن الإجراءات التى تحسب للمؤيد شيخ أنه عندما وجد عدم قدرة المحتسب الأمير التاج على التحكم فى الأسعار ومواجهة الأزمة عام (٨١٨هـ/١٤١٥م) عزله من منصب الحسبة وتولى المؤيد الحسبة بنفسه[10] وهذا يدل على مدى حرص المؤيد على إنهاء هذه الأزمة وأنه لم يجد الشخصية المناسبة التى تستطيع تولى هذا المنصب فى ذلك الوقت

(1) المقريزى- السلوك جـ٤ ق١ صـ٣٢٥.

(2) أبو المحاسن- النجوم جـ١٣ صـ١٥٢، حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ٧٤.

(3) الصيرفى- نزهة جـ٢ صـ٢١٢.

(4) المقريزى- السلوك جـ٤ ق١ صـ٣٢٥.

(5) حامد زيان- الأزمات الاقتصادية صـ٦٧.

(6) أبو المحاسن- النجوم- جـ١٤ صـ٤٠، حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ٧٧.

(7) حامد زيان غانم- السابق صـ٧٧.

(8) العينى- عقد الجمان صـ٢٤١، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٧٢.

(9) ابن حجر- السابق- صـ٨٦.

(10) العينى- السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد صـ٣٤١، الصيرفى- نزهة جـ٢ صـ٣٥٨، أبو المحاسن- النجوم جـ١٤ صـ٤٠.

ومن الإجراءات التى قام بها المؤيد أنه أخذ يفرق الأموال على الفقراء فى الجوامع والزوايا وفى الخوانق وعلى طلبة العلم فى المدارس، فكان نصيب كل شيخ عشرة دنانير وإردب قمح، ولكل طالب أو صوفى أربعة وعشرون ديناراً مؤيديًا (نسبة إلى المؤيد شيخ)[1] ، ولكن توزيع هذه الأموال قد اتصف بالعشوائية وعدم التنظيم؛ وذلك لأن المؤيد لم يأمر بعمل إحصاء بأسماء المحتاجين وطلبة العلم والصوفية، مما أتاح الفرصة لبعضهم للحصول على الأموال من خمسة مواضع[2] وكان جملة ما تم تفريقه من أموال فى عام (٨١٩هـ/١٤١٦م) أربعة آلاف دينار ومن الخبز ثلاثمائة وستين ألف رطل[3] وعندما كان النيل يتوقف عن الزيادة كان المؤيد يأمر الناس بصيام ثلاثة أيام ثم يخرج الناس والقضاة والمشايخ فى آخر يوم منها إلى الصحراء لأداء صلاة الاستسقاء[4] ، ولكن ما السبب فى الأمر بصيام ثلاثة أيام؟ ولقد تكرر هذا المشهد كثيرا في العصر المملوكى، هل هذا إجراء تقشفى؟ أم لزيادة الناحية الإيمانية ولرفع الروح المعنوية عند الشعب؟ ونستبعد أن يكون ذلك إجراء تقشفيا وذلك لقصر فترة الصوم ولأن ذلك كان يتم في أيام زيادة النيل، أى قبل حدوث الأزمة، ونرجح أن يكون ذلك من أجل رفع الروح المعنوية عند الشعب وتحليتهم بالصبر، لأن هذا ابتلاء من الله.

وقد حدث هذا الإجراء أيضًا فى أثناء وقوع الأوبئة؛ ففى عام(٨٢٢هـ/١٤١٩م) عندما تفشى الطاعون أمر السلطان المؤيد شيخ الناس بصيام ثلاثة أيام، ثم خرجوا إلى الصحراء يدعون الله لرفع الطاعون، وخرج المؤيد معهم وذبح، وفرق الذبائح على الجوامع والخوانق والزوايا وعلى الفقراء الذين خرجوا إلى الصلاة، وهذه أول مرة يخرج الناس للصلاة فيها من أجل رفع الطاعون[5] ولم يحدث ذلك من قبل إلا في صلاة الاستسقاء[6] ويبدو أن الطاعون كان متفشيًا بدرجة كبيرة مما دفع الناس إلى الصلاة من أجله، وبالفعل (يسّر الله عقيب ذلك رفع الوباء)[7]

وهكذا نجد أن المؤيد

[1] ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٨٥.

[2] ابن حجر- السابق صـ٨٥.

[3] ابن حجر- السابق الصفحة نفسها.

[4] الصيرفى- نزهة النفوس جـ٢ صـ٤٧٥، العينى- الجمان صـ٣٨٣، أنور زقلمة- المماليك في مصر صـ١٨٣.

[5] العينى- عقد الجمان صـ٣٦٢، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ١٩٨، الصيرفى- نزهة- جـ٢ صـ٤٥٦.

[6] العينى- عقد الجمان صـ٣٦٣.

[7] العينى- السابق الصفحة نفسها.

شيخ لم يدع وسيلة للتصدى للأزمات الاقتصادية والأوبئة التى حدثت فى عهده، وعلى الرغم من ذلك فقد اختلف المقريزى وأبو المحاسن فى تقييمهما للمؤيد شيخ ومسئوليته عن سوء الأوضاع فى البلاد، فيذكر المقريزى (أنه من أكبر أسباب خراب مصر) ويرد عليه أبو المحاسن (بأنه كان سلطانا جليلا، كثير الحركات والأسفار، جيد التدبير، حسن السياسة)[1].

والحقيقة أننا نجد أن كلا المورخين على حق؛ فالمقريزى يقيمه عندما كان نائبا للسلطان المملوكى فى الشام وشق عصا الطاعة على سلطان مصر، مما اضطر السلطة المملوكية إلى إرسال عدة حملات لمحاربته، وأدى ذلك إلى استنزاف موارد مصر الاقتصادية، أما أبو المحاسن فيقيمه عندما كان سلطانا على مصر يهتم بأمور الرعية ويعمل على توفير السلع الغذائية لشعبه.

أما السلطان برسباى (٨٢٥هـ/١٤٢٢م: ٨٤١هـ/١٤٣٧م) فيعد موقفه أثناء الأزمات من أسوأ المواقف بل إنه ساعد بسياسته الاحتكارية على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ونلاحظ طوال عهده أن الأسعار استمرت بين ارتفاع وانخفاض بسبب هذه السياسة؛ فمثلا احتكر برسباى تجارة الغلال عام (٨٣٢هـ/١٤٢٨م) في فصل الربيع- ومن العادة أن تكون الأسعار منخفضة فى هذه الأيام- فارتفع سعرها بحيث وصل سعر إردب القمح إلى خمسمائة درهم[2]، وسبق أن تحدثنا عن سياسة برسباى الاحتكارية وأثرهافى حدوث الأزمات*.

وكذلك لم يتخذ موقفا حازما تجاه فساد وثورات المماليك الأجلاب الذين قاموا بنهب أموال الناس وغلاتهم، ولم يمنعهم برسباى عن ذلك، بل كان يصرح لهم أحيانا بنهب أموال المباشرين** ، وغاية ما قام به برسباى أثناء الأزمات الاقتصادية والطواعين أنه زار رباط الآثار النبوية عام (٨٣٢هـ/١٤٢٨م) عندما توقف النيل عن الزيادة[3] ، ومنع النساء من الخروج إلى الطرقات حتى لا ترتكب الفاحشة وكان ذلك بنصيحة بعض العلماء، كى يرفع الله الطاعون عنهم[4]

ونستخلص مما سبق أن برسباى يعد من السلاطين الذين كان دورهم سلبيا أثناء الأزمات أما السلطان جقمق (٨٤٢هـ/١٤٣٨م: ٨٥٧هـ/١٤٥٣م) فقد اتخذ عدة إجراءات لمواجهة الأزمات الاقتصادية التى حدثت فى عهده ابتداء من عام (٨٥٣هـ/١٤٤٩م) والتى يطلق عليها

[1] أبو المحاسن- النجوم- جـ١٤ صـ١١٠.

[2] الصيرفى- نزهة- جـ٣ صـ١٥٥، حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية والأوبئة صـ٩٢.

* انظر الفصل الثانى صـ١٢٣.

[3] الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ١٦٣.

** انظر الفصل الثانى. صـ١٠٧.

[4] الصيرفى- السابق- جـ٣ صـ٤٠٤، العينى- عقد الجمان صـ٧.

سنة الشراقى العظيم[1]، واستمر هذا الغلاء حتى عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) ولكن جقمق قد اتخذ عدة إجراءات لمواجهة هذه الأزمة المتقطعة طوال هذه الأعوام منها: أنه أخذ يتصدق على الفقراء بالأموال، ويقيم لهم الولائم المليئة بأنواع الأطعمة المختلفة والحلوى[2] وأيضا عمل على استيراد الغلال من جزيرة قبرص عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م) لتوفير الغلال في القاهرة، وللعمل على إنهاء الأزمة[3] ، ولم يضن جقمق بمخزونه من الغلال فأمر بفتح شونه والبيع منها، كل إردب بألف درهم، وكذلك فتح شون الأمراء، فسعد الناس بذلك[4] ، وأيضا قام جقمق بالتصدى للمماليك الأجلاب الذين كانوا ينهبون الغلال من المراكب الموجودة فى البحر ومنعهم عن ذلك[5] ، ومن الإجراءات التى قام بها أنه كان يأمر القضاة والعلماء والناس بالخروج لأداء صلاة الاستسقاء عندما يقل ماء النيل وقد خرجوا فى شهر رجب عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م) ثلاث مرات[6].

وهكذا نجد أن السلطان جقمق كان موقفه أكثر إيجابية من السلطان برسباى فى مواجهة الأزمات الاقتصادية ومحاولة تخفيف آثارها عن كاهل الشعب المصرى.

أما في عهد السلطان إينال (٨٥٧هـ/١٤٥٣م): (٨٦٥هـ/١٤٦٠م) فثارت المماليك الأجلاب كثيرًا وتوقفت أحوال الناس بسبب ذلك، وارتفعت الأسعار، ولم يستطع إينال وقف فساد المماليك الأجلاب وكل مافعله إينال من أجل القضاء على ارتفاع الأسعار أنه حاول إصلاح العملة وسك دراهم جديدة[7] وقد نجحت هذه المحاولة وانخفضت الأسعار فعلا.

أما دور السلطان خشقدم (٨٦٥هـ/١٤٦٠م): (٨٧٢هـ/١٤٦٧م) فى أثناء الشراقى الذى حدث عامى: (٨٦٥هـ)، (٨٦٦هـ) فقد انحصر فى إرساله القراء والفقهاء ليقرأوا القرآن والحديث ويدعوا الله لزيادة النيل فى المقياس، ومع ذلك لم يزد النيل وتكالب الناس على شراء الغلال[8] فازدادت الأسعار ارتفاعا وهذا غاية ما فعله السلطان خشقدم.

وتلخص دور السلطان قايتباى (٨٧٢هـ/١٤٦٨م: ٩٠١هـ/١٤٩٦م) في أنه قد باع

(1) أبو المحاسن- النجوم- جـ١٥ صـ٥٤٧.
(2) أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٢٣٢، ٢٣٣.
(3) أبو المحاسن- السابق- صـ٢٣٨، جرجس فام ميخائيل- السلطان جقمق وحالة مصر في عصره صـ٤٣.
(4) أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٢٣٥، جرجس فام ميخائيل- السابق الصفحة نفسها.
(5) أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٢٣٥.
(6) أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٢٣٦.
(7) أبو المحاسن- السابق جـ٢ صـ٣١٠.
(8) أبو المحاسن- السابق جـ٣ صـ٤٢٤.

الفحم من شونته بسعر رخيص؛ وذلك بعدما ثار الشعب عليه وسمع إساءة العوام له[1].

أما محمد بن قايتباى فكان دوره سلبيا عندما انخفض النيل عام (٩٠٢هـ/١٤٩٧م) فلم يفعل شيئا من أجل توفير المواد الغذائية وخفض أسعارها بل زادت ثروات العربان فى عهده مما أدى إلى نهب كثير من البلاد وارتفاع الأسعار[2].

أما السلطان الأشرف قانصوه الغورى (٩٠٦هـ/١٥٠٠م): (٩٢٢هـ/١٥١٦م) فقد ساعد بكثرة فرضه للضرائب على ارتفاع الأسعار وأيضا ضرب نقودا جديدة تقل قيمتها عن النقود التى كانت موجودة مما أدى إلى توقف أحوال الناس، وصارت البضائع تباع بسعرين؛ سعر بالنقود الجديدة وسعر بالنقود القديمة[3].

وهكذا بدلا من أن يحاول الغورى التصدى للأزمات الاقتصادية التى وقعت فى عصره أسهم فى استفحالها بهذه التصرفات. وأعتقد أن هذا كان خارجا عن إرادته بسبب الحروب التى خاضها ضد البرتغاليين والعثمانيين فضلا عن ثورات العربان، وكثرة مطالبة المماليك الأجلاب بالأموال، وأيضا اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح التى كان له أثر في انهيار الاقتصاد المصرى، فضلا عن أن الغورى قد ورث السلطة وهى تعانى من قلة الأموال والموارد، وانتشار الفساد والخراب بسبب كل ذلك لم يستطع الغورى التصدى لهذه الأزمات التى ورثها من السلاطين السابقين عليه.

أما السلطان طومان باى (٩٢٢هـ/١٥١٦م) فلم تسعفه الظروف التى تولى فيها من أن يحاول اتخاذ أى إجراء لتحسين الأحوال الاقتصادية؛ إذ تولى السلطنة والعثمانيون على وشك دخول القاهرة.

وخلاصة الأمر أن سلاطين المماليك قد تفاوتت مواقفهم من الأزمات الاقتصادية التى حدثت في عهدهم فنجد معظم سلاطين العصر المملوكى البحرى قد حرصوا على التصدى لهذه الأزمات، واتخذوا عدة إجراءات للتخفيف من آثارها على الشعب المصرى.

أما السلاطين الجراكسة فقد حاول بعضهم التصدى لهذه الأزمات فاتخذوا بعض الإجراءات للتخفيف من حدة هذه الأزمات مثل: السلطان برقوق والمؤيد شيخ وجقمق، وظهر بعضهم الآخر فى موقف سلبى فى مواجهة هذه الأزمات بل كانوا من عوامل ازديادها مثل: السلطان فرج بن برقوق، وبرسباى، وبعض السلاطين الجراكسة كانت إجراءاتهم ضعيفة ولم تحقق الهدف منها مثل: السلطان إينال، وخشقدم، وقايتباى وبعضهم لم يتخذ أى موقف تجاه هذه الأزمات مثل السلطان بلباى، ومحمد بن قايتباى، وبعضهم عرف عنهم حسن الإدارة والحزم، ولكن الظروف المحيطة بهم لم تساعدهم في اتخاذ إجراءات حازمة مثل: السلطان الغورى وطومان باى.

(1) عبد الرحمن محمود عبد التواب- قايتباى المحمودى صـ١٢٤.
(2) ابن إياس- بدائع جـ٢ صـ٣٠٦، حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ١١٩.
(3) حامد زيان غانم- السابق- الصفحة نفسها.

دور الأمراء والوزراء

لا شك أن أمراء الدولة المملوكية ووزرائها كان لهم دور بارز فى أثناء وقوع الأزمات الاقتصادية، وعلى الرغم من تفاوت دور الأمراء سلبا وإيجابا فنستطيع تحديد أدوارهم كما يلى:

عند وقوع الأزمات كثيرا ما كان يقوم الأمراء بتوفير الطعام للفقراء وقد تم ذلك فى شكل إلزامى من السلطان أو بشكل تطوعى يقوم به الأمير من تلقاء نفسه بغية الثواب والأجر من الله.

وبالنسبة للإطعام الإلزامى فكان يقوم السلطان بتوزيع الفقراء على الأمراء من أجل إطعامهم وتوفير احتياجاتهم طوال فترة الأزمة فقد حدث مثل ذلك عام (٦٦٢هـ/١٢٦٣م) فى عهد الظاهر بيبرس عندما ارتفعت الأسعار وندرت الأقوات، فقام بيبرس بعمل إحصاء للفقراء ووزعهم على الأمراء لكل أمير مجموعة من الفقراء على قدر رتبته وحالته المالية[١]، وأيضا وزع العادل كتبغا الفقراء على الأمراء فى أثناء أزمة (٦٩٥هـ/١٢٩٥م)[٢]، وأيضا قام الأشرف شعبان بتوزيع الفقراء على الأمراء فى أثناء أزمة عام (٧٧٥هـ/١٣٧٣م)[٣]

ونلاحظ أن هذا الإلزام من السلاطين للأمراء لم يتم إلا فى العصر المملوكى البحرى فقط، أما فى العصر الجركسى فلم تخبرنا المصادر- حسب اطلاعى- عن أحد من السلاطين قد ألزم الأمراء بذلك؛ وأعتقد أن هذا يرجع إلى قوة شخصية السلاطين فى العصر البحرى وطاعة الأمراء لسلطانهم، ولذلك كانوا يوجهون إليهم الأوامر، ويطمئنون على تنفيذها، أما فى العصر الجركسى فلم يعد السلاطين ذوى هيبة حتى ينصاع الأمراء لأوامرهم؛ ولذلك لم يستطع السلاطين الجراكسة إلزام الأمراء بإطعام الفقراء إبان الأزمات الاقتصادية.

أما بالنسبة للشكل التطوعى فقد قام بعض الأمراء من تلقاء أنفسهم بإطعام الفقراء، والتصدق عليهم أثناء الأزمات، رغبة فى الثواب من الله، مثل الأمير أيبك الأفرم الصالحى النجمى نائب السلطنة أيام المنصور قلاوون، فيقول عنه المقريزى[٤] : (كان له فى الغلاء أفعال فاضلة من إطعام الفقراء والأيتام الخبز والطعام).

ونجد أيضا الأمير فخر الدين الطنبغا المساحى فى أثناء أزمة عام (٦٩٥هـ/١٢٩٥م)

---

(١) ابن عبد الظاهر- الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، صـ١٨٨، المقريزى- السلوك- جـ١ ق٢ صـ٥٠٨، بيبرس الدوادار- زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة جـ٩ صـ١٠٤.

(٢) المقريزى- إغاثة الأمة صـ٣٥.

(٣)ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ١٤٠، ابن قاضى شهبه- تاريخه- جـ٣ صـ٤٤٧، حياة الحجى- المجاعة والطاعون صـ١٥٢.

(٤)المقريزى- كتاب المقفى الكبير جـ٢ صـ٣٢٨.

كان له مائة فدان فول جعلها مشاعا للفقراء يأكلون منها فى موضع الزرع، حتى لا يأخذ أحد منهم شيئًا يبيعه، وقد نفد المحصول عن آخره، وعندما زار الأمير الطنبغا أجران الفول لم يجد سوى تل كبير من القشر أكل فوله أخضر، فأمر أن يدرس لينتفع بتبنه، فحصل منه سبعمائة وستين إردبا، فعد ذلك من بركة الصدقة[١] ، وكان بعض الأمراء يمتنعون عن بيع الغلال فى أثناء الأزمات رغبة فى زيادة ربحهم، ولكن قام بعض الأمراء ببيع ما فى شونهم للناس من أجل التفريج عنهم مثل الأمير عز الدين أيدمر الخطيرى الأستادار الذى أمر مباشريه عام (٧٠٩هـ/١٣٠٩م) أثناء ارتفاع أسعار الغلال وامتناع التجار المحتكرين عن بيعها- بألا يتركوا فى مخازنه من الغلال إلا ما يكفيه مدة سنة واحدة ويبيعوا الباقى بسعر منخفض[٢] ، وذلك تخفيفا على الناس.

وفى بعض الأحيان كان يقوم الأمراء بتكليف من السلطان بحماية القمح الوارد من خارج القاهرة من النهب سواء من جانب عامة الشعب أو المماليك الأجلاب، مثال ذلك ما حدث عام (٨١٩هـ/١٤١٦م) عندما وردت عدة مراكب إلى القاهرة تحمل نحو ألفى إردب قمح، فخرج الأمير إينال ليفرقها مع المحتسب، وتزاحم الناس عليه، فحمل عليهم إينال فمات رجل وغرقت امرأة فى الماء وسالت دماء بعض الناس من ضرب الدبابيس*[٣].

أما بالنسبة لحماية الغلال من المماليك الأجلاب، فقد حدث عام (٨٥٤هـ/ ١٤٥٠م) عندما تلفت الغلال فى مصر، ولم يتمكن الناس من الوصول إلى الغلال الواردة من الخارج بسبب استيلاء المماليك الأجلاب على المراكب بما فيها من الغلال، فأمر السلطان جقمق الأمير أزبك بن ططخ والأمير جان بك الوالى بحماية القمح الوارد إلى القاهرة من نهب المماليك الأجلاب وحماية الشون الخاصة بالأمراء حتى يباع ما فيها من الغلال[٤] .

وكذلك كان للأمراء دور كبير فى حماية الجسور أو إعادة بنائها عندما يزداد فيضان النيل وتغرق بعض الدور والأراضى، ففى عام (٧٥٥هـ/١٣٥٤م) زاد النيل زيادة كبيرة فغرقت منطقة كوم الريش بمصر، وسقطت دورها وأشرفت الحسينية بالقاهرة على الغرق، فقام

---

(١)المقريزى- إغاثة- صـ٣٦.

(٢)المقريزى- السلوك جـ٢ ق١ صـ٥٥، المقفى- جـ٢ صـ٣٦٥، أبو المحاسن- النجوم جـ٨ صـ١٩٢.

(٣)ابن حجر- إنباء- جـ٣ صـ٨٥.

*الدبابيس- مفردها دبوس وهى آلة من آلات الحرب تشبه الإبرة كانت تصنع من عود طوله قدمان من الخشب الغليظ في أحد طرفيه رأس من حديد قطرها ثلاث بوصات تقريبا (محمود نديم- الفن الحربى صـ٢١٣).

(٤)السخاوى- التبر المسبوك في الذيل على السلوك صـ٣١١.

الأمير علاء الدين على بن الكوارنى والى القاهرة، والأمير قشتمر الحاجب، وقطعوا أشجارا كثيرة وأقاموا سدا عظيما حتى رجع الماء عن حى الحسينية[١] ، وكذلك حدث فى عام (٧٨٥هـ/١٣٨٣م) أن زاد النيل زيادة كبيرة فتهدمت بعض الدور، وانفتح مقطع بجسر الزربية فأسرع الأمير أيدكار الحاجب وحسين الوالى فأحضرا المراكب وسداه بأبواب وصوارى وأخشاب فلم ينسد إلا بعد عدة أيام، ورتب السلطان جماعة من الأمراء والمماليك للإقامة بجوانب البحر والخلجان لحفظ الجسور[٢] ، وأيضا حدث عام (٨٣٨هـ/١٤٣٤م) عندما فتحت فتحة فى الخليج الناصرى فنفذ الماء إلى ناحية شبرا ومنية السيرج، فغرقت كثير من الدور[٣] ويبدو أن والى الشرطة فى ذلك الوقت لم يستطع السيطرة على الموقف فعُزل وأعيد الأمير دولات خجا إلى ولاية الشرطة- التى كان قد تولاها فى عام (٨٣٦هـ/١٤٣٢م)- وباشر عملية بناء السد المقطوع[٤] .

ونلاحظ مما سبق أن الأمراء لم يتحركوا من تلقاء أنفسهم لبناء السدود المقطوعة، وإنما كان يتم ذلك بتكليف من السلطان أو نائبه، وأيضا كان يقوم الأمراء بمثل هذا الدور عند وقوع الحرائق كما سبق أن تحدثنا*.

وكان الأمراء يقومون عند وقوع الأزمات أو توقف النيل عن الزيادة أو وقوع الأوبئة بمهاجمة أماكن الفساد اعتقادا منهم بأن ذلك سبب البلاء، وقد حدث مثل ذلك عام (٧٤٤هـ/١٣٤٦م) عندما قام الأمير ألملك بمهاجمة الأماكن التى يباع فيها الخمر وكسر أوانى الخمر والنبيذ بمصر (وكان يوما مشهودا، وأمرها أعظم من فتوح عكا لما كان يجرى بها من الفواحش)[٥] .

وفى عام (٧٨٩هـ/١٣٨٧م) توقف النيل عن الزيادة فحصل للناس بسبب ذلك قلق عظيم، فبادر الأمير سودون نائب السلطنة بالديار المصرية بالهجوم على المتفرجين فى البحر وهجم عليهم ليلا، وكسر أوانى الخمر التى كانت عند النصارى[٦] .

وكذلك كان للأمراء دور كبير عند وقوع الأوبئة، وذلك بقيامهم بتكفين الموتى ومواراتهم، وكانوا يفعلون ذلك متطوعين دون إلزام من السلطات، بل طلبا للأجر والثواب،

(١)المقريزى- السلوك جـ٣ ق١ صـ١٢.
(٢)ابن حجر- إنباء جـ١ صـ٢٧٦.
(٣)ابن حجر- السابق- صـ٥٣٧.
(٤)ابن حجر- السابق- الصفحة نفسها.
(٥)ابن قاضى شهبه- تاريخه جـ٢ صـ٣٥٢.
(٦)ابن الفرات- تاريخه- جـ١ صـ٩ تحقيق قسطنطين رزيق.
*انظر الفصل الأول.

مثل ذلك ما قام به الأمير بيبغاروس الناصرى- نائب السلطة فى عهد المظفر حاجى- فقد كفن من الموتى ما يزيد على مائة ألف ميت ممن لا أهل لهم[١] ، وكذلك تصدى الأمير ناصر الدين أقبغا آص والأمير سودون الشيخونى لدفن الموتى من أموالهما عام (٧٧٦هـ/١٣٧٤م) عندما وقع الوباء[٢]، وكذلك قام الأمير الماردنى وسعد الدين بن غراب بموارة أثنى عشر ألف وسبعمائة نفس فى خلال أربعة أشهر فقط عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م)[٣].

وقد أقام الأمير يشبك الظاهرى مغسلا بالقرب من مدرسة السلطان حسن لغسل الموتى بسبب الطاعون الذى وقع فى شعبان عام (٨٧٣هـ/١٤٦٨م) فصار الموتى يحملون إليه ويغسلون ويكفنون ويدفنون من مال الأمير يشبك (فحصل للناس بذلك غاية الرفق فى تلك الأيام)[٤] وقد انتفع بهذا المغسل عندما وقع الطاعون مرة أخرى في شهر ذى الحجة عام (٨٨١هـ/١٤٧٦م)[٥] .

وكان الأمراء يخرجون إلى الصحراء لحضور صلاة الاستسقاء عند توقف زيادة النيل مع القضاة والعلماء والفقهاء وعامة الناس وحدث مثل ذلك عام (٧٧٥هـ/١٣٧٣م)[٦] .

أما الدور السلبى الذى قام به الأمراء أثناء الأزمات فقد تمثل فى احتكارهم الغلال بغية ارتفاع أسعارها ومن ثم يزداد ربحهم، ومثال ذلك ما حدث عام (٧٣٦هـ/١٣٣٥م) عندما وقع الغلاء وارتفع سعر القمح حتى بلغ الإردب خمسين درهما، فأصدر الناصر محمد أمرًا بألا يباع القمح بأكثر من ثلاثين درهما، ومع ذلك باع سمسارا الأميرين قوصون وبشتاك الإردب بستين وسبعين درهما خفية[٧] ، ويتضح لنا شدة استغلال الأمراء لسلطتهم وتحكمهم فى الأسعار من خلال الحادثة التى وقعت للعينى عندما كان محتسبا للقاهرة فيقول: أنه عزل نفسه لأن الأمير سودون الدوادار عندما صادر أموال الأمير أيتمش كان من جملة ما صودر ستة آلاف إردب قمح، وكان سعر الإردب فى ذلك الوقت خمسة وثلاثين درهما، وطلب سودون من

(١)ابن حجر- الدرر الكامنة جـ١ صـ٥١١.
(٢)ابن حجر- إنباء جـ١ صـ٧٢، ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ١٤١.
(٣)ابن حجر- السابق جـ٢ صـ٢٦٠، المقريزى- الخطط- جـ٤ صـ٢٨٢، العينى- عقد الجمان صـ٦٩.
(٤)ابن إياس- بدائع جـ٢ صـ١٠٧.
(٥)شمس الدين محمد بن محمود- تاريخ الأمير يشبك الظاهرى صـ١٨.
(٦)ابن قاضى شهبه- تاريخه جـ٣ صـ٤٣١.
(٧)المقريزى- السلوك جـ٢ ق٢ صـ٣٩٤، حياة الحجى- أنماط من الحياة الاقتصادية- صـ١٢٨.

العينى بأن يبيع هذه الكمية بسبعين درهما للإردب، فرفض العينى ذلك فقام بعزله عن الحسبة[1]، ولا شك أنه قد عين محتسبا آخر نفذ ذلك مما كان له أثر فى رفع الأسعار.

وأيضا كان الأمير يشبك يتبع سياسة الاحتكار، فكان يحتكر القمح ويبيعه بأسعار عالية[2] بعد ذلك.

وكان بعض الأمراء والوزراء ينتهزون فرصة انتشار الوباء وموت عدد كبير من الناس فيستولون على أموالهم حتى إن كان لهم وارث، ومثال ذلك ما قام به الوزير فخر الدين ابن الخليلى من استيلائه على قدر كبير من الأموال الموروثة التى كانت تتحصل لديوان المواريث الحشرية، فكان يحرم الورثة من حقهم فى ميراث أهلهم، ويتحول كل ما يحق للوارث إلى ديوان المواريث الحشرية ومنه لجيب الوزير فى حين يضيع على الورثة الكثير من الجهد والوقت فى سبيل إثبات حقهم فلا يحصلون بعد ذلك على شىء من ميراثهم[3].

وكان بعض الأمراء يأخذ أموال الناس ظلما مستغلا سلطته فى ذلك مثل الأمير يلخجا سيف الدين بن ماش الناصرى فرج، فعندما أرسله السلطان لأخذ الخراج من أهل البرلس أخذ أموال الناس ظلما، وارتكب هناك من المظالم ما لم يرتكبه أحد من الظلمة المفسدين[4] .

وخلاصة الأمر أن الأمراء والوزراء كان لهم دور كبير أثناء وقوع الأزمات فمنهم من كان دوره إيجابيا مثل؛ الالتزام بتوفير طعام لعدد معين من الفقراء طوال فترة الأزمة أو بيع الغلال بسعر منخفض وكذلك حماية القمح الوارد إلى القاهرة من نهب المماليك الأجلاب له، وحفظ الجسور خوفا من انهيارها، ومهاجمة أماكن الفساد عند وقوع الأزمات، والأوبئة، وأيضا قاموا بتغسيل الموتى وتكفينهم أثناء حدوث الوباء، وكانوا يخرجون مع طبقات الشعب لأداء صلاة الاستسقاء عند توقف النيل.

أما الدور السلبى فقد تمثل فى احتكار الأمراء للغلال، ورفع أسعارها اثناء الأزمات، ومحاولة زيادة أرباحهم، مستغلين قلة الغلال، وحاجة الناس إليها، وكذلك الاستيلاء على أموال الناس بطرق غير مشروعة.

---

(١)ابن حجر– إنباء– جـ٢ صـ٩٩.

(٢)عبد الرحمن محمود عبد التواب– قايتباى المحمودى– صـ١٢٤.

(٣)ابن حجر– الدرر الكامنة جـ٣ صـ١٧٠، حياة الحجى– المجاعة والطاعون صـ١٥٤.

(٤)السخاوى– التبر المسبوك– صـ١٦٩.

دور المحتسب

لاشك أن وظيفة الحسبة كانت من الوظائف المؤثرة فى الحياة الاقتصادية فى العصور الإسلامية، لأنها كانت من الركائز الإدارية التى ارتبطت فعاليتها ارتباطا طرديا بظاهرة ثبات الأسعار المعتدلة، وتوافر البضائع الجيدة[1] ، ولذلك اهتم العلماء والفقهاء المسلمين ببيان وتوضيح لصفات المحتسب ومهام عمله، مثل ابن الإخوة الذى يعرف وظيفة المحتسب قائلا: (هو من نصبه الإمام أو نائبه للنظر فى أحوال الرعية والكشف عن أمورهم ومصالحهم)[2]، وكذلك يحدد الشروط الواجب توافرها فى من يتولى منصب الحسبة (وهى أن يكون مسلما حرا بالغا عاقلا قادرا، وأن يكون ذا رأى وصرامة وخشونة فى الدين عارفا بأحكام الشريعة ليعلم ما يأمر به وما ينهى عنه...) وأن يكون عفيفا عن أموال الناس متورعا عن قبول الهدية من المتعيشين وأرباب الصناعات، فإن ذلك رشوة)[3].

ويحدد ابن الإخوة واجبات المحتسب فيقول: (ينبغى أن يكون ملازما للأسواق يركب فى كل وقت ويدور على السوقة والباعة ... ويتفقد معايشهم وأطعمتهم، وما يغشونه، ويفعل ذلك فى النهار والليل، فى أوقات مختلفة وذلك على غفلة منهم)[4]، أى تفتيش مفاجئ كما يطلق عليه فى العصر الحديث. ولذا فإنه من المؤكد أن لنوعية الشخصية التى تتولى مسئولية وظيفة الحسبة انعكاسا كبيرا على أحوال الأسواق خاصة بالنسبة لتوافر المواد الغذائية الأساسية بأسعار مناسبة، ولهذا كان العامة فى العصر المملوكى يفرحون فرحا كبيرا عندما يتولى هذا المنصب شخصية تتصف بالنزاهة والعدل[5]، مثل ذلك ما حدث عام (٨٧٢هـ/١٤٦٧م) عندما أعيد جمال الدين العجمى فى شهر جمادى الآخر إلى حسبة القاهرة، ففرح العامة فرحا زائدا وكانوا يحملون بغلته وهو عليها بالخلعة، وأتلفوا من ماء الورد الذى صبوه عليه والزعفران شيئا كثيرا، وبالغوا فى إشعال الشموع والقناديل بالقاهرة ووقفت لهم المغانى تزفه إذا مر بها فى مواضع عديدة؛ وذلك لأن الخبز قد تندر وجوده بالأسواق عدة أيام فظنوا إن تولى ابن العجمى الحسبة سيكون مباركا، فكان كما ظنوا[6]، ورخص سعر الغلة فى ذلك اليوم؛ لقدوم عدة مراكب مشحونة بالغلال من بلاد الصعيد.

---

(١) حياة الحجى– الأوضاع السياسية والاقتصادية – صـ٢٦.

(٢) ابن الإخوة – معالم القربة فى أحكام الحسبة – صـ٧ – تحقيق روبين ليوى – مكتبة المتنبى – القاهرة.

(٣) ابن الإخوة – السابق – الصفحة نفسها.

(٤) ابن الإخوة – السابق – صـ٣١٦.

(٥) حياة الحجى – أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية صـ٦٠ الأوضاع السياسية والاقتصادية صـ٢٨.

(٦) المقريزى – السلوك جـ٣ ق١ صـ٣٩٥.

ويتضح لنا من خلال هذا الموقف مدى شعور العامة بحساسية منصب الحسبة في الحياة الاقتصادية، وشدة معاناتهم من ارتفاع الأسعار عندما تتولى شخصية غير قديرة هذا المنصب؛ لأنها لا تعمل إلا على مصلحتها، ومصلحة الأمراء الذين يتاجرون في الغلال.وعموما فإن المحتسب في العصر المملوكي كان له دور كبير أثناء حدوث الأزمات، فكان لبعضهم دور إيجابي فحاولوا التصدي لهذه الأزمات، وبعضهم كان لهم دور سلبي بل كانوا من أسباب إستفحال الأزمات في بعض الأوقات.

أما الدور الإيجابي للمحتسبين، فقد تمثل في محاولة توفير الغلال والعمل على خفض سعرها، فكان يقوم المحتسب بضرب وتهديد تجار الغلال وسماسرتها حيث كان يؤدي احتكارهم الغلال إلى أزمات سواء أكانت مرتبطة بتقاصر النيل أم بغيره[١]، مثال ذلك ما قام به الأمير التاج المحتسب عام (٨١٨هـ/١٤١٥م) عندما ارتفعت أسعار الغلال، فتوجه إلى البلاد القريبة من القاهرة وتتبع مخازن القمح وألزم أصحابها بالبيع، وقسم على الطحانين ما يحتاجون إليه، وكثر الوارد من الغلال إلى القاهرة فانخفضت الأسعار[٢]، وقد قام بعض المحتسبين بمنع الأمراء من احتكار الغلال وتوزيع ما في شونهم مثل ضياء الدين يوسف، الشهير بالضياء ابن خطيب بيت الآبار الشامي عام (٧٣٦هـ/١٢٣٥م) عندما ارتفعت أسعار الغلال فختم على شون الأمراء ووضع عليها بيانات مفصلة بالمخزون بها، تشتمل على تخمينات للمقادير الضرورية لأسر الأمراء ومماليكهم حتى يحين موعد الحصاد القادم، وأمر الكيالين وسماسرة الغلال بعدم بيع الحبوب إلا بإذنه[٣]، ثم أخذ الضياء يوسف يذهب في كل يوم إلى شونة من هذه الشون ويخرج ما فيها من القمح فيبيعه للطحانين والخبازين بسعر محدد، وعندما بلغه أن أحدا من موظفي الأمراء باع دون إذنه بسعر مرتفع ضربه بالمقارع[٤]، ونجح هذا المحتسب بهذه الإجراءات في خفض أسعار الغلال، وحدث مثل ذلك عام (٧٩٦هـ/١٣٩٣م) عندما ارتفعت أسعار الغلال فوصل سعر إردب القمح إلى أربعين درهما فأمر المحتسب ابن الطبلاوي بفتح الشون وهدد من يمتنع عن ذلك بنهب شونته، فبادر مباشرو الأمراء، وفتحوا الشون، فأسرع الناس إلى شراء ما يحتاجون إليه وأكثر[٥]، فانخفضت الأسعار.

---

(١) حسنين مصطفى – طوائف الحرفيين – صـ١٥٨.

(٢) العيني – عقد الجمان – صـ٢٤٤، ابن حجر – إنباء جـ٣ – صـ٧١.

(٣) المقريزي – السلوك – جـ٢ ق٢ صـ٣٩٤ ، إيرالابدوس – مدن إسلامية – صـ٩٧.

(٤) سهام أبو زيد – الحسبة في مصر الإسلامية صـ١٨٢.

(٥) الصيرفي – نزهة –جـ١ صـ٣٩١، إيرالابدوس – مدن إسلامية صـ٩٨.

ونلاحظ من خلال الحادثتين السابقتين ان المحتسب استطاع إرغام الامراء على البيع ومنعهم من الاحتكار، وهذا الأمر لم يحدث في العصر المملوكي إلا قليلا، ونعتقد أن سبب نجاح المحتسب في ذلك يرجع إلى مساعدة السلطان له فقد ساعد الناصر محمد المحتسب الضياء على ذلك، ووبخ الأمراء الذين لم ينفذوا هذه الأوامر وساعد ابن الطبلاوي نائب الغيبة الأمير سودون على فتح الشون.

ومن الإجراءات الإيجابية التي قام بها المحتسبون فرض التسعير الجبري في أوقات الأزمات، ومعنى التسعير : (إلزام ولي الأمر – أو من يقوم مقامه – الناس بثمن معين لا يتبايعون إلا به، فيمنعون من الزيادة عليه أو النقص عنه). بحيث يراعى حق الطرفين بالعدل وذلك للمصلحة العامة[١]، ولكن ما حكم التسعير في الشريعة الإسلامية ؟ لقد اختلف العلماء في ذلك فمنهم من قال بالمنع، ومنهم من قال بالجواز، ولقد انتهى د/ محمد الصالح بعد عرضه لهذه الآراء إلى أنه ليس في الإسلام ما يمنع من التسعير طالما روعي فيه مصلحة الجميع من بائعين ومشترين وكلما كانت الحاجة إلى السلعة عامة كان التسعير واجبا[٢]، وليس هناك حاجة أشد من حاجة الناس إلى الأقوات، أما الحالة التي يجب فيها التسعير فهي عند حاجة الناس إلى السلع وفي حالة الاحتكار، وفي حالة حصر البيع في أناس مخصوصين وفي حالة تواطؤ البائعين وتآمرهم على المشترين والعكس[٣].

وأعتقد أن معظم هذه الحالات كانت موجودة أثناء الأزمات ولذا قام المحتسبون بفرض التسعير الجبري ولم يعارضهم علماء الشريعة في عصرهم لتوافر الحالات التي يجب فيها التسعير، وكان هذا الإجراء ينجح أحيانا وتتوافر البضائع بعد تطبيقه مثل عام (٨٥٩هـ/١٤٥٤م) حيث انخفضت الأسعار بعد أن سعر المحتسب الشيخ علي بن نصر الله الخراساني العجمي، وساعده السلطان في ذلك فانخفضت أسعار معظم المأكولات[٤]، وأحيانا كان يفشل التسعير الإجباري بل كان يؤدي إلى ندرة الأقوات كما حدث في عام (٨١٨هـ/١٤١٥م) فقد قلت الغلال في الوجه البحري بسبب تسلط الفئران على الزرع فعمل أهل الوجه البحري على جلب احتياجاتهم من الغلال من بلاد الصعيد وعندما علم أهل الصعيد بمنع المحتسب الأمير تاج الوالي من الزيادة في الأسعار وتحديدها أمسكوا أيديهم عن البيع فاشتد الغلاء[٥].

---

(١) محمد أحمد صالح – التسعير في نظام الشريعة الإسلامية صـ٢٣٨ مجلة البحوث الإسلامية – عدد ٤– ١٣٩٨هـ.

(٢) محمد أحمد الصالح – السابق – صـ٢٤٥.

(٣) محمد أحمد الصالح – السابق – صـ٢٦٢.

(٤) أبو المحاسن – حوادث الدهور جـ١ صـ٤٥٢.

(٥) ابن حجر – إنباء –جـ٣ صـ٧٠.

وأعتقد أن التسعير الجبرى كان ينجح عندما كانت السلطة تعمل على توفير وإجبار المحتكرين سواء من التجار أو الأمراء على البيع بالسعر المحدد، وكان يفشل عندما يتم فرضه دون توفير كميات كبيرة من الغلال وعدم التحكم فى أسعار الغلال عند المحتكرين من التجار والأمراء فتشتد الأسعار ارتفاعا.

وكان المماليك الأجلاب فى بعض الأحيان لا يوافقون على التسعير فيقومون بعمليات النهب والتخريب، فمثلا حدث عام (٨٩١هـ/١٤٨٦م) عندما قام المحتسب البدرى بدر الدين بن مزهر بتسعير البضائع من اللحم والخبز والجبن وغير ذلك، اعتدى المماليك الأجلاب عليه وعزموا على حرق بيته فاختفى؛ فقاموا بنهب الشون وأخذوا ما فيها من قمح وغيره، ولم تسلم شون الأمراء والسلطان من ذلك[١]، ولكن ما السبب فى رفض المماليك الأجلاب للتسعير؟ لاشك أنهم طالما رفضوا ذلك فلأنه يتعارض مع مصلحتهم ويؤثر عليهم بالسلب؛ وذلك لأن المماليك الأجلاب بعد أن كانوا يأخذون مقررا يوميا من اللحوم وعليق الدواب أصبحوا يأخذون بدلا من ذلك نقودا؛ ليشتروا بها احتياجاتهم من الأسواق، فإذا علمنا أنهم كانوا يأخذون ما يريدون من الباعة (بثمن وبغير ثمن، أو بسعر أقل من ثمن السلعة)[٢]، وذلك كله غصبا عن البائع أدركنا أن التسعير كان يجبرهم على الشراء بالسعر الرسمى الذى حدده المحتسب وبالتالى سيشترون ما يحتاجون إليه بأسعار أعلى من قبل فرض التسعير.

أما بالنسبة للدور السلبى للمحتسبين فقد ظهر بوضوح بعد أن فسد أمر الحسبة وانتهى إلى الانحلال التام فى أوائل القرن التاسع الهجرى[٣]، وارتبطت توليتها بالرشوة والتقرب إلى السلطان، ففسدت أمور الوظيفة وكان ذلك من أسباب تدهور الأحوال الاقتصادية[٤]، لأنها أصبحت مطمعا فى تكوين الثروات، فمثلا نجد المحتسب محمد بن شعبان كان من الطامعين فى هذه الوظيفة وعندما تنبه المؤيد شيخ عام (٨١٦هـ/١٤١٣م) لأطماعه ضربه أكثر من ثلاثمائة عصا وأشهد عليه بعدم السعى لهذه الوظيفة مستقبلا[٥].

ويتضح لنا الدور السلبى للمحتسبين من خلال حادثة وقعت عام (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) عندما ارتفعت الأسعار وبلغ سعر ستة أرطال أو سبعة أرطال من الخبز بدرهم، فقام أحد الباعة

(١) محمود عوض الله – أسواق القاهرة حتى عصر المماليك صـ١٦٢، عبد الرحمن محمود عبد التواب – قايتباى المحمودى صـ١٠٧.

(٢) أبو المحاسن – حوادث الدهور جـ١ صـ٤٧٣.

(٣) أحمد دراج – الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية فى مصر صـ١١٢.

(٤) السيد الباز العرينى – الحسبة والمحتسبون فى مصر صـ١٦٥. (٥) ابن حجر – إنباء جـ٣ صـ١[illegible]

ببيع ثمانية أرطال من الخبز بدرهم فطلبه المحتسب ابن الأطروش وضربه بسبب ذلك، فثارت العامة على المحتسب ورجموا بابه[١]، ولا نعلم الدافع الذى أثار المحتسب على ضرب هذا البائع إلا المحافظة على ارتفاع السعر مع أن من أولويات وظيفته توفير السلع للشعب بأسعار مناسبة، وأعتقد أن ذلك كان فى مصلحة المحتكرين من التجار والأمراء.

وكان هناك بعض المحتسبين أسهموا فى رفع الأسعار بإهمالهم الإشراف على الأسواق وعدم اهتمامهم بمصلحة الناس، مثال ذلك ما حدث فى عام (٨٠٢هـ/١٣٩٩م) من ارتفاع فى الأسعار، وكان ذلك بسبب إهمال المحتسب جمال الدين محمد بن عمر الإشراف على الأسواق فكان لضعف شخصيته وتزعزع موقفه أثناء الارتفاع الشديد فى الأسعار أثر كبير فى انتهاز المحتكرين من التجار والأمراء هذه الفرصة فى رفع الأسعار بتخزينهم الغلال[٢]، وأيضا ما حدث عام (٨٩٤هـ/١٤٨٨م) فى عهد قايتباى فقد ارتفعت الأسعار ونسب سبب ذلك إلى إهمال المحتسب كسباى لمهامه وشكا بعض الناس للسلطان تقصير المحتسب فى واجبه وأنه لم ينظر فى أحوال المسلمين، فوبخه السلطان بالكلام ثم بطحه بين يديه وضربه نحوا من عشرين عصا[٣]؛ ولقد قام بعض المحتسبين باستحداث مظالم (ضرائب) على الناس مثل المحتسب على ال[illegible]اسانى الذى تولى الحسبة عدة مرات بالبذل وكان آخرها عام (٨٥٩هـ/١٤٥٤م) ويقول عنه أبو المحاسن: (أنه لما ولى حسبة القاهرة صار فيها أقبح سيرة وفتح أبواب الظلم والأخذ من الناس، فما عف ولا كف، وجدد فى الحسبة مظالم تذكر به ... وصار يأخذ هذه المظالم ويطعم الملوك بها، فانظر إلى حال هذا المسكين الذى ظلم نفسه وظلم الناس)[٤].

ولقد كانت ضريبة المشاهرة – وهى ضريبة تجمع من السوقة وتدفع المحتسب كل شهر ليوردها للخزائن السلطانية – من أحد العوامل فى ارتفاع الأسعار، وذلك لأن الباعة كانوا يزيدون فى الأسعار بحجة هذه الضريبة، وقد بلغت هذه الضريبة حوالى ألف دينار كل شهر فى عهد قايتباى، وفى عهد الغورى ارتفع المبلغ المقرر مشاهرة على من ولى وظيفة الحسبة إلى خمسة عشر ألف درهم[٥].

(١) المقريزى – السلوك – جـ٢ ق٣ صـ٧٥٨.

(٢) حامد زيان غانم – الأزمات الاقتصادية صـ٦٤.

(٣) ابن إياس – بدائع جـ٣ صـ٢٦٣، إبراهيم طرخان- مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة صـ٢٧٤.

(٤) أبو المحاسن – النجوم جـ٧ صـ٣١٠، أحمد دراج – الحسبة صـ١٢٣.

(٥) أحمد دراج – الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية فى مصر صـ١٦٥، سهام أبو زيد- الحسبة فى مصر الإسلامية صـ١٨٤.

وخلاصة الأمر أن المحتسبين فى العصر المملوكى كان لهم دور كبير فى أثناء الأزمات، فبعضهم قام بدور إيجابى مثل منع الاحتكار والعمل على توفير الغلال وخفض الأسعار وتسعير المواد الغذائية.

أما الدور السلبى فقد تمثل فى إهمال الإشراف على الأسواق وعدم مراقبة الأسعار، وعدم النظر فى مصالح الناس وتفضيلهم مصالح التجار والأمراء عليهم، واستخدامهم بعض الضرائب على الشعب وأخذهم الأموال من كل جهة حلالا كانت أم حراما.

* * *

دور التجار

لقد لعب التجار دورا كبيرا فى الحياة الاقتصادية للشعب المصرى خصوصا فى أثناء الأزمات ولقد تفاوت هذا الدور إيجابا وسلبا.

أما بالنسبة للدور الإيجابى الذى قام به التجار فقد أسهم كثير منهم فى مجالات البر والخير فمدوا يد المعونة للمجتمع فى أوقات الشدة، فقد تولى بعضهم إطعام عدد معين من الفقراء أثناء الأزمات؛ فمثلا أثناء أزمة عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م) تم توزيع الفقراء على التجار والاغنياء[1]، وكذلك فرق الأمير منجك نائب السلطنة الفقراء على التجار وكل من عنده مال أثناء أزمة عام (٧٧٦هـ/١٣٧٤م)[2]، ولكننا نلاحظ أن إطعامهم للفقراء لم يكن يتم بصورة تطوعية منهم وإنما كان بإلزام من السلطان.

ومما يحسب للتجار أنهم كانوا يساعدون السلطنة أثناء أزمتها بإقراض الأموال للسلاطين، فمثلا قام برقوق بالاقتراض من التجار الكارمية من أجل الاستعداد لمحاربة تيمورلنك[3]، وهكذا أصبح هؤلاء التجار مصدرا لتسليف السلطة المملوكية فى أثناء الأزمات.

أما بالنسبة للدور السلبى الذى قام به التجار فقد قامت طبقة من التجار باستغلال أموالهم فى شراء الغلال ثم يخزنونها، ويهدفون من وراء ذلك زيادة الأسعار وبذلك تزداد أرباحهم[4]، فقد لاحظ الصيرفى أن سبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية فى شهر ذى القعدة عام (٨٣٦هـ/١٤٣٢م) قيام بعض التجار بشراء الغلال وتخزينها حتى تقل فى الأسواق، ويتوقف النيل عن الزيادة فترتفع الأسعار[5]، وأيضا حدث فى عام (٨٣٧هـ/١٤٣٣م) فى شهر صفر أن نقص النيل عن سبعة عشر ذراعا، فأسرع بعض التجار فى شراء الغلال وتخزينها فارتفعت الأسعار ووصل إردب القمح إلى مائة وثمانين درهما، والشعير إلى مائة وأربعين[6]، وقد تكرر هذا الأمر فى شهر ذى الحجة من نفس العام فوصل سعر إردب القمح

(1) بيبرس المنصورى – زبدة الفكرة جـ٩ صـ٢٨٧.

(2) ابن قاضى شبهه– تاريخه – جـ٣ صـ٤٤٧.

(3) صبحى لبيب – التجارة الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى صـ٢٧ –مجلة الجمعية التاريخية المصرية جـ٤ عدد ٢ سنة ١٩٥٢.

(4) سهام أبو زيد – الحسبة فى مصر الإسلامية صـ١٨٢.

(5) الصيرفى – نزهة – جـ٣ صـ٢٦١.

(6) الصيرفى– السابق– صـ٢٧٣؛ ابن حجر– إنباء جـ٣ صـ٤٩٩.

إلى مائتى درهم، والفول والشعير إلى مائة وسبعين، هذا على الرغم من استمرار زيادة النيل وعدم توقفه ويعلق الصيرفى على ذلك قائلا : (ولكن السوقة اعتادوا فى كل سنة مثل هذا الفعل الشنيع)[1].

ويتضح لنا مما سبق أن التجار هم الذين صنعوا بعض الأزمات، وذلك بتخزينهم كميات كبيرة من الغلال مما يؤدى إلى قلتها فيتكالب الناس على شرائها فترتفع الأسعار، وقد أطلق المؤرخون المعاصرون على هذه الأزمات المصطنعة اسم الأزمة (الكذابة)[2]، ويظهر لنا أثر التخزين فى ارتفاع الأسعار من خلال دراسة الأسعار عام (٨٣٢هـ/١٤٢٨م) وقد قام بها أحد الباحثين المعاصرين[3]، وتتبين من خلال الجدول* التالى:-

الشهر	القمح	الشعير	الفول	الأرز	الدقيق
أول ربيع الثانى٨٣٣هـ/يناير ١٤٢٩	٤٥٠	٣٠٠	٣٠٠	٥٠٠	–
منتصف ربيع الثانى	٥٠٠	–	–	١٠٠٠	١٥٠
جمادى الثانية	٢٨٠	١٣٠	١٣٠	–	٩٠
رجب	٢٤٠	أقل من ١٣٠	–	–	–
ذو القعدة	٣٠٠	–	–	–	–

ويظهر لنا من الجدول السابق ارتفاع الأسعار في الأول من ربيع الثانى مع أن العادة هبوط الأسعار فى تلك الأيام، ثم وصلت فى منتصفه إلى ارتفاع فاحش ثم هبوط السعر بعد ذلك، ولا نجد تفسيرا لهذا إلا فى إقبال التجار الذين قاموا بالتخزين على البيع فى شهر جمادى الثانية بعد أن تحقق لهم الربح المنشود. وهكذا نجد أن بعض التجار قد حرصوا على زيادة أرباحهم ضاربين عرض الحائط بمصالح الشعب، وبالفعل زادت أرباحهم من جراء ذلك، وبالفعل بلغت أرباح الواحد منهم أثناء مجاعة (٦٩٤هـ/١٢٩٤م) ما بين مائة ومائتى درهم فى اليوم الواحد[4] .

---

(1) الصيرفى نزهة جـ٣ – صـ٢٩١.

(2) الصيرفى – السابق – صـ٢٦١.

(3) محمد أمين صالح– التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر السلاطين الجراكسة صـ١٥٩.

• الأسعار بالدرهم للإردب.

(4) المقريزى – إغاثة الأمة صـ٣٦، قاسم عبده – النيل والمجتمع المصرى صـ٥٩.

ومن المواقف السلبية التى قام بها بعض التجار فى أثناء الأزمات لجوؤهم إلى أساليب الغش فى المواد الغذائية مثل خلط الدقيق بغيره من المواد الأخرى كما حدث أيام الناصر محمد بن قلاوون أثناء مجاعة عام (٧٣٦هـ/١٣٣٥م)[1]، وأيضا قام بعض البائعين ببيع لحوم الحيوانات الميتة والكلاب للناس كما حدث عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م) فيقول أبو المحاسن : (أمسك جماعه من الباعة ومعهم لحوم الدواب الميتة ولحوم الكلاب وشهروا بالقاهرة ونودى عليهم)[2]، ويوضح أبو المحاسن العقوبة التى فرضت عليهم وأنها كانت فضح أمرهم أمام الناس، ونلاحظ أن هذه العقوبة لم تكن كافية لردعهم، وربما يرجع ذلك إلى طول فترة المجاعة وانعدام الأقوات مما جعل أولى الأمر يستهينون بهذه الحادثة.

ومما سبق يتضح لنا أن دور التجار كان سلبيا فى مجمله، فقد قاموا بافتعال الأزمات من أجل زيادة أرباحهم، وأيضا قاموا بغش المواد الغذائية فى بعض الأحيان، أما الإيجابيات التى فعلوها فقد تمثلت فى إطعامهم لبعض الفقراء، وإقراض الأموال للسلاطين.

* * *

دور القضاة والفقهاء

لقد لعب القضاة والفقهاء دورا كبيرا فى حياة الشعب المصرى فى العصر المملوكى خصوصا فى أوقات الأزمات الاقتصادية أو عند وقوع الأوبئة والطواعين، ولقد تشعب هذا الدور إلى دور معنوى، ودورا استفتائى ودور استشارى، ودور معارض لسياسة الحكام، ويتضح ذلك مما يلى:-

أما بالنسبة للدور المعنوى فقد تمثل فى قيامهم بأداء صلاة الاستسقاء عندما كان يقل ماء النيل ويتقاصر عن حد الوفاء اللازم للزراعة، وكان يهرع للمشاركة فى هذه الصلاة الخاصة والعامة يتزعمهم القضاة والعلماء المعممون مبتهلين وداعين الله أن يكشف عنهم الغمة وكانت هذه الصلاة تقام غالبا خارج المدينة فى الصحراء[3] ومثلما حدث عام (٧٠٩هـ/١٣٠٩م) فقد توقفت زيادة النيل فخاف الناس وارتفعت الأسعار فخرج بهم الخطيب نور الدين على بن محمد، ابن القسطلانى فاستسقى وكان يوما مشهودا، فزاد النيل ثلاثة أصابع ثم أخذ النيل فى الزيادة حتى أوفى ففرحت العامة بذلك[4]، وأحيانا كان القضاة

---

(1) محمد عوض الله – أسواق القاهرة صـ٢٠٠.

(2) أبو المحاسن – حوادث الدهور جـ١ صـ٢٧٤.

(3) حسن أحمد عبد الجليل – المعممون ودورهم فى الحياة السياسية صـ١٢١ رسالة ماجيستير غير منشورة بآداب القاهرة.

(4) المقريزى – السلوك – جـ٢ ق١ صـ٥٥.

والفقهاء يخرجون لصلاة الاستسقاء ويدعون الله ومع ذلك لا يزداد فيضان النيل، فكانوا يكررون المحاولة والخروج للصلاة مرة ثانية وثالثة ويذهبون إلى رباط الآثار النبوية ويأخذونها ويغسلونها فى فسقية مقياس النيل تبركا بها، وقد حدث مثل ذلك عام (٧٧٥هـ/١٣٧٣م) فقد توقف النيل عن الزيادة واستمر توقفه حتى أوائل شهر توت (ربيع الأول) فاجتمع جماعة من العلماء والصلحاء وكثير من الناس بجامع عمرو بن العاص، واستسقوا إلا أن النيل لم يزد شيئا فتوجهوا إلى رباط الآثار النبوية* وحملوها إلى المقياس وغسلوها فيه وأخذوا يبتهلون ويتوسلون إلى الله فنقص النيل خمسة أصابع ثم تكرر خروج الناس للاستسقاء مرارا فى ذلك العام(١)، ومن اللافت للنظر أنه قد خرج مع المسلمين فى هذا العام طائفة من اليهود ومعهم التوراة وطائفة من النصارى ومعهم الإنجيل؛(٢) وذلك مشاركة منهم من أجل إزاحة هذه الغمة وهذا يدل على أنها كانت أزمة شديدة.

ولقد تكرر مشهد خروج القضاة والفقهاء لأداء صلاة الاستسقاء فى الصحراء أو فى المساجد أو قراءة القرآن فى المقياس كثيرا فى العصر المملوكى، ولم ييأسوا من ذلك سواء استجاب الله دعاءهم وزاد النيل أو لم يزد وكانوا يواظبون على ذلك عند هبوط النيل، وقد حدث ذلك فى عدة أعوام مثل عام (٧٩٨هـ/١٣٩٥م)(٣) وعام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م)(٤) وعام (٨١٨هـ/١٤١٥م)(٥) وعام (٨٢٣هـ/١٤٢٠م)(٦) ،وعام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م)(٧) وعام (٨٦٦هـ/١٤٦١م)(٨).

وكان القضاة والفقهاء يقومون بقراءة صحيح البخارى فى قصر السلطان تبركا بقراءته عند وقوع أزمة اقتصادية أو الطاعون، وقد حدث مثل ذلك عام (٧٧٥هـ/١٣٧٣م) حيث وقع الغلاء فأمر السلطان قايتباى بقراءة صحيح البخارى فى قصره بقلعة الجبل كل يوم من أيام شهر رمضان تبركا بقراءته(٩) ، وكان يشترط فى الذى يتولى القراءة أن يكون على معرفة جيدة

* هذا الرباط بالقرب من بركة الحبش خارج مصر وكان فيه قطعة من خشب وحديد يقال أنها من آثار الرسول (ص) وكان المصريون يتبركون بها عند انخفاض النيل (المقريزى- الخطط جـ٤ صـ٢٩٥).

(١) المقريزى – السابق جـ٣ ق١ صـ٢١٨ ، ابن حجر – إنباء جـ١ صـ٥٩.

(٢) ابن إياس – بدائع جـ١ ق٢ صـ١٢٤.

(٣) الصيرفى – نزهة – جـ١ صـ٢٢٧، ابن حجر – إنباء – جـ١ صـ٥٠٧.

(٤) ابن حجر – إنباء – جـ٢ صـ٢٥٩، السخاوى – الضوء اللامع جـ٤ صـ١٧٤.

(٥) ابن حجر – إنباء جـ٣ صـ٧٠.

(٦) العينى – عقد الجمان صـ٣٨٣أ ابن حجر – إنباء – جـ٣ صـ٢١٩، الصيرفى – نزهة جـ٢ صـ٤٧٥، أبو المحاسن – النجوم –جـ١٤ صـ٩٧.

(٧) السخاوى – التبر المسبوك صـ٣١١، أبو المحاسن – النجوم – جـ١٥ صـ٤٢٥، حوادث – جـ١ صـ٢٣٦.

(٨) أبو المحاسن – منتخبات من حوادث الدهور جـ٣ صـ٤٢٤، ابن إياس – بدائع جـ٢صـ٣٩٤.

(٩) المقريزى – السلوك جـ٣ ق١ صـ٢٢٣.

بعلم الحديث فقد تناوب فى قراءته هذا العام شهاب الدين أحمد بن العريانى، وزين الدين عبد الرحيم العراقى(١)، وحدث مثل ذلك أيضا عام (٧٩٠هـ/١٣٨٨م) عندما ارتفعت الأسعار بسبب وقوع الطاعون، فأمر قاضى قضاة الشافعية ناصر الدين ابن الميلق جماعة من الفقهاء أن يذهبوا إلى جامع الأزهر بالقاهرة ويقرءوا فيه صحيح البخارى، ويدعون الله تبارك وتعالى فى أن يرفع الطاعون، فاجتمعوا وفعلوا ذلك(٢) ومع ذلك لم يرتفع الوباء ولذلك تكرر مثل هذا الأمر عدة مرات(٣)، وكان السلاطين يستفتون المشايخ والقضاة عند وقوع الطاعون واشتداده فى كيفية رفعه وعن الذنوب التى إذا ارتكبت وقع الطاعون، ففى عام (٨٣٣هـ/١٤٢٩م) اشتد الطاعون فأمر السلطان برسباى باستفتاء العلماء عن نازلة الطاعون، وهل يشرع الاجتماع للدعاء برفعه أو يشرع القنوت له فى الصلوات؟ فكتبت الأجوبة وتعددت الآراء وكان خلاصتها أنه يشرع الدعاء والتضرع والتوبة والخروج من المظالم والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وصرح القاضى الشافعى بجواز القنوت (الدعاء فى الصلاة)؛ لأن الطاعون يعتبر نازلة وأما القاضى الحنفى والمالكى والحنبلى قالوا بالمنع محتجين بأنه ما فعل هذا أحد من السلف، فأخذ السلطان بهذا الرأى وقال: (أنا أتابع الصحابة والسلف ولا أخرج بل كل واحد يبتهل إلى الله تعالى فى سره)(٤) .

وفى عام (٨٤١هـ/١٤٣٧م) سأل السلطان برسباى القضاة والفقهاء عن الذنوب التى إذا ارتكبها المسلم ينزل الله عليه الطاعون؟ فأجابه جماعة أن الزنا إذا فشا فى الناس سلط الله عليهم الطاعون، والنساء مبهرجات سافرات فى هذه الأيام، فأمر السلطان بمنع النساء من الخروج من البيوت، للأسواق(٥) ظنا منه أن ذلك يرفع الوباء ولاشك أن هذا الدور المعنوى الذى قام به القضاة والفقهاء أثناء الأزمات أو الأوبئة كان له أثر كبير فى حياة الشعب المصرى إذ كان خروجهم إلى الصحراء وصلاتهم ودعاؤهم يجعلهم على صلة بالله فيتحلون بالصبر عندما يعلمون أن هذا ابتلاء من الله تعالى.

أما بالنسبة للدور الاستشارى للقضاة والفقهاء فكان السلاطين يجتمعون بالقضاة للتشاور معهم فى أمر إصلاح العملة وضبط وزنها وسلامة مادتها من الغش والزيف، وكان ذلك أمر لابد أن يقف عليه القضاة، لأن من أموال هذه العملة كانت تدفع الصدقات والمهور والديون [illegible] البيع والشراء فلابد أن تسير هذه الأموال حسب تقديرات شرعية بعيدا عن الغش والتزييف؛ ولذلك شاور السلاطين [illegible] القضاة فى

(١) المقريزى – السلوك جـ٣ ق١ صـ٢٢٣.

(٢) ابن الفرات – تاريخه –صـ٢٧.

(٣) ابن الفرات – السابق – الصفحة نفسها.

(٤) ابن حجر – إنباء – جـ٣ صـ٤٣٢، ابن إياس – بدائع جـ٣٢ صـ١٣١.

(٥) الصيرفى – نزهة جـ٣ صـ٤٠٤.

(٦) عبدالخالق حسين – النظم القضائية صـ١٥٦.

وكان القضاة يبدون رأيهم السديد من أجل مصلحة الشعب في كثير من الأحيان ففي عام (٨١٨هـ /١٤١٥م) استدعى المؤيد شيخ القضاة وتشاوروا في إبطال الذهب الناصري وإعادته إلى الهرجه** فاعترض القاضي الشيخ البلقيني على ذلك وقال: (في هذا إتلاف شيء كثير من المال)(١) وصمم المؤيد على رأيه وأمر بسبك ما عنده من الدنانير الناصرية فكانت النتيجة أنه خسر في هذه العملية سبعة آلاف دينار(٢) وفي عام(٨٦١هـ/١٤٥٦م) عقد السلطان إينال مجلسا من القضاة ورجال العلم لبحث مسألة غش النقود واتفقوا على جمع النقود من عهد المؤيد شيخ إلى عهد جقمق وسبكها من جديد، وإبطال ما عداها من النقود المنتشرة(٣) ولكن هذه المحاولة لم يتحقق لها النجاح؛ لأن النقود التي ضربها إينال كانت مغشوشة وفاسدة مما أدى إلى خسارة كبيرة لحقت بجميع الناس(٤)، وفي عام (٨٨٥هـ/١٤٨٠م) صدر مرسوم بأن الدراهم العتق(***) باطلة (لاغية) فلم تستجب العامة لهذا النداء، وأرادوا ضرب المنادى فاجتمع السلطان بالقضاة والفقهاء واتفقوا بأن الفضة العتق والجدد وزن كل اثني عشر درهم ونصف درهم بدينار أشرفي ذهب**** (٥) ، ففرح الناس بذلك (ومشي الحال على هذا بعد أن كان الخلق في غاية الضيق وغلقت الحوانيت بسبب ذلك)(٦).

وأحيانا كان القضاة يوافقون هوى السلاطين ولا ينظرون للصالح العام كما حدث في عام (٨٥٩هـ/١٤٥٤م) عندما اجتمع السلطان بالقضاة الأربعة وتكلم معهم في زيادة سعر الذهب ، وأنه يريد تخفيضه، فكان رأيهم سلبيا لا يدل على حرصهم على مصلحة الشعب إذ قالوا : (الأمر للسلطان)(٧) فما كان من السلطان إلا أن أصدر أمرا بأن كل دينار وزنه درهم

* نسبة إلى السلطان الناصر فرج الذي ضربه عام ٨١١هـ. (النبراوي – النقود صـ٣٤٥).

** هو الذهب الإسلامي الخالص من الغش(النبراوي – النقود صـ٣٤٥).

(١) ابن حجر – إنباء – جـ٣ صـ٥٤.

(٢) ابن حجر – السابق – الصفحة نفسها.

(٣) إبراهيم طرخان – مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة صـ٢٧٩.

(٤) [illegible] – السابق – الصفحة [illegible]

(***) وهي النقود القديمة (رأفت النبراوي – النقود الإسلامية عصر المماليك صـ٣٤٢).

**** نسبة إلى السلطان الأشرف برسباي (النبراوي – السابق صـ٣٣٩).

(٥) ابن طولون – مفاكهة الخلان في حوادث الزمان صـ٢٩ تحقيق محمد مصطفى.

(٦) ابن طولون – السابق – الصفحة نفسها.

(٧) أبو المحاسن – حوادث جـ١ صـ٤٤٧.

وقيراطان بثلاثمائة درهم عددا، وكان قد بلغ سعره إلى ثلاثمائة وسبعين درهما ونتج عن ذلك ضرر كبير بأحوال الناس(١).

ونلاحظ مما سبق أن القضاة والفقهاء غالبا ما كانوا يجتهدون برأيهم من أجل مصلحة الشعب وحفاظا على حقوقهم ، وكانوا يصيبون أحيانا ويخطئون أحيانا ، وقليلا ما كان القضاة يوافقون هوى السلطان فيما يريد حتى يرضى عنهم على حساب مصلحة الشعب.

أما بالنسبة للدور المعارض فكثيرا ما كانت شهية السلاطين تتحرك نحو أموال الأوقاف خاصة عند حدوث أزمات اقتصادية أو تجهيز الجيش للحرب، وكان القضاة يحسون أن من واجبهم الأساسي عدم تمكين السلاطين من أخذ أموال الناس ودفاعهم عنها قدر إمكانهم(٢)، ففي عام(٧٨٩هـ/١٣٨٧م) رفض القضاة وكبار علماء الأزهر وعلى رأسهم الشيخ سراج الدين عمر البلقيني مشروع السلطان برقوق الذي تضمن ضم نسبة كبيرة من أموال الأوقاف إلى خزانة الدولة لدعم الجيش المصري وأعلنوا أن هذا لا يجوز شرعا إلا بعد ضم القدر الزائد من أموال الأمراء إلى بيت المال ليصبح هؤلاء الأمراء متساويين بعامة الناس(٣)، ولا شك أن هذا الموقف يدل على جرأة القضاة وشجاعتهم أمام السلطة المملوكية ونجحوا بالفعل في إقناع السلطان بما ارتضوه هم ، ويعد هذا انتصارا للقضاة والفقهاء، وحدث مثل هذا الموقف في عام (٨٧٢هـ/١٤٦٨م) عندما رفض الفقهاء والقضاة والعلماء يتقدمهم الشيخ أمين الدين يحيى بن محمد الأقصرائي رأى السلطان قايتباي بضم نسبة كبيرة من أموال الأوقاف لدعم الجيش المصري وبنوا رفضهم على ضرورة تجريد الأمراء أولا من ثرائهم المفرط لصالح الدولة(٤)، ولكننا نلاحظ أن هذا الشرط لم ينفذ وكان القضاة غالبا ما يلجئون إلى حل وسط ويوافقون عليه رضا للسلطان وحثا على مساعدته في صد العدوان الخارجي وفي نفس الوقت يحافظون على الأوقاف كما هي مثلما حدث عام (٩٠٧هـ/١٥٠١م) فقد شكا السلطان الغوري للقضاة خلو الخزائن من المال وتكلم معهم في أخذ أوقاف الجوامع والمدارس لمواجهة هذه الأزمة فلم يوافقه القضاة على ذلك، إلا أن المماليك الأجلاب لبسوا آلة الحرب واستعدوا للوثوب على السلطان بسبب تأخر نفقتهم ثلاثة أشهر، فعقد مجلسا ثانيا اتفق القضاة فيه مع السلطان على أن تبقى الأوقاف على حالها ولكن يأخذ من ريعها سنة كاملة(٥).

(١) أبو المحاسن – السابق – الصفحة نفسها.

(٢) عبد الخالق حسين – النظم القضائية صـ٣٦٦.

(٣) عبد الجواد صابر إسماعيل – الأزهر صرح المعارضة الإسلامية صـ٣٩٥ مجلة كلية اللغة العربية الأزهر عدد ٧ سنة ١٩٨٩.

(٤) السخاوي – الضوء اللامع – جـ١٠ صـ٢٤٢، عبد الجواد صابر – الأزهر صرح المعارضة صـ٣٩٥.

(٥) ابن إياس – بدائع جـ٤ صـ١٤، عبد الخالق حسين – النظم القضائية صـ٣٦٧.

وأعتقد أن ذلك كان حلا واقعيا فى هذا الوقت وذلك لاستحالة تجرد الامراء من أموالهم ، لأنهم لم يعودوا يطيعون السلطان فى كل أوامره فى أواخر العصر المملوكى وكذلك خوفا من إثارة المماليك الأجلاب للفتن ولاسيما والعدو الخارجى متحفز للهجوم على مصر.

وكذلك حاول السلاطين فرض ضرائب الدفاع المؤقتة وأخذ أموال الأغنياء والناس؛ لتجهيز الجيوش لمحاربة العدو الخارجى، ولكن القضاة والعلماء كانوا يرفضون ذلك، ففى عام (٦٩٩هـ/١٢٩٩م) عندما انهزم المماليك من غازان ملك التتار حاولت السلطة المملوكية أخذ فتوى من الفقهاء بجواز أخذ السلطان مالا من الرعية لينفقه على قتال غازان، فرفض العلماء ذلك وكان على رأسهم القاضى ابن دقيق العيد فاحتج عليه وكيل السلطان الناصر محمد القاضى مجد الدين عيسى بن الخشاب بفتوى الشيخ عز الدين بن عبد السلام للسلطان قطز بأن يأخذ من كل فرد دينارا عندما تحرك لقتال هولاكو فرد عليه ابن دقيق العيد بأن ابن عبد السلام لم يكتب لقطز بذلك حتى أحضر جميع الأمراء كل ما يملكون من الذهب والفضة وحلفهم على أنهم لا يملكون سوى ذلك، وعندما علموا أن هذه الأموال لا تكفى لتجهيز الجيش أفتى حينئذ بجواز أخذ دينار من كل إنسان[1] ويعلق ابن دقيق قائلا: (أما الآن فبلغنى أن كل واحد من الأمراء له مال جزيل وأن منهم من جهز ابنته بالجراهر واللآلئ والحلى واتخذ لها الأوانى من الفضة ورصع مداس امرأته بالجواهر) [2] ، ويقصد بذلك الأمير بيبرس الجاشنكير، ولم يوافق ابن دقيق على رأى السلطان.

وقد حدث مثل هذا الموقف فى عهد برسباى عام (٨٣٩هـ/١٤٣٥م) عندما جمع القضاة وسألهم فى أخذ أموال الناس للنفقة على الحملة المتوجهه لقتال شاه رخ ابن تيمور وانفض المجلس من غير أن يفتوه، وقال بعض الفقهاء (كيف نفتيه بأخذ أموال المسلمين وزوجته تلبس فى يوم ختان ابنها ثوبا يساوى ثلاثين ألف دينار، وهو ثوب واحد، وإحدى نسائه) [3] .

وقد تكرر مثل هذا الموقف فى عهد السلطان قايتباى فى عام (٨٩٤هـ/١٤٨٨م) وعام (٨٩٦هـ/١٤٩٠م) وفى كل مرة كان القضاة يرفضون فرض هذه الضريبة حتى يتجرد الأمراء من ثرائهم المفرط لمصلحة الدولة[4] ، وكان ذلك الشرط لا ينفذ واضطر القضاة والفقهاء على الموافقة على حل وسط بعد تهديد المماليك الأجلاب بالثورة وكان هذا الحل يتمثل

(1) المقريزى – المقفى – جـ٦ صـ٣٨٢:صـ٣٨٥.

(2) المقريزى – السابق – الصفحة نفسها.

(3) الصيرفى – نزهة جـ٣ صـ٣٣٥، أبو المحاسن – النجوم جـ١٥ صـ٦٨، إبراهيم طرخان – مصر فى عصر دولة المماليك صـ٩١

(4) عبد الجواد صابر – الأزهر صرح المعارضة الإسلامية صـ٣٩٥.

فى أخذ أجرة شهرين أو أكثر على الأملاك والأوقاف مساعدة للسلطان فى النفقة على الأجلاب أو تجهيز حملة لصد العدوان الخارجى[1].

وهكذا لعب معظم القضاة والفقهاء دورا مؤثرا فى حياة الشعب المصرى أثناء وقوع الأزمات الاقتصادية أو الأوبئة، تشعب هذا الدور إلى:

دور معنوى: تمثل فى خروجهم إلى الصحراء لأداء صلاة الاستسقاء عند توقف زيادة النيل وذهابهم إلى رباط الآثار النبوية وأخذها وغسلها فى فسقية مقياس النيل تبركا بها وقراءتهم لصحيح البخارى فى المساجد أو فى قصر السلطان من أجل تفريج الأزمة.

أما الدور الاستشارى: فكان السلاطين غالبا ما يستشيرون العلماء والقضاة عند تغيير العملة أو إعادة سكها أو تسعيرها وكان العلماء يجتهدون فى التخفيف عن الناس من آثار الأزمة وإن كانت بعض أرائهم قد أثرت سلبيا على الحياة الاقتصادية للشعب ولكنهم لم يقصدوا ذلك.

أما الدور المعارض: فكان القضاة يعارضون السلطة عندما تريد أن تستولى على الأوقاف وتحاول ضمها إليها أو فرض ضريبة دفاعية على الشعب أو أخذ أموال من الناس وكانوا يحتجون على السلاطين بأن الأمراء يعيشون فى ثراء مفرط فمن الأولى أن يتجردوا منه لصالح الدولة ولكن هذا الشرط لم ينفذ إلا فى عهد السلطان قطز، وكان القضاة يضطرون فى النهاية لقبول حل وسط لتدبير المال اللازم للمساهمة فى النفقة على المماليك الأجلاب أو تجهيز حملة دفاعية، وكان ذلك أخف الضررين على الشعب المصرى.

(1) عبد الرحمن محمود عبد التواب – قايتباى المحمودى صـ١٠٥.

دور بعض المؤرخين

لم يكن مؤرخو العصر المملوكى بعيدين عن حياة الشعب المصرى بل كانوا يشاركون الناس أفراحهم وأتراحهم وكانوا ينتقدون العوامل التى أدت إلى خراب إقليم مصر فكثيرا ما نقرأ تعليقاتهم بعد سرد أية أزمة ويظهرون أسبابها، وفى بعض الأحيان كانوا يقترحون الحلول لهذه الأزمات، وقد تلخصت تعليقاتهم فيما يلى:-

كثيرا ما كان ينتقد المؤرخون أهل الحكم ويظهرون مفاسدهم، ويحملونهم مسئولية خراب إقليم مصر، وحدوث الأزمات الاقتصادية التى عاشتها مصر فى العصر المملوكى لا سيما العصر الجركسى ويرجعون سبب ذلك إلى سوء تصرفات الحكام؛ فمثلا يعلق المقريزى على أزمة عام (٨٢٠هـ/١٤١٧م) قائلا:(١) (قد اختل إقليم مصر فى هذه السنة خللا شنيعا يظهر أثره فى القابلة) فنلاحظ أن المقريزى يربط الأحداث ببعضها، بل ويذكر أسباب ذلك الانهيار الاقتصادى ويحددها فى عبث العربان ونهبهم للبلاد وقطعهم الطرق على التجار، وأيضا وقوع الوباء فى بعض البلاد مثل دمياط والغربية والإسكندرية، وأيضا خوف أهل الإسكندرية من هجوم الفرنجة عليهم(٢)، وينتقد السلطان المؤيد شيخ بانشغاله عن ذلك بسفره مع عساكره إلى بلاد الشام(٣) ونرى أبا داود الصيرفى يعلق على طاعون عام (٨٨٣هـ/١٤٢٩م) وخروج الناس إلى الصحراء لأداء الصلاة والنداء فيهم بأن يقلعوا عن المظالم – فيقول : (هذا والحكام الظلمة على ما هم عليه من ظلمهم، وقال الشاعر:

لاتنه عن خلق وتأتى مثله   عار عليك إذا فعلت قبيح(٤).

(١) المقريزى – السلوك- جـ٤ ق١ صـ٣٤٩
(٢) المقريزى – السابق الصفحة نفسها.
(٣) المقريزى – السابق الصفحة نفسها.
(٤)الصيرفى – نزهة – جـ٣ صـ١٨٣.

وأيضا ينتقد أبو المحاسن الملك الظاهر بلباى بسبب فساد المماليك الاجلاب وقطعهم الطرق على المسافرين وتوقف أحوال الناس لا سيما الواردين من الأقطار وزادت الأسعار وصار فى أيامه كل مفعول جائز(١)، ويرجع أبو المحاسن ذلك لعدم معرفة بلباى للأمور وسوء سيرته وضعفه عن تدبير الأمور، وقلة عقله، فإنه كان فى القديم لا يعرف إلا ببلباى المجنون(٢).

ويعلق أيضا الصيرفى على خطبة قاضى القضاة علم الدين صالح البلقينى التى ألقاها على الناس بعد صلاة الاستسقاء قائلا(٣): فوعظ الناس على عادته، وما أحسن ما قيل: (أن المواعظ لن تقبلا حتى يعيها من تلا)، فنلاحظ أن الصيرفى وأبا المحاسن ناقمان على الحكام ظلمهم وتصرفاتهم الخاطئة، وينتقد الصيرفى دور القاضى البلقينى بأنه يقوم بوظيفته بصورة آلية دون أن يقوم بنصح الحكام ووعظهم قبل أن يعظ عامة الشعب المغلوب على أمره.

ونجد أبا المحاسن يعلق على وباء عام (٨٦٤هـ/١٤٥٩م) فيذكر كثرة الموت فى المماليك الأجلاب الإينالية وقال: (إنه بلغ عددهم ستمائة وثلاثين مملوكا)، ثم يعلق قائلا: (إلى لعنة الله وسقر إلى حيث ألقت)(٤) وهذا يدل على مدى الفساد الذى قام به المماليك الأجلاب فى البلاد ويبرز عدم رضا أبى المحاسن عن أفعالهم.

وفى بعض الأحيان كان المؤرخون يقومون بعمل مقارنات وإحصاءات تظهر مدى تدهور الاقتصاد المصرى ويعلقون على ذلك، فمثلا نجد المقريزى يعلق على قلة عدد القزازين (الحياكين) فى الإسكندرية عام (٨٣٧هـ/١٤٣٣م) حيث وصل عددهم إلى ثمانمائة نول بعد أن كانوا فى أعوام بضع وتسعين وسبعمائة أربعة عشر ألف نول(٥) ويرجع سبب هذا التدهور إلى ظلم ولاة الأمور وسوء سيرتهم(٦) ، وأعتقد أنه يقصد كثرة الضرائب والمصادرات التى تعرض لها هؤلاء الصناع مما اضطرهم إلى ترك مهنتهم، ونجد المقريزى وأبا المحاسن يعلقان على تدهور الزراعة وقلة عدد القرى فيذكر أنه تم عمل إحصاء بعدد القرى عام

• انظر الفصل الثانى
(١) أبو المحاسن – النجوم جـ١٦ صـ٣٧٠.
(٢) أبو المحاسن– السابق الصفحة نفسها
(٣)الصيرفى– نزهة– جـ٣ صـ١٨٣.
(٤) أبو المحاسن – النجوم جـ١٦ صـ١٤٥.
(٥)المقريزى – سلوك – جـ٤ ق٢ صـ٩٠٩.
(٦)المقريزى– السابق – الصفحة نفسها.

(٨٣٧هـ/١٤٣٣م)، فوجدوا أن عددها قد انخفض إلى ألفين ومائة وسبعين قرية بعد أن كانت فى القرن الرابع الهجرى عشرة آلاف قرية عامرة[١]، ويعلق أبو المحاسن على ذلك[٢] قائلا: (فانظر إلى التفاوت ما بين الزمنين مع أمن هذا الزمان وكثرة فتن هذا الزمان غير أن السبب معروف والسكوت أجمل)، ولكننا نتساءل عن سبب سكوت أبى المحاسن وعدم ذكر الأسباب التى أدت إلى ذلك، هل خوفا على حياته؟ أو لأن هذه الأسباب معروفة للجميع ولا داعى لتضييع الوقت فى ذكرها، وأعتقد أن الأمر الثانى هو الصحيح، وذلك لأننا لم نسمع -على حد اطلاعى- أن المماليك قد عذبوا أو سجنوا أو قتلوا أحدا من المؤرخين الذين كانوا فى عصرهم حتى ولو انتقدوا سياستهم فى مؤلفاتهم.

ولقد تعرض مؤرخو العصر المملوكى لظاهرة تولى الوظائف والمناصب بالرشوة، ويظهرون آثار ذلك على الحياة الاقتصادية للشعب المصرى، وخصوصا أن من المؤرخين من تولى بعض الوظائف -مثل وظيفة الحسبة- وعزل منها بسبب سعى البعض لتوليها عن طريق الرشوة، مثل العينى الذى سرد قصة تولية منصب الحسبة عام (٨١٩هـ/١٤١٦م) بالتفصيل ويقرر أنه كان زاهدا فى هذا المنصب لاسيما مع وجود أزمة اقتصادية فى القاهرة، ثم يذكر طريقة عزله، وأنه ليس حزينا على العزل (ولكن من جهة أنى قاسيت مدة إقامتى فى الوظيفة تعبا شديدا ونصبا كثيرا... ولم أكن أقطع عن الركوب ليلا ونهارا وعندما طاب الوقت وحسنت الحال تولى مثل هذا الجاهل الراشى والمرتشى عوضنا عنى فذلك الذى آلمنى)[٣]. ويقصد ابن شعبان الذى سعى لتولى هذه الوظيفة بالرشوة بمساعدة ابن البازرى كاتب السر، ولكن الأمر المدهش حقا أن السلطان المؤيد شيخ لم يكن يعرف أن الشخص الذى تولى الحسبة بدلا من العينى وحين عرف السلطان أنه ابن شعبان - الذى ضربه قبل ذلك أربعمائة عصا حتى لا يرجع إلى منصب الحسبة - (استحى وأطرق رأسه ولم يتحدث بشىء)[٤]. كل ذلك يظهر لنا مدى استهتار الحكام بالمناصب واهتمامهم بجمع الأموال مما أعطى فرصة للطامعين فى المال أن يستغلوا المناصب والتجارة فيها.

ويذكر لنا المقريزى أثر تولى المناصب بالرشوة وخصوصا منصب الحسبة فيقول: (فالمحتسب بمصر والقاهرة كل ما يكسبه البائع مما تغش به البضائع، وما تغبن فيه الناس فى البيع يجبىء منه بضرائب مقررة لمحتسبى القاهرة ومصر وأعوانهم، فيصرفون ما يصير إليهم

---

(١) المقريزى- سلوك جـ٤ ق٢ صـ٩١٢، أبو المحاسن- نجوم جـ١٥ صـ٤١.

(٢) أبو المحاسن- السابق- الصفحة نفسها.

(٣) العينى- عقد الجمان- صـ٢٥٢:٢٥٨.

(٤) العينى- السابق- صـ٢٥٨.

من هذا السحت فى ملاذهم المنهى عنها، ويؤديان منه ما استدناه من المال الذى دفع رشوة عند ولايتهما، ويؤخران منه بقية لمهاداة أتباع السلطان ليكون عونا لهما فى بقائهما)[١].

ولم يكتف مؤرخو العصر المملوكى بالنقد فقط بل حاولوا تفسير أسباب هذه الأزمات، وأماطوا اللثام عن عوامل هذا الانهيار الاقتصادى واقترحوا كيفية العلاج لها. والحق أن المقريزى قد حاول معرفة أسباب وقوع الأزمات ووضع حلول لها.

أما بالنسبة لأسباب هذا الانهيار فقد حددها المقريزى فى ثلاثة نقاط هى: (ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة، غلاء إيجار الأطيان، ورواج النقود)[٢]، أما بالنسبة للسبب الأول فقد سبق أن تحدثنا عنه وأظهرنا مساوءه .

أما عن غلاء إيجار الأطيان فيشرح المقريزى ذلك فيقول: إن المباشرين حاولوا التقرب إلى الأمراء ولم يجدوا وسيلة أفضل من التقرب إليهم بالأموال فزادوا من إيجار أراضى الأمراء على مستأجريها من الفلاحين هذا بالإضافة لارتفاع تكاليف عملية الزراعة، كل ذلك جعل الفلاحين يهربون من القرى فخربت معظم القرى، وتعطلت أكثر الأراضى من الزراعة[٣] وبالتالى قلت الحاصلات الزراعية وارتفع سعرها، وهكذا يشرح لنا المقريزى سبب الانهيار الزراعى شرحا منطقيا وعلميا.

وبالنسبة لرواج النقود النحاسية واتخاذها قيما للأعمال فقد شن المقريزى حملة شعواء على ذلك، وأخذ يشرح ويفصل هذا السبب فى كتابه إغاثة الأمة، وقد أعجب بعض الباحثين المعاصرين بعبقرية المقريزى فى معالجته هذا السبب فيقول الدكتور/ حسين فهمى[٤] (تظهر عبقرية المقريزى عندما حاول معالجة الحالة النقدية المضطربة وإن مجرد التفكير فى هذا أمر شاق حتى عند علماء الاقتصاد) وفطن المقريزى أيضا- كما يقول الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى[٥] إلى قانون طرد النقود الرديئة للنقود الجيدة من الأسواق وعملية إيقاف التضخم المالى بتثبيت قاعدة الذهب والفضة.

---

(١) المقريزى - السلوك - جـ٤ ق١صـ٣٨٨، عبد الخالق حسين- النظم القضائية صـ٥١٦.

(٢) المقريزى - إغاثة الأمة صـ٤٣:٤٧.

• انظر الفصل الثانى.

(٣) المقريزى- إغاثة الأمة صـ٤٦، السلوك جـ٤ ق١ صـ٢٨.

(٤) حسين فهمى - نقد لكتاب إغاثة الأمة صـ١١٣، مجلة كلية آداب الإسكندرية جـ١٠ سنة ١٩٥٦.

(٥) محمد مصطفى زيادة - دراسات فى التاريخ الاقتصادى صـ١٥٨.

ويظهر المقريزى مساوئ اتخاذ النقود قيما للمشتريات فيقول: (فسدت أحوال أرباب الجوامك (المرتبات) من الفقهاء وأمثالهم الذين رزقهم على الأوقاف والمرتبات السلطانية فصاروا يأخذون على كل درهم فضة أوقيتين* نقودا، وصار من كان يأخذ معلومه مثلا مائة درهم فى الشهر، فإنه الآن يأخذ عن المائة سبعة عشر رطلا** وثلثى رطل من النقود فيشترى بهذه المائة ما كان قبل هذا يشتريه بأقل من عشرين بكثير)[1] .

وهكذا لفت المقريزى نظرنا إلى ظاهرة التضخم النقدى التى حدثت فى العصر المملوكى بسبب اتخاذ النقود النحاسية نقدا أساسيا بدلا من الذهب والفضة، واقترح علاجا لهذه المشكلة وهى العودة إلى اتخاذ الذهب والفضة نقودا أساسية فى التداول، ويقتصر صرف النقود فى محقرات المبيعات، أى فى الصفقات الصغيرة، ويترتب على ذلك هبوط الأسعار و يقتصر على استخدام النقود كنقد مساعد للصفقات، فتكون أكثر من الحاجة وعما قليل لا تكاد توجد؛ لضرب الناس لها أوان، ويعلق دكتور/ حسين فهمى على ذلك قائلا[2] : (ولعمرى إنه لتفكير سليم بل لست أظن أن علماء الإصلاح النقدى المحدثين يستطيعون أن يضيفوا شيئا جديدا إلى هذا الإصلاح الذى ذهب إليه المقريزى).

وهكذا تظهر لنا عبقرية المقريزى كمؤرخ ناقد لم يقف عند الأحداث الظاهرة أو السرد التاريخى أو السياسى فقط وإنما اهتم بالنواحى الاجتماعية والاقتصادية فىالعصر المملوكى، وحدد الأسباب التى أدت إلى حدوث الانهيار الاقتصادى، واقترح العلاج لها.

وأخيرا فإن هناك بعض المؤرخين كانوا يعلقون على بعض آثار الأزمات الاقتصادية بأبيات من الشعر، فنجد ابن حبيب يعلق على المجاعة التى حدثت فى عهد العادل كتبغا عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م) بقوله:-

ياسنة العادل لأمر حيا — بوجهك المذموم بين الملا
ففيك من بين الخروف اجترى — باب الوبا من بعد عين الغلا[3]*

* الأوقية تزن ٣٧,٥ جراما فى مصر (فالتر هنتس- الأوزان والمكاييل صـ١٩).
** الرطل يساوى ٤٣٧,٥ جراما (فالتر هنتس- الأوزان والمكاييل صـ٧٦).
[1] المقريزى- السلوك جـ٤ ق١ صـ٢٨، ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ٧٥٧.
[2] حسين فهمى- نقد كتاب إغاثة الأمة صـ١١٣.
[3] ابن حبيب – درة الأسلاك جـ١ صـ١٢٣.
* البيتان من بحر الرجز.

فيوضح ابن حبيب مدى التشاؤم الذي أصاب الناس بسبب الغلاء الذى حدث فىعهد العادل كتبغا والذى كان من أسباب عزله من السلطة، ويظهر أن من نتائج هذا الغلاء وقوع الوباء.

ويعلق ابن إياس على القرار الذى اتخذه السلطان الغورى عام (٩٠٧هـ/١٥٠١م) بجباية عشرة أشهر مقدما من أصحاب الأملاك لأجل النفقة على المماليك الأجلاب الثائرة بسبب تأخير صرفها لهم على السلطان فيقول : (حصل بسبب ذلك الضرر الشامل ووقع الاضطراب للغنى والفقير وصار الناس بين جمرتين ويطلبون فى اليوم الواحد من أبواب جماعة كثيرة من الحكام مرتين)[1]، ويعلق على ذلك شعرا فيقول:

لما جبوا أملاك مصر والقرى — فى عام سبع مضنى الإهلاك
الله اكبر يا له من حادث — قد ضج منه الأرض والأملاك(*)

ويوضح ابن إياس من خلال البيتين السابقين مدى الحيرة والقلق الذى عاناه الناس من جراء هذا القرار، وفى عام (٩١٦هـ/١٥١٠م) ثار المماليك الأجلاب بسبب النفقة وكانوا يصرون على أخذ كل مملوك مائة دينار، لكن السلطان الغورى رفض ذلك، وكاد يخلع نفسه من السلطنة لعدم توافر الأموال فنزل المماليك الأجلاب إلى الأسواق، وأخذوا ينهبون أموال الناس، ويعلق ابن إياس على ذلك قائلا:[2]

يارب إن المماليك — جاروا علينا بعسف
واستفتحوا العمى فينا — بوقع نهب وخطف**

فيوضح ابن إياس فى هذين البيتين مأساة الشعب المصرى عند نهب المماليك الأجلاب له.

وهكذا يتلخص دور المؤرخين فى نقدهم للحكام وإظهار تصرفاتهم الفاسدة التى تسببت فى خراب إقليم مصر، وكذلك قام بعضهم بعمل إحصاءات ومقارنات تظهر مدى تدهور الاقتصاد المصرى، وأيضا انتقدوا ظاهرة تولى الوظائف والمناصب بالرشوة وأظهروا أثر ذلك على الحياة الاقتصادية ،وحاول بعضهم تحديد أسباب الأزمات الاقتصادية واقتراح الحلول لها، وكذلك قام بعض المؤرخين بالتعليق على بعض الأحداث بقرضهم الشعر الذى كان يسهل حفظه وترديده بين فئات الشعب المصرى.

[1] ابن إياس- بدائع – جـ٤ صـ١٦.
(*) البيتان من بحر الكامل.
[2] ابن إياس – السابق صـ١٧٧.
** الأبيات من بحر المجتث.

يقصد بكلمة العوام أو العامة التى انتشرت خلال عصر المماليك: جميع الرعايا من سكان المدن باستثناء رجال القلم، وأطلق على الأثرياء من التجار اسم بياض العامة أما سواد العامة فهم أقل ثروة ومكانة من هؤلاء التجار[1]، ويدخل تحت اسم العامة زمرة الحرافيش أو الزعر أو العياق -ويقصد بهم الدهماء وضعاف الخلق- وهؤلاء أدنى مراتب الشعب ممن لاعمل ثابت لهم[2]، وكذلك من طبقات العامة الفلاحون المشتغلون بالزراعة.

وعلى الرغم من أن العامة فى مصر كانت -غالبا- تقف موقف المتفرج أمام الصراعات السياسية التى كانت تحدث فى هذا العصر مثل النزاع على السلطة بين الأمراء وكذلك الفتن التى كانت بين المماليك كما يقول الأستاذ الدكتور سعيد عاشور[3]، إلا أنهم لم يقفوا مثل هذا الموقف أثناء وقوع الأزمات الاقتصادية بل كان لهم دور كبير أثناءها؛ وذلك لأنهم كانوا أول ضحايا هذه الأزمات، بل ربما كانوا الضحايا الوحيدين لها، ولذلك لم تقف العامة موقف المتفرج عند وقوعها بل كان لهم دور تمثل فى الآتى:

كان العامة يعترضون السلطان إذا قل الخبز وارتفعت الأسعار، ويشكون له ذلك؛ فمثلا حدث فى جمادى الآخر عام (٧٩٨هـ/١٣٩٥م) أن ارتفعت الأسعار وقل الخبز من الأسواق فوقف العامة للسلطان برقوق، وصرخوا من الجوع، وضجوا من عدم وجود ما يأكلون[4]، فما كان من السلطان إلا أن عين علاء الدين على بن الطبلاوى فى الحسبة، وعزل شرف الدين بن الدمامينى عنها[5]، ومع أن هذا الإجراء لم يخفض الأسعار إلا أنه هدأ من روع العامة؛ وذلك لإهمال الدمامينى لمهام عمله كمحتسب، وفى عام (٨٣٩هـ/١٤٣٥م) ارتفع سعر القمح فى

(1) إبراهيم طرخان – مصر فى دولة المماليك الجراكسة صـ٢٥٠، عبد الرحمن محمود عبد التواب – قايتباى المحمودى صـ١١٩.
(2) ابراهيم طرخان – السابق– صـ٢٥٠.
(3) سعيد عاشور – العصر المماليكى فى مصر والشام صـ١٣٣.
(4) الصيرفى – نزهة –جـ١ صـ٤٣٠.
(5) المقريزى– سلوك جـ٣ ق٢ صـ٨٥٩.

شهر ربيع الأول فضجت العامة من ذلك وشكوا للسلطان برسباى فما كان منه إلا أن أمر بفتح الشون والبيع منها فانخفضت الأسعار فترة قصيرة ثم عادت إلى الارتفاع مرة أخرى[1].

وأيضا فى عام (٨٥٦هـ/١٤٥٢م) فى شهر ذى القعدة وقف الناس للسلطان جقمق حين نزوله من القلعة وشكوا إليه طول الغلاء فطلب منهم أن يدعوا الله ليرفعه عنهم ثم أمر جقمق ببيع القمح من شونته، كل إردب بألف درهم، فسر الناس لذلك[2]، ويبدو أن السعر قد انخفض، ولهذا فرح العامة.

وفى بعض الأحيان كان العامة يعترضون على تغيير العملة ففى عام (٨٨٦هـ/١٤٨١م) أصدرت السلطة المملوكية نقودا جديدة فارتفعت أسعار المواد الغذائية فاعترض العامة على هذه النقود الجديدة وأرادوا الاستمرار على النقود القديمة، فعقد السلطان مجلسا مع القضاة ليتناقشوا فى ذلك، وعارض ناظر الخاص استمرار النقود القديمة فى التعامل وعندما علم العوام بمعارضته رجموه[3]، وهذا يدل على شعور العامة بسلبية تغيير العملة، وأثر ذلك فى ذبذبة الأسعار وخسارة بعض الناس.

وأحيانا كان العامة يوسطون أحد الأمراء لإبلاغ مطالبهم للسلطان مثلما حدث عام (٩٠٧هـ/١٥٠١م) عندما فرض السلطان الغورى أجرة عشرة أشهر مقدما من أجرة البيوت والدكاكين فوقف جماعة من عامة الشعب إلى الأمير أزدمر بن على باى وشكوا له حالتهم السيئة نتيجة هذا القرار، فبلغ الأمير أزدمر السلطان ذلك، فخفض ثلاثة أشهر وصارت سبعة أشهر فهدأ حال الناس[4]، ولكن لماذا لم يحدث العامة السلطان فى ذلك مباشرة؟ هل لأنهم لم يستطيعوا مقابلته؟ أعتقد لا لأنهم كانوا يعترضون طريق السلاطين ويخبرونه بما يريدون، ولكنى أعتقد أن ذلك بسبب تشدد الغورى فى تنفيذ ذلك القرار ولهذا كلموا الأمير أزدمر عسى أن يؤثر على السلطان ويتراجع، وبالفعل نجحت هذه الحيلة وتم تخفيض ثلاثة أشهر من العشرة.

وأحيانا كان السلاطين لا يهتمون بشكوى العامة مثلما حدث عام (٨٣٩هـ/١٤٣٥م) فى شهر شوال، فقد وقف العوام للسلطان برسباى، وأخبروه بعدم وجود الخبز مع كثرة القمح

(1) العينى – عقد الجمان – صـ٣٧٤.
(2) السخاوى – التبر المسبوك – صـ٣٥٣، جرجس ميخائيل – السلطان جقمق وحالة مصر فى عصره – صـ٤٢.
(3) عبد الرحمن محمود عبد التواب – قايتباى المحمودى صـ١٣٣.
(4) ابن إياس – بدائع جـ٤ صـ١٧.

(فلم يعبأ بهم ولا التفت إليهم)[1] فما سبب عدم اهتمام برسباى بهذه الشكوى؟ هل لأنه كان أحد أسباب هذه الأزمات باحتكاره القمح؟ أعتقد ذلك؛ لأنه كان يتبع أسلوب طرح البضائع فمن المحتمل أن يكون قد طرحه على الخبازين بسعر مرتفع ولذلك قل الخبز.

ولكن كيف كان يعرض العامة مطالبهم هل كان لهم ممثلون رسميون معروفون؟ في الحقيقة أنهم لم يكن لهم ممثلون معروفون أو ناطقون* باسمهم ولم يكن لهم وسائل رسمية لعرض مطالبهم بدليل أنه لم يذكر أحد من المؤرخين ذلك – حسب اطلاعي – وكانت طريقتهم في إبلاغ مطالبهم وشكواهم هي التجمع في طريق السلطان[2] ومخاطبته بصورة جماعية، أو توسيط أحد الأمراء في عرض شكواهم.

وأيضا كان العامة يقومون في بعض الأوقات بالثورة ضد السلاطين، وكانت هذه الثورات تأخذ شكل الاعتراض أو التنديد اللفظي فقط مثلما حدث عام (٧٠٩هـ/١٣٠٩م) عندما توقفت زيادة النيل في عهد السلطان بيبرس الجاشنكير ويئس الناس من عدم الزيادة فغنت العامة:

سلطاننا ركين ونائبنا دقين

يجينا الماء من أين؟

يجيبوا لنا الأعرج يجي الماء ويدحرج[3] **

وهذا يدل على شدة تشاؤم العامة بسلطنة بيبرس الجاشنكير، وشدة حبهم للناصر محمد، وكانوا يضعون أملهم في عودته حتى تتحسن أحوالهم الاقتصادية.

(1) الصيرفي – نزهة – جـ٣ صـ٣٣٨.

* على الرغم من أنه كان هناك نقباء ومشايخ لكل حرفة ومهنة إلا أنه لم يوجد زعماء أو ممثلون لجميع طبقات الشعب يتحدثون نيابة عنهم (السيد طه أبو سديرة – الحرف والصناعات في مصر الإسلامية صـ٣٨٤.

(2) إيرالابدوس – مدن إسلامية صـ٢٤٢.

(3) المقريزي – السلوك – جـ٢ ق١ صـ٥٥، المقفى جـ٢ صـ٥٤٦، سعيد عاشور – العصر المماليكى صـ١٢٤.

** المقصود (بركين) السلطان بيبرس الجاشنكير؛ لأنه كان يلقب بركن الدين، والمقصود (بدقين) الأمير سلار النائب، لأنه كان أجرد وليس بلحيته سوى شعيرات قليلة، والمقصود بالأعرج هو الناصر محمد؛ لأنه كان به بعض العرج (ابن إياس – بدائع – جـ١ ق٢ صـ٤٢٤).

وكذلك ارتفعت الأسعار في جميع الغلال والبضائع عام (٧٧٥هـ/١٣٧٣م) في عهد السلطان الأشرف شعبان واشتد البلاء بالناس، فقام شخص من العامة بالذهاب تحت القلعة كل يوم، ويرفع صوته قائلا: (اقتلوا سلطانكم ترخص أسعاركم، ويجرى ماؤكم) فلما تزايد منه هذا الأمر قبض عليه والي القاهرة وضربه بالمقارع[1] .

وفي عام (٨٦١هـ/١٤٥٦م) سك السلطان إينال دراهم فضية جديدة، ثم أسرع بإبطالها فحدث الهرج والرهج من الناس، وأخذوا يرددون مقالة (السلطان من عكسه أبطل نصفه)[2] ويقولون أيضا مستهزئين بهذا القرار : (إذا كان نصفك إيالى لاتقف على دكانى)[3] ، ويبدو أن صدور الأمر والرجوع فيه قد أصاب الحالة الاقتصادية بعدم الاستقرار وهذا لم يعجب العامة؛ لأن حياتهم الاقتصادية تتأثر بأي تغيير يحدث في العملة.

ومن مواقف العامة أنهم كانوا يعترضون على بعض الموظفين الذين يتسببون في سوء الأحوال الاقتصادية، ففي عام (٨٢١هـ/١٤١٨م) رجم أهل المحلة واليها بسبب مبالغته في طلب النقود منهم[4] ونادرا ما كان يحدث مثل ذلك الأمر.

وعندما كان يتم القبض على أحد الموظفين الذين يتسببون في ظلم الشعب كانت العامة تفرح فرحا كبيرا، فمثلا عندما قبض السلطان الناصر محمد على النشو ناظر الخاص عام (٧٣٩هـ/١٣٣٨م) اجتمع الناس بالرميلة تحت القلعة ومعهم النساء والأطفال، وقد اشعلوا الشموع، ورفعوا المصاحف على رءوسهم وهم يصيحون استبشارا وفرحا بعد القبض على النشو، والأمراء تشير إليهم أن يكثروا مما هم فيه[5] ونلاحظ مما سبق أن هذا الموظف كان يتسبب في أذى كبير للعامة وحتى الأمراء كانوا يتضجرون منه، وفرحوا بالخلاص منه* .

ولقد هجم العامة ومعهم بعض المماليك على أبي الخير النحاس وكيل بيت المال عام (٨٥٣هـ/١٤٤٩م)، وأوسعوه ضربا؛ لأنه أخبر السلطان جقمق بأن العوام – يقصد الصوفية – يأكلون بمرتباتهم التى يأخذونها حشيشا، وقال له: بدلا من أن يأكلوا حشيشا يأكلون به خبزا

(1) ابن حجر – إنباء – جـ١ صـ٦٠، ابن إياس – السابق صـ١٢٥.

(2) أبو المحاسن – منتخبات من حوادث الدهور جـ٢ صـ٢٩٤.

(3) أبو المحاسن – السابق صـ٢٩٤.

(4) ابن حجر – إنباء جـ٣ صـ١٥٧.

(5) المقريزي – السلوك جـ٢ ق٢ صـ٤٧٩، أبو المحاسن – النجوم – جـ٩ صـ١٣٥، ابن إياس – بدائع جـ١ ق١ صـ٤٧٦.

* للمزيد من التفاصيل انظر الفصل الثانى

وأيضا كان من أسباب الهجوم عليه أنه كان يعامل الناس بتكبر حتى على أصحاب المناصب والعلماء[١] .

وفى عام (٨٨١هـ/١٤٧٦م) أصدر قايتباى نقودا جديدة فأثرت على العامة سلبا، فشكوا أمرهم إلى السلطان فعقد مجلسا بالمدرسة الصالحية مع العلماء للمداولة فى مسألة النقود الجديدة، وعندما طال النقاش حول هذا الموضوع هجمت العامة على ناظر الخاص فى داخل المدرسة؛ لأنه هو المسئول عن ضرب هذه النقود، فرأى المجلس ضرورة تخفيض سعر النقود الجدد لتكون مثل القديمة، فهدأت ثورة الناس[٢] .

وفى عام (٨٩٤هـ/١٤٨٨م) اجمع قايتباى القضاة والعلماء واتفقوا على فرض أجرة شهرين على الأملاك والأوقاف مساعدة للسلطان فى النفقة، على المماليك الأجلاب وغضب العوام من ذلك، أرادوا قتل الشيخ شهاب الدين أحمد الشينى عندما أشيع أنه كان السبب فى اقتراح تلك الأموال[٣] .

وكان للعامة دور فى تولية بعض المحتسبين، فكان السلاطين يقومون بتعيينهم بعد اختيار العامة لهم، وكان العامة يقومون بهذا الاختيار لثقتهم فى المحتسب وقدرته على تجنيبهم الأزمات، أو تغلبه عليها إذا حدثت[٤] ، ففى شهر ذى القعدة عام (٧٨٣هـ/١٣٨١م) ارتفعت الأسعار، وتعذر وجود الخبز فى الأسواق واختطفه الناس من الأفران فثارت العامة وطالبت بولاية جمال الدين محمود العجمى الحسبة وبالفعل استجابت السلطة لهم وتم تعيينه فى منصب الحسبة[٥] ، ونلاحظ أن السلطة كانت تقوم بعزل ابن العجمى عن الحسبة فورا لاستقرار الوضع الاقتصادى، وانتهاء الأزمة، وربما كان ذلك بتحريض من بعض الأمراء والتجار الذين يرون أن وجوده فى وظيفة الحسبة عقبة تحول دون ممارستهم الوسائل غير المشروعة لتحقيق أرباح مادية كبيرة[٦]، والدليل على ذلك أن ابن العجمى قد تولى الحسبة أربع مرات فى عام (٧٨٠هـ/١٣٧٨م)، وعام (٧٨١هـ/١٣٧٩م) وعام (٧٨٢هـ/١٣٨٠م) ، وعام

[١] أبو المحاسن – النجوم – جـ١٥ صـ٤٠٠، إبراهيم طرخان – مصر فى عصر الدولة المماليك الجراكسة صـ٢٦٣.

[٢] إبراهيم طرخان– السابق صـ٢٦٤.

[٣] عبد الرحمن محمود عبد التواب – قايتباى المحمودى صـ١٠٥.

[٤] عبد الخالق حسين – النظم القضائية صـ٤٨٥.

[٥] المقريزى – السلوك جـ٣ ق٢ صـ٤٥٧.

(٧٨٣هـ/١٣٨١م) وهذا يدل على صحة اختيار العامة لابن العجمى كشخصية جديرة بهذا المنصب.

ومثال آخر ما حدث عام (٧٩٩هـ/١٣٩٦م) حيث طالبت العامة بعودة القاضى شمس الدين البجانى محتسبا للقاهرة فطلبه السلطان وأعاده إلى الحسبة بعد عزل بهاء الدين البرجى[١]؛ وذلك لفشله فى مواجهة الأزمة التى حدثت فى ذلك العام.

ونلاحظ أنه عندما كان يتولى منصب الحسبة شخصية تتصف بالنزاهة والعدل تفرح العامة فرحا كبيرا ويبالغون فى إشعال الحوانيت بالقناديل والشموع احتفالا بمرور المحتسب الذى يحظى بشعبية بالغة بينهم[٢]، ولقد ظهر ذلك عندما أعيد جمال الدين بن العجمى إلى حسبة القاهرة عام(٨٧٢هـ/١٤٦٧م) ففرح العامة به فرحا زائدا وكادوا يحملون بغلته وهو عليها بالخلعة وبالغوا فى إشعال الشموع والقناديل بالقاهرة ووقفت له المغانى كى تزفه إذا مر بها فى مواضع عديدة[٣].

ونلاحظ أن هذه الاحتفالات كانت تتم فى القاهرة فقط، وذلك لأنها المدينة الأولى التى تتأثر بقرارات المحتسب.

وكان العامة يعدون المحتسب مسئولا عن حدوث ارتفاع الأسعار نتيجة تساهله مع التجار والباعة الجشعين، وإهماله الإشراف على الأسواق؛ ولذا كثرت ثورات العامة مطالبين أصحاب السلطة بعزل هذا المحتسب وتولية آخر يستطيع مواجهة الأزمة ففى عام (٧٨٢هـ/١٣٨٠م) ارتفع سعر الغلال ولجأ كثير من الناس إلى تخزينها طمعا فى ارتفاع سعرها فتزداد أرباحهم؛ فثارت العامة مطالبين بعزل المحتسب محمد الدميرى وتعيين محمود ابن العجمى بدلا منه وبالفعل استجاب الحكام لرغبة العامة[٤].

ووصلت الثورة من العامة إلى حد الاعتداء على المحتسب الذى لا يرغبون فيه، ففى عام (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) رجمت العامة ابن الأطروش المحتسب؛ بسبب ارتفاع سعر الخبز فبلغ ستة أرطال أو سبعة بدرهم وعندما قام أحد الخبازين ببيع خبزه ثمانية أرطال بدرهم طلبه

(١) الصيرفى– نزهة– جـ١ صـ٤٤٦، ابن الفرات– تاريخه جـ٩ صـ٤٦٠، عبد الخالق حسين– النظم القضائية صـ٤٨٥.

(٢) حياة الحجى– أنماط من الحياة الاقتصادية صـ٦٠. (٣) المقريزى– السلوك جـ٣ ق١ صـ٣٩٥.

(٤) المقريزى– سلوك– جـ٣ ق١ صـ٣٩٥، محاسن على الوقاد– الطبقات الدنيا فى القاهرة صـ٨٥.

المحتسب وضربه بسبب ذلك، فثارت العامة على المحتسب ورجموا باب داره[1] ، ونلاحظ أن العامة قد ثارت على هذا المحتسب الذى كان لا يرغب فى خفض الأسعار فشعرت العامة أنه يعمل لمصلحة التجار الجشعين، لا لمصلحتهم.

وفى عام (٧٧٥هـ/١٣٧٣م) ثارت العامة وتجمعوا تحت القلعة وطالبوا بعزل المحتسب ابن عرب بسبب أخذه البراطيل من السوقة، ولذلك لأنه لم يقم بتسعير البضائع مما عاد على الناس بضرر كبير[2] . وفى عام (٨٠٠هـ/١٣٩٧م) وقف جماعة من العامة وشكوا لبيبرس الدويدار ابن شعبان المحتسب الذى أهانته العامة إهانة شديدة حتى صفعه بعضهم بحضرة الدويدار[3]، ولا شك أن هذه الثورة كانت لشعور العامة بفساد ابن شعبان الذى كان يعد هذا المنصب مصدر دخل له إذ تولاه فى هذا العام أربع مرات.

وفى عام (٨٥٣هـ/١٤٤٩م) ثار جماعة من العامة على المحتسب ابن القيسى ورجموه بسبب إهماله الإشراف على الأسواق، فاضطر السلطان إلى عزل ابن القيسى من الحسبة[4] ؛ وذلك إرضاء للعامة ولامتصاص غضبهم، وحدث مثل ذلك أيضا فى عام (٨٩٤هـ/١٤٨٨م) عندما ارتفعت الأسعار ونسبت العامة ذلك إلى إهمال كسباى المحتسب، فرفع بعضهم شكوى للسلطان من أفعال المحتسب، وأنه لم ينظر فى أحوال المسلمين فما كان من السلطان إلا أن وبخه ثم ضربه نحوا من عشرين عصا[5].

نستنتج مما سبق أن هذه الثورات التى قامت بها العامة كانت لها أثر كبير إذ كان السلاطين غالبا ما يستجيبون لرغبة الجماهير، ويلبون مطالبهم خصوصا عندما كانوا يرغبون فى عزل محتسب أو تعيين آخر.

ومن الأدوار التى قام بها العامة خروجهم لأداء صلاة الاستسقاء عندما يتوقف النيل عن الزيادة أو وقوع الوباء، وأيضا إذا حدث فيضان مرتفع للنيل، ففى عام (٧٧٣هـ/١٣٧١م) زاد النيل زيادة عظيمة وتقطعت الطرق وحصل الضرر الشامل بسبب عدم استطاعة الفلاحين القيام بعملية الزراعة ببعض البلاد، لمكث الماء عليها، فاجتمع عدد كبير من العامة بجامع

(1) المقريزى- سلوك جـ٢ ق٣ صـ٧٥٨.

(2) المقريزى- السابق جـ٣ ق١ صـ٢١٩، ابن حجر- إنباء- جـ١ صـ٥٩، ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ١٢٥.

(3) ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ٨.

(4) ابن إياس- بدائع جـ٢ صـ٢٧٥.

(5) ابن إياس- السابق جـ٣ صـ٢٦٢.

عمرو بن العاص، والجامع الأزهر، وسألوا الله أن يهبط ماء النيل، وفعلوا ذلك عدة مرات إلى أن استجاب الله دعاءهم[1] .

وأيضا فرح العامة عام (٧٧٥هـ/١٣٧٣م) لأداء صلاة الاستسقاء، وخطب فيهم ابن القسطلانى، وضجوا بالدعاء إلى الله تعالى، وارتفعت أصواتهم الاستغاثة وانهمرت أعينهم بالبكاء[2]، ومع ذلك لم يزد النيل وعز وجود الغلال.

وفى عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) شرقت غالب البلاد فخرج الناس إلى الصحراء يستسقون بعد أن صاموا ثلاثة أيام[3]، ولكنهم رجعوا وقد تزايد سعر الغلال.

وفى عام (٨٢٣هـ/١٤٢٠م) توقف النيل عن الزيادة فنودى فى الناس بصيام ثلاثة أيام فخرج العامة أفواجا من كل جهة حتى كثر الجمع، وذلك لأداء صلاة الاستسقاء وخرج معهم السلطان المؤيد شيخ ويبدو أنه قد تأثر بخطبة قاضى القضاة الشيخ البلقينى فانخرط فى البكاء، فمالت العامة إليه، وأحاطت به، وأخذوا يدعون له بالنصر[4] فقال لهم: (سلوا الله فإنما أنا واحد منكم)[5]، ونلاحظ أن المؤيد استطاع التقرب إلى العامة بخروجه لأداء الصلاة كواحد منهم، ولذلك أحبوه؛ ولم يحملوه أية مسئولية تجاه هذه الأزمة.

ولاشك أن خروج العامة لأداء صلاة الاستسقاء كان يشعرهم بأن هذا ابتلاء من الله ومن ثم يلتزمون بالصبر، وكان ذلك أيضا يؤدى إلى وحدة الصف، ويرفع الروح المعنوية لديهم.

وأيضا قام بعض العوام نتيجة زيادة حدة الغلاء والقحط فى بعض الأعوام بانتهاز أية فرصة متاحة أمامهم للسلب والنهب كى يسدوا رمقهم ويشبعوا جوعهم[6]، مثال ذلك ما حدث عام (٨٥٣هـ/١٤٤٩م) عندما توقف النيل عن الزيادة، فاضطربت أحوال الناس وكثر الزحام على حوانيت الخبازين فنهبت بعض العامة الخبز من الدكاكين[7] .

وخلاصة الأمر أن العامة لم يقفوا مكتوفى الأيدى فى أثناء الأزمات الاقتصادية فكانوا يعترضون طريق السلاطين ويشكون لهم سوء أحوالهم، وأيضا كانوا يقومون بالثورة على بعض المحتسبين الذين يتسببون فى حدوث الأزمات، وكانوا يطالبون بعزلهم وتعيين آخرين مكانهم، وأيضا كانوا يخرجون لأداء صلاة الاستسقاء وبعضهم قام بنهب الخبز من الدكاكين.

(1) ابن قاضى شهبه- تاريخه ق٣ صـ٣٩٧.

(2) المقريزى- السلوك جـ٣ ق١ صـ٢١٩.

(3) ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ٢٥٩.

(4) العينى- عقد الجمان صـ٣٨٣.

(5) ابن حجر- إنباء- جـ٣ صـ٢١٩.

(6) لبيبة مصطفى- الرقيق وتجارته- صـ٢٤٥.

(7) أبو المحاسن- حوادث جـ١ صـ١٦٢.

الفصل الرابع

أثر الأزمات فى الحياة السياسية والاقتصادية

أ- الأثر السياسي:

- كراهية الشعب للسلاطين.
- ضعف الجيش المملوكى.
- الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن.

ب- الأثر الاقتصادى:

- تدهور الزراعة.
- تدهور الصناعة.
- تدهور التجارة.
- اضمحلال الأسواق.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- ارتفاع أجرة أصحاب المهن.
- الاستيراد.
- كثرة فرض الضرائب.
- المصادرات.
- التلاعب فى وزن النقود والتضخم المالى.

أ- الأثر السياسي

كره الشعب للسلاطين

لقد اعتاد الشعب المصري في عصر المماليك أن يربط بين السلطان الحاكم وبين عدم وفاء النيل وحدوث الأزمات الاقتصادية، فإذا تولى الحاكم وفاض النيل وكثر الخير استبشر الناس بحكمه وتفاءلوا به*، أما إذا حدث العكس وغاض النيل ووقعت الأزمة تشاءموا منه وكرهوه، وتمنوا زوال حكمه مثلما حدث مع العادل كتبغا فقد تولى السلطة في الحادي عشر من المحرم عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م)، ووقع الغلاء مع بداية حكمه؛ بسبب تقاصر النيل، وارتفعت الأسعار وكثر الوباء فتشاءم الناس منه وكرهوه[١]، وكان إذا رأى ذلك (زاد بكاؤه، وعظم ابتكاؤه وقال: هذا بحظي وخطيئتي، وهذا جاء في قسمي، وقدر لي في عطيتي)[٢]، وعلى الرغم من أن كتبغا حاول علاج هذه الأزمة قدر استطاعته** إلا أن هذه المحاولات لم تغير من كره الشعب له؛ لأنهم قرنوا بين هذا البلاء الذي أصابهم وبين تولية كتبغا الحكم[٣]، وقالوا: (بكعبه المشئوم، ووجهه المحظور توالت علينا هذه الشرور وغلت الغلات والأسعار، وارتفعت الأقوات)[٤]، ومن خلال العبارة السابقة يتأكد شدة تشاؤم وكره الشعب للعادل كتبغا بسبب هذا الغلاء، ولقد شعر العادل بهذا الكره من الناس له فخاف على نفسه منهم وقام ببناء ميدان جديد لسباق الخيل في إسطبل الجوق (ببركة الفيل بالقاهرة) حتى لا يكون مضطرا إلى اجتياز معظم الأحياء الشعبية في القاهرة وهو ذاهب إلى الميدان الظاهري بطرف اللوق؛ وحتى لا يقابله أحد من العامة، وبالفعل كان العادل ينزل إلى هذا الميدان الجديد فلا يجد في طريقه أحدا من الناس سوى أصحاب الدكاكين[٥].

---

* قد حدث ذلك مع السلطان حسام الدين لاجين عام (٦٩٦هـ/١٢٩٦م) فعند توليته الحكم كان من حسن حظه أن جاء مطر عظيم، وعلا فيضان النيل فانخفضت الأسعار وكثرت المحاصيل، وجاءت الغلال بكثرة من الأقاليم، وكثرت المواشي والفاكهة، وانقطعت الأوبئة؛ فتبشر الناس بسلطنته، وزاد حبهم له، وكانوا يعبرون عن ذلك الحب بالترحيب والتهليل له كلما خرج بموكبه يشق شوارع القاهرة (العيني- عقد الجمان صـ٣٥٢، القلماوي- صفوة الزمان ورقة ٧، حمدي عبد المنعم حسين- دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك صـ١٩٣).

(١) المقريزي- الخطط جـ٣ صـ٣٨٨، ابن أيبك- درر التيجان صـ٦٠.

(٢) أبو الصفا- أعيان العصر وأعوان النصر جـ٨ صـ٨٠.

** انظر الفصل الثالث.

(٣) جمال الدين الشيال- تاريخ مصر الإسلامية جـ٢ صـ٢٥٥.

(٤) بيبرس المنصوري- التحفة المملوكية صـ١٤٤، حياة الحجي- المجاعة والطاعون وأثرهما على سلطنة المماليك صـ١٤٩.

(٥) المقريزي- الخطط جـ٣ صـ٣٢٢، ليرالابدوس- مدن إسلامية صـ٢٤٤.

وهكذا نجد أنه قد اجتمعت عدة عوامل جعلت الناس تكره كتبغا وتمنوا زوال ملكه، أول هذه العوامل أن اعتلاء كتبغا عرش السلطنة جاء مصحوبا بانخفاض النيل واشتداد الغلاء، ووقوع الوباء[1] وانتهت هذه الأزمة باتفاق الأمراء على خلع كتبغا من السلطنة وذلك لإزالة الضرر الذى وقع على الناس بسبب الفناء والغلاء وقلة مياه النيل ومظالم مماليكه[2]، وبالفعل خلع كتبغا من السلطنة، وتولى حسام الدين لاجين بدلا منه، ومن المصادفات الغريبة أن انخفضت الأسعار مع تولى السلطان الجديد؛ بسبب زيادة النيل، ووصلت إلى النصف فسر الناس بذلك فقد كان إردب القمح بأربعين درهما فانخفض سعره إلى عشرين، وبلغ سعر إردب الشعير عشرة دراهم بدلا من ثلاثين[3].

وعلى الرغم من سعادة الشعب مع بداية تولى "لاجين" الحكم وحبهم له، انقلب هذا الحب إلى كره مع حدوث أزمة عام (٦٩٧هـ/١٢٩٧م) وكانت هذه الأزمة من أسباب غضب الشعب عليه وكراهية الأمراء والجند له**، فهجم عليه بعض الأمراء وقتلوه[4].

وأحيانا كانت تؤدى الأزمات المتواصلة إلى شدة تضجر عامة الشعب وبعض المماليك من السلطان، فيحاولون خلعه أو قتله مثل السلطان المنصور لاجين كما سبق، وحدث ذلك أيضا مع السلطان بيبرس الجاشنكير فى عام (٧٠٩هـ/١٣٠٩م) عندما وقعت أزمة اقتصادية عقب توقف مياه النيل عن الزيادة فى موسم الفيضان فارتفعت الأسعار وحصل الضرر للناس فتشاءم الناس بحكمه الذى لازمه هبوط مياه النهر والغلاء[5]، ووجد بيبرس نفسه فى موقف لا يحسد عليه بعد أن انفض عنه الشعب ومعظم الأمراء[6].

* من هذه العوامل وقوع الفتنة بين الأمراء والسلطان وتحكم الأميرين: حسام الدين لاجين وشمس الدين قرا سنقر فى البلاد واستهانتهما بالأمراء وكثرة ظلم مباشرى الدولة للناس (بيبرس المنصورى- مختار الأخبار صـ١٠٢، المقريزى- إغاثة صـ٣٧).

(١) سعيد عاشور- العصر المماليكى صـ١١٢.

(٢)العينى- عقد الجمان صـ٣١٢، حامد زيان- الأزمات الاقتصادية صـ٣٩.

(٣)حياة الحجى- المجاعة والطاعون صـ١٥٩.

** من أسباب قتل لاجين الروك الذى قام به وجعل له تسعة قراريط مما قلل من نصيب الأمراء والمماليك، ولذلك هجموا عليه وقتلوه (P.m Holt, the Sultanate of Al-mansur Lachin, P.529)

(٤)ابن حبيب- تذكرة النبيه- جـ١ صـ٢١٠.

(٥)قاسم عبده قاسم- النيل والمجتمع المصرى صـ٥٦، محمد حسن، الأسرة المصرية فى عصر المماليك صـ٦٤.

(٦)سعيد عاشور- العصر المماليكى صـ١٤٤.

وكانت هذه الأزمة من الدوافع التى جعلت الناس يتمسكون بأبناء قلاوون لحكم البلاد[1]، وبالفعل راسل بعض الأمراء الناصر محمد؛ ليحضر إلى القاهرة ويساعدوه فى تولى الحكم، وعندما علم بيبرس الجاشنكير بذلك عزل نفسه من السلطنة[2].

ونلاحظ مما سبق أن السبب الرئيسى الذى أدى إلى عزل بيبرس هو استمرار الأزمة الاقتصادية معظم فترة حكمه مما أدى إلى كره الشعب له وعودة الناصر محمد إلى السلطة، وأيضا كان من نتيجة سلسلة الأزمات التى وقعت فى عهد السلطان فرج بن برقوق بلوغ التدهور الاقتصادى إلى أوجه مما أدى إلى شدة كراهية الشعب له ولحكمه فقام بعض الأمراء بعدة مشاورات بينهم انتهت بالقبض عليه وقتله[3].

كما نستنتج مما سبق أن الشعب المصرى فى عصر المماليك البحرية كان يربط بين وقوع الأزمة والسلطان الذى يتولى الحكم، فإذا تولى السلطان وحدثت أزمة عند توليته تشاءم الناس منه وكرهوه، وتمنوا زوال حكمه، وقد تكون هذه الأزمة سببا من أسباب عزله أو قتله، وكان ذلك يتم بواسطة الأمراء الذين ينتهزون هذه الفرصة ليستولوا على السلطة، وقد حدث ذلك مع السلطان كتبغا وبيبرس الجاشنكير وفرج بن برقوق.

ويتضح أثر الأزمات الاقتصادية فى حب الشعب للسلطان أو كرهه له أثناء سلطنة المنصور لاجين فعند بداية توليته السلطة زاد النيل ورخصت الأسعار، فاستبشر الناس به، وأحبوه، وعندما حدثت أزمة اقتصادية فى عهده عام (٦٩٧هـ/١٢٩٧م) تحول هذا الحب إلى كراهية، وكانت هذه الأزمة من أسباب عزله.

ومن اللافت للنظر أنه على الرغم من وقوع عدة أزمات فى عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقدارى وقلاوون الألفى، والناصر محمد، فإن الشعب المصرى لم يتشاءم منهم ولم يكرههم، ولم يقم أحد من الأمراء منتهزا هذه الأزمات وحاول التخلص منهم، وأعتقد أن ذلك يرجع إلى مهابة هؤلاء السلاطين فى قلوب الناس والأمراء، ويرجع أيضا إلى الأعمال العظيمة التى قاموا بها، ولقوة شخصيتهم ونجاحهم إلى حد كبير فى مواجهة الأزمات التى وقعت فى عهدهم.

ونلاحظ أن وقوع الأزمات فى العصر المملوكى الجركسى لم تكن- غالبا- من العوامل الرئيسة لكراهية الشعب للسلاطين الجراكسة؛ وذلك لأن الشعب المصرى فى العصر الجركسى قد قاسى كثيرا من الحكم المملوكى بسبب الصراع بين الأمراء على السلطة، وكذلك كثرة فتن وثورات المماليك الأجلاب، أى أنه لم يكن ينعم بحياة هادئة؛ ولذلك لم يكن بحاجة إلى عامل آخر كى يكرههم؛ لأنه أساسا لم يجد فيهم الحاكم الذى يستحق الحب والتقدير ولهذا تبلدت أحاسيسهم تجاه الحكام.

(١) حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ٣٩. (٢) ابن حبيب- تذكرة النبيه جـ٢ صـ١٧.

(٣) على إبراهيم حسن- مصر فى العصور الوسطى- صـ١٩٦، أندريه ريمون-القاهرة- تاريخ حاضرة- صـ١٢٩.

ضعف الجيش المملوكى

لقد كان الجيش المملوكى من أقوى الجيوش التى عرفتها مصر الإسلامية عددا وقوة وتدريبا وتنظيما[1]؛ ولذلك نهض ببسالة لصد الحملات المغولية والصليبية التى تعرضت لها البلاد الإسلامية، ولكن هذا الجيش أصابه الضعف فى أواخر العصر المملوكى نتيجة للأزمات الاقتصادية المتوالية التى تعرضت لها البلاد.

قد أدت الأزمات الاقتصادية إلى حدوث تغيير عام فى نظام الجيش المملوكى؛ فقد كان مكونا من:

١-جنود نظامية تدفع مرتباتهم من خزينة الدولة.

٢- مماليك السلطان ومرتباتهم من الأملاك السلطانية.

٣-مماليك الأمراء وكانوا ينفقون عليهم من إقطاعاتهم.

ولقد بدأ الأمراء نتيجة لسوء الحالة الاقتصادية بنقل جنودهم إلى الصفوف النظامية، تخلصا من نفقاتهم[2] وقد نتج عن هذا قلة أعداد جنود الأمراء، فلم يعد الأمير لديه أكثر من مائتى أو ثلاثمائة مملوك فى العصر الجركسى بعد أن كان يمتلك ستمائة أو ثمانمائة مملوك فى العصر البحرى[3].

وأيضا كان لحدوث الأزمات الاقتصادية أثر كبير فى وقوع الاضطرابات المستمرة من الجيش المملوكى أضرت بأمن القاهرة[4]؛ وذلك لعدم صرف مرتباتهم كما سبق أن تحدثنا*، ولا شك أن ذلك قد أثر على الناحية التدريبية للجيش المملوكى ومن ثم ضعفت قوته من الناحية الكيفية.

وكذلك كان من أسباب ضعف الجيش المملوكى قلة أعداد الرقيق الذين كانوا يجلبون لسلطنة المماليك؛ بسبب امتناع الكثير من التجار الأوربيين عن دخول الموانى المصرية نتيجة لسياسة الاحتكار التى اتبعها السلاطين الجراكسة خصوصا فى عهد برسباى، فقد قامت جنوة بفرض ضرائب باهظة على تجارة الرقيق ونقله وقامت باحتكار هذه التجارة وتشددت فى سياستها هذه خاصة فى عام (٨٣٤هـ/١٤٣٠م) والواقع أن هذا التصرف من جانب جنوة كان

(1) David Ayalon-- studies on the staructare of the Mamluk army; P.218 .

، عبد الرحمن زكى- الجيش المصرى فى العصر الإسلامى صـ٦.

(2) أنور زقلمة- المماليك فى مصر صـ١٨٣.

(3) أشتور- التاريخ الاقتصادى- صـ٣٧١، قاسم عبده- دراسات صـ١٩، David Ayalon- Studies on the staructare of the Momluk Army p.402.

(4) أندرية ريمون- القاهرة تاريخ حاضرة صـ١٠٩.

* انظر الفصل الثانى

احتجاجا عمليا ورد فعل سريع على موقف برسباى من تجارها فى مصر عندما طالبهم بغرامات تقدر بستة عشر ألف دينار أفرنتى، ولهذا أرادت عقابه ورد الصفعة إليه فى تجارة الرقيق[1]؛ ولهذا قل الوارد من الرقيق إلى سلطنة المماليك وقد كان بمثابة شريان الحياة الذى يمد السلطنة بالدماء الجديدة؛ لأن الدولة كانت تعتمد عليه فى تكوين جيوشها، وبالطبع أدى ذلك إلى ضعف الجيش المملوكى كما، وهكذا أدت الأزمات إلى ضعف الجيش المملوكى من ناحية الكيف والكم.

وقد أدى هذا الضعف إلى طمع أعداء الدولة فى الهجوم عليها مثل بطرس دى لوزجنان الذى هجم على الإسكندرية عام (٧٦٧هـ/١٣٦٥م)*[2]، وأيضا بايزيد الثانى العثمانى الذى اعتزم المضى فى الحرب مع المماليك إلى النهاية، وعلى الرغم من ذلك فإن قايتباى ظل يعلل نفسه با لآمال فى الصلح مع بايزيد لسوء حال الخزانة السلطانية[3] وضعف الجيش المملوكى؛ ولذلك أظهر قايتباى ميله إلى الصلح واستجاب لرسول داود باشا وزير بايزيد الذى جاء إلى القاهرة فى مايو (٨٩٥هـ/١٤٨٩م) ليفاوض فى الصلح[4].

وكان من نتائج ضعف الجيش المملوكى أنه لم يستطع التصدى لمحاولات البرتغاليين للسيطرة على طريق رأس الرجاء الصالح، وأيضا لم يستطع هذا الجيش التصدى لهجوم العثمانيين على السلطنة المملوكية وانهزم فى معركتى: مرج دابق (٩٢٢هـ/١٥١٦م) والريدانية (٩٢٣هـ/١٥١٧م).

وهكذا أدت الأزمات الاقتصادية المتوالية لسريان الضعف إلى أقوى جيش عرفته مصر الإسلامية[5]، وتمكن العثمانيون من القضاء على سلطنة المماليك التى استمرت قرابة ثلاثة قرون.

(١) حمدى عبد المنعم- دراسات فى تاريخ الأيوبيين والمماليك صـ٢٠٦.

* انتهى هذا الهجوم بنهب بطرس للإسكندرية وخرج منها بعد أن أنزل بها خسائر كثيرة (النويرى- الإلمام بما جرت به الأحكام ورقة٦٣).

(٢)حمدى عبد المنعم- السابق الصفحة نفسها.

(٣) محمد مصطفى زيادة- نهاية سلاطين المماليك فى مصر صـ٢٠٧.

(٤) إبراهيم طرخان- مصر فى عصر دولة المماليك صـ١٧١.

(٥) R Stephen Humphreys- Islamic History P.181.

لقد أثرت الأزمات الاقتصادية فى حدوث اضطرابات وفتن؛ ولذلك انعدم الأمن داخل البلاد، فقد انتشرت فى أوقات الأزمات العصابات الإجرامية التى كانت تسمى المناسر أو الحرامية أو الحرافيش*[1] الذين كثر عددهم فى القاهرة بسبب حدوث الأزمات فينزح هؤلاء من الأرياف إلى القاهرة حيث يوزع الطعام على الفقراء، ونتيجة لكثرة حدوث الأزمات خاصة فى العصر الجركسى فقد ازدادت أعدادهم إبان هذه الفترة.

وهذه الطائفة استغلت تشجيع المماليك للتيار الصوفى فانخرطوا فيه طمعا فى رزق ثابت مما كان موقوفا على هذه التكايا والربط** وفى أثناء الأزمات الاقتصادية لم يتورع هؤلاء عن التلصص[2] فكانوا ينهبون الأسواق والحوانيت كما حدث عام (٨٨٧هـ/١٤٨٢م) فقد سطا هؤلاء على الأسواق- وسرقوا ونهبوا قيسارية*** جركس ونهبوا سوق باب الشعرية عام (٨٩٢هـ/١٤٨٦م)، وسوق باب اللوق عام (٩٠٠هـ/١٤٩٤م)، وسوق التجار بابن طولون عام (٩٠٢هـ/١٤٩٦م)[3].

وأيضا قامت مجموعة من اللصوص فى عهد الغورى بسرقة أقمشة تقدر قيمتها بنحو عشرة آلاف دينار[4].

وهكذا انتشر النهب لكثرة أعداد هذه الفئة التى أصبح هدفها الحصول على لقمة عيش[5]؛ ولذلك كانت هذه الطوائف المحرومة تنتهز أية فرصة متاحة أمامها للسلب والنهب كى تسدّ رمقها وتشبع جوعها[6].

---

* كانت هذه الألفاظ تطلق على اللصوص فى العصر المملوكى والمناسر مفردها منسر وهى العصابة من اللصوص وقد يصل عدد المنسر الواحد إلى مائة شخص (إبراهيم طرخان- النظم الإقطاعية صـ٣٣٩) أما كلمة الحرافيش فمفردها حرفوش: وهو الجافى الغليظ المتهيئ للشر والسافل من الناس، ومن معانيها الفقراء الذين يقعون فريسة للطواعين (إبراهيم طرخان- النظم الإقطاعية صـ٤٧٨).

(١) إيرالابدوس- مدن إسلامية صـ٢٨٣.

** لفظ يطلق على بيت الصوفية حيث يرابطون للزهد والعبادة.

(٢)محمد رجب البنا- حكايات الشطار والعيارين صـ١٨٨.

*** هو السوق المسقوف ويطلق على الخان أو الوكالة التى بها مخازن وغرف للتجار ويعلوه طباق للسكنى بارتفاع دورين أو ثلاثة.

(٣)أندريه ريمون- القاهرة تاريخ حاضرة صـ١٥٧.

(٤)ابن إياس- بدائع جـ٣ صـ٤٣٤، محمد حسن- الأسرة المصرية صـ١٤٠.

(٥)المقريزى-إغاثة صـ٤٥، البيومى إسماعيل- المصادرات صـ٢٩٢.

(٦) لبيبة إبراهيم- الرقيق وتجارته صـ٢٤٥.

ولذلك أصبح من يريد شراء أو حمل أى نوع من أنواع الطعام يحتاج إلى حارس من أعوان والى القاهرة يعطيه مالا ليحرسه ويحميه من النهب حتى يصل إلى بيته[1].

ولقد ساعد الحكام المماليك -بالإضافة للأزمات الاقتصادية- على انتشار النهب بتهاونهم فى تتبع أصحب الجرائم فانتشر الزعار وقطاع الطرق (حتى ضيقت السبل)[2]، وأيضا قام بعض الحكام بفتح أبواب السجون على مصراعيها- كما فعل السلطان برسباى- فعرض المدينة بذلك لعبث المجرمين واللصوص[3]، وفعل ذلك تقربا إلى الله حتى يرفع الوباء.

ومن الطريف ما قرره السلطان برسباى فى أوقات الأزمات على أصحاب الديون بأن يقدموا المئونة لمسجونيهم الذين سجنوا بسبب عدم قضائهم ما عليهم من ديون؛ وذلك إذا كان الدين كبيرا، أما إذا كان الدين يسيرا ألزم صاحب الدين بتقسيطه والإفراج عن المدين[4].

وقد أورد لنا المقريزى حادثة تؤكد ذلك فقال[5]: (واتفق أن رجلا ادعى عند بعض القضاة على رجل بدين، واقتضى الحال أن يسجن، فكتب القاضى على ورقة اعتقال المدين، يعتقل بشرط أن يفرض له رب الدين ما يكفيه من المؤونة) ولا شك أن هذه التصرفات قد ساعدت على ضياع الحقوق؛ لأن صاحب الدين كان من الأفضل له أن يتنازل عن حقه، وبهذا انعدمت الثقة بين الناس، وتشجع المحتالون واللصوص على تماديهم فى أفعالهم القبيحة.

ومع ذلك فإننا نستطيع أن نقسم هذه الفئات التى اشتهرت بالنهب والسرقة إلى طائفتين:

طائفة كانت تنهب من شدة الجوع، وهؤلاء كانوا غاية ما ينهبونه الخبز من الدكاكين أو القمح، وهذه الطائفة كانت مضطرة إلى ذلك*، أما الطائفة الأخرى فقد تعدى أمرهم من مجرد إشباع جوعهم إلى حرفة يحترفونها، وتشكلت هذه الطائفة من المحتالين والنصابين الذين لم يدفعوا ما عليهم من ديون، وقطاع الطرق الذين اتخذوا شكل العصابات المسلحة.

---

(١)حياة الحجى- أنماط من الحياة الاقتصادية صـ٦٣.

(٢)المقريزى- إغاثة صـ٤٥، أحمد عبد الرازق- البذل والبرطلة صـ١٣٨.

(٣)وليم موير- تاريخ دولة المماليك صـ١٥٢.

(٤)جابر سلامة المصرى- قاضى القضاة فى مصر الإسلامية صـ٢١٣ مجلة آداب الإسكندرية جـ٣١ عام ١٩٨٣.

(٥)المقريزى- السلوك جـ٤ ق٢ صـ٩٦٦.

* انظر الفصل الثالث صـ١٨٦.

وأيضا كان من نتيجة الأزمات الاقتصادية حدوث المناوشات والشغب من طوائف المماليك عندما يعجز السلاطين عن صرف رواتبهم النقدية ومخصصاتهم العينية؛ فتكثر حوادث الشغب والتمرد والاعتداء على الناس فى الشوارع والأسواق*.

وأيضا كان من نتيجة الأزمات الاقتصادية اضطراب الدولة ووقوع الفتن مثلما حدث فى عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) عندما مات الظاهر جقمق، ولم يترك فى الخزانة من الأموال إلا ربع ما خلفت الملوك السابقة عليه، فعجزت الخزانة عن سداد نفقة المماليك؛ فحدثت الفتن والشرور منهم فى عهد ولده بسبب ذلك(١).

وهكذا أدت الأزمات الاقتصادية إلى إشاعة الفوضى وضياع الحقوق بين الناس، وانتشار النهب والسرقة، وانعدام الأمن وحدوث اضطرابات سياسية، ووقوع حوادث الشغب التى كان يقوم بها المماليك الأجلاب.

• انظر الفصل الثانى صـ١٠٨.

(١) أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٣٦٣.

ب- الأثر الاقتصادى

التدهور الزراعى

لقد كان من آثار الأزمات الاقتصادية المتوالية أن تدهور الإنتاج الزراعى لا سيما فى العصر الجركسى، وإذا أردنا أن نتعرف على سبب هذا التدهور نجده يتلخص فى قلة عدد سكان القرى المصرية، وترجع قلة عدد سكان القرى إلى عدة أسباب منها:

أولا: كثرة وقوع الأوبئة فى ذلك العصر وكان الفلاحون هم أكثر الطبقات تأثرا بها؛ لأنهم قد عانوا من سوء التغذية، فقد عاشوا على الخبز السيئ فقط(١)؛ ولذا كانت لديهم قابلية للإصابة بالأمراض بسهولة.

ثانيا: هجر الكثير من الفلاحين للأراضى الزراعية وهروبهم منها بسبب ما يقع على كاهلهم من مغارم وسخرة ومكوس(٢).

ثالثا: كثرة هجمات العربان على القرى، ونهبهم للبلاد، وقيام المماليك بمطاردتهم؛ مما أدى إلى تخريب الأرض الزراعية(٣).

والجدول الآتى يوضح لنا مدى الخراب الذى أصاب القرى المصرية مما أدى إلى قلة أعدادها.

التاريخ	عدد القرى فى مصر
(٢٥٧هـ/٨٧٠م)(٤)	٢٣٩٥
(٤٢٠هـ/١٠٢٩م)(٥)	١٠,٠٠٠
(٧١٥هـ/١٣١٥م)(٦)	٢١٦٣
(٨٣٧هـ/١٤٣٣م)(٧)	٢١٧٠

(١) آشتور- التاريخ الاقتصادى صـ٣٩٦.

(٢) البيومى إسماعيل- مصادرة الأملاك صـ١٤٧.

(٣) يسرى أحمد زيدان- الفقهاء والعامة فى مصر والشام فى القرنين السادس والسابع الهجريين صـ٤٧٥، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية دار العلوم ١٩٩٦م.

(٤) المقريزى- السلوك جـ٤ ق٢ صـ٩١٢، عصام شبارو- السلاطين فى المشرق صـ١٣٤.

(٥) المقريزى- السابق الصفحة نفسها، أبو المحاسن- النجوم جـ١٥ صـ٤١.

(٦) البيومى إسماعيل- المصادرات صـ١٧٣.

(٧) المقريزى- سلوك جـ٤ ق٢ صـ٩١٢، أبو المحاسن- النجوم جـ١٥ صـ٤١، ابن العماد الحنبلى- شذرات الذهب جـ٧ صـ٢١٨.

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن أقصى عدد للقرى المصرية وصل إلى عشرة آلاف قرية، وذلك في أوائل القرن الخامس الهجري وأعتقد أن هذا العدد مبالغ فيه إلى حد كبير، وعموما فإنه يدل على ازدهار الزراعة في ذلك العصر، وسرعان ما انخفض هذا العدد إلى أقل من الربع في عام (٧١٥هـ/١٣١٥م)، وقد ارتفع عددها قليلاً بعد ذلك بسبب القيام بعدة مشروعات للري في مصر• ثم انخفض مرة أخرى في العصر المملوكي الجركسي نتيجة لكثرة وقوع الأزمات الاقتصادية والأوبئة.

ويتضح هذا التدهور الزراعي والخراب الذي أصاب القرى والبلاد من خلال وصف أحد السفراء الذين حضروا إلى مصر في عهد الغوري فيصف (بدرو مارتيرد)[1] الطريق من الإسكندرية إلى رشيد بأنه طريق صحراوي موحش ولا أشجار فيه عدا بضع نخلات، مع أن الإدريسي قد سار في الطريق نفسه نحو عام (٥٣٠هـ/١١٣٥م) ووجده عامرا بالمزارع والأشجار والناس[2]، ولاشك أن ذلك يدل على مدي الخراب الذي أصاب الحياة الزراعية في أواخر العصر المملوكي.

وطبيعي أن خراب القرى قد أدى إلى تضاؤل الرقعة الزراعية، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

التاريخ	عدد الأراضي بالأفدنة	عدد الفلاحين
العصر الطولوني	مليون فدان	—
(٧١٥هـ/١٣١٥م)	٤,١٣٣,٦٩٣	٤٨٠ ألف
(٨٠٦هـ/١٤٠٣م)	٢,٥٠٠,٠٠٠	١٢٠ ألف

نلاحظ من الجدول السابق أن مساحة الأرض المزروعة فعلا في عهد الدولة الطولونية قد وصل إلى مليون فدان؛ وذلك نتيجة الاهتمام الكبير بالزراعة الذي قام به أحمد ابن طولون[3]، وفي أثناء الروك الناصري عام (٧١٥هـ/١٣١٥م) وصلت المساحة المزروعة إلى أربعة ملايين ومائة وثلاثة وثلاثين ألف وستمائة وثلاث وتسعين فدان[4]، فأعتقد أن هذا أقصى اتساع للرقعة الزراعية في العصر المملوكي، ولكن سرعان ما تقلصت هذه المساحة بسبب حدوث وباء (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) ووقوع سلسلة الأزمات بدءا من عام

• انظر الفصل الثاني ص١٢٢.

(١) حسين مؤنس- سفارة بدرو مارتيرد صـ٤٥٧.

(٢) حسين مؤنس- السابق صـ٤٥٩.

(٣) حسن أحمد محمود- حضارة مصر صـ٢٠٧.

(٤) أحمد عبد الكريم- الحياة الزراعية صـ١١.

(٨٠٦هـ/١٤٠٣م)، فوصلت هذه المساحة بعد عام (٨٠٦ هـ) إلى ٢,٥ مليون فدان، ولم يكن يزرع منها إلا نحو ستمائة ألف فدان يقوم بزراعتها ١٢٠ ألف فلاح، في الوجه القبلي منهم ٧٠ ألف، وفي الوجه البحري ٥٠ ألف[1]، أما باقي الأراضي الزراعية فقد أهملت فنمت بها النباتات الطبيعية من الحلفاء والقصب الهندي وغيرهما[2].

ولقد شعر السلاطين في أواخر العصر المملوكي بهذا التدهور الذي أصاب الحياة الزراعية ونتج عنه قلة الحاصلات، وعبثا حاولوا معالجة هذا التدهور فباءت جهودهم بالفشل؛ وذلك لضعف هذه الجهود، فنجد السلطان برسباي حاول إصلاح الجسور، ولكن جهوده كانت قليلة؛ ولذلك تقطع في عهده أكثر الجسور، مثل جسر زفتي الذي تقطع عام (٨٣٢هـ/١٤٢٨م) وكذا عدة جسور عام (٨٣٥هـ/١٤٣١م)، (٨٣٩هـ/١٤٣٥م) حتى أن النيل بلغ فيضانه عام (٨٣٩هـ) ١٩ ذراعا و١٨ إصبعا، ومع ذلك لم ترو عدة بلاد بالجيزة لفساد الجسور بها[3]، وأيضا حاول قايتباي إصلاح ما فسد من الجسور، واهتم بتعيين كاشف التراب بعد أن كان قد قل الاهتمام به، أما السلطان الغوري فقد أراد أن يقوم ببعض الإصلاحات الزراعية فتوجه إلى الفيوم عام (٩١٨هـ/١٥١٢م) لكشف حالها فوجدها خرابا، وقد تهدم الجسر الذي بها، فأمر بإصلاحه، وفي طريق عودته لاحظ تهدم أجزاء من جسر أم دينار بالجيزة، فأمر بإصلاحه وكلف وزيره، يوسف البدري بذلك، فجمع هذا الوزير من كل فدان بأرض الجيزة ألف درهم برسم إصلاحه وهو مبلغ يدل على عظم خرابه والحاجة إلى بنائه من جديد[4].

ولكن هذه المحاولات الإصلاحية للزراعة في مصر والتي حاول برسباي، وقايتباي والغوري القيام بها، لم تكن ذات تأثير قوي؛ لأنها كانت ضعيفة في معظمها، وبعضها الآخر لم يكتمل.

وخلاصة الأمر أن تكرار وقوع الأزمات الاقتصادية قد أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي؛ وذلك لأن الأزمة قد ينتج عنها وباء يؤدي إلى هلاك الكثير من الفلاحين، وبالتالي تخرب القرى ولا تجد الأرض من يزرعها.

وينتج عن الأزمة أيضا نقص مالي في خزانة الدولة فتضطر الدولة إلى فرض ضرائب ومكوس على الفلاحين لتعويض ذلك النقص؛ فيضطر الفلاح إلى الهروب من زراعة الأرض لعدم قدرته على الوفاء بهذه المتطلبات المالية؛ فتنشو ظاهرة قلة الأيدي العاملة، بالإضافة لعدم اهتمام الدولة بالإصلاحات الزراعية الجادة فنتج عن ذلك كله تدهور في الإنتاج الزراعي في مصر.

(١)محمد محمود الصياد- أحوال مصر كما صورها المقريزي- صـ١٠٨.

(٢)محمد محمود- السابق الصفحة نفسها.

(٣)أحمد عبد الكريم_ الحياة الزراعية صـ٣٠٨.

(٤)أشتور- التاريخ الاقتصادي صـ٣٩٦.

لقد كان من نتيجة الأزمات الاقتصادية فى العصر المملوكى تدهور بعض الصناعات التى اشتهرت فى مصر سواء منها ما هو أساسى وما هو كمالى.

فمن الصناعات الأساسية التى أصابها التدهور صناعة السكر، فقد كانت أهم مراكز صناعة السكر فى مصر تتركز فى دمياط وفوه والفسطاط وملوى بالصعيد[1]، وكانت هذه الصناعة مزدهرة فى مصر طوال القرن الثامن الهجرى، والدليل على ذلك أن مصر كانت تصدر كميات كبيرة منه إلى البندقية وجنوة ومرسيليا وبرشلونة، وأيضا إلى العراق[2]، بالإضافة إلى استهلاك المصريين كميات كبيرة* منه فى احتفالاتهم.

ومما ساعد على ازدهار هذه الصناعة فى القرن الثامن استثمار بعض الأعيان والتجار والأغنياء رءوس أموالهم فى إنشاء مصانع السكر، فقد امتلك بعضهم عشرين مصنعا أو أكثر[3].

ولكن مع بداية القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى تدهورت هذه الصناعة، وبدا هذا التدهور فى مظهرين: تمثل الأول منهما فى اندثار معظم مصانع السكر، فمثلا فى عام (٧٢٦هـ/١٣٢٥م) كان فى القاهرة ٦٦ مصنعا للسكر، لم يبق منها فى مطلع القرن التاسع الهجرى سوى ١٦ مصنعا فقط وتحول الباقى إلى مساكن ودكاكين والبعض قد تم إغلاقه[4].

وكذلك كان فى الفسطاط عام (٧٢٥هـ/ ١٣٢٤م) ٥٨ مصنعا لم يبق منها مع بداية القرن التاسع الهجرى سوى ١٩ مصنعا منتجا فقط، أما بقيتها فقد توقفت خمسة منها تماما عن العمل، وتغير إنتاج خمسة منها إلى إنتاج غير السكر، وتحول ١٧ منها إلى محلات للسكن، ومستودعات للملح والفحم، ولم يعرف مصير الاثنى عشرة الأخرى[5].

أما المظهر الثانى فقد تمثل فى انعدام السكر من الأسواق، واستيراد السلطنة المملوكية له من الدول المجاورة، ويشير المقريزى عند حديثه عن سوق الحلاويين إلى قلة صناعة الحلوى بعد عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) ويعزو ذلك إلى ارتفاع أسعار السكر لخراب

(١)محمد أمين صالح- التنظيمات الحكومية لتجارة مصر صـ٢١٧.
(٢)أشتور- التاريخ الاقتصادى- صـ٣٩١.
*فمثلا استهلك القصر السلطانى فى شهر رمضان فقط عام (٧٤٥هـ) ثلاثة آلاف قنطار من السكر.
(٣)أشتور- السابق- الصفحة نفسها.
(٤)أشتور- السابق- الصفحة نفسها، رشيد باقة- العلاقات التجارية صـ٢٧.
(٥) محمد أمين صالح- التنظيمات الحكومية صـ٢١٧.

مصانعه وموت أكثر الصناع، ولم يوجد فى عام (٨١٧هـ/١٤١٤م) شيء من الحلوى أو السكر فى الأسواق[1]، فاضطرت السلطة المملوكية إلى استيراد السكر من صقلية وقبرص[2].

ومن الصناعات الأساسية التى أصيبت بتدهور صناعة المنسوجات التى كانت منذ القدم وراء الشهرة العالمية التى عرفت بها منطقة الشرق الأوسط[3]، فقد كان فى القاهرة والإسكندرية دور الطراز (مصانع حكومية يشرف عليها ناظر الخاص السلطانى)، ولكن هذه المصانع قد ذبلت مع أوائل القرن التاسع الهجرى فقد أورد المقريزى إحصاء عن حرفة النساجين فى الإسكندرية تبين منه أن عددهم قد هبط من ١٤ ألف نساج فى عام (٧٩١هـ/١٣٨٨م) إلى ٨٠٠ نساج فى عام (٨٣٧هـ/١٤٣٤م)[4]، وذلك بسبب ظلم ولاة الأمور لهم، فتفرقوا فى البلاد[5].

ولقد أدى هذا التدهور فى صناعة النسيج إلى إفساح المجال للمنسوجات الأوربية والمغربية، وأقمشة الشام والموصل لغزو الأسواق المصرية وبدلا من أن تحاول الإدارة المملوكية حماية الصناعة المصرية وتنشيطها اتجه المماليك إلى تفضيل الأقمشة المستوردة من إنتاج برشلونة والبندقية وفلورنسا، وهكذا انقلب الميزان التجارى بالنسبة للمنسوجات المصرية، إذ تحولت من سلعة تصديرية إلى سلعة استهلاكية محلية[6]، بل وتم استيرادها من الخارج.

وقد أثرت الأزمات الاقتصادية على الصناعات الكمالية* أيضا فتدهورت بعد أن كانت رائجة فى مدينة القاهرة التى كان يقيم فيها نخبة غنية- من المماليك- مستهلكة بشدة لهذه المنتجات، ويشير المقريزى إلى شبه زوال هذه الصناعات بسبب عوامل نقص الطلب عليها وحالة الفقر العامة التى أصابت مصر، ونقص الأيدى العاملة، ومن هذه الصناعات الكمالية التى توقفت فن صناعة النحاس المكسوّ بقشرة من الفضة[7].

(١)المقريزى- الخطط- جـ٣ صـ٨٦٢.
(٢)رشيد باقة- العلاقات التجارية صـ٢٧.
(٣)رشيد باقة- السابق- الصفحة نفسها.
(٤)المقريزى- السلوك جـ٤ ق٢ صـ٩٠٩، ابن العماد الحنبلى- شذرات الذهب حـ٧ صـ٢١٨، أندريه ريمون- القاهرة تاريخ حاضرة- صـ١٣٥، حسين مصطفى- طوائف الحرفيين- صـ١٧٤، قاسم عبده- دراسات فى تاريخ مصر صـ١٤١.
(٥)المقريزى- السلوك جـ٤ ق٢ صـ٩٠٩.
(٦)محمد أمين صالح- التنظيمات الحكومية لتجارة مصر- صـ٢٤١.
* نقصد بالصناعات الكمالية أى غير الضرورية للحياة مثل السروج الذهبية وأشغال التطعيم.
(٧) أندرية ريمون- القاهرة تاريخ حاضرة- صـ١٣٥.

وكذلك اندثرت صناعة السروج المطلية بالذهب أو الفضة؛ بسبب قلة الطلب عليها بعد عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م)[1]، وأيضا ندرت صناعة الأوانى الزجاجية، وأشغال التطعيم والورق والصابون والمصابيح الزجاجية مع أن هذه المصنوعات كانت تصدرها مصانع مصر وسوريا إلى أوربا والهند لعدة قرون[2]، فأصبحت تستوردها من الجمهوريات الإيطالية فى أوائل القرن التاسع الهجرى.

وإذا كانت الأحوال الاقتصادية السيئة قد أثرت على الصناعات السابقة بالاضمحلال أو الخلل أو بقلة الإقبال على ما يباع منها، فإن هناك من الصناعات ما ازداد نشاطا ورواجا نتيجة لهذه الظروف الاقتصادية السيئة[3]، مثل صناعة الجوخ، فيذكر المقريزى[4] عن سوق الجوخيين بالقاهرة أنه ازدهر بعد أن أقبل الناس على لبسه؛ بسبب تدهور الأحوال الاقتصادية، إذ كان الناس قبل ذلك يأنفون من لبس الجوخ؛ باعتباره مادة تستخدم فى صنع السروج والمقاعد والستائر، وكان لبسه مقصورا على بعض عامة الشعب، ومن يأتى من بلاد المغرب، وكان يلبس فى الأيام المطيرة فقط.

وهكذا يظهر لنا أثر الأزمات الاقتصادية فى تدهور الصناعة فى مصر فى العصر المملوكى، وذلك لأن الأزمات كانت تؤدى إلى عجز فى خزانة الدولة التى تحاول بدورها تعويض ذلك العجز بفرض المزيد من الضرائب على الصناع الذين يعجزون عن أدائها، ويجد الواحد منهم أن عمله هو سبب شقائه، فيهرب كل صاحب صنعته، من صنعته، ولهذا السبب أغلقت الكثير من المصانع أبوابها[5].

وأيضا كانت تؤدى الأزمات فى بعض الأحيان إلى وقوع الأوبئة فيموت عدد كبير من الصناع، ويتحول الباقى منهم عن حرفته إلى مهن أخرى يزداد الطلب عليها فى أوقات الأوبئة؛ مثل غسل الموتى وحفر القبور وما إلى ذلك، مما أدى إلى ابتعاد الكثير من الصناع عن حرفهم ليعملوا فى هذه الحرف لزيادة عائدها المالى عما كان فى الظروف العادية، فقد أوضح أبو المحاسن ما ترتب على ذلك من نقص الصناع بقوله[6]: (وعدمت جميع الصنائع.. ونودى فى القاهرة من كانت له صنعة فليرجع إلى صنعته)، وهذا يدل على استشعار الإدارة

(١)المقريزى- الخطط- جـ٣ صـ١٥٩.
(٢)آشتور- التاريخ الاقتصادى صـ٤٠٠.
(٣)حسين مصطفى- طوائف الحرفيين صـ١٦٣.
(٤)المقريزى- الخطط جـ٣ صـ١٥٩، قاسم عبده- تحقيق الوثيقة ٢٥٢ من وثائق دير سانت كاترين صـ٢٧٠ مجلة الجمعية التاريخية جـ٢٥ سنة ١٩٧٨م، محاسن الوقاد- الطبقات الدنيا صـ٣٧.
(٥)حسين مؤنس- الحضارة صـ١٧٦- عالم المعرفة عدد(١)عام ١٩٧٨م.
(٦)أبو المحاسن- النجوم- جـ١٠ صـ٢١٠.

المملوكية لخطر انصراف الصناع عن مهنهم، ولكن مثل هذه النداءات لم تكن حلا؛ لأن الصناع لم يستجيبوا لها؛ نظرا لظروفهم الاقتصادية السيئة التى كانوا يعانون منها، ولم تحاول الإدارة المملوكية إزالة الأسباب الأساسية التى أدت إلى ابتعاد الصناع عن مهنهم، إذ كان العامل المادى له تأثير قوى عليهم.

* * *

تدهور التجارة المصرية

كان من نتائج الأزمات الاقتصادية تدهور التجارة الخارجية بالنسبة لمصر، فبعد أن انهارت الزراعة والصناعة فى أوائل القرن التاسع الهجرى ازداد اعتماد السلطة المملوكية على التجارة الخارجية فأكثروا من فرض الضرائب عليها لدرجة أن عجز التجار عن أدائها فانحسر نشاط التجار الكبار واكتفى صغار التجار بعمليات محلية صغيرة[1].

غير أن هناك عاملا عالميا ساعد فى تدهور التجارة المصرية ألا وهو انحسار التجارة العالمية فقد كانت مصر تقوم بنقل التجارة العالمية بين الشرق والغرب وتحصل من ذلك على أموال طائلة مثل تجارة البهار فمثلا قدرت الرسوم الجمركية التى كانت تجبيها سلطنة المماليك على صادرات وواردات ثلاث أو أربع سفن بما يساوى قيمة حمولة واحدة منها[2]، ولذا طمع السلاطين المماليك فى أرباح هذه التجارة فقاموا باحتكارها منذ عهد برسباى الذى شدد على تجار الكارم وأجبرهم على بيع توابلهم له منذ عام (٨٣٥هـ/١٤٣١م) بل وأمرهم بعدم بيع توابلهم إلا بإذنه[3] وكان من نتيجة هذه السياسة أن تقلص عدد تجار الكارم وانهارت هذه التجارة كما سبق أن أوضحنا .

وكان من عوامل تدهور التجارة المصرية أن السلاطين المماليك عندما تشتد حاجتهم إلى المال يقدم بعضهم على نهب أموال التجار غصبا وقسرا، فشاع القلق والخوف فى نفوس التجار، ولم يعودوا يشعرون بالأمن على أموالهم[4]، فمثلا فى عام (٨٠٣هـ/١٤٥٠م) احتاج السلطان برقوق إلى الأموال لمحاربة تيمور لنك فقام الأمير يلبغا السالمى بالاستيلاء على أموال التجار التى كانوا يودعونها فى فندق بلال المغيثى[5] وكان هذا الفندق يقوم بدور يشبه دور البنوك فى العصر الحاضر.

وخلاصة الأمر فإن الأزمات الاقتصادية أدت إلى قلة الأموال فى الخزائن السلطانية مما دفع السلاطين إلى احتكار التجارة المصرية العالمية ورفعوا أسعارها مما أدى إلى انحسار نشاط التجار، ودفع الدول الأوروبية للبحث عن طريق آخر** للحصول على الحاصلات الشرقية؛ ونتج عن ذلك تدهور التجارة المصرية.

---

(١)حسين مؤنس- الحضارة صـ١٧٦، قاسم عبده- ماهية الحروب الصليبية صـ٢١٩.

(٢)رشيد باقة- العلاقات التجارية صـ٥.

(٣)صبحى لبيب- التجارة الكارمية- صـ٤٥.

• انظر الفصل الثانى ص

(٤)أحمد خفاجى- طبقة التجار فى مصر المملوكية صـ٦٧ مجلة آداب طنطا ١٩٨٢م.

(٥)المقريزى- الخطط جـ٣ صـ٨٨، النبوى عبد الله السيد- مصر فى عصر الناصر فرج صـ٨٨.

** استطاع الأوروبيون بالفعل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح انظر الفصل الثانى ص

اضمحلال الأسواق

إن الأسواق تصف الحالة التى وصلت إليها التجارة خاصة، والحياة الاقتصادية عامة، وكلما تعددت الأسواق وازداد ما يعرض فيها وكثر التبادل دل ذلك على وجود النشاط التجارى، أما ركود الأسواق فدليل على اضطراب شديد فى المعيشة والأحوال المالية والاقتصادية وغيرها فى الدولة[1] ولقد تحقق ذلك فى العصر المملوكى فشهدت الدولة المملوكية الأولى فترة ازدهار اقتصادى فى معظم سنواتها فتعددت أسواقها ونشطت الحركة التجارية فيها تبعا لذلك وظهرت فيها البضائع المطلية بالذهب والفضة والمينا، أما فى الدولة المملوكية الثانية وخاصة فى أوائل القرن التاسع الهجرى فقد تدهورت الأحوال الاقتصادية، واختفت هذه الأنواع الثمينة من المعروضات[2].

وخربت الأسواق وقلت الدكاكين فى الدولة المملوكية الثانية متأثرة بالأزمات الاقتصادية التى حدثت فى هذا العصر، ويدلل المقريزى على ازدهار الأسواق فى الدولة المملوكية الأولى وخرابها فى الثانية بقوله[3]: (كان بمدينة مصر والقاهرة وظواهرهما من الأسواق شيء كثير جدا قد باد أكثرها فكان فى غرب القاهرة وهى المنطقة الواقعة بين أرض اللوق إلى باب البحر اثنان وخمسون سوقا فى كل سوق ما يقرب من ستين حانوتا).

ولقد كانت الأزمات الاقتصادية العامل الأساسى فى خراب الأسواق واضمحلالها، فنجد المقريزى يذكر فى خططه قائمة طويلة من الأسواق التى تدهورت بعد عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م)؛ لأن الأزمات كان ينتج عنها ارتفاع فى الأسعار أو حدوث وباء أو تلاعب فى وزن النقود، وكل هذه العوامل كانت تؤدى إلى إغلاق الأسواق، فمثلا يذكر المقريزى أن السبب فى اضمحلال سوق الحلاويين (سوق صناعة الحلوى) هو ارتفاع أسعار السكر نتيجة لتعطل كثير من دواليب (مصانع) السكر التى كانت بالوجه القبلى، وأيضا لخراب مطابخ السكر التى كانت بمدينة مصر فكانت النتيجة أن قل عمل الحلوى وقل عدد صناعها واندثر هذا السوق لدرجة أنه لم يعد فيه فى عام (٨١٧هـ/١٤١٤م) أى شيء من الحلوى[4].

---

(١)نقولا زيادة- الأسواق الإسلامية صـ١٣٧ مجلة المقتطف عدد ١٠٣ جـ٢ يوليو ١٩٤٣.

(٢)حياة الحجى- أنماط من الحياة الاقتصادية والاجتماعية صـ٢.

(٣)المقريزى- الخطط جـ٣ صـ١٥٣، ديزموند ستيوارت- القاهرة صـ٢١٨ ترجمة يحيى حقى- دار المعارف ١٩٨٧م.

(٤) المقريزى- الخطط جـ٣ صـ٨٦٢، محاسن حسين الوقاد- الطبقات الدنيا صـ٣٩.

وقد حدث الأمر نفسه فى سوق البندقانيين الذى كان زاخرا بالمحلات المعدة لبيع أنواع المأكولات بالإضافة إلى مجموعة من صناع قسى البندق، وقد اختل أمر هذا السوق وتلاشى أمره بعد عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م)[١].

وحدث لسويقة زاوية الخدام خارج باب النصر التى كانت فيها عدة حوانيت لبيع أنواع الطعام الخراب نفسه ولم يبق فيها سوى عدة حوانيت قليلة[٢].

وأيضا سوق حارة برجوان الذى كان من أعظم أسواق القاهرة لبيع المواد الغذائية وكان يموج بالحركة إلى ما قبل طلوع الفجر، ولكنه تعطل بأسره بعد عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) (وأصبح وتدا فى قاع بعد أن كان الإنسان لا يستطيع أن يمر فيه من ازدحام الناس ليلا ونهارا)[٣].

وهكذا نجد أن الأسواق الخاصة ببيع المواد الغذائية كانت أشد تأثرا بالأزمات الاقتصادية نتيجة لارتفاع الأسعار وندرة المواد الغذائية نفسها لدرجة أن أصحاب الحوانيت فى بعض الأحيان كانوا يغلقون حوانيتهم عندما تندر سلعة غذائية أساسية كالقمح مثلا، ويذهبون لمحاولة الحصول عليها، فمثلا فى عام (٨١٨هـ/١٤١٥م) ارتفعت أسعار الغلال وعز وجود القمح فتجمع عدد كبير من الناس بميناء بولاق للحصول على القمح وكان منهم أصحاب الحوانيت، فتعطلت غالب الأسواق عن البيع والشراء لأن بعضهم كان يتوجه إلى الميناء أو الأفران من نصف الليل ليحصل على شىء من القمح أو الخبز[٤].

ولم تنج أسواق المواد الأخرى من هذا التدهور الاقتصادى فمثلا سوق الشماعين الذى كان يزدهر فى شهر رمضان وكان معمورا بالحوانيت من الجانبين كان به ما يزيد على العشرين حانوتا ولكنه تدهور نتيجة لتوالى الأزمات التى أدت إلى سوء حالة المصريين المادية وانتشار الفقر بينهم، فلم يعد به سوى خمس حوانيت فقط[٥]، وأيضا سوق المهاميز، وهى التى تستخدم فى ركوب الخيل وكان المهماز من الذهب و الفضة الخالصة وكان أهل القاهرة قد تخلوا عن استخدامه لارتفاع ثمنه، وتدهور أحوالهم المالية[٦].

وكذلك تم تدهور الكثير من الأسواق الأخرى وخرابها نتيجة لارتفاع الأسعار وانتشار الفقر بين الناس لتوالى وقوع الأزمات الاقتصادية لا سيما فى القرن التاسع الهجرى مثل

(١)المقريزى- السابق صـ١٧٠.
(٢)المقريزى- السابق صـ١٧٢.
(٣)المقريزى- السابق جـ٣ صـ١٥٥، النبوى عبد الله- مصر فى عصر الناصر فرج صـ٩٢.
(٤)ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٧٠.
(٥)المقريزى- الخطط جـ٣ صـ١٥٦، محاسن الوكاد- الطبقات صـ٣٤.
(٦)المقريزى- السابق صـ١٥٨، محاسن الوكاد- السابق صـ٣٧.

سوق المرحليين* والخراطين** والدجاجين*** وسوق العنبريين**** وكانت الأسواق تتعطل لوقوع الأوبئة فمثلا فى عام (٨٣٣هـ/١٤٢٩م) وقع الوباء واشتد بالقاهرة فتعطلت الأسواق عن البيع والشراء لانشغال أصحاب الحوانيت بمداواة مرضاهم أو تجهيز موتاهم[١]، وحدث مثل ذلك أيضا عام (٨٤١هـ/١٤٣٧م) فأغلقت الحوانيت؛ لانشغال الناس بتجهيز موتاهم عدا حوانيت بيع الأكفان[٢].

وأيضا كان لتدهور النظام النقدى نتيجة للأزمات الاقتصادية أثر كبير فى تدهور حالة الأسواق وتعطلها فى بعض الأحيان فإن ثمة علاقة وطيدة وتناسب طردى بين ثبات سعر النقد وازدياد نشاط الأسواق، إذ كان مجرد التفكير فى أى تغيير فى أسعار النقود يؤدى إلى إغلاق الأسواق لخوف التجار من الخسارة فتتجمد حركة البيع والشراء فى الأسواق[٣]. وأيضا كان لظهور الفلوس النحاسية واتخاذها كقاعدة لنظام التسعير وما لحق بهذه الفلوس من غش وتزييف شكل سلبى على الأسواق، فركبها الكساد، وأغلق منها عدد كبير وانكمش العدد الباقى إلا عدد قليل من الحوانيت[٤]؛ فمثلا فى عام (٨١٣هـ/١٤١٠م) كان سعر الرطل من الفلوس ستة دراهم، ولكن السلطان فرج بن برقوق قد أمر بالمناداة على أن يكون الرطل باثنى عشر درهما (فغلق الناس دكاكينهم وتوقفت الأحوال)[٥]، ولم ينفذ ذلك الأمر، وأيضا فى عام (٨١٤هـ/١٤١١م) فى شهر ذى القعدة أمر السلطان بأن يكون سعر كل رطل من الفلوس اثنا عشر درهما، وكان قبل ذلك كل رطل بستة دراهم فحصل بسبب ذلك تشويش عظيم وأغلقت دكاكين القاهرة؛ وذلك تعبيرا عن رفضهم لهذا الأمر ولكن السلطان فرج غضب لهذا ونفذ أوامره بالقوة[٦].

* هذا السوق كان يباع به كل ما تجهز به الجمال وكان ينشط فى أيام الحج (المقريزى- الخطط جـ٣ صـ١٥٤).
** يباع فيه المهد التى يربى فيها الأطفال (المقريزى- الخطط جـ٣ صـ١٥٧).
*** كان يباع فيه الدجاج والأوز وأنواع كثيرة من الطيور.
**** كان يباع فيه العنبر وهو من الروائح الثمينة (المقريزى- الخطط جـ٧ صـ١٦٦)
(١)الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ١٨٩، حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ٩٥.
(٢)الصيرفى- السابق جـ٣ صـ٤١٣.
(٣)حياة الحجى- أنماط من الحياة الاقتصادية صـ٢٤٠.
(٤)قاسم عبده- دراسات صـ٥٩.
(٥) العينى- عقد الجمان ورقة ١٠٤
(٦) العينى - السابق ورقة ١٠٥.

وكانت المناوشات والفتن التى كانت تقع بين المماليك والأمراء تؤدى إلى تعطل الأسواق وإغلاقها، فمثلا عندما أشيع خروج الأمير طوغان الدوادار على السلطان المؤيد شيخ أسرع الناس بنهب الخبز من الدكاكين وأغلقت الأسواق[١].

وخلاصة الأمر أن الأزمات الاقتصادية كان لها أثر كبير فى تدهور حالة الأسواق وانكماشها، وذلك بسبب ما نتج عنها من وقوع أوبئة أو اضطراب سعر النقود أو وقوع الفتن والمناوشات، وكل هذه العوامل كانت لها أثرها فى تعطل الأسواق، وإغلاقها.

(١)العينى- السابق صـ١٦٩.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية

لقد أدى حدوث الأزمات الاقتصادية بين فترة وأخرى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بيد أن هذا الارتفاع لم يكن يحدث تدريجيا وإنما كان يقفز قفزات عالية فى أيام قليلة؛ ولعل هذا هو الذى دعا مؤرخى العصر المملوكى إلى استشعار ذلك وتسجيله فنجد القلقشندى[١] يقارن بين أسعار المواد الغذائية قبل عام (٧٨٠هـ/١٣٧٨م) وبعده، فيقول: كان إردب القمح بخمسة عشر درهما والشعير بعشرة واللحم الرطل بدرهم ونصف والجيد من الطير بدرهمين إلى ثلاثة، والرطل السكر بدرهم ونصف، أما بعد عام (٧٨٠هـ) فغلت الأسعار وتزايدت فى كل صنف، وصار المثل إلى ثلاثة أمثاله وأربعة أمثاله؛ أى أن سعر إردب القمح وصل إلى ٤٥ درهما بعد أن كان بخمسة عشر درهما.

وأحيانا كانت تندر المواد الغذائية نتيجة الأزمة وترتفع الأسعار، أو يضطر السلطان إلى استيرادها من بلاد أخرى كما حدث عام (٧٧٦هـ/١٣٧٤م) عندما ارتفعت الأسعار وبلغ سعر الفروج ٤٥ درهما ولم يوجد، فأرسل السلطان لإحضار الفراريج من البلاد التابعة له عن طريق البريد[٢].

وأيضا فى شهر ذى القعدة عام (٧٨٣هـ/١٣٨١م) بلغ إردب القمح ستين درهما وعز وجوده بعد أن كان فى شهر رمضان بأربعين درهما[٣]، ونلاحظ أن سبب ارتفاع الأسعار هو ندرة وجود المواد ا لغذائية.

وكان ينتج عن الأزمات الاقتصادية ارتفاع أسعار المواد التى كانت تستخدم كعلف للحيوان ومن ثم كانت ترتفع أسعار اللحوم وتخرب الكثير من البساتين لقلة الحيوانات التى تستخدم فى أغراض الزراعة، وتتعطل الكثير من الدواليب التى تدار بواسطة الحيوانات، هذا فضلاً عن ارتفاع سعر طحن القمح كما حدث عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م)عندما ارتفع سعر حمل التبن فى دمياط إلى ألف درهم، وكذا الفدان من البرسيم الأخضر إلى عشرين دينارا، ويقرر أبو المحاسن[٤] أن ذلك أدى إلى تعطل أكثر الدواليب وخراب الكثير من البساتين فى القاهرة ودمياط وبلغ ثمن طحن الإردب القمح إلى أكثر من مائة وعشرين درهما، وندرة اللحوم بأنواعها.

(١)القلقشندى- صبح الأعشى جـ٣ صـ٤٤٣.

(٢)المقريزى- السلوك جـ٣ ق١ صـ٢٣٦.

(٣)المقريزى- السابق جـ٣ ق١ صـ٤٥٧.

(٤) أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١صـ٢٥٨، السخاوى- التبر المسبوك- صـ٣١٢.

وأحيانا كان يؤدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالنسبة للإنسان والحيوان إلى انخفاض أعداد الحجاج، مثلما حدث فى عام: (٨٥٤/٨٥٥هـ) (١٤٥٠/١٤٥١م)، وقد لاحظ السخاوى[1] ذلك وأرجع السبب فى ذلك إلى قلة الجمال وغلو الأسعار.

ومن المدهش أننا نجد أن أسعار المواد الغذائية كانت أكثر ارتفاعا فى الأرياف التى هى مكان زراعة الغلال فقد بلغ إردب القمح فى عهد المؤيد شيخ فى القاهرة ثلاثمائة وخمسين درهما فى حين كان سعره فى الأرياف ستمائة درهم[2]، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن أصحاب الإقطاعات كانوا فى الغالب من أمراء المماليك، الذين كانوا يأخذون معظم ما تنتجه الأرض ويخزنونه فى مخازنهم بالقاهرة، ومن ثم تندر الغلال فى الأرياف، وترتفع أسعارها فيها عن القاهرة.

وهكذا يتضح لنا أثر الأزمات الاقتصادية فى ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ لقلتها وازدياد الطلب عليها.

(١) السخاوى- السابق ٣٥٣.

(٢) حياة الحجى- أنماط من الحياة الاقتصادية صـ٦٤.

يقصد بأصحاب المهن الأجراء والحمالين والخدم والحاكة والبناء والفعلة والصناع[1].

ولقد أثرت الأزمات الاقتصادية فى ارتفاع أجرتهم؛ وذلك بسبب العوامل الآتية:

أولا: كان يؤدى ارتفاع الأسعار فى المواد الغذائية إلى ارتفاع أجرة أصحاب المهن، وذلك أمر طبيعى حتى يستطيع هؤلاء العمال تلبية احتياجاتهم من المواد الغذائية، فقد حدث فى عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) أن امتدت حمى الأسعار لتشمل كل شيء حتى تجاوز إردب القمح أربعمائة درهم (وسرى ذلك فى كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس)[2]، فتزايدت أجور العمال فى شتى المهن تبعا لذلك[3] تزايدا لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن على حد قول المقريزى[4].

ثانيا: كانت تؤدى الأزمات الاقتصادية أحيانا إلى وقوع الأوبئة فيموت عدد كبير من أصحاب المهن بسببه، فيقل عددهم، ويزداد الطلب عليهم فترتفع أجورهم[5] مثلما حدث فى وباء (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) فقد بلغ عدد الموتى نحو تسعمائة ألف، ومات كثير من المماليك فامتطى الفعلة وأصحاب المهن ظهور جيادهم (وأصبحت البلاد قاعا صفصفا لا تجود بخير لقلة الأيدى العاملة، وكاد الطعام ينعدم إذ لم يوجد من يعده)[6]، وأيضا فى عام (٧٦٢هـ/١٣٦٠م) عندما انتشر الوباء، وبلغ عدد الموتى فى مصر كل يوم ما يزيد على الألفين فارتفعت أجرة العمال لقلتهم[7]، وأيضا توفى عدد كبير من أهالى مصر نتيجة وباء عام (٨٠٠هـ/١٣٩٧م) لدرجة أن أكثر البلاد خلت من سكانها[8]، فتعطلت مصالح البلاد وبالتالى ارتفعت أجور العمال لقلتهم.

وأيضا كان عند وقوع الوباء يشتد الطلب على بعض الحرف بسبب انتقال بعض أصحاب المهن للعمل فى حرف أخرى ومن أمثلة ذلك أنه فى الوباء الذى حدث أواخر عام (٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، واستمر حتى عام (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) فى سلطنة الناصر حسن الأولى

(١)المقريزى- إغاثة صـ٧٥.

(٢)المقريزى- السابق صـ٤٢.

(٣)قاسم عبده- النيل صـ٥٩.

(٤)المقريزى- إغاثة صـ٤٢.

(٥)حسين مصطفى- طوائف الحرفيين صـ٥٩.

(٦) وليم موير- تاريخ دولة المماليك ١١١.

(٧)ابن قاضى شهبه- تاريخه جـ٣صـ١٧٩.

(٨)الصيرفى- نزهة جـ١صـ٤٧٢.

اشتد الطلب على من يقومون بغسل الموتى ودفنهم وحفر القبور والقراءة على الأموات، فترك كثير من الصناع صناعتهم ليعملوا فى هذه الحرف لزيادة عائدها المادى، فأصبح المقرئ يأخذ عشرة دراهم، وإذا وصل الميت إلى المصلى تركه وانصرف إلى غيره، وصار الحمال يأخذ ستة دراهم، وأصبح الحفار يأخذ خمسين درهما أجرة حفر القبر الواحد[1]، فترتب على ذلك نقص الصناع نتيجة تركهم لمهنهم، والإسراع إلى هذه المهن ذات العائد المادى الكبير، ومن ثم ارتفعت أجور الصناع.

<u>ثالثا:</u> كان لتغيير قيمة العملة واستخدام النقود النحاسية بدلا من الذهب والفضة أثر فى ارتفاع الأسعار؛ وذلك لأن الأزمات التى كانت تحدث قد أجبرت ولاة الأمور على تعويض ذلك العجز فى ميزانية الدولة فأصدروا العملة النحاسية، وصارت ينسب إليها الأسعار، فأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وبالتالى تزايدت أجرة أصحاب الصنائع فكل من كانت أجرته درهما لا يأخذ فى عام (٨٠٩هـ/١٤٠٦م) إلا خمسة دراهم فما فوقها[2].

وهكذا كان للأزمات الاقتصادية دور كبير فى ارتفاع أجرة أصحاب المهن والحرف.

---

(١)المقريزى- السلوك جـ٢ ق٣ صـ٧٨٢، حسين مصطفى- طوائف الحرفيين صـ١٥٩.

(٢)المقريزى- السلوك جـ٤ ق١ صـ٢٨، ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ٧٥٧.

الاستيراد

لقد شهد القرن التاسع الهجرى الخامس عشر الميلادى تغيرا ملموسا فى ميزان المبادلات التجارية بين سلطنة المماليك والمدن التجارية الأوربية، فبعد أن ظلت كفة الميزان التجارى تميل لفترة كبيرة لصالح المماليك بسبب ما عرفته مصر والشام من ازدهار صناعى وزراعى انقلب الوضع لصالح المدن التجارية الأوربية[1]، وذلك بسبب وقوع الأزمات الاقتصادية التى أدت إلى انهيار الاقتصاد المملوكى فى جميع جوانبه الصناعية والزراعية حتى وصل الأمر بدولة المماليك إلى الاعتماد على واردات تجار الغرب من جميع أصناف السلع[2]، وأيضا كانت تسد احتياجاتها من البلاد الأخرى مثل بلاد الشام وقبرص.

ومن أهم المواد الغذائية التى تم استيرادها لتغطية احتياجات الدولة الغلال؛ ففى أثناء أزمة (٦٩٦هـ/١٢٩٦م) حاولت السلطة المملوكية جلب الغلال من الأقاليم المملوكية ولكنها فشلت فى ذلك؛ لفساد الزرع فى برقة وأيضا لوقوع مثل هذه الأزمة فى القدس وحلب، والكرك، والشوبك، وبلاد الحجاز، واليمن[3]، فاتجهت السلطة المملوكية إلى استيراد الغلال بكميات كبيرة من بلاد الفرنج[4]، وبالفعل ساعد هذا الاستيراد على انخفاض أسعار الغلال فى مصر، وأيضا فى عهد الناصر محمد عام (٧٣٦هـ/١٣٣٦م) وقعت أزمة اقتصادية وندرت الغلال، فأمر الناصر نائب غزة والكرك والشوبك، ونائب الشام بحمل الغلال من بلادهم على الجمال إلى مصر[5]، وذلك لتخفيف حدة هذه الأزمة وبالفعل قد زالت نهائيا فى رمضان عام (٧٣٦هـ/١٣٣٦م)[6].

ومن الملاحظ أن عملية استيراد الغلال كانت تؤدى إلى خفض أسعارها بالفعل ففى عام (٧٧٦هـ/١٣٧٤م) انخفضت أسعار الغلال فى القاهرة بعد جلب كميات كبيرة منها من

---

(١)رشيد بالة- العلاقات التجارية صـ١١٢.

(٢)رشيد بالة- السابق- الصفحة نفسها.

(٣)حياة الحجى- المجاعة والطاعون صـ١٥٧.

(٤)ابن إياس- بدائع جـ١ صـ٣٩٠.

(٥)العينى، عقد الجمان ورقة ١٠١.

(٦)حامد زيان- الأزمات الاقتصادية صـ٤٢.

الاقاليم المملوكية، فاصبح سعر إردب القمح ٦٠ درهما ووصل إلى ثلاثين بعد أن كان قبل ذلك بمائة وثلاثين[1]، وأيضا في عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م) ارتفعت أسعار الغلال نتيجة تأخر زيادة النيل، فبلغ سعر إردب القمح ألفا وخمسمائة درهم، والفول والشعير ألف درهم[2]، فأرسل السلطان جقمق الأمير فارس التركماني إلى جزيرة قبرص؛ ليشتري منها قمحا ويحضره إلى القاهرة لكسر حدة هذه الأزمة[3]، وكان ذلك في عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م) وبالفعل انخفضت الأسعار فأصبح سعر إردب القمح أقل من ثمانمائة درهم[4].

ومن الأشياء التي كان يتم جلبها من الأقاليم الأخرى الأبقار، ففي عام (٧٠٠هـ/١٣٠٠م) وقع الفناء في الأبقار، فصدرت الأوامر إلى نائب الشام بأن يجهز أبقارا شامية ويرسلها إلى القاهرة، وبالفعل وصلت أعداد كبيرة منها وبيع الرأس منها بثلاثمائة ومائتي درهم بعد أن وصل سعره إلى ألف درهم[5].

ومن المواد التي أصبحت السلطة المملوكية تستوردها السكر والزيت فقد لجأت الدولة المملوكية إلى استيراد احتياجاتها من السكر من صقلية وقبرص[6]، وذلك في مطلع القرن التاسع الهجري.

وكذلك أصبحت الدولة المملوكية تستورد احتياجاتها من زيت الزيتون من جنوب أوربا[7]، بعد أن كانت سوريا تقوم بتصدير هذا الزيت إلى البلاد الأوربية، وأيضا أصبحت تستورد المنسوجات من برشلونة والبندقية وفرنسا[8].

---

(١) ابن قاضي شهبه- تاريخه جـ٣ صـ٤٤٩.

(٢) السخاوي- التبر المسبوك صـ٣١٢.

(٣) السخاوي- السابق- الصفحة نفسها، جرجس ميخائيل- السلطان جقمق صـ٤٣.

(٤) السخاوي- التبر صـ٣٨١.

(٥) العيني- عقد الجمان صـ١٣٧.

(٦) رشيد باقة- العلاقات التجارية صـ٢٧.

(٧) أشتور- التاريخ الاقتصادي صـ٤١١.

(٨) محمد أمين صالح- التنظيمات الحكومية صـ٢٤١، رشيد باقة- العلاقات التجارية صـ٢٧.

كثرة فرض الضرائب

لقد أدت الأزمات الاقتصادية المتوالية إلى ازدياد حاجة الدولة إلى الأموال، وفشلت الجهود المملوكية لدرء الانهيار الاقتصادي فحاولوا تعويض ذلك فلم يجدوا إلا الرعايا المساكين يثقلون عليهم بالضرائب حتى وصل المصريون إلى حالة شديدة من الضنك والخوف من حكامهم[1] وكانت هذه الضرائب استثنائية- فضلا عن الضرائب الأخرى الثابتة، وكلما زادت الأزمة كلما اشتدت حاجة الدولة إلى الأموال[2]، فمثلا في عام (٧٠٠هـ/١٣٠٠م) قرر متولي القاهرة الأمير ناصر الدين محمد بن الشيخي أن يستخرج من أصحاب العقارات والأموال مالا سماه "مقرر الخيالة"، وبالفعل تم حصر أصحاب الأملاك وقرر على كل منهم ضرائب وتم تحصيلها، وبلغت ما يقرب من مائة ألف دينار[3].

ومن الإجراءات التي اتخذها السلاطين لجمع الأموال تحصيل إيرادات الأملاك من بيوت وربوع وحوانيت وحمامات وغيطان ومراكب وغير ذلك مقدما، ولاشك أن ذلك كان يرهق الشعب المصري وقد حدث مثل ذلك عام (٨٣٣هـ/١٤٢٩م) عندما أصدر برسباي أمرا بتحصيل قيمة إيرادات الأملاك والعقارات لمدة خمسة شهور مقدما[4].

وحدث مثل ذلك أيضا في عهد السلطان قايتباي عام (٨٩٤هـ/١٤٨٨م) عندما جمع القضاة وعرض عليهم خلو الخزائن من الأموال وتهديد الجلبان له بالثورة العارمة، فتم الاتفاق على فرض أجرة شهرين على الأملاك والأوقاف مقدما مساعدة للسلطان[5].

ولقد تكرر هذا الأمر في عهد السلطان الغوري ولكن بصورة أشد، ففرض تحصيل أجرة الأملاك لمدة عشرة شهور مقدما ولم يستثن أي عقار من ذلك حتى أملاك الوقف أو الخيرات، حتى وقف البيمارستان المنصوري، وسائر الأوقاف[6]، ولقد وقع الناس في مشقة كبيرة بسبب ذلك الأمر، فأصحاب الأملاك قد طالبوا السكان بأن يدفعوا لهم أجرة السكن عشرة أشهر مقدما وأنى لهم ذلك! وأما الساكنون في أملاكهم فقد طالبهم الأمراء القائمون بضرائب أخرى قدروها عليهم؛ فتعطلت بذلك الأسواق عن البيع والشراء وغلقت غالب الدكاكين ووقع الاضطراب للغني والفقير ولم ينج من هذه المصيبة أحد[7].

---

(١) حسين مؤنس- سفارة بدرو مارتيرد صـ٤٤٨، علي حسن الخربوطلي- مصر العربية والإسلامية صـ٣٤٦.

(٢) إيرالابدوس- مدن إسلامية صـ٨٠.

(٣) النويري- نهاية الأرب جـ٣١ صـ٤١١ تحقيق الباز العريني.

(٤) أندرية ريمون- القاهرة تاريخ حاضرة صـ١٥٦.

(٥) عبد الرحمن عبد التواب، قايتباي المحمودي صـ١٠٥.

(٦) وليم موير- تاريخ دولة المماليك صـ١٨٢.

(٧) حسين مؤنس- سفارة بدرومارتيرد صـ٤٥١.

ولم تكتف الإدارة المملوكية بالضرائب السابقة، بل فرضت الضرائب على كل شيء حتى على الأفراح وحفلات النفاس*. فكانت الأسرة لا تستطيع الاحتفال بزواج أحد أفرادها إلا بعد دفع مبلغ لضامنة المغاني**. وكان هذا المبلغ لا يقل عن خمسمائة درهم، وإذا حاول أحد من الناس عمل أى احتفال دون دفع هذه الضريبة (حل به بلاء لا يوصف)(1).

وأيضا تم فرض ضريبة على العقارات عند شرائها، فإذا أراد أحد أن يشترى دارا لأسرته، يجب علية أن يسدد عن كل ألف درهم من ثمنها عشرين درهما، فإذا أدى ما عليه طبع له على رق أحمر شبه دائرة(2)، وكان ذلك بمثابة علامة على تسديده لهذه الضريبة.

وليس هذا فحسب بل وصل الأمر إلى فرض ضريبة حتى على كسح الوسخ من المنازل، وكان ذلك الأمر يتم عن طريق الضامن المكلف من قبل الدولة بجمع هذه الضريبة الذى يقاول صاحب المنزل، وكان من عادته طلب أضعاف قيمة هذا العمل(3) وفى الوقت نفسه كان لا يستطيع أحد القيام بهذا العمل إلا عن طريق ذلك الضامن.

ومن الأمور التى تثير الضحك أنه تم فرض ضريبة (التزام القرع) وسبب فرض هذه الضريبة أن أحد المماليك انكشف رأسه وهو يلعب بالرمح أمام السلطان برسباى فى العشر الأخير من شعبان عام (830هـ/1426م) فظهر أنه أقرع فضحك الحاضرون منه فما كان من هذا المملوك إلا أن سأل السلطان أن يجعله (شاد القرعان) فما كان من برسباى إلا أن كتب له مرسوما بذلك، وأصبح هذا المملوك يدور على الناس فمن ظن به أنه أقرع كشف رأسه فإن وجده أقرع فعلا أخذ منه ثلاثة دراهم فضة وثلث(4) وقد استقر هذا الأمر فترة ثم زال بعد ذلك.

فمن خلال الحادثة السابقة نلاحظ إلى أى مدى سهل على السلاطين المماليك عملية فرض الضرائب على الشعب من أجل جباية الأموال من أى طريق كان.

---

* يقال نفست المرأة أو ولدت وهى نفساء .المعجم الوسيط مادة (ن.ف.س) وحفلات النفاس؛ أى الاحتفال بالسبوع.

** ضامنة المغانى أى التى تتولى أمور المغنيات وتحصل منهم الضرائب.

(1) محمد حسن- الأسرة المصرية صـ128.

(2) محمد حسن – السابق صـ129.

(3) محمد حسن – السابق الصفحة نفسها.

(4) ابن حجر- إنباء جـ3 صـ383، أندريه ريمون- القاهرة تاريخ حاضرة صـ159.

المصادرات

لئن كانت مصادرة الأموال من أسباب اتساع نطاق الأزمات الاقتصادية كما تحدثنا من قبل*، فقد كانت أيضا نتيجة لهذه الأزمات، والدليل على ذلك تنوع أسباب المصادرات؛ فكانت هناك مصادرات لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وأسباب أخرى مجهولة(1)، وقد أدت المصادرات، التى اتخذت لأسباب سياسية واجتماعية، إلى اتساع نطاق الأزمات الاقتصادية فحاول السلاطين المماليك علاج هذا التدهور الاقتصادى باتباع أساليب غير مشروعة لتعويض خزانة الدولة عما فقدته، وكان من هذه الأساليب مصادرة أموال الناس وأملاكهم(2). بدلا من أن تتجه الدولة إلى مجالات تنمية موارد الإنتاج أو إستثمار بعض إيراداتها فى مشروعات قوية تحقق أرباحا سنوية تغطى احتياجاتها(3)، وإنما استسهلت عملية المصادرات.

ولقد كانت المصادرات التى تمت بسبب الأزمات الاقتصادية أكثر من مثيلاتها التى وقعت لأسباب سياسية واجتماعية.

ويتضح لنا ذلك من خلال الجدول الآتى:

أسباب المصادرات	عدد المصادرات
أسباب سياسية	1342
أسباب اقتصادية	1486
أسباب اجتماعية	258
الأسباب المجهولة	220
المجموع	3306

---

* انظر الفصل الثانى ص128

(1) البيومى إسماعيل- مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية صـ65 الهيئة المصرية العامة للكتاب عام 1997م.

(2) سعيد عاشور- التدهور الاقتصادى فى ضوء كتابات ابن إياس- مجموعة أبحاث عن ابن إياس- الجمعية التاريخية القاهرة 1977.

(3) البيومى إسماعيل الشربينى- مصادرة الأملاك صـ104.

... حالة مصادرة في العصر المملوكي كله كان منها ١٤٨٦ حالة مصادرة تمت بسبب الأزمات الاقتصادية فقط؛ أي أن الأزمات كانت الباعث الأول وراء سياسة المصادرات[١].

هذا وقد تنوعت المصادرات التي تمت لأسباب اقتصادية فكان منها مصادرة الأوقاف أو رجال الدولة أو مصادرة عامة الشعب، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

نوع المصادرة	عددها	المصادرات التي تمت لأسباب اقتصادية
أوقاف	٩٨	٥٧
رجال دولة	٢٨٦٨	١٢٨٥
عامة	٣٤٠	١٤٤
المجموع	٣٣٠٦	١٤٨٦

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن مصادرة رجال الدولة من كبار الأمراء والموظفين[٢] كانت من أكثر الأنواع؛ ولعل ذلك يرجع إلى إحساس السلطنة بأن أموال هذه الطبقة قد جمعوها بطريقة غير شرعية؛ لأنهم كانوا يأخذون من جباية المال وجمع الضرائب[٣] الشيء الكثير عنوة يدخلونه إلى خزائنهم الخاصة، ولذلك قاموا بمصادراتهم باعتبار أن هذه الأموال ليست ملكا شرعيا لهم.

فمن مصادرات رجال الدولة ما حدث عام (٨١٠هـ/١٤٠٧م) عندما تم القبض على ناظر الجيش تاج الدين ابن رزق الله وعلى أخيه وصودرا على ستة آلاف دينار[٤].

وفي عام (٨١٦هـ/١٤١٣م) تم القبض على ناظر الخاص ماجد بن موسى ابن أبي شاكر وصودر على مبلغ أربعين ألف دينار وباع كل أملاكه حتى يفي بهذا المبلغ[٥]، وفي عام (٨٢٣هـ/١٤٢٠م) عزل ابن الطبلاوي من ولاية القاهرة وضرب بين يدي السلطان بالمقارع وصودرت أمواله[٦].

---

(١) البيومي إسماعيل- السابق صـ١٠٤.

(٢) ديفو نشير- بناة القاهرة الإسلامية صـ٥٩ ترجمة محمد سعيد السيد- دار الفكر شلدار.

(٣) حياة الحجي- المجاعة والطاعون صـ١٥٣.

(٤) ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ٣٩٥.

(٥) السخاوي- الضوء اللامع جـ٥ صـ١٠٢.

(٦) العيني- عقد الجمان صـ٢٨٢.

أما الأشرف قايتباي فقد ابتز الأموال من مباشريه وأمرائه بالتعذيب والمصادرة[١] كما حدث للأستادار عبد الله بن نصر الله، فقد قرر الأشرف قايتباي سجنه ومصادرته إلى أن نفدت جميع أمواله ومع ذلك فقايتباي يتهمهم بالإدخار[٢].

أما بالنسبة للمصادرات العامة التي لجأت الدولة المملوكية إليها لملء خزائنها الخاوية، أو لمواجهة حرب أو سداد متأخرات عليها أو قروض، أو لتمويل سفر السلطان[٣]، فمثلا في أثناء أزمة عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م) حدث خلل في خزانة الدولة كما يقول المقريزي[٤] (لقلة المال وكثرة النفقات فتعددت المصادرات للولاة والمباشرين) وذلك لاستخدامها في سبيل التخفيف عمن ضاقت بهم الأحوال بسبب هذه الأزمة[٥]، وأيضا تمت مصادرة أموال المواريث الحشرية، وأخذ الأموال الموروثة حتى ولو كان الوارث ولدا أو غيره[٦].

ففي عام (٧٠٠هـ/١٣٠٠م) أراد السلطان الناصر محمد تمويل حملة لمواجهة غازان ملك التتار، فتشاور مع الأمراء في ذلك بعد أن أخبرهم أنه لم يبق في بيت المال لا دينار ولا درهم، فاتفق الأمراء على جمع الأموال للنفقة على هذه الحملة من المباشرين وأعيان التجار وأعيان الناس، وبالفعل قام الوزير سنقر الأعسر بتجميع الأموال، فجمع ٢٠٠ ألف دينار وأكثر خلال أربعين يوما فقط[٧] وبالطبع قد استخدم القسوة لتجميع هذه الأموال.

ولم تكتف السلطنة المملوكية بمصادرة الأموال فقط، وإنما قامت بمصادرة الخيول والبغال حتى عليق الحيوانات، فمثلا في عهد الناصر فرج عام (٨١٣هـ/١٤١٠م) أثناء استعداده لمحاربة الأميرين: نوروز وشيخ الخارجين عليه بالشام قام بمصادرة الخيل والبغال من الطواحين والمعاصر وأعطاها لجيشه[٨] وقام ناظر الخاص ابن الهيصم بمصادرة الأموال لدرجة أنه أبطل المواريث الأهلية حتى ولو كان الموروث له وارث ولد أو والد[٩] ويكفي أن نعلم أن الناصر فرج قد أرسل ثماني تجاريد، وذلك لمحاربة تيمور لنك أو الأمراء الخارجين

---

(١) ديفونشير- بناة القاهرة الإسلامية صـ٥٩.

(٢) السخاوي- الضوء اللامع جـ٥ صـ٧٢.

(٣) البيومي إسماعيل- مصادرة الأملاك صـ٩٢.

(٤) المقريزي- إغاثة صـ٣٣، علي مبارك- الخطط التوفيقية جـ٧ صـ٤٧.

(٥) حياة الحجي- المجاعة والطاعون صـ١٥٣.

(٦) المقريزي- إغاثة صـ٣٨.

(٧) ابن إياس- بدائع جـ١ ق١ صـ٤٠٩.

(٨) ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ٤٥٠.

(٩) ابن حجر- السابق- الصفحة نفسها.

عليه بالشام، وقد تكلفت كل تجريدة ما يزيد على المليون دينار جمعت من الشعب عن طريق المصادرات[1].

ولقد قامت السلطنة المملوكية بمصادرة أي شيء تحتاج إليه؛ فمثلا في جمادى الآخرة عام (٨٣٢هـ/١٤٢٨م) صادرت الشعير من جميع البلاد، وذلك لوجود عجز في الديوان في عليق خيول المماليك السلطانية[2] وبالفعل تم الاستيلاء على كميات كبيرة من شعير الناس.

أما السلطان قايتباى فقد قام بعدة مصادرات لتغطية نفقاته الباهظة على الحملات الحربية الموجهة ضد التركمان والعثمانيين، وقد صرف على حملاته الحربية ما بين عام (٨٧٢هـ/١٤٦٧م) إلى عام (٨٨٤هـ/١٤٧٩م) مبلغ ٧,١٦٥,٠٠٠ دينار[3]، وبالطبع قد غطى هذه النفقات بسياسة المصادرات، ومن المصادرات التي قام بها أنه فرض مبلغا كبيرا من المال على شخص يسمى أحمد بن العيني عام (٨٧٢هـ/١٤٦٧م) وذلك بعد أن ظهرت عليه علامات النعمة وعندما تباطأ في الدفع استدعاه السلطان وضربه نحوا من عشرين عصا، فتعهد ابن العيني هذا بأن يقسط المبلغ المطلوب منه على أقساط شهرية، فكان يدفع للسلطان كل شهر بضعة آلاف من الدنانير[4]، وأيضا قام قايتباى بمصادرة أحد الأشخاص يسمى مهتاره في رمضان عام (٨٩٦هـ/١٤٩٠م) بلا ذنب سوى أنه رأى عليه معالم العز والعظمة، وبالفعل أخذ منه ستين ألف دينار[5] ولم يكتف قايتباى بذلك بل كان يأخذ من أموال الأوقاف لسد حاجة الدولة[6].

أما في عصر الغوري فقد اشتدت المصادرات[7]، وذلك لاشتداد حاجة الدولة إلى الأموال وزيادة عسرها المالي فقد قامت السلطنة بمصادرة طائفة اليهود والنصارى فقرر عليهم نحوا من ثلاثين ألف دينار[8]؛ وذلك من أجل النفقة على الجند ولم يكتف الغوري بذلك، بل قام بفرض أموال على جماعة من الخدم (وأطلق في الناس جمر نار المصادرات وصار كل منهم في أليم الغمرات)[9].

(١)أحمد دراج- الحسبة صـ١١٥.
(٢)الصيرفي- نزهة جـ٣ صـ١٥٤.
(٣)أحمد عبد الرازق- البذل والبرطلة صـ٩٠.
(٤)سعيد عاشور- التدهور الاقتصادي صـ٧٩.
(٥)عصام محمد شبارو- السلاطين في المشرق صـ١٢.
(٦)وليم موير- تاريخ دولة المماليك صـ١٧٥.
(٧)المقدسي- نزهة الناظرين حوادث عام ٩٠٦.
(٨)ابن إياس- بدائع جـ٤ صـ١٦، قاسم عبده اليهود في مصر صـ٩٧.
(٩)ابن إياس- السابق- الصفحة نفسها.

ولقد قام ناظر ديوان الخاص علي بن أبي الجود بعدة مصادرات عام (٩٠٨هـ/١٥٠٢م) يبدو أنها كانت شاملة وشديدة ولذلك شاع ذكرها في بلاد العثمانيين وفي بلاد الشرق فقد صادر كثيرا من الناس وطائفة كبيرة من تجار الأروام الذين كانوا في مصر في هذا الوقت؛ وذلك لأن الغوري قد قرر عليهم في كل شهر اثني عشر ألف دينار لتغطية نفقات الجيش[1]، ولذلك انطلق على بن أبي الجود لمصادرة كل شيء وأي شيء لتغطية هذا المبلغ المطلوب منه شهريا.

وهكذا يتضح لنا أن الأزمات الاقتصادية كانت السبب الرئيسي في قيام السلطة المملوكية لمصادرة الأملاك؛ وذلك لتغطية العجز في خزانتها وتدبير احتياجاتها المالية بعد أن خربت الزراعة والصناعة والتجارة، ونلاحظ أن أمر المصادرات قد اشتد في العصر الجركسي، وذلك يدل على أن الأزمات الاقتصادية بلغت أوجها في هذا العصر لاسيما أواخره؛ ولذلك نجد أن أمر المصادرات قد اشتد في عصر قايتباى والغوري.

(١)ابن إياس- السابق صـ٤٤.

التلاعب فى وزن النقود والتضخم المالى

لم تعرف النقود العربية فترة من الاضطراب كتلك الفترة التى شملت العصر المملوكى كله[1]، وذلك نتيجة لتوالى الأزمات الاقتصادية والطواعين التى حدثت فيه.

ولقد تألفت النقود المملوكية كغيرها من النقود العربية من دنانير ذهبية ودراهم فضة وفلوس نحاس، وقد ظل الذهب هو قاعدة النقد حتى أوائل العصر المملوكى البحرى وعلى أساسه قدرت وحدات النقود الأخرى، أما بعد ذلك فقد خضع لعدة تغييرات من حيث العيار والوزن والحجم فضلا عن تحديد سعره تبعا لرغبة السلطان فى الكسب والإثراء عن طريق ضرب النقود الذهبية لحسابه الخاص[2].

وكان من نتائج توالى الأزمات الاقتصادية التلاعب فى وزن النقود، ففى أزمة عام (٦٩٥هـ/١٢٩٥م) تم التلاعب فى وزن الفلوس وكثر ضربها ونتج عن ذلك تضخم مالى شديد حيث ارتفع سعر صرفها بأكثر من قيمتها الفعلية، وظهر ذلك واضحا فى قلة قيمتها الشرائية[3].

ولكن الوضع تحسن قليلا عندما صدرت الأوامر بأن يستقر الرطل* منها بدرهمين، وزنة الفلس درهم، وهذا أول ما عرف من وزن الفلوس، كما يقول المقريزى[4]، والمعاملة بها وزنا لا عدا والأمر نفسه قد تكرر عام (٧٢٤هـ/١٣٢٣م) فى عهد الناصر محمد[5].

وفى عهد السلطان فرج بن برقوق وأثناء الأزمة التى بدأت عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م). واستمرت حتى عام (٨٠٨هـ/١٤٠٥م) كان من نتيجتها حدوث تضخم مالى خطير، وذلك بسبب حاجة الظاهر برقوق إلى الأموال فضمن أحد موظفيه وهو محمود بن على الأستادار الضرب على مال يدفعه للسلطان، وأكثر من ضرب الفلوس النحاسية، فكثرت بأيدى الناس وراجت رواجا صارت من أجله هى النقد الغالب فى البلد[6]، ومنذ ذلك الوقت تغيرت قاعدة النقد، فأصبحت الفلوس النحاسية هى القاعدة التى تنسب إليها المبيعات وقيم الأعمال[7].

---

(١)عبد الرحمن فهمى- النقود العربية ماضيها وحاضرها صـ٨٤، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة ١٩٦٤م، A.S.E Hrenkrutr- contrifutions to the Knoucledge of the knouledge of the Eiscal A dministration of Egypt in the middle A Ges P.505

(٢)عبد الرحمن فهمى- السابق صـ٧١.

(٣)حياة الحجى- المجاعة والطاعون صـ١٦٠، البيومى إسماعيل الشربينى- مصادرة الأملاك صـ٤٥٣.

*اثنتا عشر أوقية، والأوقية اثنا عشر درهما فيكون الرطل ١٤٤ درهما أي يكون سعر ٤٢ فلس نحاس درهم فضة (المقريزى- إغاثة صـ٨٩.

(٤)المقريزى- إغاثة صـ٣٧.

(٥)أبو المحاسن- النجوم جـ٩ صـ٧٧.

(٦)المقريزى- إغاثة صـ٧١، عبد الرحمن فهمى- النقود العربية صـ١٠٦.

(٧)المقريزى- السابق الصفحة نفسها، عبد الرحمن فهمى- النقود صـ٩٣.

اللازمة للنفقة على جنوده من أجل محاربة تيمور لنك.

ونلاحظ أنه منذ ذلك الوقت، شاع استخدام الفلوس النحاسية فى مصر بعد تدهور الأحوال الاقتصادية وتخلخل نظامها النقدى بسبب الأزمات الاقتصادية[1].

وفى عهد المؤيد شيخ وتحديدا فى عام (٨٢١هـ/١٤١٨م) وقعت أزمة بسبب هبوط النيل فارتفعت الأسعار فاستغل مزيفو النقود ذلك، ونجحوا فى تزييف الدراهم المؤيدية- نسبة إلى المؤيد شيخ- وذلك بإنقاص وزنها حتى خفت وقاموا بضرب دراهم مزيفة على شكلها من النحاس المخلوط بنسبة قليلة من الفضة، ولم يكتفوا بذلك، فقاموا بالتلاعب فى الفلوس أيضا فخلطوها مع مسامير الحديد ونعال الخيل الحديدية المكسورة وقطع الرصاص مع قطع الرصاص مع قطع النحاس[2]، بحيث أن القنطار كان ربعه فلوسا وباقيه رصاصا ونحاسا وحديدا؛ وذلك لأن الفلوس كانت تؤخذ وزنا لا عدا[3].

وعلى الرغم من المحاولات التى اتخذتها السلطنة لمواجهة هذا التلاعب لم يرتدع هؤلاء عن التلاعب فى وزن النقود، وذلك لأنها كانت محاولات ضعيفة مثل إصدار الأوامر بعد التعامل بالنقود الناقصة من حيث الوزن، فما كان من هؤلاء المزيفين إلا أن توقفوا فترة يسيرة ثم عادوا إلى ما كانوا عليه[4].

ومن الحيل التى لجأ إليها السلاطين المماليك لسد احتياجاتهم من المال-حيلة التلاعب بأسعار العملة؛ فمثلا قام السلطان قايتباى عام (٨٧٩هـ/١٤٧٤م) بتحديد سعر الفلوس العتق- الخالية من الرصاص والحديد- بأربعة وعشرين درهما للرطل ثم ضرب فلوسا جديدة أخرجها للناس بسعر ستة وثلاثين درهما للرطل مما أدى إلى ضياع ثلث أموال الناس فى هذه الحركة[5]، واستفادت خزينة الدولة بالفرق بين السعرين.

وإذا وصلنا إلى عهد الغورى فسنجد أنه من أكثر العصور التى شهدت اضطرابا للمسكوكات، ففى عام (٩٠٧هـ/١٥٠١م) اشتدت حاجة الغورى للأموال للنفقة على الجنود فقام بضرب فلوس جديدة خفيفة تستخدم عدا لا وزنا فأدت إلى خسارة الناس لثلث أموالهم[6] واستفادت خزينة الدولة من الفارق بين العملتين الجديدة والقديمة.

---

(١)قاسم عبده- تحقيق الوثيقة ٢٥٢ من وثائق دير سانت كاترين صـ٢٧١.

(٢)الصيرفى نزهة جـ٢ صـ٤٢٠، حياة الحجى- الأوضاع السياسية والاقتصادية صـ٤٤.

(٣)البيومى إسماعيل- مصادرة الأملاك جـ٢ صـ١٣٠.

(٤)الصيرفى- نزهة جـ٢ صـ٤٢٠.

(٥)سعيد عاشور- التدهور الاقتصادى صـ٨٢.

(٦)عبد الرحمن فهمى- النقود العربية صـ١٠٩.

ولم يكتف الغورى بذلك بل فرض أموالا على دار الضرب مما جعلها تخرج عملات مزيفة ومغشوشة لتفى ما تقرر عليها من أموال[1].

وبالجملة، فإن عهد الغورى قد شهد أقصى حدود الاضطراب فى النقود من غش وزغل ونحاس[2] ولا نستطيع أن نحمل الغورى المسئولية عن ذلك بمفرده؛ لأنه قد اعتلى عرش السلطنة والبلاد تعانى من أزمات اقتصادية حادة، فكان مضطرا لذلك لتغطية نفقاته الحربية بالخارج.

وهكذا نجد أن الأزمات الاقتصادية قد أدت إلى اضطراب النقود المملوكية بسبب تلاعب السلاطين فى أوزان النقود وأسعارها أو أمرهم بسك عملات نحاسية أو ذهبية مزيفة[3]، وذلك لشدة حاجتهم إلى الأموال.

وقد أدى ذلك إلى حدوث تضخم مالى شديد أثر على طبقات المجتمع لا سيما الأفراد ذوى الدخل المحدود الثابت مثل الفقهاء وطلاب العلم أو من له معلوم يأخذه من السلطان أو غيره، يوضح المقريزى ذلك قائلا[4]: (بأنه من كان يأخذ مائة درهم فلوسا ينفقها كلها فيما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهما فضة).

---

(١)البيومى إسماعيل- مصادرة الأملاك جـ٢ صـ١٢٥.

(٢)عبد الرحمن فهمى- النقود صـ١١٠.

(٣)صامويل برنار- وصف مصر جـ٣ الموازين والنقود صـ٨٩، قاسم عبده قاسم - ماهية الحروب الصليبية صـ٢١٩.

(٤)المقريزى- إغاثة صـ٧٥، عبد الرحمن فهمى- النقود صـ١١٠.

الفصل الخامس

أثر الأزمات فى الحياة الاجتماعية

- التدهور السكانى والعمرانى.
- انتشار الأمراض وبؤس الحياة الاجتماعية.
- التعدى على أموال الأوقاف والمواريث الحشرية.
- تخلخل البناء الاجتماعى.
- أثر الأزمات على الأعياد والاحتفالات.
- أثر الأزمات على الحياة العلمية.
- الاعتقاد فى الأولياء والصالحين.
- التدهور الأخلاقى.

التدهور السكانى والعمرانى

لقد شهدت مصر مع بداية عهد الدولة المملوكية نموا سكانيا كبيرا؛ صارت هى المعقل الأخير للحضارة الإسلامية؛ وذلك بسبب الغزوات التترية التى دفعت بالكثير من سكان العراق والشام إلى مصر، كما أن حروب الاسترداد المسيحية فى أسبانية دفعت بعدد آخر من مسلمى الأندلس إلى مصر وكذلك تمت بعض الهجرات المغولية والكردية والتركمانية إلى مصر فى عصر المماليك البحرية[1]، وجاءت إلى مصر طائفة من المغول من أبناء القبيلة الذهبية فقد استقدم السلطان العادل كتبغا عددا كبيرا منهم[2].

وبالطبع كان لهذه الهجرات تأثير كبير على زيادة معدل النمو السكانى، فيقدر أحد الباحثين المحدثين عدد سكان مصر فى أوائل القرن الثامن الهجرى بأربعة ملايين نسمة[3] وعدد سكان القاهرة وحدها ٦٠٠ ألف نسمة[4].

وقد استطاعت الدولة المملوكية فى نشأتها أن تستغل هذا النمو السكانى فى توسيع القاهرة وإقامة المشروعات الزراعية والصناعية التى أدت إلى انتشار الرفاهية الاقتصادية لا سيما فى عصر بيبرس وقلاوون والناصر محمد.

ولكن هذا النمو سرعان ما توقف، بل تناقص بعد وباء (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) الذى اجتاح شعوب حوض البحر المتوسط وأدى إلى حدوث انخفاض كبير فى عدد سكان القاهرة[5].

ولقد كان للأزمات الاقتصادية أثر كبير فى انخفاض عدد السكان فى مصر، فمثلا أزمة عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م) نتج عنها وباء كبير فكثر الموت وبلغ عدد الموتى فى اليوم الواحد ثلاثة آلاف نفس، وكثر الموت فى الأرياف حتى إن القرية التى كان بها مائة نفس لم يبق بها

---

[1] قاسم عبده- دراسات صـ٣٠.

* هى إحدى قبائل المغول وكانت تقيم فى حوض نهر فلجا المعروف ببلاد الدشت (إبراهيم طرخان مصر فى عصر دولة المماليك صـ٧٢).

[2] جمال الدين الشيال- تاريخ مصر الإسلامية جـ٢ صـ١٩٥.

[3] أشتور- التاريخ الاقتصادى صـ٣٧٩.

[4] جومار- وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل من كتاب وصف مصر صـ٣٦ ترجمة أيمن فؤاد سيد- مكتبة الخانجى الطبعة الأولى- ١٩٨٨م.

[5] جورج كيرك- موجز تاريخ الشرق الأوسط صـ٨٢ ترجمة عمر الإسكندرى، فيليب حتى مركز كتب الشرق الأوسط ١٩٥٧م.

سوى عشرين فقط[1] وكثر الموت بجميع بلاد مصر حتى خلت من ساكنيها ولم يبق بها (إلا النذر اليسير)[2] فأدى ذلك إلى تعطل الكثير من الأعمال، وأيضا وقعت أزمة اقتصادية عام (٧٧٦هـ/١٣٧٤م) فارتفعت الأسعار ومات الناس من شدة الجوع[3]، وبلغ عدد الموتى الذين سُجّلوا في ديوان المواريث الحشرية ما يقرب من المائتين في اليوم الواحد ثم تزايد الموت في الناس فوصل العدد إلى ٥٠٠ نفس وغيرهم من الطرحاء على الطرقات ما يزيد على خمسمائة فرد[4].

وتبع هذا الوباء عدة أوبئة في أعوام (٧٧٧هـ/١٣٧٥م)، و (٧٨١هـ/١٣٧٩م)، و(٧٨٣هـ/١٣٨١م)، ولا شك أن تكرار هذه الأوبئة أدى إلى تناقص السكان بدرجة كبيرة[5].

وكذلك حدثت عدة أزمات اقتصادية نتج عنها أوبئة أدت إلى موت عدد كبير من الشعب؛ فمثلا ابتداء من عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) وحتى عام (٨٠٨هـ/١٤٠٥م) شهدت مصر عدة أزمات اقتصادية أدت إلى ندرة الغذاء فمات عدد كبير من سكان مصر، بلغ ما يقرب من النصف كما يقول المقريزي[6]، أما في صعيد مصر فقد تعطلت أراضي كثيرة عن الزراعة لكثرة موت أهلها من الجوع، فاضطر أهلها لبيع أولادهم كرقيق[7]؛ خوفا عليهم من الموت جوعا، وبلغ عدد الموتى في أسيوط فقط عشرة آلاف وفي (أبو تيج) مات ثلاثة آلاف وخمسمائة نفس[8].

وعموما فقد انتهت سلسلة هذه الأزمات ونتج عنها فقدان مصر لما يقرب من ثلثي سكانها[9].

ومن ناحية أخرى فقد أدت الأزمات الاقتصادية إلى هجرة، أعداد كثيرة من سكان مصر إلى مناطق أخرى؛ خوفا من الموت جوعا، ففي عام (٨٦٦هـ/١٤٦١م) وقعت أزمة

(1) المقريزي- إغاثة صـ٣٦، قاسم عبده- النيل صـ٦٤، إحسان صدقي العمد- الخبز في الحضارة العربية والإسلامية صـ١١٤ حولية كلية الآداب جامعة الكويت الحولية ١٢- ١٩٩٢م.

(2) بيبرس المنصوري- زبدة الفكر جـ٩ صـ٢٨٧، مختار الأخبار صـ١٠١، العيني- عقد الجمان صـ٢٧٥، ابن بهادر- فتوح النصر ورقة ٢٩٥.

(3) ابن قاضي شهبه- تاريخه، جـ٣ صـ٤٤٦.

(4) المقريزي- السلوك جـ٣ ق١ صـ٢٣٥، ابن قاضي شهبه- تاريخه- صـ٤٤٧.

(5) أندريه ريمون- القاهرة تاريخ حاضرة صـ١٣١.

(6) المقريزي- إغاثة صـ٤٣.

(7) ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ٦٩٧.

(8) المقريزي- السلوك جـ٤ ق١ صـ١٩.

(9) أبو المحاسن- النجوم جـ١٣ صـ١٥٢.

اقتصادية نتيجة توقف النيل عن الزيادة، وارتفعت الأسعار في شهر شوال فعزم [illegible] على الخروج من القاهرة بعيالهم وأولادهم كما يقول أبو المحاسن[1]، ومع اشتداد الأزمة في شهر ذي القعدة سافر غالب من كان بمصر من الغرباء إلى بلادهم خوفا من هجوم الغلاء[2]، وهاجر الفلاحون جماعات إلى المدن، وهرب أهل المدن المصرية إلى بلاد الشام[3].

وإذا وصلنا إلى نهاية عصر الدولة المملوكية وجدنا الخراب يعم المساكن كما رآها السفير بدروا ماريترد عندما كان في الإسكندرية، فقال: (رأينا داخل البيوت قد تحول إلى لون الرماد)[4]؛ وذلك لخلوها من سكانها لفترات طويلة.

وخلاصة الأمر إن الأزمات الاقتصادية كان لها أثر كبير في نقص سكان القاهرة؛ وذلك لأنه عقب الأزمة كانت ترتفع الأسعار، وينتشر الفقر بين الناس ويفتقدون الغذاء، ولم يكن أمامهم سوى أحد أمرين: إما أن يستسلموا لهذا الجوع وتكون أجسامهم واهية لا تستطيع مقاومة الأمراض التي تنتشر بينهم فتفتك بأعداد كبيرة منهم كما حدث أعوام (٦٩٤هـ، ٧٧٦هـ) وإما أن يحاولوا الهرب من هذا الجوع، وهذا البلاء المنتظر فيرجع الأعراب إلى بلادهم، ويحاول الفلاحون البحث عن الطعام فيذهبون إلى المدن حيث مخازن الغلال، ويفر أهل المدن إلى البلاد التي ليس بها غلاء مثل بلاد الشام، كما حدث في عامي: (٨٠٦هـ، ٨٦٦هـ).

ولا شك أن كلا الأمرين كانا يؤديان إلى خلو البلاد من سكانها ويكفي أن عدد سكان مصر قد وصل في نهاية القرن التاسع إلى ثلاثة ملايين نسمة[5]، بعد أن كان في أول القرن الثامن أربعة ملايين.

* * *

ولا شك أن هذا التدهور السكاني قد أدى إلى تدهور العمران؛ فمع مطلع القرن التاسع الهجري بدأ يتلاشى الازدهار العمراني الذي شهدته القاهرة في أوائل العصر المملوكي البحري

(1) أبو المحاسن- منتخبات من حوادث الدهور- جـ٣ صـ٤٢٩.

(2) أبو المحاسن- السابق صـ٤٣١.

(3) جرجس قام ميخائيل- السلطان جقمق صـ٤٢.

(4) حسين مؤنس- سفارة بدروا ماريترد صـ١٥١.

(5) رشدي سعيد- نهر النيل نشأته واستخدام مياهه صـ١٨٥.

لا سيما فى عهد بيبرس والناصر محمد، فقد بنى فى أيام الظاهر بيبرس وحده مالم يبن فى أيام الخلفاء الفاطميين ولا ملوك بنى أيوب[1]، وأيضا قام الناصر محمد بعدة مشروعات عمرانية فى جميع أطراف القاهرة وداخلها، حتى إنه استجد فى أيام الناصر بضع وستون حكرا، ومن كثرة المبانى اتصلت مصر بالقاهرة حتى صارتا بلدا واحدا[2].

ويكفى أنه قد تم تشييد أكثر من أربعة وخمسين جامعا ومدرسة فى عهد الناصر محمد، ومن المدهش أن هذه المبانى متفرقة فى عدة مناطق بالقاهرة بحيث تبدو وكأنها قد دفعت بحدود المدينة الأيوبية إلى التوسع فى جميع الاتجاهات[3]، والدليل على ذلك أن سور القاهرة الغربى كان يحاذى الخليج ثم لما اتسعت المدينة وامتدت جهة الشمال والجنوب والغرب أصبح الخليج يخترق وسطها[4].

ولكن الأزمات الاقتصادية وما نتج عنها من ذبول فى سكان القاهرة قد أدى إلى تقلصها مرة أخرى وخراب كثير من الحارات[5]، وقد ذكر المقريزى فى "خططه" قائمة طويلة من حارات القاهرة التى خربت وتهدمت نتيجة لهذه الأزمات، فمثلا يقول[6] عن منطقة الحسينية أنها قد خربت حاراتها وتهدمت مبانيها وبيع ما فيها من الأخشاب بعد سلسلة الأزمات الاقتصادية التى وقعت منذ عام (٨٠٠هـ) وما بعدها فكانت قبل ذلك شوارعها شديدة الازدحام بالناس من كثرة الباعة والمارة، وأيضا يتحدث عن منطقة المقس** فيقول: (وأدركناها فى غاية العمارة بها عدة أسواق ويسكنها أمم من الأكراد والأجناد والكتاب وغيرهم، وقد تلاشت)[7]، بعد غلاء عام (٧٧٧هـ/١٣٧٥م) وخربت تماما بعد سلسلة أزمات (٨٠٦هـ/١٤٠٣م)[1]، وكان هذا حال كثير من المناطق مثل أرض الطبالة* [2] وغيرها.

* * *

انتشار الأمراض وبؤس الحياة الاجتماعية

كان من آثار الأزمات الاقتصادية وقوع الأوبئة، وكثرة الوفيات فتواجدت الجيف فى الطرقات مما أدى إلى انتشار المزيد من الأمراض، وذلك نتيجة لفساد الهواء لكثرة ما يخالطه من العفن[3].

وكانت هذه الأمراض تنتشر أثناء الأزمات، وبالطبع كان لها تأثير على الحياة الاجتماعية، فمثلا أثناء أزمة عام (٦٩٥هـ/١٢٩٥م) انتشرت الأمراض التى أدت إلى توقف الحياة اليومية فى القاهرة كما يقول أحد المؤرخين المعاصرين[4] لهذه الأزمة (فوجدت حال القاهرة وقد آل إلى التلف)؛ لكثرة الأمراض التى نتج عنها ترك الموتى طرحاء فى الأزقة والشوارع اليوم واليومين لا يأخذه أحد (لانشغال الأصحاء بأمواتهم، والسقماء بأمراضهم)[5]؛ فكانت الفرصة مهيأة للكلاب لتنهش هذه الجثث المطروحة[6] مما يؤدى إلى المزيد من انتشار الأمراض كما حدث عام (٧٧٦هـ/١٢٧٧م).

وأيضا انتشرت الأمراض أثناء أزمات عام (٧٠٩هـ/١٣٠٩م)[7]، و(٧٢٠هـ/١٣٢٠م)[8]، و(٨٥٥هـ/١٤٥١م)[9].

---

[1] عبد الرحمن زكى- القاهرة تاريخها وآثارها صـ١٠٧.

[2] على مبارك- الخطط التوفيقة جـ١ صـ٩٠٤، صـ٩٠٧.

[3] أندريه ريمون- القاهرة تاريخ حاضرة صـ١١٢.

[4] جومار- وصف مدينة القاهرة صـ١٥٦.

[5] أولج فولكف- القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة صـ١١٨، فتحى محمد مصيلحى- تطور العاصمة الكبرى صـ١٣١.

[6] المقريزى- الخطط جـ٣ صـ٣٦.

* تقع هذه الحارة فيما بين الريدانية (العباسية) إلى باب الفتوح (المقريزى- الخطط جـ٣ صـ٣٦).

** المقس قرية كانت تقع على شاطئ النيل تجاه القاهرة (محمد رمزى- القاموس الجغرافى جـ١ صـ٦٢١).

[7] المقريزى- السابق صـ٢٠٢، فتحى مصيلحى- تطور العاصمة جـ١٣١.

[1] المقريزى- السابق الصفحة نفسها.

* كانت على جانب الخليج الغربى ومن شرقها الخليج الكبير ومن قبليها بركة بطن البقرة (محمد رمزى- القاموس الجغرافى جـ١ صـ١٦)

[2] المقريزى- السابق صـ٢٠٤.

[3] حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ١٨، حياة الحجى- الأوضاع السياسية صـ٣٢.

[4] بيبرس المنصورى- زبدة الفكرة جـ٩ صـ٢٩١.

[5] بيبرس المنصورى- السابق صـ٢٨٧، ابن بهادر- فتوح النصر ورقة ١٨٣.

[6] المقريزى- السلوك جـ٣ ق١ صـ٢٣٥،

[7] بيبرس المنصورى- التحفة المملوكية صـ١٤٤.

[8] أبو المحاسن- النجوم جـ٨ صـ١٩٢.

[9] أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٢٦٤.

وكان اللصوص يستغلون ضعف الناس نتيجة الأمراض وخلو البيوت من أهلها فيهجمون عليها لسرقتها، ويروى لنا الصيرفي حادثة عجيبة تدل على ذلك، ففي أثناء أزمة (٨٢٢هـ/١٤١٩م) انتشرت الأمراض فهجم لص على أحد المنازل فوجد به رجلا كبيرا اشتد به الضعف من المرض، وأراد أن يأخذ ما به من أمتعة، فقال له صاحب الدار الضعيف: (يا أخي لا تتعجل وتأخذ هذا حراما فهذه الدار كان فيها سبعة أنفار قبضوا وها أنا ضعيف ولا أجد من يخدمني، فاخدمني إلى أن أقبض وأنت في حل من جميع ما في هذه الدار)، فوافق اللص على ذلك وخدم الرجل المريض حتى شفى ومرض اللص فمات[3].

ولقد وسمت الأزمات الاقتصادية حالة الشعب المصري بالبؤس في حياتهم اليومية، فمثلا كانت قائمة طعام الأسرة المصرية تحتوى على أنواع عدة من اللحوم والأجبان فضلا عن الفواكه والحلوى في بداية العصر المملوكي، وهذا يكشف عن مدى رفاهية المجتمع المصري في ذلك الحين، ولكن هذه القائمة قد تغيرت تماما[4] نتيجة لحالة الفقر التي ألمت بالشعب المصري من جراء توالي وقوع الأزمات الاقتصادية.

فمثلا أثناء أزمة عام (٦٦٢هـ/١٢٦٣م) اشتد الحال بالناس حتى أكلوا عروق الفول الأخضر[5]، وأيضا بالنسبة للخبز الذي يعد أساس الطعام للشعب المصري أصبحوا يصنعونه من دقيق الذرة بدلا من القمح[6] لارتفاع أسعار القمح وندرته فمثلا في عام (٧٧٥هـ/١٣٧٣م)، وعام (٨١٨هـ/١٤١٥م) اشتد ازدحام الناس على الأفران لدرجة أن البعض كان يموت في هذا الزحام، وبعض الناس كان يمر عليهم ثلاثة أو أربعة أيام لا يأكلون رغيف خبز واحد[7].

ولقد وصلت حالة الفقراء في مصر إلى درجة يرثى لها – من قلة الطعام– فمثلا يذكر المقريزي أنه أثناء أزمة عام (٧٧٦هـ/١٣٧٤م) كان يسمع الفقير يصرخ بأعلى صوته

(1) أبو المحاسن– حوادث الدهور جـ١ صـ٢٩٨.
(2) حامد زيان– الأزمات الاقتصادية صـ٤٠.
(3) الصيرفي– نزهة جـ٢ صـ٤٥٧.
(4) محمد حسن– الأسرة المصرية صـ٤١.
(5) المقريزي– السلوك جـ١ ق٢ صـ٥٠٦.
(6) ابن إياس– بدائع جـ٣ صـ٤٧، أشتور– التاريخ الاقتصادي صـ٤١١.
(7) العيني– عقد الجمان صـ٢٤٢، ابن إياس– بدائع جـ٢ صـ٢٣٩.

ويقول[1]: (لله لبابة قدر شحمة أذني أشمها وخذوها)، وأيضا يذكر الرحالة طافور أثناء زيارته القاهرة في العصر الجركسي أنه رأى بعض الفقراء بأيديهم الغرابيل وهم ينخلون الرمال وعندما سأل عن سبب ذلك علم أن هؤلاء فقراء يبحثون عن شيء من الفتات المتساقط على الأرض[2]، وهذا المشهد يبرز لنا مدى معاناة بعض طبقات المجتمع المصري الفقيرة والمتوسطة الدخل من ندرة الطعام بسبب الأزمات.

وكان لكثرة الموت أثر كبير على حالة المصريين فكان الناس في قلق وهمّ ومصائب من تزايد أعداد الموتى[3]، فمثلا أثناء أزمة عام (٦٩٥هـ/١٢٩٥م) كان من نتيجة كثرة الموتى أنهم أصبحوا (يحملون الموتى في شباك على الجمال ويعلقون الميت بيديه ورجليه من الجانب ويرمى في الحفر من غير (غسل ولا تكفين)[4] وهذا يعد مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية عند دفن الموتى، وأيضا عجز الناس عن دفن موتاهم لكثرتهم فصاروا يبيتون بهم في المقابر، وأما الحفارون فكانوا لا ينامون لكثرة الأموات الواصلة إليهم[5] وقد أدت هذه المشاهد المأساوية المتكررة إلى تسرب روح اليأس والهم إلى قلوب المصريين؛ فأصبحوا يتكاسلون عن أعمالهم وينتظرون حلول الموت في كل ساعة فاضطرب كل شيء[6].

وأيضا تغيرت حالة الشعب المصري نتيجة لهذه الأزمات فبعد أن كان الشعب المصري يتميز بالمرح الصاخب سادت السكينة والعبوس على وجهه[7] وعم البلاء جميع الخلائق بحيث إنك لا ترى إلا باكيا أو مهموما لكثرة عياله[8] وضيق حالته، فكانوا يلجئون إلى الله بالتضرع والدعاء لرفع هذا البلاء عنهم.

وأيضا نجد مجالس السمر لعامة الشعب قد تحولت للحديث عن سوء الحالة الاقتصادية وعن القمح والدقيق والخبز والشكوى من عدم وجودهم وارتفاع الأسعار (وأصبح هذا دأب الناس في هذه الأيام)[9].

وهكذا نجد أن المصريين قد وصلوا إلى حالة شديدة من الضنك، فأصبحت الحياة من وجهة نظرهم مستحيلة وكريهة، فتبلدت أحاسيسهم فاستسلموا إلى عدم الاهتمام بأي شيء وجمدوا في أماكنهم ولتفعل بهم المقادير ما تشاء[10].

(1) المقريزي– السلوك– جـ٣ ق١ صـ٢٣٢، ابن إياس– بدائع جـ١ ق٢ صـ١٤٠.
(2) محاسن حسين الوقاد– الطبقات الدنيا صـ٤٩.
(3) الصيرفي– نزهة– جـ٣ صـ٤٠٧.
(4) المقريزي– السلوك– جـ١ ق٣ صـ٨١٥.
(5) الصيرفي– نزهة– جـ٣ صـ١٨٩
(6) جرجس قام ميخائيل– السلطان جقمق صـ٤٤.
(7) محمد عبد الله عنان– مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية صـ١٥٦.
(8) أبو المحاسن– حوادث الدهور جـ١ صـ٢٣٥، بيبرس المنصوري– زبدة الفكرة جـ٩ صـ٢٥٦.
(9) أبو المحاسن– حوادث الدهور جـ١ صـ٢٣٥.
(10) حسين مؤنس– سفارة بدروا مارتيره– أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة جـ١ صـ٤٤٨، قاسم عبده– دراسات صـ١٥١.

التعدى على أموال الأوقاف والمواريث الحشرية

الوقف هو تنظيم مالى للإنفاق على مرفق من المرافق الإدارية العامة وتكون على جهة بر لا تنقطع، ويصح أن تكون منفعتها لأشخاص بشروط معينة، وقد جعلت لهذه الأموال جهات تشرف على جباية إيرادها وتنظيم مصروفها وخضع ذلك لإدارة أطلق عليها ديوان الأحباس(1).

ولقد اتسع الوقف فى العصر المملوكى لدرجة كبيرة فبالنظر إلى حال الأوقاف فى بداية حكم سلاطين المماليك وحالها فى نهاية دولتهم نلمس الفارق الكبير بين كسم الأراضى الموقوفة فى العصر البحرى والجركسى فيشير القلقشندى(2) إلى أن الأراضى الخارجة عن الإقطاع ومخصصة للأوقاف كانت قليلة فى العصر المملوكى البحرى* ، أما فى أواخر العصر المملوكى الجركسى -أى فى بداية القرن العاشر الهجرى- بلغت الأوقاف عشرة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا أى ما يقرب من نصف مساحة الأراضى الزراعية(3) ولا شك أن هذا قد أثر على الدخل العام للدولة مما أثار غضب السلاطين المماليك(4).

وإذا كان الانحراف بالأوقاف عما شرعت من أجله قد أدى إلى سوء الأحوال الاقتصادية بصفة عامة كما تحدثنا من قبل** فإن الأوقاف ذاتها تأثرت إلى حد كبير بسوء الأحوال الاقتصادية، وبالتالى تأثر المستحقون لهذه الأوقاف، كما تأثر أيضا أرباب الوظائف وخاصة الفقهاء والعلماء لا سيما فى أوقات الأزمات(5).

وكثيرا ما كانت شهية السلاطين تتحرك نحو أموال الأوقاف خاصة عند أزماتهم المالية فيتطلعون إلى حلها أو اغتصابها واستغلالها(6) فمثلا فى عام (٧٨١هـ/١٣٧٩م) اجتمع

(1) مصطفى وصفى- الحسبة والنظام الإدارى صـ٢٦٧ مجلة البحوث العدد الثانى عام ١٩٩٦م، عبد الخالق حسين- النظم القضائية صـ١٥٧.

(2) القلقشندى- صبح الأعشى جـ٣ صـ٤٥٥.

* بلغت الأراضى الموقوفة فى عهد الناصر محمد ١٣٣ ألف فدان وتعرضت هذه الأوقاف للحل والإقطاع (إبراهيم طرخان- النظم الإقطاعية صـ١٥٧) انظر الفصل الثانى .

(3) فوزى حامد عباس- الحياة الاقتصادية ومصر العليا صـ٢٤.

(4) أشتور- التاريخ الاقتصادى صـ٤١٠.

** انظر الفصل الثانى صـ١٧

(5) محمد محمد أمين- الأوقاف والحياة الاجتماعية صـ٢٩٦.

(6) محمد محمد أمين- السابق صـ٣٢٢، عبد الخالق حسين- النظم القضائية صـ٣٦٦، إيرالابدوس- مدن إسلامية صـ١٣٣، قاسم عبده- اليهود فى مصر صـ٩٧.

الأمراء والقضاة برئاسة الأتابك برقوق، وقرروا أن الجنود المماليك قد قلوا نظرا لقلة الأموال، فاقترح الأمراء حل الأوقاف وعلى الرغم من معارضة الشيخ سراج الدين البلقينى لهم* وعدم إجازته ذلك فإنهم لم يسمعوا له وحلوا أوقاف الناس وجعلوها إقطاعات وفرقوها(1).

وفى عام (٨٠٣هـ/١٤٥٠م) احتاجت السلطة للأموال للنفقة على الجنود فالتزم الأمير يلبغا السالمى بالنفقة وشرع فى تحصيل الأموال من كل جهة، فأخذ من الأملاك والأوقاف التى فى مصر والقاهرة إيجار شهر واحد وأخذ الأموال من الأراضى والأرزاق الأحباسية عن كل فدان عشرة دراهم(2).

وفى عام (٩٠٧هـ/١٥٠١م) احتاج الغورى إلى الأموال للنفقة على المماليك فلم يجد شيئا فى خزائن السلطة، فأراد أن يأخذ أوقاف الجوامع والمدارس ولا يبقى لهم إلا ما يقوم بالشعائر فقط، فرفض القضاة ذلك، وانتهوا إلى أن تبقى الأوقاف على حالها ويؤخذ من ريعها سنة كاملة(3).

ولم تكتف السلطة المملوكية بالاستيلاء على أوقاف المساجد والمدارس فقط بل تعدت أيضا على أوقاف الكنائس؛ فمثلا فى عام (٧٥٥هـ/١٣٥٤م) صودرت أوقاف الكنائس والأديرة التى بلغت جملتها خمسة وعشرين ألف فدان، ووزعت على الأمراء(4)، واستولى قايتباى أيضا على بعض أوقاف الكنائس عام (٨٩٣هـ/١٤٨٧م)(5).

وأيضا كانت تدفع الضائقة الاقتصادية التى تعانيها السلطة المملوكية إلى الاستيلاء على أموال المواريث الحشرية والأيتام، فكانت الدولة تضع العقبات فى طريق الوريث الذى يطالب بحقه فى ميراث تخلف بموت بعض أقاربه أو أحد والديه إذ يكلف بإثبات نسبه أو حقه فى الميراث وبعد أن يثبت ذلك بمشقة وجهد جهيد يحال إلى ديوان المواريث حيث يواجه

* كان رأى الشيخ البلقينى فى هذا الأمر أن أوقاف الجوامع والمدارس والمساجد التى وقفت على علماء الشريعة وفقهاء الإسلام وعلى الشعائر من المؤذنين وأئمة الصلوات والخطباء ونحو ذلك، فلا يحل لأحد من الناس أن يتعرض لحلها بوجه من الوجوه، وأما ما وقف على عويشة وفطيمة- يقصد جوارى وزوجات الأمراء- الذى اشترى من بيت المال فينظر فى أمرهم فإن كان أخذوا ذلك بطريق شرعى فلا سبيل إلى نقض ذلك وإن كان غير ذلك ينقض. (ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ٢٣٥).

(1) أبو المحاسن- النجوم جـ١١ صـ١٣٦.

(2) الصيرفى- نزهة جـ٢ صـ٩٨.

(3) ابن إياس- بدائع جـ٤ صـ١٤، حسين مؤنس- سفارة بدروا مارتيرد صـ٤٤٥، عبد الخالق حسين- النظم القضائية صـ٣٦٧.

(4) إبراهيم طرخان- النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط صـ٧١، دار الكتاب العربى ١٩٦٨/، قاسم عبده- أهل الذمة صـ٧٢.

(5) قاسم عبده- أهل الذمة صـ٧٢، وليم موير- تاريخ دولة المماليك صـ١٧٠.

المزيد من المتاعب وكانت الدولة تلجأ إلى هذه الحيلة حتى (تعجز الورثة عن الطلب فتترك المطالبة)[1] وتستولى الدولة على هذه الأموال والأملاك، وكان أول من استحدث هذه الحيلة عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الخليلى الدارى الذى كان وزيرا فى سلطنة العادل كتبغا فى جمادى الأولى عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م)[2].

ولقد اشتد هذا الأمر فى عهد السلطان الغورى حتى إن أحد المؤرخين قد وصفه بأنه قد (بطل الميراث فى أيامه بحيث كان إذا مات أحد أخذ ماله جميعاً فجمع أموالا عظيمة من ذلك)[3]، ولا شك أن ذلك كان نتيجة للأزمة الاقتصادية الطاحنة التى واجهها الغورى فى عصره.

وكان بعض المسئولين عن ديوان المواريث الحشرية يستولون على جزء من أمواله وذلك مثل إبراهيم الدمياطى ناظر المواريث الحشرية فى عهد برقوق الذى اكتشف اختلاسه فطولب بمال جزيل بلغ قيمته أربعمائة ألف درهم[4].

ولم يكتف السلاطين المماليك بذلك بل امتدت أيديهم إلى أموال الأيتام أيضا فكانوا يقترضون منه عند حاجتهم إلى الأموال، فمثلا عندما احتاج السلطان برقوق إلى المال بسبب سفره إلى الشام فطلب من قاضى القضاة صدر الدين محمد المناوى أن يقرضه من مال الأيتام فرفض ذلك[5]، ولكن من الغريب أن يستغل أحد الفقهاء وهو بدر الدين محمد بن أبى البقاء ذلك الموقف ويعد السلطان برقوق بمال يدفعه له وأن يقرضه خمسمائة وستين ألف درهم من مال الأيتام؛ إذا ولاه منصب القضاء، وبالفعل ولاه برقوق منصب القضاء فى نفس اليوم الذى وعده فيه (وقبض المبلغ المذكور)[6]

---

[1] المقريزى- إغاثة صـ٣٧، قاسم عبده- النيل صـ٧٦.

[2] ابن حجر- الدرر الكامنة جـ٣ صـ١٧٠- دار الجيل بيروت ١٩٩٣م.

[3] المقدسى- نزهة الناظرين ورقة ١٤٣.

[4] العينى- عقد الجمان- صـ١٧.

[5] المقريزى- السلوك جـ٣ ق٢ صـ٨١٠.

[6] المقريزى- السابق الصفحة نفسها.

تخلخل البناء الاجتماعى

لقد أدت الأزمات الاقتصادية المتوالية التى حدثت فى العصر المملوكى لا سيما الجركسى منه إلى تخلخل البناء الاجتماعى بين طبقات الشعب المصرى؛ لأن الكثيرين منهم كانوا يضطرون لبيع ممتلكاتهم لشراء ما يقتاتون به، ومن ثم يدخلون فى عداد المعدمين، وأيضا كانت العاصمة تزدحم بالوافدين من القرى بحثا عن الطعام الذى يوزع فى القاهرة أحيانا خلال الأزمات[1].

فكانت أعداد طبقة الفقراء تزداد مع استمرار الأزمة فترة طويلة؛ فمثلا أثناء الأزمة التى وقعت عام (٧٧٥هـ/١٣٧٣م) واستمرت حتى أوائل عام (٧٧٧هـ/١٣٧٥م) نتج عنها ازدياد أعداد الفقراء؛ ولذلك جمعهم الأشرف شعبان ووزعهم على الأغنياء والأمراء[2].

وفى أثناء حكم الظاهر برقوق الذى شهد عدة أزمات وتحديدا فى شهر جمادى الأولى عام (٨٩٨هـ/١٤٩٢م) كثر عدد الفقراء فى القاهرة، ويظهر ذلك من الطعام الذى أعده لهم السلطان برقوق فى الجيزة والذى لم يكن كافيا لهذه الأعداد الغفيرة التى من كثرتها كان لهم (غوير وصراخ يسمع من مسافة بعيدة)[3].

ويقرر الصيرفى[4] أنه تم عمل إحصاء لهم فبلغوا خمسة آلاف نفس ولهذا أعطى برقوق من لم يجد طعاما منهم درهما ونصف درهم.

وفى الثامن من ربيع الآخر من العام نفسه ذهب إلى باب الإسطبل السلطانى بالقلعة نحو خمسمائة فقير ففرق عليهم برقوق خمسين درهما لكل واحد وعندما علم باقى الفقراء فى القاهرة والفسطاط حضر فى الجمعة المقبلة أعداد كثيرة منهم ولم يستطع أحد إحصاءهم، ولكنهم منعوا من الدخول من باب الإسطبل فازدحموا فمات فى هذه الزحمة سبعة وأربعون نفسا[5].

ولا شك أن هذا يدل على كثرة أعداد هؤلاء الفقراء ويبدو أن هذا السبب هو الذى جعل برقوق لم يفرقهم على الأمراء كعادة السلاطين السابقين عليه.

---

[1] محمد عوض الله- أسواق القاهرة صـ١٧٦، قاسم عبده- أثر الحروب الصليبية فى العالم العربى- موسوعة الحضارة العربية جـ٣ صـ٤٣.

[2] حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ٥٠.

[3] الصيرفى- نزهة جـ١ صـ٤٢٦.

[4] الصيرفى- السابق- الصفحة نفسها.

[5] ابن حجر- إنباء جـ١ صـ٥٠٧.

الفقراء، ففي عهد السلطان جقمق حدثت أزمة بداية من عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م) واستمرت حتى عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م) فبمجرد وقوع هذه الأزمة في عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م) يذكر السخاوي[1] (أنه تضعضع حال كثير من الأغنياء وانكشف حال أكثر المستورين حتى زاد السؤال في الطرقات) فنستنتج من هذه العبارة السابقة أن كثيرين من الطبقة الغنية قد انخفض مستواهم المادي نتيجة لهذه الأزمة أما أصحاب الطبقة المتوسطة فقد انضموا إلى طبقة الفقراء ولهذا امتلأت الطرقات بهم ليستجدوا الناس من أجل سد رمقهم.

ويظهر هذا الأمر - زيادة أعداد طبقة الفقراء - بوضوح من خلال تقرير أبي المحاسن الذي لاحظ ذلك فيقول[2]: إنه نتيجة لاستمرار أزمة عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م) إلى عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م) قد كثرت أعداد الفقراء بالديار المصرية وعظم إلحاحهم في السؤال بحيث إنه لا يكاد الشخص يمر في الطرقات إلا وفي أثره مجموعة من الفقراء يكررون له السؤال.

ومن الآثار الخطيرة على البناء الاجتماعي ما ذكرته بعض المصادر من أن البعض كانوا يضطرون إلى بيع أبنائهم أثناء هذه الأزمات مثلما حدث أثناء أزمة عام (٨٠٧هـ/١٤٠٤م) حيث باع أهل الصعيد أولادهم لانعدام الأقوات لديهم[3]، وعلى الرغم من أن هذا الأمر لم يشكل ظاهرة بحيث تترك أثرا ملموسا على المجتمع ككل، بيد أنه مؤشر هام على مدى التدهور الذي عاني منه المجتمع بسبب هذه الأزمات الاقتصادية المتوالية[4].

وهكذا يتضح لنا أثر الأزمات الاقتصادية في تزايد أعداد طبقة الفقراء في المجتمع المصري لا سيما في القاهرة والفسطاط نتيجة لتجمع المحتاجين من الأقاليم فيهما؛ لما كان يوزع فيهما من صدقات أو توزيع الطعام عليهم، فوفد إليهما أعداد كبيرة.

وأيضا أدت الأزمات الطويلة التي وقعت بالبلاد إلى انضمام الكثير من الأغنياء والمستورين (أي الطبقة المتوسطة الدخل) إلى طبقة الفقراء؛ لأنهم قد فنيت أموالهم؛ لارتفاع أسعار المواد الغذائية واضطروا إلى بيع ما يملكون حتى يشبعوا جوعتهم فأصبحوا لا يملكون شيئا ولهذا استجدوا الناس في الطرقات، ولا شك أن هذه الزيادة في تلك الطبقة قد أدت إلى تخلخل البناء الاجتماعي بين طبقات المجتمع المصري.

(1) السخاوي- التبر المسبوك صـ٣١٢.

(2) أبو المحاسن- حوادث حـ١ صـ٢٥٨، صـ٢٦٤، صـ٢٧٣، جرجس قام ميخائيل- السلطان جقمق صـ٤٢.

(3) المقريزي- سلوك جـ٣ ق٣ صـ١١٣٤، ١١٣٦، ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ٦٩٧.

(4) قاسم عبده- دراسات صـ١٧٢.

ومن الأمور المدهشة أن بعض الفقراء قد اغتنوا بعد وقوع الأزمات وكذلك بعض الناس من الطبقات المتوسطة؛ أما عن كيفية اغتناء البعض من أصحاب الطبقة المتوسطة فإنهم قد ادعوا الحاجة والفقر حتى ينالوا حظهم من الصدقات التي كانت توزع في أوقات المجاعات، فمثلا في أثناء أزمة عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م) يذكر أبو المحاسن أنه (قد تمفقر - أي ادعى الفقر - خلائق كثيرة ممن ليس لهم مروءة)[1].

أما عن كيفية اغتناء بعض الفقراء، فذلك بأنهم كانوا يأخذون الخبز من عدة أماكن مختلفة من بيوت الأمراء والأكابر ثم يبيعونه، ومثل ذلك قد حدث أثناء أزمة عام (٧٩٨هـ/١٣٩٥م) كما يقول الصيرفي[2] بالإضافة إلى تصدق السلطان برقوق بمال كثير على الفقراء فحصل كل فقير نحو خمسمائة درهم فضة.

ويتحول عدد من طبقة الفقراء إلى طبقة الأغنياء بالطريقة السابقة حدثت تغيرات في طبقات المجتمع.

وأيضا أدت الأوبئة التي تحدث نتيجة للأزمات إلى موت الكثير من الأجناد فاستولى بعض العامة من طبقة الفقراء على أملاكهم (وكنت ترى الفعلة ممتطين ظهور الجياد)[3] مثلما حدث عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) إذ يقول أبو المحاسن[4]: (واقتحمت الأنذال والأوباش على الرئاسة وأخذ الإقطاعات الهائلة وصار الواحد منهم لا يقنع إلا بعدة إقطاعات).

وهكذا فإننا نرى أن طبقات الشعب قد تخلخلت ونجدها قد انفتحت على بعضها؛ لأننا نرى بعض الفقراء أصبحوا أغنياء وبعض الأثرياء خسروا أموالهم وأصبحوا فقراء[5].

ومن مظاهر الخلل في البناء الاجتماعي أن أصبح أعيان مصر يخدمون أنفسهم؛ لموت أعداد كبيرة من العبيد والرقيق، فمثلا في عام (٨٤١هـ/١٤٣٧م) مات ما يزيد على مائة ألف نفس أكثرهم من البناة والعبيد والإماء وأكثر من مات من الرقيق فأصبح أهل مصر من الأعيان يخدمون أنفسهم[6].

(1) أبو المحاسن- النجوم جـ١٥ صـ٤٣٥، قاسم عبده- النيل والمجتمع المصري صـ٥٩.

(2) الصيرفي- نزهة جـ١ صـ٤٢٤.

(3) وليم موير- تاريخ دولة المماليك صـ١١١.

(4) أبو المحاسن- حوادث جـ١ صـ٣٦٥.

(5) أبو شامة- عيون الروضتين صـ٥٤- تحقيق أحمد البيومي، دمشق ١٩٩١م.

(6) الصيرفي- نزهة جـ٣ صـ٤١٩.

وكذلك فى عام (٨٠٢هـ/١٣٩٩م) اشتد نقصان النيل واشتد الحر والعطش؛ فتزاحم الناس على السقائين وأصبح أكثر الناس يستسقون لأنفسهم على الحمير بالجرار، ولم يكن لهم بذلك عهد[١].

* * *

أثر الأزمات الاقتصادية على الأعياد والاحتفالات

كان لتوالى الأزمات الاقتصادية وما نتج عنها من أوبئة أثر كبير على الأعياد فقد تسببت فى ضياع بهجة الأعياد، فمثلا فى عيد الفطر عام (٨٤١هـ/١٤٣٧م) كان الناس فى (نكد وجزع وقلق وهم ومصاب)[٢]؛ لتزايد ضحايا الوباء وكساد الحركة فى الأسواق بسبب أوامر السلطان برسباى بعدم خروج النساء من بيوتهن[٣]؛ اعتقادا منه أن ذلك يرفع الوباء، وحدث مثل ذلك أيضا فى عام (٨٧٣هـ/١٤٦٨م) أثناء عيد الأضحى[٤].

ولقد أدت الأزمات إلى حرمان الكثير من عامة الشعب المصرى من لحوم الأضاحى التى اعتاد بعض الأغنياء تفرقتها فى عيد الأضحى، فمثلا فى عيد الأضحى عام (٨٢٥هـ/١٤٢١م) كان الناس فى حيرة بسبب ندرة وجود اللحم الضانى؛ لتوقف التجار عن جلبها من الأقاليم، وأيضا لحوم الأضاحى[٥]؛ لارتفاع أسعارها نتيجة لقلة الأعلاف.

وكانت تؤثر الأزمات فى امتناع بعض الأعيان عن توزيع لحوم الأضاحى كعادتهم؛ لندرة اللحوم فكان البعض يفرق بدلا منها فلوسا، والبعض أعطى لبعض الفقراء لحوما وقطع البعض الآخر، كما حدث أثناء عيد الأضحى عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م)[٦].

---

[١] ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ١٠٥.

[٢] الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ٤٠٧.

[٣] قاسم عبده- دراسات صـ١١٤.

[٤] أبو المحاسن- منتخبات من حوادث الدهور جـ٣ صـ٧١٢.

[٥] ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٢٧٨.

[٦] أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٢٤٦.

ونرجح أن يكون السبب فى امتناع بعض الأغنياء والموسرين عن تفرقة الأضاحى هو خوفهم من نقص أموالهم، أو دخولهم فى دائرة الفقراء وكان بعضهم يضطر إلى قضاء العيد فى القرى؛ ليهرب من تفرقة الأضحية مثل الأمير زين الدين يحيى الأستادار والصاحب أمين الدين إبراهيم بن الهيصم اللذان فعلا ذلك أثناء عيد الأضحى عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م)[١].

وكان من أشد الأعياد حزنا على الشعب المصرى عيد الأضحى عام (٨٧٣هـ/١٤٨٦م)؛ وذلك لوقوع الغلاء واضطراب الأمن ووقوع الوباء بالإضافة لذلك تعييد السلطان قايتباى بفارسكور[٢]، وأعتقد أنه قد فعل ذلك حتى يهرب من توزيع الأضاحى، واقتدى الأمراء به فلم يوزعوا لحوم الأضاحى على مماليكهم؛ فكان هذا العيد (أشبه الأشياء بالمآتم) حسب تعبير "أبو المحاسن"[٣].

وكان للأزمات الاقتصادية تأثير سلبى على الاحتفالات التى تعود الشعب المصرى على القيام بها فى أيام الرخاء وهى ليست بالقليلة، ولكن مع تدهور الأحوال الاقتصادية للشعب المصرى ترك هذه الاحتفالات مثل الاحتفال بشهر رمضان ولياليه ومباهجه؛ لأن من لا يملك قوت يومه لا وقت لديه للاحتفال[٤].

ويتضح ترك الاحتفال بليالى رمضان من خلال سوق الشماعين الذى كان يزدهر وتموج الحركة فيه أثناء هذا الشهر وذلك لاهتمام المصريين بصلاة التراويح وشراء الشموع الضخمة أو استئجارها لهذا الغرض[٥] ولكن هذه الصورة قد اختفت فى العصر المملوكى لا سيما الجركسى منه؛ وذلك لتدهور حالة الناس الاقتصادية، وكان من نتيجة ذلك أن خرب هذا السوق ولم يبق به إلا نحو خمسة دكاكين فقط[٦].

وأيضا كان من عادة المصريين فى هذا الشهر تناول أنواع معينة من الحلوى مثل الكنافة والقطائف ولكن مع تدهور حالة المصريين؛ أصبحت هذه الأطعمة مقصورة على الأغنياء والأثرياء، وتبخرت أحلام الفقراء فى شرائها واكتفوا بالنظر إليها وهى معروضة فى المحلات، ويصور أحد شعراء هذا العصر ذلك الحرمان بأبيات من الشعر فيقول:

---

[١] أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٢٤٦.

[٢] أبو المحاسن- منتخبات من حوادث الدهور جـ٣ صـ٧١٢.

[٣] أبو المحاسن- السابق- الصفحة نفسها.

[٤] القاهر أحمد مكى- رمضان فى مصر المملوكية- صـ١٣ مجلة الهلال عدد مايو ١٩٨٨م.

[٥] قاسم عبده- دراسات صـ٤٣.

[٦] المقريزى- الخطط جـ٣ صـ١٥٦، محاسن حسين- الطبقات الدنيا صـ٣٤.

مارأت عيني الكلافة إلا ... عند بياعها على الدكان
وكم ليلة شبعت من الجوع ... عشاء إذا جزت بالحلواني(١)

وفي بعض الأحيان كان يأتي شهر رمضان والناس في مشقة والسبب بسبب ارتفاع الأسعار في معظم المواد الغذائية، وتزداد أعداد الفقراء كما حدث في شهر رمضان عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م)(٢).

ولقد انعكست مظاهر التدهور الاقتصادي على الاحتفال بموسم الحج، فكان من عادة السلطة المملوكية أن ترسل المحمل (كسوة الكعبة) كل عام ولكنها لم تستطع إرسال المحمل خلال عصر أبناء الناصر محمد إلا مرة واحدة؛ نظرا لاضطراب مالية البلاد واقتصادها(٣)

وكان من عادة السلطة المملوكية في موسم الحج أن تقوم بعمل احتفال يسمى (دوران المحمل)* ولكن هذا الاحتفال كان يتوقف في بعض الأحيان أو لا يلتزم الحكام بمواعيده التقليدية أو تقل أعداد الحجاج؛ بسبب وقوع الغلاء أو الوباء؛ فمثلا في عام (٨٤١ هـ/١٤٣٧م) أبطل جماعة من الناس السفر للحج لانشغالهم بالطاعون(٤)، وفي عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م) كان عدد الحجاج الذين خرجوا وراء المحمل معلنين عزمهم على الحج في هذا العام- قليلا جدا حتى من المماليك السلطانية والأعيان فأبطل أمير الحاج المسيرة (دوران المحمل) التي جرت العادة عليها بسبب ما حل بالناس من الغلاء في هذا العام(٥) وقد تكرر هذا الأمر في عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م) إلا أن عدد الحجاج كان أكثر قليلا من العام السابق(٦).

(١) محمد رجب النجار- الشعر الشعبي الساخر في عصور المماليك صـ٢٠٦، عالم الفكر مجلد ١٤ عدد ١٩٨٣م.
(٢) أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٢٧٣.
(٣) جمال الشيال- تاريخ مصر الإسلامية جـ٢ صـ٢٩٠.
* دوران المحمل: احتفال تزف فيه كسوة الكعبة التي كانت تصنع بمصر وترسل إلى مكة مع أمير الحاج الذي عين من قبل السلطان وكان يتغير كل عام، وكان هذا الأمير يتقدم هذا الاحتفال ويتبعه المماليك السلطانية الرماحة وهم يلعبون بالرماح ومعهم كل من عزم على الحج- من الشعب- في هذا العالم وكان يظهر التعجب الزائد والفرحة التامة، وكانت الناس تخرج لرؤية ذلك ذهابا وإيابا (أبو المحاسن- حوادث جـ١ صـ٢٤٢) وأول من طاف بالمحمل وكسوة الكعبة المشرفة بالقاهرة الظاهر بيبرس عام (٦٧٥هـ) (علي مبارك- الخطط التوفيقية جـ١ صـ٨٦)
(٤) ابن حجر- إنباء جـ٩ صـ٩.
(٥) السخاوي- التبر المسبوك صـ٣٢٤.
(٦) السخاوي- السابق صـ٣٥٣.

وأيضا في أثناء غلاء عام (٨٥٦هـ/١٤٥٢م) انعكس أثر الغلاء وارتفاع الأسعار على عدد الحجاج لقلة الجمال(١).

ومن اللافت للنظر أن بلاد الحجاز كانت تتأثر اقتصاديا بالأزمات السياسية التي كانت تقع في مصر، ففي أثناء الاضطرابات السياسية قبل سيطرة برقوق على الحكم حدث غلاء بمكة عام (٧٨٣هـ/١٣٨١م) فلم يهتم أحد بركب الحجاج المصريين هناك فصعبت عليهم العودة لنفاد ما معهم من مال بسبب ارتفاع ثمن المأكولات؛ ولكن بعد أن سيطر برقوق على الحكم أغاث الحرمين وأفاض عليهم بإمدادات المؤن والحبوب(٢) فهبطت الأسعار هناك.

ولقد أثرت الأزمات على حفلات الزواج حيث انخفضت أعداد هذه الحفلات؛ نتيجة لتردي الحالة المادية لأغلب طبقات الشعب؛ ولهذا نلاحظ أن أغلب عقود الزواج كانت مهورها مؤجلة مما يدل على تردي الحالة الاقتصادية للشعب المصري لا سيما في العصر الجركسي(٣).

وكان هناك عامل آخر وراء قلة احتفالات الزواج وعملها بدون مغان، وهو أن الدولة المملوكية الجركسية قد فرضت على كل من يقوم بعمل احتفال عرس دفع مبلغ من المال كضريبة لضامنة المغاني وكان هذا المبلغ لا يقل عن خمسمائة درهم قد تزيد وإذا أقام أحد من الشعب احتفالا بدون دفع هذا المبلغ وأخذ إذن من الضامنة (حل به بلاء لا يوصف)(٤).

ولهذين العاملين لجأ الناس إلى إقامة حفلات الزواج بدون إحضارهم لمغان ومن غير إقامة الزينات التي اعتاد الشعب المصري على إقامتها في مثل هذه المناسبات، ولا شك أن ذلك قد قلل من فرحة وبهجة العروسين وأهلهما.

(١) جرجس ميخائيل- السلطان جقمق صـ٤٢.
(٢) علي بن حسين- علاقة مصر بالحجاز صـ٢٤٤.
(٣) محاسن حسين الوقاد- الطبقات الدنيا صـ١٨٧.
(٤) أحمد حسن- الأسرة المصرية صـ١٢٨.

أثر الأزمات الاقتصادية على الحياة العلمية

لقد تضافرت جهود العلماء والأدباء النازحين من بغداد والأندلس إلى مصر بسبب المغول والصليبيين مع جهود علماء مصر وأدبائها وضيم الجميع على خدمة الثقافة العربية والإسلامية؛ فقامت على أيديهم نهضة علمية وأدبية كبرى تمثلت في ازدهار حركة تأليف وتصنيف علمي وأدبي واسع[1].

ومع هذا يحاول بعض الباحثين وصم هذا العصر بالتخلف والقصور ورميه بالضعف والجمود العلمي واتهام علمائه بأنهم ساروا في طريق العلم أيسر سبله وأقلها عناء وجهدا[2].

ولا شك أن هناك قوى خفية كانت وراء هذه الاتهامات التي وجهت لهذا العصر، والسبب الخفي وراء تلك الحملة المكثفة من التشكيك والتشويه يرجع -دون شك- إلى أن هذا العصر هو الذي تصدى في بسالة نادرة لجحافل التتار وهجمات الصليبيين، وفتح ذراعيه لاحتضان الثقافة العربية والإسلامية وتولى حمايتها من بربرية المغول وحقد الصليبيين الذين كادوا أن يقضوا على البقية الباقية من الحضارة الإسلامية[3].

ولم يوقف هذه الحركة العلمية الضخمة ويقلل من نشاطها سوى الأزمات الاقتصادية وما تبعها من بعض مظاهر الاضطرابات السياسية والصحية السيئة.

فكان لحدوث الأزمات الاقتصادية وما يتبعها من أوبئة أثر في موت الكثير من العلماء والطلاب، فمثلا في وباء عام (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) مات بعض العلماء مثل ابن الأكفاني وكان عالما في الرياضيات والكيمياء[4] وشمس الدين ابن عدلان الذي انتهت إليه رئاسة العلم الشرعي في هذا الوقت وكان من كبار رجال المذهب الشافعي[5]، ولا شك أن موت عدد كبير من العلماء الكبار يحدث فجوة بين طبقات العلماء، حيث ارتقى عدد من صغار العلماء إلى مكانة لم يكونوا مؤهلين لها.

وكذلك أدت الأزمات الاقتصادية إلى تأخر صرف مرتبات الجنود المماليك؛ فكانوا يهجمون على بعض المدارس ويقومون بتخريبها وقد كثر ذلك في أواخر العصر المملوكي

(1) حسن زكري- أبرز مظاهر الحياة الثقافية والأدبية في العصر المملوكي صـ٢٦٢ مجلة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر عدد ٧ عام ١٩٨٩م.
(2) شحاته عيسى- القاهرة- صـ١٧١ سلسلة الألف كتاب (١٨٤) دار الهلال.
(3) حسن زكري- أبرز مظاهر الحياة الثقافية صـ٢٥٨.
(4) المقريزي- المقفى جـ٥ صـ٧٣.
(5) المقريزي- السابق صـ٢١٩.

الجركسي فمثلا في عام (٨٦٠هـ/١٤٥٥م) هجم المماليك الجلبان على مدرسة الزيني يحيى الأستادار فنهبوها، وأيضا هجموا على المدرسة الأبو بكرية والفخرية عام (٨٨٨هـ/١٤٨٣م) ونهبوا بسطهما حتى أخذوا القناديل التي كانت بهما[1]، وفي عام (٩٠٢هـ/١٤٩٦م) نهبت المماليك الجلبان جميع ما كان بمدرسة السلطان حسن من بسط وقناديل لدرجة أنهم قد خلعوا الشبابيك وأخذوا رخام قبة المدرسة ودخل الزعر والعبيد وراءهم وأخذوا الرخام والشبابيك والأبواب والنحاس وكل ما كان بها وقد تلاشى جمال هذه المدرسة من ذلك اليوم[2].

وبالطبع أدى خراب المدارس نتيجة نهب المماليك الأجلاب لها إلى تعطل الدراسة بها وتفرق طلابها ومدرسيها فأدى ذلك إلى عدم التواصل العلمي بين الأساتذة والطلاب فتدهور المستوى العلمي للطلاب.

وكانت الأزمات الاقتصادية تؤثر على الحالة المادية للمدارس إذ كان المورد الأساسي للصرف عليها وعلى باقي المؤسسات العلمية مثل المساجد- هو ريع الأوقاف التي كان يوقفها مؤسس المدرسة لتكفية مصاريفها ودفع مرتبات موظفيها وبالطبع أثرت الأزمات على هذه الأوقاف، وذلك لمصادرة بعض السلاطين لجزء من هذه الأوقاف[3] مما يقلل من عائدها المادي أو يصبح الناتج من الوقف غير كاف لدفع مصاريف المدرسة مما يؤدي إلى تدهورها؛ ومثال ذلك المدرسة القمحية التي كانت تعد من أجل المدارس بالقاهرة وكان لها عدة أوقاف بالقاهرة وبلاد الشام، ولكن نظرا لخراب هذه الأوقاف لسوء ولاة أمرها- تلاشى أمر هذه المدرسة وتعطلت الدروس التي كانت تتم بها[4].

وهناك بعض المدارس قد هجرها الطلاب وتوقفت الدراسة بها نتيجة لخراب أوقافها مثل المدرسة الحجازية التي تحولت إلى سجن في عهد الناصر فرج ابن برقوق[5].

وكان ينتج عن الأزمات الاقتصادية خراب المساكن التي حول المدارس فيؤدي ذلك إلى تلاشيها وهجرة الطلاب لها وذلك مثل المدرسة الفاضلية التي كانت من أعظم مدارس القاهرة ولكنها تلاشت لخراب ما حولها[6] من مساكن.

(1) عبد الغني محمود- التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك صـ١٥٧ رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة.
(2) عبد الغني محمود- السابق صـ١٥٧.
(3) حسين مؤنس- سفارة بدروا مارتيرد صـ٤٥٠.
(4) المقريزي- الخطط جـ٤ صـ١٩٤.
(5) المقريزي- الخطط جـ٤ صـ٢٢٣.
(6) المقريزي- السابق صـ١٩٧.

ولا شك أن خراب المدارس بسبب تدهور أوقافها أو لنهب المماليك لـــها أو لخـــراب المساكن حولها كان يؤدى إلى توقف الدراسة فى كثير من المدارس فيقل عدد الطلاب ومن ثم تقل الفرصة فى ظهور علماء أفذاذ يستطيعون دفع الحركة العلمية فى مصر إلى الأمام.

وهناك ظاهرة غريبة حدثت فى ذلك العصر نتيجة لاشتداد حدة الأزمات الاقتصاديــــة وهي إيقاف الدولة صرف مرتبات المدرسين والطلبة فأدى ذلك إلى انصراف المدرسين عـــن مدارسهم محاولين الحصول على عمل يتكسبون منه قوتهم؛ ومثال ذلك ما قام به قايتباى عــام (٨٧٣هـ/١٤٦٨م) بحرمان بعض المدرسين من راتب لحومهم[1] فانصرفوا عن مدارســـهم، هذا هو موقف الأساتذة أما عن موقف الطلبة تجاه قطع مخصصاتهم من الطعام فقد قاموا فـــى بعض الأحيان ببيع محتويات مدرستهم من أجل الطعام ومثال ذلك المدرسة الناصرية التى باع طلبتها محتويات مكتبتها مقابل الخبز[2] فى أوائل القرن التاسع الهجرى.

وخلاصة الأمر أن الأزمات الاقتصادية كانت من أكبر العوامل التى أدت إلى ضعف الحركة العلمية فى مصر لا سيما فى العصر المملوكى الجركسى؛ وذلك لما نتج عنها من أوبئة أدت إلى موت بعض العلماء وكثير من طلاب المدارس والعلم ، وكذلك مصادرة بعض أوقاف المدارس لصالح خزانة الدولة لمحاولة سد العجز المالى بها، أو لنهب الجنود المماليك لبعــض المدارس عندما تتأخر مرتباتهم الشهرية، أو خراب بعض المدارس نتيجـــة لاندثـــار الأمـــاكن السكنية حولها. فكل ذلك أدى إلى توقف العلماء عن مواصلة مسيرتهم العلمية بالإضافة إلـــى انصراف الكثير من طلاب العلم عن مدارسهم للأسباب السابقة ولذلك أصبح عددهم قلة ممـــا أثر على الحياة العلمية سلبيا فى هذا العصر.

---

(1) إبراهيم طرخان- النظم الإقطاعية صـــ٣٢٩.

(2) زبيدة محمد عطا- مكتبات المدارس فى العصر الأيوبى والمملوكى صـــ٢٢٢- أبحاث ندوة تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية- سلسلة تاريخ المصريين صـــ٥٦- الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٣م.

[...] الاعتقاد فى الأولياء وانتشار الصوفية

لقد دفعت الأزمات الاقتصادية وما نتج عنها من أوبئة إلى اعتقاد الشـــعب المصـــرى لاسيما الطبقات الدنيا فى ذلك العصر إلى الاعتقاد فى وجود قدرات خاصة للأولياء، وكـــانوا يحدون ذلك أملا عسى أن تكون معجزاتهم طوق النجاة لهم للخروج من تلك الأزمات والهموم بأسرع وقت ممكن[1] وكانت هناك عدة عوامل ساعدت على انتشار هذا الاعتقاد بين الطبقـــات الدنيا من الشعب المصرى من أهمها:

أولا- معاملة هؤلاء الأولياء- كما يطلق عليهم فى ذلك العصر- معاملة طيبة فوجد المصريون فى التعامل معهم راحة نفسية باعتبار أنهم على الأقل الطبقة الوحيدة التى تســمع أو تحاول إظهار أكبر قدر من الاهتمام بمشاكلهم ومصائبهم المتكررة[2].

ثانيا: تحقق نبـــوءة هـــؤلاء الأوليـــاء فـــى بعـــض الأحيـــان؛ فمثـــلا فـــى عـــام (٧٨٣هـ/١٣٨١م) انتشر الوباء فى القاهرة فى شهر صفر وحضر أحد هؤلاء الأوليـــاء مـــن الفيوم إلى القاهرة؛ فخرج كثير من الناس لزيارته فأخبرهم بأن الطاعون سيرتفع فى آخر شهر ربيع الآخر فحدث ما تنبأ به[3] وزال الطاعون ولا شك أن ذلك قد أدى إلى زيادة اعتقاد الناس فيه.

وكذلك حينما كان يتوقف النيل عن الزيادة فيسأل الناس أحد الأولياء بـــأن يدعـــو الله تعالى بوفاء النيل فإذا حدث ذلك ودعا أحد الأولياء ثم صادف بعد ذلك وزاد ماء النيل إلى حـــد الوفاء كان ذلك سببا فى تأكيد صحة اعتقادهم فيهم؛ فمثلا انخفض منسوب النيل وكان بالقـــاهرة شيخ يسمى (محمد وفا) يعتقد فى كراماته (معجزاته) فتوجه إليه الناس يســـألونه أن يدعـــو الله تعالى بوفاء النيل فلما زاد منسوب المياه فيه فى اليوم التالى اشتد اعتقاد النـــاس فـــى مكانتـــه وكرامته[4].

ثالثا: عدم ثقة الناس فى الأطباء وسوء الظن فى قدرتهم علـــى معالجـــة الأمـــراض الفتاكة وكان ذلك أمرا منطقيا فى ظل الأساليب البدائية التى كان يعتمد عليها الطب حينـــذاك، ولذلك كان من الطبيعى أن نجد الكثير من المصريين يحاولون اللجوء إلى عدة بدائل لمحاولـــة الشفاء من الأمراض، وكان من أهم تلك البدائل اللجوء إلى الأولياء والصالحين بالإضافة إلـــى

---

(1) محمد حسن- الأسرة المصرية صـــ٨٧.

(2) محمد حسن- السابق- الصفحة نفسها.

(3) ابن حجر- إنباء جـ١ صـــ٢٣١.

(4) محاسن حسين الوقاد- الطبقات الدنيا صـــ٢١٠.

الوصفات الشعبية؛ غير أن هذه [illegible]
قل الاعتماد عليهم خاصة فى وسط الطبقات الدنيا.

رابعا: كان لهؤلاء الأولياء مكانة عند بعض الأمراء والسلاطين بل اعتقد بعضهم* فيهم؛ ولذا كانوا يهتمون بهم ويقيمون لهم الخانقاوات** والربط*** وينعمون عليهم بالأموال ولذلك كان يلجأ إليهم كثير من عامة الشعب أثناء الأزمات؛ فمثلا فى عهد قايتباى وقع غلاء كبير عام (٨٧٣هـ/١٤٦٨م) فاجتمع عدد كبير من عامة الشعب عند أحد هؤلاء الأولياء وكان يسمى الشيخ المتبولى وصار يقدم لهم الطعام[٢] ولا شك أن مثل هذه الأعمال الخيرية التى يقدمها الأولياء لعامة الناس تزيد من حب الشعب لهم.

وهكذا أدت هذه العوامل إلى انتشار اعتقاد بعض طبقات الشعب المصرى فى الأولياء والصالحين.

* * *

وكانت الأزمات الاقتصادية من العوامل التى أدت إلى انتشار التصوف وزيادة أعداد الصوفية فى مصر عصر سلاطين المماليك[٣]، وذلك لتشجيع المماليك للتيار الصوفى الداعى إلى الزهد فأكثروا من بناء الخانقاوات والربط والزوايا، وجعلوا لها أوقافا للصرف عليها، فاضطرت بعض طوائف الشعب الفقيرة أثناء وقوع الأزمات إلى اللجوء لهذه الأماكن،

(١) محمد حسن- الأسرة المصرية صـ٩٥.
* مثل الأمير سودون نائب السلطنة فى أيام الظاهر برقوق فقد كان له اعتقاد فى أحد هؤلاء الأولياء وهو الشيخ أحمد البلالى ولذا ولاه مشيخة خانقاه سعيد السعداء (المقريزى- الخطط جـ٤ صـ٢٧٤).
** الخانقاوات مفردها خانقاه وهى بيت ينقطع فيه الصوفية للعبادة والذكر (سعيد عاشور- العصر المماليكى فى مصر والشام صـ٤١١)
*** الربط مفرها رباط كانت تطلق فى العصر المملوكى على بيت الصوفية حيث يرابطون للزهد والعبادة (سعيد عاشور- العصر المماليكى فى مصر والشام صـ٤١٨).
(٢) محاسن حسين الوقاد- الطبقات الدنيا صـ١٤٨.
(٣) على حسن الخربوطلى- مصر العربية والإسلامية صـ٣٥٢.

والخرطوا فى تيار التصوف طمعا فى رزق ثابت مما كان يوقف على هذه التكايا والربط[١] وللتحلل من ظروفهم المادية العسيرة.

وأيضا كان لكثرة تعرض القاهرة للأزمات والأوبئة التى حصدت طائفة كبيرة من الطبقات الدنيا دور فى انتشار التصوف؛ لأن طبقات الشعب الفقيرة وجدت فى التصوف ملاذا يخففون به من آلامهم وخاصة إبان الأزمات التى تعتريهم[٢].

وهكذا نرى أن الأزمات الاقتصادية قد أدت إلى كثرة المحتاجين والفقراء المنضمين للتيار الصوفى، وذلك ليس رغبة منهم فى الزهد والتقشف وإنما هروبا من قسوة الحياة؛ خاصة وأنهم كانوا يعانون من الفقر والفاقة، فوجدوا داخل الخانقاوات حياة -رغدة بعض الشىء- توفرت فيها احتياجاتهم اليومية من طعام وشراب وما إلى ذلك.

وهذا الأمر يتضح لنا من خلال المقارنة بين أعداد الصوفية فى إحدى الخانقاوات مثل خانقاه سعيد السعداء.

فكان عدد الصوفية بها فى أول سلطة الظاهر برقوق عام (٧٨٤هـ/١٣٨٢م) أقل من ثلاثمائة فرد فزاد هذا العدد حتى وصل إلى خمسمائة فرد عام (٧٩٧هـ/١٣٩٤م)؛ وذلك نتيجة للأزمة التى وقعت عام (٧٩٦هـ/١٣٩٣م)[٣].

وأيضا يذكر المقريزى[٤] عن خانقاه ركن الدين بيبرس أنه قد نزل بها فى أيامه الكثير من الصغار ومن الأساكفة وغيرهم من العامة، فبلغ عددهم أربعمائة صوفى، وفى خانقاه الناصرسرياقوس مائة[٥].

وإذا كانت الأزمات الاقتصادية قد أدت إلى كثرة أعداد الصوفية فى الخانقاوات، فإنها قد أثرت أيضا على حياة التصوف فى أواخر العصر المملوكى فقد تدهورت أحوال التصوف والمتصوفة، وأصبحت حياتهم مليئة بالفساد والرذائل الخلقية، فضلا عن أنهم تخلوا عن النظم

* كان للصوفى الواحد فى هذه الخانقاوات فى اليوم الواحد رطل لحم ضانى وأربعة أرطال خبز ورطل حلوى ورطلان زيت زيتون ورطلان صابون وأربعون درهما فضة كل شهر وثمن كسوة كل عام (إبراهيم طرخان- النظم الإقطاعية صـ٤٨١).
(١) محمد رجب النجار- حكايات الشطار والعيارين صـ١٨٨.
(٢) محاسن حسين الوقاد- الطبقات الدنيا صـ١٤٤.
(٣) المقريزى- السلوك جـ٣ ق٢ صـ٨٣٤، إغاثة صـ٤٢، الصيرفى- نزهة- جـ١ صـ٤٠٧.
(٤) المقريزى- الخطط- جـ٤ صـ٢٧٧.
(٥) إبراهيم طرخان- النظم الإقطاعية صـ٣٢٨.

والآداب التى عرفوا بها ؟ وذلك لأن الأعداد الكبيرة التى انضمت إلى هذه الخانقاوات لم تنضم إلى هذا التيار رغبة فى مبادئه وتعاليمه ولكن رغبة فى أموالها التى يصرف منها عليهم؛ فشغلت الدنيا أذهانهم؛ فانصرفوا عن الذكر والعبادة إلى البحث عن المال والمتعة.

ولقد أدت الأزمات الاقتصادية بتكرارها وما نتج عنها من خراب فى البلاد إلى توقف توزيع الطعام فى بعض الخانقاوات؛ فمثلا أثناء أزمة عام (٧٧٦هـ/١٣٧٤م) توقف مطبخ خانقاه بيبرس الجاشنكير عن العمل وبطل الطعام بها، وعوضوا المتصوفين بها عن الطعام بتوزيع الخبز وأعطوهم سبعة دراهم لكل واحد منهم فى الشهر، واستمر العمل على ذلك حتى وقعت أزمة أخرى عام (٧٩٦هـ/١٣٩٣م) فبطل توزيع الخبز أيضا وأغلق مخبز الخانقاه وصار الصوفية يأخذون فى كل شهر مبلغا من الفلوس عوضا عن ذلك[٢].

وأيضا فى عام (٧٩٦هـ/١٣٩٣م) حدثت أزمة اقتصادية بسبب قصور النيل فشرقت الأراضى وكان من ضمنها الأراضى الموقوفة على خانقاه سعيد السعداء؛ فاضطر مباشرو الخانقاه إلى غلق مطبخها ومخبزها من أول شهر رجب عام (٧٩٧هـ/١٣٩٤م) وقطع ما للصوفية من الطعام واللحم والخبز الذى كانوا يأخذونه كل يوم[٣] وبالطبع لم يتحمل صوفية الخانقاه ذلك؛ فتكرر وقوفهم للسلطان برقوق وشكواهم له.

وكذلك توقف توزيع الطعام والخبز بخانقاه قوصون عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) وصار يصرف لمستحقيها نقودا بدلا من الطعام إلى أن تلاشى أمرها، وخربت بعدما كانت من أعظم جهات البر وأكثرها نفعا وخيرا[٤].

ولقد ظهر تأثير الأزمات بشدة على الخانقاوات بعد سلسلة الأزمات التى بدأت من عام (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) فقد أدت إلى خراب الكثير منها، ويذكر لنا المقريزى فى خططه عددا من أسماء الخانقاوات التى خربت فى أوائل القرن التاسع الهجرى بسبب هذه الأزمات التى أطلق عليها المقريزى سنى الحوادث والمحن[٥]، ومن هذه الخانقاوات التى اندثرت وتلاشى أمرها خانقاه بكتمر فقد هجرها صوفيتها بعد أن توقف توزيع الطعام والخبز فيها عام

(١) محاسن حسين الوقاد- الطبقات الدنيا صـ١٥٠.
(٢) المقريزى- الخطط جـ٤ صـ٢٧٧.
(٣) المقريزى- السابق صـ٢٧٥، السلوك جـ٣ ق٢ صـ٨٣٤.
(٤) المقريزى- الخطط جـ٤ صـ٢٨٩.
(٥) المقريزى- إغاثة صـ٧٦.

(٦٠٠هـ/١٢٠١م) لتحترق ما كان فيها من الفرش والآلات النحاس والكتب والقناديل وغير ذلك[١].

وكانت الأزمات- أحيانا- تدفع السلاطين إلى الاستيلاء على أموال الخانقاوات مثل السلطان الناصر فرج بن برقوق الذى أخذ مبلغا كبيرا من أموال خانقاه شيخو[٢] فأدى ذلك إلى تناقص أحوالها وخرابها.

* * *

التدهور الأخلاقى

من الطبيعى أن يكون لهذه الأزمات المتوالية أثر على أخلاقيات الناس؛ وذلك بسبب تدهور أحوال الناس المادية فقد صار الناس ثلاثة أثلاث: فالغنى افتقر، والمتكسب ما يفى بنفقته، والفقير بعد أن كان يسأل فى الرغيف صار يطلب لقمة أو لبابة[٣].

ولا شك أن ذلك قد أدى إلى حرص كل فرد على ما بيده من مال وطعام؛ لأنه لا يضمن أن يأتيه غيرهما إذا نفدا ولهذا (شحت الأنفس بما لديها)[٤] فأصبح بعض الأمراء والأعيان والأثرياء لا يستقبلون أحدا فى وقت تناول الطعام[٥] (وضاقت أعين الناس) كما يقول أبو المحاسن[٦].

وكذلك أدت هذه الأزمات إلى توقف كثير من الأغنياء عن منح العطاء للفقراء والفقهاء كما حدث عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م) عند ما حرم أحد الفقهاء من العطاء وكان يسمى محمد بن عيسى القوصى فنظم قصيدة يصور فيها ذلك للقاضى إسماعيل بن موسى السفطى يقول له فيها:-

وكم من مرجف يظنون سوء ... فلا صدقت ظنون المرجفينا
بخوف من سنى جدب ونرجو ... دوام الخصب من رب السنينا
أنخشى عيلة ونخاف فقرا ... وزين الدين إسماعيل فينا*[٧]

(١) المقريزى- الخطط جـ٤ صـ٢٨٧.
(٢) المقريزى- السابق صـ٢٨٣.
(٣) قاسم عبده- دراسات صـ١٧٣.
(٤) الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ١٦٦.
(٥) المقريزى- السلوك جـ١ ق٣ صـ٨١٣.
(٦) أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٢٧٤.
* الأبيات من بحر الوافر.
(٧) حامد زيان غانم- الأزمات الاقتصادية صـ٣٨.

فمن خلال الأبيات السابقة نلاحظ مدى سخط هذا الفقيه على من يمسك يديه خوفا من استمرار القحط.

وأيضا أصبح عامة الناس يتصارعون فى سبيل الحصول على القوت فيتزاحمون على الأفران وحوانيت الخبز والدقيق، ويقتتلون فى سبيل الحصول على شيء منه ولا يذهبون إلى أعمالهم فتتوقف مظاهر حياتهم اليومية[1] وفى أثناء التزاحم على الأفران ينهب الناس الخبز جهرا، بل إن الناس كانوا يختطفون العجين إذا خرج إلى القرن؛ ولهذا كان العجين يرسل إلى القرن في حراسة عدد من الأفراد المسلحين لحمايته من النهب[2].

وثمة ظاهرة أخلاقية قد تفشت نتيجة لموجات الغلاء والقحط والأوبئة التى شهدتها البلاد وهى المجاهرة بأخذ الرشاوى والبراطيل كما حدث فى أيام سلطنة العادل كتبغا (٦٩٤هـ/١٢٩٤م) حين أكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلى من المظالم وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس وطمعوا فى أخذ الأموال والبراطيل[3].

ومن الأمر اللافت للنظر أن ظاهرة اختلاس الموظفين الأموال من الشعب قد تدرجت من القلة فى بداية الدولة إلى الكثرة فى نصفها الثانى أى ارتبطت بحالة البلاد الاقتصادية وقد أصطلح العامة على تسمية ذلك بالغصب[4]

* * *

(1) قاسم عبده– النيل صـ٥٨.

(2) المقريزى– إغاثة صـ٣٣، قاسم عبده– النيل صـ٥٨.

(3) المقريزى– إغاثة صـ٣٧، أحمد عبد الرازق– البذل والبرطلة صـ١٣٢.

(4) [illegible] إسماعيل– مصادرة الأملاك صـ٥٢.

الخاتمة

من خلال الدراسة السابقة يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

١- لعب نهر النيل دورا كبيرا فى حدوث الأزمات الاقتصادية سواء انخفض منسوبه عن الحد اللازم للزراعة ، أو ارتفع فيضانه بحيث تستحيل عملية الزراعة ، وقد تسبب النيل فى وقوع سبع وأربعين أزمة طوال العصر المملوكى.

٢- كان لانتشار الأوبئة فى الإنسان أثر كبير فى حدوث الازمات الاقتصادية إذ تسببت فى موت عدد كبير من الفلاحين والصناع مما أدى إلى ندرة فى الأيدى العاملة فانحسرت مساحة الأرض المزروعة وتوقفت بعض المصانع عن العمل، وقد تسببت الأوبئة فى حدوث أربع وعشرين أزمة اقتصادية.

٣- كان لهبوب الرياح وسقوط البرد والمطر وهجوم الفئران والدود والآفات والجراد أثر كبير فى حدوث الأزمات الاقتصادية ويزداد أثرها عندما تصاحب عوامل أخرى مثل انخفاض النيل أو وقوع وباء.

٤- كانت الأسباب البشرية من العوامل غير المباشرة فى وقوع الأزمات الاقتصادية، وكان من أهمها الفساد الإدارى الذى ظهر فى أواخر العصر المملوكى البحرى واستفحل فى العصر المملوكى الجركسى، وأيضا كثرة الفتن والاضطرابات الداخلية والحملات الخارجية وحياة البذخ التى عاشها المماليك ، كل ذلك أدى الى استنزاف خزانة الدولة و حاجتها المستمرة إلى الأموال.

٥- أثر الحصار الاقتصادى – الذى فرضته أوربا على الدولة المملوكية من أجل إضعافها اقتصاديا – فى ضعف الاقتصاد المصرى خصوصا بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح.

٦- أدى إهمال بناء الجسور وحفر الترع وتطهير الخلجان فى أواخر العصر المملوكى البحرى ومعظم عصر المماليك الجراكسة إلى خراب كثير من الأراضى الزراعية مما أسهم فى استفحال الأزمات .

٧- كان لانهيار النظام الإقطاعى فى عهد المماليك الجراكسة أثر فى وقوع البلاد فى أزمات شبه متوالية، وذلك لاعتماد الأجناد المماليك على الرواتب النقدية الشهرية التى

كانوا يقبضونها من خزانة الدولة ، مما أدى إلى استنزاف رصيد البلاد من الذهب والفضة .

٨- لقد حرص معظم سلاطين العصر المملوكي البحرى على التصدى للأزمات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدتها وآثارها على الشعب المصرى، أما السلاطين الجراكسة فبعضهم كان دوره مثل السلاطين البحرية ، ومعظمهم اتخذ إجراءات ضعيفة لم تخفف من حدة الأزمات، والبعض الآخر لم يعبأ بمصالح الشعب، بل كانوا من أسباب حدوث الأزمات مثل السلطان برسباى.

٩- أما بالنسبة لموقع الأمراء فقد اختلفت أدوارهم فمنهم من عمل على المساهمة فى رفع الأزمات ومنهم من استغلها للإثراء ، أما المحتسبون فمنهم من قام بدور إيجابى فمنع الاحتكار وسعر المواد الغذائية، وعمل على توفيق الغلال وكان معظم هؤلاء فى العصر المملوكى البحرى، أما فى العصر الجركسى فمعظمهم لم يؤد مهام وظيفته وكان هدفه ابتزاز الأموال من التجار والباعة، لتعويض الرشاوى التى دفعوها كى يتولوا هذا المنصب.

١٠- وبالنسبة للتجار فقد قام معظمهم بافتعال الأزمات من أجل زيادة أرباحهم، وبعضهم الآخر قام باستغلال الأزمات وقام بعملية الغش فى المواد الغذائية .

١١- لعب القضاة والفقهاء دورا كبيرا فى أثناء الأزمات فمنهم من كان يعترض على فرض ضرائب جديدة أو تغيير أسعار العملة، ومنهم من استطاع منع السلاطين المماليك من الاستيلاء على أموال الأوقاف والمواريث الحشرية، وكانوا يتقدمون الشعب أثناء الخروج لأداء صلاة الاستسقاء.

١٢- لم يقف عامة الشعب المصرى فى أثناء الأزمات مكتوفى الأيدى، بل كانوا يقومون بالثورات واعتراض طريق السلاطين، ويشكون لهم سوء أحوالهم وعندما كانت تشتد الحالة سوءا كان يقوم بعضهم بنهب الخبز من الأسواق، لإشباع جوعتهم .

١٣- أحدثت الأزمات الاقتصادية عدة آثار سياسية تمثلت فى كراهية الشعب لبعض السلاطين الذين وقعت أزمات اقتصادية فى عهودهم، وأيضا كثرت الفوضى الداخلية وانعدم الأمن وانتشرت حوادث السرقة والنهب .

١٤- كان من أخطر النتائج السياسية التىأحدثتها الأزمات، ضعف الجيش المملوكى من ناحية الكيف والكم، فلم يتحمل قوة الجيش العثمانى، وسرعان ماسقط أمام الدولة العثمانية.

١٥- تسببت الأزمات فى تدهور الاقتصاد المصرى فتقلصت المساحة الزراعية وقل الإنتاج الزراعى وتدهورت الصناعة المصرية، فلجأت الدولة لتغطية احتياجاتها عن طريق الاستيراد من الدول الأوربية.

١٦- حاولت الإدارة المملوكية سد العجز فىخزانتها عن طريق الإكثار من فرض الضرائب والمصادرات، وتلاعبت فى أوزان النقود وعيارها مما أدى إلى ازدياد سوء حالة الاقتصاد المصرى.

١٧- أثر توالى الأزمات على الحياة الاجتماعية فحدث تدهور فى أعداد السكان وخربت حارات وبلاد كثيرة لعدم وجود من يسكنها .

١٨- حولت الأزمات حياة المصريين التي تتميز بالمرح إلى حالة من البؤس والشقاء.

١٩- أدى توالى الأزمات إلى زيادة أعداد الصوفية وانتشار الاعتقاد بين المصريين فى الأولياء والصالحين .

******

الملاحـــــــــق

١- جدول بأسماء سلاطين المماليك البحرية ومدة حكمهم .

٢- جدول بأسماء سلاطين المماليك البرجية ومدة حكمهم .

٣- ملحق بسنوات الأزمات الاقتصادية التى حدثت فى العصر المملوكى.

٤- ملحق بسنوات الأوبئة التى حدثت فى العصر المملوكى.

٥- جدول بتأثير الأزمات على ارتفاع أسعار المواد الغذائية .

٦- رسم بيانى لمقياس مناسيب النيل أثناء الأزمات فى العصر المملوكى البحرى.

٧- رسم بيانى لمقياس مناسيب النيل أثناء الأزمات فى العصر المملوكى البرجى.

أسماء سلاطين دولة المماليك البحرية

ومدة حكمهم (*)

(٦٤٨-٧٨٤هـ- ١٢٥٠م - ١٣٨٢م)

اسم السلطان	مدة الحكم
المعز أيبك التركمانى	٦٤٨-٦٥٤هـ/١٢٥٠-١٢٥٦م
المنصور علي بن أيبك	٦٥٥-٦٥٦هـ/١٢٥٧-١٢٥٨م
المظفر سيف الدين قطز	٦٥٧-٦٥٨هـ/١٢٥٨-١٢٥٩م
الظاهر ركن الدين بيبرس البندقدارى	٦٥٨-٦٧٦هـ/١٢٥٩-١٢٧٧م
السعيد أبو المعالى محمد بركة بن بيبرس	٦٧٦-٦٧٨هـ/١٢٧٧-١٢٧٩م
العادل سيف الدين سلامش بن بيبرس	ربيع أول - رجب ٦٧٨هـ/١٢٧٩م
المنصور سيف الدين قلاوون	٦٧٨-٦٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠م
الأشرف صلاح الدين خليل	٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠-١٢٩٣م
(الملك الأوحد بيدرا)	تسلطن لمدة يوم واحد بعد مقتل خليل
الناصر محمد بن قلاوون	٦٩٣-٦٩٤هـ/١٢٩٣-١٢٩٤م
العادل زين الدين كتبغا بن عبدالله المنصورى	٦٩٤-٦٩٦هـ/١٢٩٤-١٢٩٦م
المنصور حسام الدين لاجين	٦٩٦-٦٩٨هـ/١٢٩٦-١٢٩٨م
(عودة الناصر محمد)	٦٩٨-٨٠٧هـ/١٢٩٨-١٣٠٨م
المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير	٧٠٨-٧٠٩هـ/١٣٠٨-١٣٠٩م
(عودة الناصر محمد)	٧٠٩-٧٤١هـ/١٣٠٩-١٣٤٠م
المنصور سيف الدين أبوبكر بن الناصر محمد	٧٤١-٧٤٢هـ/١٣٤٠-١٣٤١م
الأشرف علاء الدين كجك الناصر محمد	صفر - شوال سنة ٧٤٢هـ/١٣٤١م
الناصر شهاب الدين احمد بن الناصر محمد	شوال ٧٤٢- محرم ٧٤٣/١٣٤٢م

(*) نقلا عن كمتاب النظم الاقطاعية للدكتور إبراهيم طرخان ص ٣٥٧.

الصالح علاء الدين إسماعيل بن الناصر محمد	٧٤٣-٧٤٦هـ/١٣٤٢-١٣٤٥م
الكامل شعبان بن الناصر محمد	٧٤٦-٧٤٧هـ/١٣٤٥-١٣٤٦م
المظفر حاجي بن الناصر محمد	٧٤٧-٧٤٨هـ/١٣٤٦-١٣٤٧م
الناصر أبو المحاسن حسن بن الناصر محمد	٧٤٨-٧٥٢هـ/١٣٤٧-١٣٥١م
الصالح صلاح الدين صالح بن الناصر محمد	٧٥٢-٧٥٥هـ/١٣٥١-١٧٥٤م
(عودة الناصر حسن)	٧٥٥-٧٦٢هـ/١٣٥٤-١٣٦٠م
المنصور محمد بن حاجي بن الناصر محمد	٧٦٢-٧٦٤هـ/١٣٦٠-١٣٦٢م
الأشرف ابو المعالى زين الدين شعبان بن حسين بن الناصر محمد	٧٦٤-٧٧٨هـ/١٣٦٢-١٣٧٦م
المنصور على بن شعبان	٧٧٨-٧٨٣هـ/١٣٧٦-١٣٨١م
الصالح أمير حاج بن شعبان	٧٨٣-٧٨٤هـ/١٣٨١-١٣٨٢م

أسماء سلاطين دولة المماليك البرجية ومدة حكمهم(*)

اسم السلطان	مدة الحكم
الظاهر سيف الدين ابوسعيد برقوق بن أنس العثمانى	٧٨٤-٧٩١هـ/١٣٨٢-١٣٨٨م
(عودة الصالح أمير حاج)	٧٩١-٧٩٣هـ/١٣٨٨-١٣٨٩م
(عودة برقوق)	٧٩٢-٨٠١هـ/١٣٨٩-١٣٩٨م
الناصر زين الدين أبو السعادات فرج بن برقوق	٨٠١-٨٠٨هـ/١٣٩٨-١٤٠٥م
المنصور عز الدين أبو العز عبدالعزيز بن برقوق	ربيع أول - جماد آخر ٨٠٨هـ/١٤٠٥م
(عودة فرج)	٨٠٨-٨١٥هـ/١٤٠٥-١٤١٢م
الخليفة المستعين	محرم - شعبان ٨١٥هـ/١٤١٢م
المؤيد أبو النصر شيخ بن عبدالله المحمودى الظاهرى	٨١٥-٨٢٤هـ/١٤١٢-١٤٢١م
المظفر أبو السعادات أحمد بن شيخ	محرم - شعبان ٨٢٤هـ/١٤٢١م
الظاهر سيد الدين أبو سعيد ططر الظاهرى	شعبان - ذو الحجة ٨٢٤هـ/١٤٢١م
الصالح ناصر الدين محمد بن ططر	٨٢٤-٨٢٥هـ/١٤٢١-١٤٢٢من
الأشرف أبو النصر برسباى الدقماقى الظاهرى	٨٢٥-٨٤١هـ/١٤٢٢-١٤٣٧م
العزيز أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن برسباى	٨٤١-٨٤٢هـ/١٨٣٧-١٤٣٨م
الظاهر سيف الدين أبو سعيد جقمق العلائى الظاهرى	٨٤٢-٨٥٧هـ/١٤٣٨-١٤٥٣م

(*) نقلا عن كتاب النظم الاقطاعية للدكتور ابراهيم طرخان ص ٣٥٨.

المنصور أبو السعادات فخر الدين عثمان بن جقمق	محرم – ربيع أول ٨٥٨هـ/١٤٥٣م
الأشرف أبو النصر سيف الدين إينال العلائي الظاهري	٨٥٧-٨٦٥هـ/١٤٥٣-١٤٦٠م
الملك المؤيد أبو الفتح شهاب الدين أحمد بن إينال	محرم – رمان ٨٦٥هـ/١٤٦٠م
الظاهر أبو سعيد سيف الدين خشقدم الناصري المؤيدي	٨٦٥-٨٧٢هـ/١٤٦٠-١٤٦٧م
الظاهر أبو النصر سيف الدين بلباي المؤيدي(المجنون)	ربيع الأول – جماد أول ٨٧٢هـ/١٤٦٧م
الظاهر أبوسعيد تمربغا الظاهري (الظاهر خيربك)	جماد أول –رجب ٨٧٢هـ/١٤٦٧م
(الظاهر خير بك)	تسلطن ليلة واحدة
الأشرف أبو النصر سيد الدين قايتباي المحمودي الظاهري	٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٧-١٤٩٦م
الناصر أبو السعادات ناصر الدين محمد بن قايتباي الظاهري	٩٠١-٩٠٢هـ/١٤٩٦-١٤٩٧م
قانصوه خمسمائة	٢٨ جماد أول الى أول جماد آخر ٩٠٢هـ/١٤٩٧م
عودة محمد بن قايتباي	٩٠٢-٩٠٤هـ/١٤٩٧-١٤٩٨م
الظاهر أبو سعيد قانصوه الأشرفي	٩٠٤-٩٠٥هـ/١٤٩٨-١٤٩٩م
الأشرف أبو النصر جان بلاط بن يشبك الأشرفي	٩٠٥-٩٠٦هـ/١٤٩٩-١٥٠٠م
العادل طومان باي بن قانصوه (طومان باي الأول)	٦ من جمادى الآخرة الى شوال ٩٠٦هـ/١٥٠١م
الأشرف قانصوه الغوري	٩٠٣-٩٢٢هـ/١٥٠١-١٥١٦م
الملك الأشرف أبو النصر طومان باي الثاني.	٩٢٢-٩٢٣هـ/١٥١٦-١٥١٧م

التي حدثت في العصر المملوكي

م	العام	سبب حدوث الأزمة	المصدر
١	٦٦٢هـ/١٢٦٣م	انخفاض منسوب النيل.	المقريزي- السلوك جـ١ ق٢ صـ٥٠٦
٢	٦٨٦هـ/١٢٨٧م	سقوط البرد.	بيبرس المنصوري-زبدة جـ٩ صـ٢٤٣.
٣	٦٩٤هـ/١٢٩٤م	انخفاض منسوب النيل ووقوع الوباء.	بيبرس المنصوري- زبدة الفكرة جـ٩ صـ٢٨٦، المقريزي السلوك جـ١ ق٣ صـ٨١٠
٤	٦٩٥هـ/١٢٩٥م	توقف زيادة النيل ونقصانه، هبوب رياح سوداء أضرت بالمحاصيل.	المقريزي- إغاثة صـ٣٣، السلوك جـ١ ق٣ صـ٨١٤.
٥	٦٩٦هـ/١٢٩٦م	انخفاض منسوب النيل، وظهور الفئران.	العيني- عقد الجمان صـ٣٦٧، ابن إياس- بدائع جـ١ ق١ صـ٣٩٠.
٦	٦٩٧هـ/١٢٩٧م	ظهور الفئران.	بيبرس المنصوري- زبدة جـ٩ صـ٣٠١.
٧	٧٠٠هـ/١٣٠٠م	انتشار الوباء في الحيوانات.	المقريزي- السلوك جـ١ ق٣ صـ٩٠٦.
٨	٧٠٢هـ/١٣٠٢م	وقوع زلزال.	المقريزي- السلوك جـ١ ق٣ صـ٩٤٢.
٩	٧٠٤هـ/١٣٠٤م	انخفاض منسوب النيل.	ابن إياس- نشق الأزهار ورقة٣٣٨ب.
١٠	٧٠٩هـ/١٣٠٩م	توقف زيادة النيل، الاحتكار.	بيبرس المنصوري- التحفة المملوكية صـ١٩٢، أبو المحاسن النجوم جـ٨ صـ١٩٣، ابن إياس- بدائع جـ١ ق١ صـ٤٢٤

م	العام	سبب حدوث الأزمة	المصدر
١١	٧٢٠هـ/١٣٢٠م	هبوط النيل قبل موعد الزراعة، انتشار الأمراض.	أبو المحاسن- النجوم جـ٩ صـ١٠.
١٢	٧٢٨هـ/١٣٢٧م	هبوب رياح وانتشار الدود.	المقريزى- السلوك جـ٢ق١صـ٣٠٠.
١٣	٧٣٢هـ/١٣٣١م	فيضان عالى للنيل.	ابن الوردى- تتمة المختصر جـ٢ صـ٤٢٦.
١٤	٧٣٦هـ/١٣٣٥م	انتشار الوباء.	العينى- عقد الجمان ورقة ١٠١، ابن إياس - بدائع جـ١ ق١ صـ٤٧١.
١٥	٧٣٨هـ/١٣٣٧م	هبوب رياح وسقوط البرد والمطر، وظهور الفئران.	المقريزى - السلوك جـ٢ ق٢ صـ٤٥٣، ٤٥٤.
١٦	٧٣٩هـ/١٣٣٨م	سرعة هبوط النيل قبل موعد الزراعة.	ابن إياس- نشق الأزهار ورقة٣٤٨أ.
١٧	٧٤٤هـ/١٣٤٣م	فيضان عالى للنيل.	ابن إياس- نشق الأزهار ورقة٣٣٨أ.
١٨	٧٤٥هـ/١٣٤٤م	هبوب الرياح، وسقوط المطر.	المقريزى- السلوك جـ٢ ق٣ صـ٦٧٣.
١٩	٧٤٨هـ/١٣٤٧م	اضطراب حالة النيل بين التوقف والزيادة، وهبوب الرياح.	المقريزى- السلوك جـ٢ ق٣ صـ٧٥٣.
٢٠	٧٤٩هـ/١٣٤٨م	انتشار الوباء الشهير بالفناء الكبير، وقد وقع للإنسان والحيوان.	أبو المحاسن- النجوم جـ١٠ صـ٢١٠، ابن بهادر- فتوح النصر ورقة ٢٩٥، ابن إياس جـ١ ق١ صـ٥٣٠.
٢١	٧٥١هـ/١٣٥٠م	هبوط النيل قبل موعد الزراعة.	أبو المحاسن- النجوم جـ١٠صـ٢٥٠، ابن إياس- نشق الأزهار ورقة٣٤٩ب.
٢٢	٧٥٥هـ/١٣٥٤م	فيضان عالى للنيل.	المقريزى- السلوك جـ٣ ق١ صـ١٢.
٢٣	٧٥٧هـ/١٣٥٦م	سقوط المطر فى غير موعده.	المقريزى- السلوك جـ٣ ق١ صـ٢٨.

م	العام	سبب حدوث الأزمة	المصدر
٥١	٨٢٣هـ/١٤٢٠م	توقف النيل عن الزيادة.	العينى- عقد الجمان صـ٣٨٣، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٢١٩، أبو المحاسن- النجوم جـ١٤ صـ٩٧.
٥٢	٨٢٤هـ/١٣٢١م	فيضان عالى للنيل.	ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٢٥٣.
٥٣	٨٢٥هـ/١٣٢١م	فيضان عالى للنيل، وسقوط المطر الغزير لفترة طويلة.	العينى- عقد الجمان صـ١٨٣، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٣٠٢.
٥٤	٨٢٦هـ/١٤٢٢م	هبوب رياح.	ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٣٠١.
٥٥	٨٢٧هـ/١٤٢٣م	توقف النيل عن الزيادة.	العينى- عقد الجمان صـ٢٣٨، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٣٢٧.
٥٦	٨٢٨هـ/١٤٢٤م	قصور النيل وإهمال الجسور.	المقريزى- السلوك جـ٤ ق٢ صـ٦٧٨، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٣٥٠، الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ٦٩.
٥٧	٨٢٩هـ/١٤٢٥م	انتشار الوباء فى الحيوانات.	المقريزى- السلوك جـ٣ ق٢ صـ٧٠٩.
٥٨	٨٣٠هـ/١٤٢٦م	توقف النيل عن الزيادة.	ابن إياس- نشق الأزهار ورقة ٣٤٢أ.
٥٩	٨٣١هـ/١٤٢٧م	هبوب رياح.	ابن حجر- إنباء الغمر جـ٣ صـ٣٩٩.
٦٠	٨٣٢هـ/١٤٢٨م	سرعة هبوط النيل، وسقوط المطر الغزير، وهبوب الرياح.	العينى- عقد الجمان صـ٣٨١، ابن حجر-إنباء جـ٣ صـ٤١٨، الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ١٥٥،١٦٠.
٦١	٨٣٣هـ/١٤٢٩م	انتشار الوباء فى الإنسان والحيوان.	العينى- عقد الجمان صـ٣٨١، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٤٣٨، الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ١٨٦.
٦٢	٨٣٦هـ/١٤٣٢م	توقف النيل عن الزيادة، والاحتكار.	الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ٢٦١.
٦٣	٨٣٧هـ/١٤٣٤م	هبوط النيل، وهبوب الرياح.	الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ٢٧٣، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٥١٠.

م	العام	سبب حدوث الأزمة	المصدر
٣٧	٨٠٠هـ/١٣٩٧م	هبوب رياح شديدة.	ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ٢١.
٣٨	٨٠٢هـ/١٣٩٩م	انخفاض منسوب النيل.	ابن حجر- إنباء جـ١ صـ٤٧٧، أبو المحاسن- النجوم جـ١٢ صـ١٤٣.
٣٩	٨٠٦هـ/١٤٠٣م	انخفاض منسوب النيل وتوقفه عن الزيادة، وانتشار الأمراض وهبوب الرياح.	العينى- عقد الجمان ورقة٦٩، ابن إياس- نشق الأزهار ورقة٣٣٩، المقريزى- السلوك جـ٣ ق٣ صـ١١٢٦.
٤٠	٨٠٧هـ/١٤٠٤م	فيضان عالي للنيل، وهبوب رياح شديدة.	المقريزى- إغاثة صـ٤٢، ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ٢٣٩، محمد مختار- التوفيقات صـ٨٤٣.
٤١	٨٠٨هـ/١٤٠٥م	انتشار الوباء ببلاد الصعيد فى الإنسان والحيوانات.	المقريزى- السلوك جـ٤ ق١ صـ١٩، ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ٧٣٨.
٤٢	٨١٠هـ/١٤٠٧م	هبوب رياح.	المقريزى- السلوك جـ٤ ق١ صـ١٣١.
٤٣	٨١١هـ/١٤٠٨م	فيضان عالى للنيل.	ابن إياس- نشق الأزهار ٣٥٩أ.
٤٤	٨١٢هـ/١٤٠٩م	فيضان عالى للنيل.	ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ٤٣٣.
٤٥	٨١٦هـ/١٤١٣م	انتشار الطاعون.	العينى- السيف المهند صـ٣١٥، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٨.
٤٦	٨١٨هـ/١٤١٥م	ظهور الفئران.	ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٦٩.
٤٧	٨١٩هـ/١٤١٦م	توقف النيل عن الزيادة ونقصانه، وانتشار الوباء.	ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٩٣، ابن إياس- نشق الأزهار ٣٤١ب، العينى- السيف المهند صـ٣٤٤.
٤٨	٨٢٠هـ/١٤١٧م	توقف النيل عن الزيادة.	ابن إياس- نشق الأزهار ورقة ٣٤٢أ.
٤٩	٨٢١هـ/١٤١٨م	سرعة هبوط النيل قبل موعد الزراعة، وسقوط مطر عظيم، وانتشار الدود.	العينى- عقد الجمان صـ٣٢٥، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ١٥٨، الصيرفى- نزهة جـ٢ صـ٤٢٠.
٥٠	٨٢٢هـ/١٤١٩م	انتشار الوباء.	الصيرفى- نزهة جـ٢ صـ٤٤٢.

م	العام	سبب حدوث الأزمة	المصدر
٢٤	٧٦٠هـ/١٣٥٨م	فيضان عالى.	ابن قاضى شهبه- تاريخ ابن قاضى شهبه جـ٣ صـ١٤٨، ابن إياس- نشق الأزهار ٣٤١ب.
٢٥	٧٦١هـ/١٣٥٩م	فيضان عالى.	ابن إياس- نشق الأزهار ٣٤٢أ.
٢٦	٧٦٢هـ/١٣٦٠م	وقوع الوباء.	ابن قاضى شهبه- تاريخ ابن قاضى شهبه جـ٣ صـ١٧٩.
٢٧	٧٦٤هـ/١٣٦٢م	هبوط النيل قبل موعد الزراعة.	ابن إياس- نشق الأزهار ورقة ٣٤٩ب.
٢٨	٧٧٣هـ/١٣٧١م	فيضان عالي للنيل وثبوته إلى بعد فوات موعد الزراعة.	ابن حجر- إنباء جـ١ صـ١٠، ابن قاضى شهبه- تاريخ ابن قاضى شهبه جـ٣ صـ٣٩٧.
٢٩	٧٧٥هـ/١٣٧٣م	انخفاض منسوب النيل.	المقريزى- السلوك جـ٣ ق١ صـ٢١٨، ابن حبيب - درة الأسلاك جـ٣ ورقة٤٧٣.
٣٠	٧٧٦هـ/١٣٧٤م	هبوط النيل قبل الزراعة، وانتشار الوباء.	المقريزى- إغاثة صـ٤٠، السلوك- جـ٣ ق١ صـ٢٣٢، ابن حجر- إنباء جـ١ صـ٧٢.
٣١	٧٨٥هـ/١٣٨٣م	فيضان عالى للنيل.	ابن حجر- إنباء جـ١ صـ٢٧٦، ابن إياس- نشق الأزهار ورقة ٣٥٣، ابن الفرات- تاريخ ابن الفرات صـ٢٧.
٣٢	٧٩٠هـ/١٣٨٨م	انتشار الطاعون.	ابن الفرات- تاريخ ابن الفرات صـ٢٧.
٣٣	٧٩٤هـ/١٣٩١م	انتشار الوباء فى الحيوانات.	الصيرفى- نزهة جـ١ صـ٣٤٧.
٣٤	٧٩٦هـ/١٣٩٣م	هبوط النيل قبل موعد الزراعة.	المقريزى- إغاثة جـ٤١، ابن حجر- إنباء جـ١ صـ٤٧٧، أبو المحاسن- النجوم جـ١٢ صـ١٤٣.
٣٥	٧٩٧هـ/١٣٩٤م	فيضان عالى.	الصيرفى- نزهة جـ١ صـ٤٧٧.
٣٦	٧٩٨هـ/١٣٩٥م	الاحتكار وطرح البضائع.	ابن حجر- إنباء جـ١ صـ٥٠٧، الصيرفى - النزهة جـ١ صـ٤٢٧.

م	العام	سبب حدوث الأزمة	المصدر
٦٤	٨٣٨هـ/١٤٣٤م	فيضان عالى، وسقوط المطر الشديد.	الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ٣١٨، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٥٣٧، ٥٥٠.
٦٥	٨٣٩هـ/١٤٣٥م	الاحتكار.	الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ٣٣٧، ابن حجر- إنباء جـ٨ صـ٣٧٤، العينى- عقد الجمان صـ٤٦٧.
٦٦	٨٤١هـ/١٤٣٧م	ظهور الجراد.	الصيرفى- نزهة جـ٣ صـ٤١٧.
٦٧	٨٤٥هـ/١٤٤١م	فيضان عالى.	ابن إياس- نشق الأزهار ورقة ٣٥٠أ.
٦٨	٨٥٣هـ/١٤٤٩م	تذبذب حالة النيل بين النقصان والارتفاع.	أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ١٦٢.
٦٩	٨٥٤هـ/١٤٥٠م	توقف النيل عن الزيادة.	السخاوى- التبر المسبوك جـ٣١٠، أبو المحاسن- حوادث الدهور- جـ١ صـ٢٤٨.
٧٠	٨٥٩هـ/١٤٥٤م	تقطع بعض الجسور.	أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٤٦٦.
٧١	٨٦٠هـ/١٤٥٥م	تصدير الغلال إلى البلاد الشامية.	أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٤٩٣.
٧٢	٨٦١هـ/١٤٥٦م	اضطراب سعر النقد.	أبو المحاسن- منتخبات من حوادث الدهور جـ٢ صـ٢٩١.
٧٣	٨٦٤هـ/١٤٥٩م	انتشار الطاعون.	أبو المحاسن- النجوم جـ١٦ صـ١٣٧.
٧٤	٨٦٦هـ/١٤٦١م	توقف النيل عن الزيادة.	أبو المحاسن- منتخبات من حوادث الدهور جـ٣ صـ٤٢٤، ابن إياس- نشق الأزهار- ٣٤٤أ، بدائع جـ٢ صـ٣٩٤.
٧٥	٨٧٠هـ/١٤٦٥م	توقف النيل عن الزيادة، وهبوب الرياح.	أبو المحاسن- منتخبات من حوادث الدهور جـ٣ صـ٥٢٩.
٧٦	٨٧٣هـ/١٤٦٨م	توقف النيل عن الزيادة، وانتشار الطاعون.	أبو المحاسن- منتخبات من حوادث الدهور جـ٣ صـ٦٧٦، ابن إياس- نشق الأزهار ٣٤٥أ.
٧٧	٨٩٩هـ/١٤٩٣م	توقف النيل عن الزيادة.	ابن إياس- بدائع جـ٢ صـ٢٨٤.

م	العام	سبب حدوث الأزمة	المصدر
٧٨	٩٠٩هـ/١٥٠٣م	هبوب الرياح.	ابن إياس- بدائع جـ٤ صـ٦٠.
٧٩	٩١٠هـ/١٥٠٤م	وقوع الطاعون.	ابن إياس- بدائع جـ٤ صـ٧٦.
٨٠	٩١٦هـ/١٥١٠م	قلة زيادة النيل.	ابن إياس- بدائع جـ٤ صـ٦٦.
٨١	٩١٧هـ/١٥١١م	ظهور الفئران.	ابن إياس- بدائع جـ٤ صـ٢١٧.

م	عام الوبـــاء	ملاحظـــــــــات	المصـــــــــدر
١	٦٩٤هـ/ ١٢٩٤م	حدث وباء وقع عقب أزمة اقتصادية وكان يموت كل يوم ألوف لدرجة أن عجز الناس عن دفن الموتى	العينى – عقد الجمان – ص ٢٧٥ المقريزى – السلوك – ج ١ ق ٣ ص ٨٠٩
٢	٦٩٥هـ ١٢٩٥م	استمر من العام الماضى وتزايد فى هذا العام لدرجة أنهم اصبحوا يدفنون الأموات بغير غسل	المقريزى – السلوك ج ١ ، ق ٣ ص ٨١٤ . ابن بهادر – فتوح النصر ص ١٨٤
٣	٧٠٩هـ ١٣٠٩م	عم الوباء وفشت أمراض حادة فارتفعت اسعار مايحتاج اليه المرضى	المقريزى – المقفى الكبير ج ٢ ص ٥٤٦ ، أبو المحاسن – النجوم – ج ٨ ، ص ١٩٢
٤	٧٢٧هـ ١٣٢٦م	فشت أمراض حادة ، ولم ينتشر الموت	العينى – عقد الجمان – مخطوط ، ورقة ٢٢
٥	٧٣١هـ ١٣٣٠م	وباء يسير مات به بعض الأمراء الكبار	ابن أيبك – كنز الدرر ج ٩ ، ص ٣٥٨
٦	٩٣٦ هـ ١٢٣٥م	وقع فناء ومات عدد كبير من الناس ووقع الغلاء عقيب الفناء	ابن اياس – بدائع ج ١ ق ١ ص ٤٧١
٧	٧٤٨ هـ ١٩٤٧م	ابتدأ ظهور وباء الطاعون ، وانتشر فى أنحاء البلاد ، وفنى الكثير ، وأغلقت الأسواق لانعدام المترددين عليها	أبو المحاسن – النجوم – ج ١٠ ص ١٩٥ ، ١٩٨ ، المقريزى – السلوك ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٧٧٢
٨	٧٤٩هـ ١٣٤٨م	انتشر الوباء الذى بدأ فى العام الماضى وكثر الموتى بحيث كان يموت بالقاهرة مابين عشرة آلاف الى عشرين الف نسمة فى كل يوم	المقريزى – السابق الصفحة نفسها ابن بهادر – فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر ورقة ٢٩٥، زكريا الأنصارى – تحفة الراغبين فى بيان أمر الطواعين ورقة ٣١
٩	٧٦٢هـ ١٣٦٠م	حدث فناء وكان سببه كثرة المستنقعات من فيض النيل ، وكان يموت فى كل يوم فوق الألفين	ابن قاضى شهبة – تاريخه ، ج ٣، ص ١٧٩، أبو المحاسن – النجوم – ج ١٠ ، ص ٣١١.
١٠	٧٦٤هـ ١٣٦٢م	فشت الطواعين والأمراض الحادة فى الناس واستمر فى رجب وشعبان ورمضان وبلغ عدد من يموت فى اليوم ٣٠٠٠ فرد	المقريزى – السلوك ج ٣ – ق ١ ص ٨١ ، أبو المحاسن ، النجوم ، ج ١١ ، ص ١٧ ، ابن قاضى شهبة ، تاريخه ، ج ٣ ، ص ٢١٩
١١	٧٦٩ هـ ١٣٦٧م	انتشر الوباء واستمر نحو أربعة أشهر وكان أكثر الموتى فى الأطفال والغرباء	ابن حبيب – تذكرة النبيه ، ج ٣ ، ص ٣١٢، ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٦٥
١٢	٧٧٢هـ ١٣٧٠م	كثرت الأمراض فى فصل الخريف فى القاهرة والوجه البحرى وبلغ عدد الموتى نحو ٤٠٠ فرد فى كل يوم	ابن قاضى شهبة – تاريخه ، ج ٣ ، ص ٣٨٢ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٠١.
١٣	٩٧٥ هـ ١٣٧٣م	وقع الوباء بعد أزمة اقتصادية وكان انتشاره فى الاسكندرية والوجه البحرى	ابن حبيب – درة الأسلاك فى دولة الأتراك ، ج ٣ ، ص ٤٧٣
١٤	٧٧٦هـ ١٣٧٤م	ابتدأ الوباء فى ا لقاهرة وكثر موت الفقراء والمساكين وارتفعت الأسعار	المقريزى – السلوك – ج ٣ ، ق ١ ، ص ٢٣٣، ابن حجر – الإنباء ، ج ١ ، ص ٧٢.
١٥	٧٧٧هـ ١٣٧٥م	انتشر الوباء فى الاسكندرية وصار من يموت فى كل يوم سبعمائة فرد	المقريزى – السلوك ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ٧٧٧ ،
١٦	٧٨٢هـ ١٣٨٠م	حدث وباء فى الاسكندرية واستمر الى آخر السنة وكان يموت كل يوم مائة وخمسون نفسا	ابن حجر ، الانباء ، ج ١ ، ص ٢١٤
١٧	٧٨٨هـ ١٣٨٦م	وقع طاعون بالاسكندرية وادى الى ارتفاع الأسعار	ابن حبيب – درة الأسلاك ، ج ٤ ، ص ٤٩٩
١٨	٧٩٠هـ ١٣٨٨م	وقع طاعون بالقاهرة وارتفع سعر الفواكه ووصل عدد الوتى فى كل يوم مائتين وخمسة وثلاثين نفرا	ابن الفرات ، تاريخه ، ص ٢٧

١٩	٨٠٠هـ ١٣٩٧ م	وقع وباء فى الشرقية والغربية واستمر ثلاثة أشهر حتى خلت أكثر البلاد من سكانها	العينى – عقد الجمان ، ص ٣٩٠ ، ابن داود الصيرفى – النزهة – ج ١ ، ص ٤٧٢
٢٠	٨٠٢هـ ١٣٩٩م	فشت الأمراض وتعطلت الأعمال وارتفعت الأسعار	المقريزى ، السلوك ج ٣ ، ق ٣ ، ص ١٠٠٣ذ
٢١	٨٠٦هـ ١٤٠٤م	هبت رياح الخماسين محملة بالميكروبات التىأدت الى انتشار الأمراض	المقريزى – السابق – ص ١١٢٦
٢٢	٨٠٨هـ ١٤٠٥م	فشى الطاعون فى صعيد مصر حتى خلت عدة بلاد من سكانها	المقريزى – السابق – ج ٤ ، ق ١ ، ص ١٩
٢٣	٨٠٩هـ ١٤٠٦م	وقع الطاعون فى شهر رمضان وكثر الموت فكان يموت فى كل يوم فى القاهرة ٢٥٠ نسمة واستمر هذا الطاعون الى آخر السنة	المقريزى – السلوك – ج ٤ ، ق ١ ص ٤٢ ، ابن حجر – الإنباء ، ج ٢ ، ص ٣٦٠
٢٤	٨١٥هـ ١٤١٢م	انتشر الطاعون وكثرت الوفيات وكان عدد من يموت كل يوم مائة وعشرون نفسا وارتفعت الأسعار	الصيرفى – نزهة النفوس – ج ٢ ، ص ٣٢٦ ، العينى – السيف المهند ، ص ٣١٥ ، عقد الجمان – ص ١٦٥
٢٦	٨١٩هـ ١٤١٦م	وقع الفناء بالقاهرة وبلغ عدد الموتى كل يوم ٤٠٠ نسمة فى شهر ربيع الأول	العينى – السيف المهند ص ٣٤٤، عقد الجمان ، ص ٢٥٩ ، ابن حجر، الانباء ، ج ٣ ، ص ٨٧
٢٧	٨٢٢هـ ١٤١٩م	انتشر الطاعون فى ربيع الآخر وكثر الموت حتى بلغ عدد الموتى فى شهر صفر الى آخر ربيع الآخر ٧٦٥٢ نفس	العينى – عقد الجمان – ص ٣٦٢ ابن حجر – الأنباء – ج ٣ ، ص ١٩١، الصيرفى – نزهة ، ج ٢ ، ص ٤٤٢
٢٨	٨٢٣هـ ١٤٢٠م	كثر الوباء بالاسكندرية وماحولها	العينى – عقد الجمان ص ٢٨٢
٢٩	٨٣٣هـ ١٤٢٩م	انتشر الطاعون ومات عدد كبير من الأطفال والعبيد	العينى – عقد الجمان – ص ٣٨١ المقريزى – السلوك – ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٢٦
٣٠	٨٣٨هـ ١٤٣٤م	وقع الوباء ومات به خلق كثير	ابن حجر – الانباء – ج ٣ ، ص ٥٤٥
٣١	٨٤١ هـ ١٤٣٧ م	فى شهر رمضان دخل الطاعون الديار المصرية وبلغ عدد الموتى فى شهر شوال ٢٠٠ فرد فى كل يوم	ابن حجر – الانباء – ج ٣ ، ص ١٢ ، ابو المحاسن – النجوم ، ج ١٥ ، ١٠٤
٣٢	٨٤٢هـ ١٤٣٨م	انتشر الطاعون بالقاهرة ووصل عدد الموتى فى كل يوم ٥٠ فردا وكان أكثرهم من الأطفال	ابن حجر – الانباء ج ٩ ، ص ٧١ المقريزى – السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٠٩٨
٣٣	٨٤٧هـ ١٤٤٣م	ابتدأ الطاعون بالديار المصرية فى شهر ذى الحجة	السخاوى – التبر المسبوك ص ٧٦ العينى ، عقد الجمان ، ص ٦١٩
٣٤	٨٤٨هـ ١٤٤٤م	تزايد الطاعون وارتفع عدد الموتى فبلغ عددهم فى كل يوم زيادة على مائة وعشرين وأكثر من يموت من الأطفال والرقيق	ابن العماد الحنبلى – شذرات الذهب ج ٧ ، ص ٢٦١ ، أبو المحاسن – حوادث الدهور – ج ١ ، ص ٧١
٣٥	٨٥٣ هـ ١٤٤٩م	دخل شهر المحرم والطاعون بين الناس وكان يموت فى كل يوم زيادة على الألف	السخاوى – التبر المسبوك ص ٢٥٣ ، ابو المحاسن – حوادث الدهور ن ج ١ ، ص ١٣٠
٣٦	٨٥٩هـ ١٤٥٤م	انتهى شهر ربيع الآخر والطاعون موجود بالقاهرة ولكنه قليل جدا	أبو المحاسن – حوادث الدهور ، ج ١ ، ص ٤٥٠
٣٧	٨٦٤هـ ١٤٥٩ م	انتشر الوباء بعد أن ارتفعت الأسعار وكثر عدد الموت بحيث أنه اذا وقع فى قرية فنى غالب من بها فازدادت الاسعار ارتفاعا	ابو المحاسن – النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٣٦ : ص ١٤٦
٣٨	٨٧٣هـ ١٤٦٨م	ابتدأ الطاعون بالاسكندرية مع ارتفاع الأسعار وبلغ عدد الموتى فى شهر شعبان أربعة آلاف وأربعمائة فرد كل يوم	أبو المحاسن – منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٦٨٧ ، ص ٧٠٣

٣٩	٨٨١هـ ١٤٧٦م	أصيبت الديار المصرية بالطاعون وتوفى فيه جماعة كبيرة من المماليك والأطفال	ابن اياس – بدائع ، ج ٢ ، ص ١٧٠
٤٠	٨٩٧هـ ١٤٩١م	انتشر الطاعون وكثرت الوفيات وبلغ عدد الموتى أكثر من ٢٠٠٠٠٠ فرد	ابن اياس – بدائع – ج ٢ ، ص ٢٧٤
٤١	٩٠٣هـ ١٤٩٧م	ظهر الطاعون بالقاهرة وتوفى به جماعة كبيرة من أهلها فبلغ عدد الموتى قرابة ٢٠٠٠٠٠ فرد	ابن أياس – السابق ، ص ٣٣٨
٤٢	٩٠٩هـ ١٥٠٣م	ظهر الطاعون بالديار المصرية ولكنه كان خفيفا	ابن اياس – السابق ، ج ٤، ص ٦٣
٤٣	٩١٠هـ ١٥٠٤م	انتشر الطاعون وكثرت الوفيات وبلغ عدد الموتى الى أربعة الاف فرد فى كل يوم	ابن إياس – السابق – ص ٧٦
٤٤	٩١٩ هـ ١٥١٣م	وقع الطاعون بالديار المصرية وبلغ عدد من يموت فى كل يوم أكثر من ثلاثمائة وخمسة وستين فردا	ابن اياس – السابق – ص ٢٩٨ : ص ٣٠٢

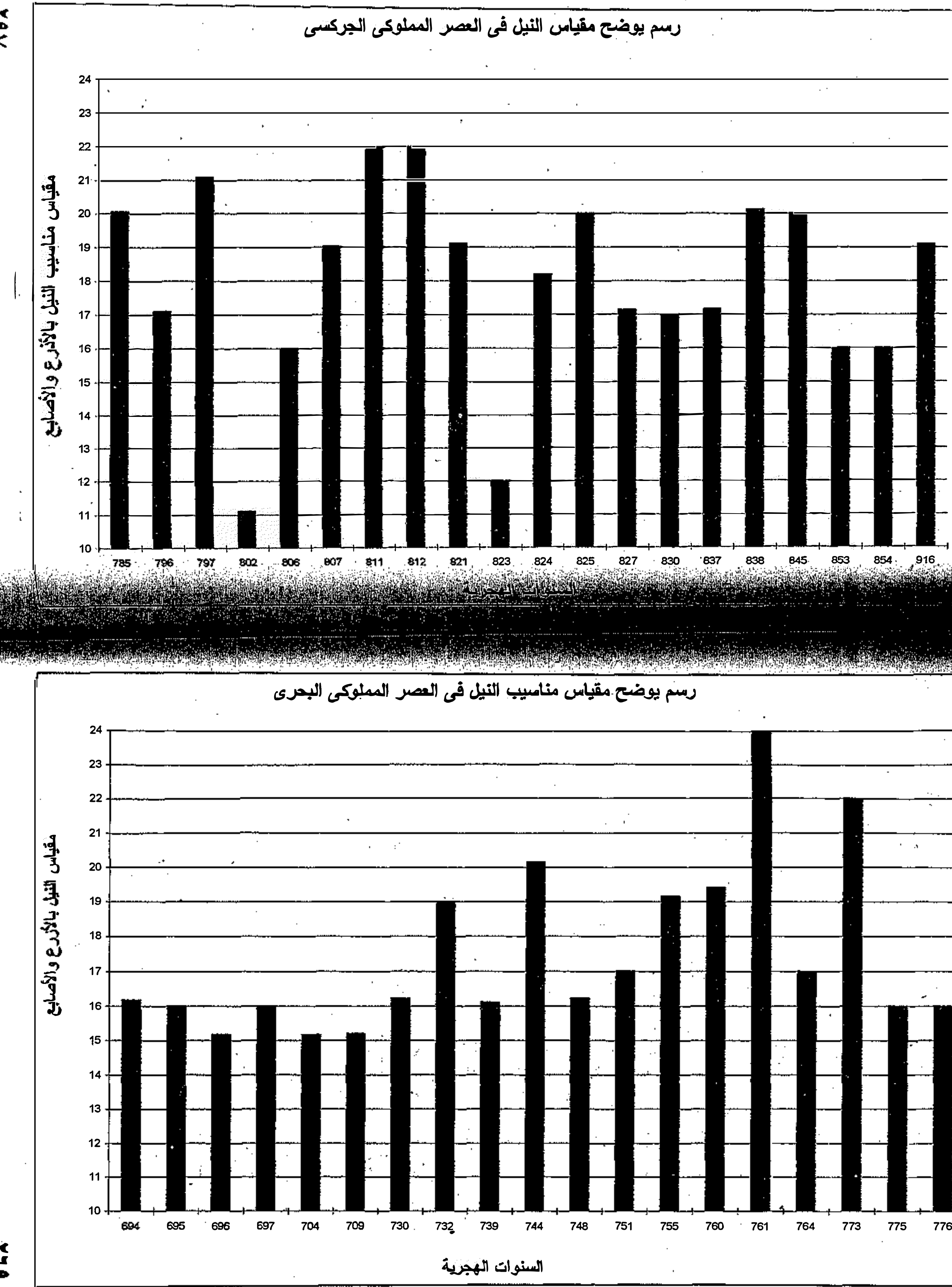
تأثير الأزمات على ارتفاع أسعار المواد الغذائية

م	العام	المواد الغذائية*	السعر قبل الأزمة**	السعر في أثناء الأزمة	المصدر
١	٦٨٢هـ/١٢٨٣م	القمح	١٨	٣٥	المقريزى– السلوك جـ١ ق٣ صـ٧١٧.
٢	٦٩٤هـ/١٢٩٤م	القمح	٤٠	١٦٠	بيبرس المنصورى– زبدة جـ٩ صـ٢٨٧،التحفة المملوكية– صـ١٤٥، المقريزى– السلوك جـ١ ق٣ صـ٨١٣.
٣	٦٩٥هـ/١٢٩٥م	القمح	٣٥	١٩٠،١٦٠	المقريزى– السلوك جـ١ ق٣ صـ٨١٤، ابن حبيب– تذكرة النبيه– جـ١ صـ١٨٤، اليافعى– مرآة الجنان جـ٤ صـ٢٢٧.
٤	٦٩٦هـ/١٢٩٦م	القمح الشعير اللحم	٢٠ ١٠ ١,٢٥	٤٥ ٣٠ ٢,٥	المقريزى– السلوك جـ١ ق٣ صـ٨٢٩.
٥	٧٣٦هـ/١٣٣٥م	القمح	١٥	٧٠	المقريزى– إغاثة صـ٣٩، أحمد السلامى– مختصر التواريخ ورقة ٣٧، العينى– عقد الجمان ورقة ١٠١.
٦	٧٤٨هـ/١٣٤٧م	القمح	٢٠	٦٠	المقريزى– السلوك جـ٢ ق٣ صـ٧٥٣.
٧	٧٧٥هـ/١٣٧٣م	الخبز	درهم	درهم ونصف	ابن قاضى شهبه– تاريخ ابن قاضى شهبه جـ٣ صـ٤٣٦، ابن أياس بدائع جـ١ ق٢ صـ١٢٧.
٨	٧٧٦هـ/١٣٧٤م	القمح	٦٠	١٥٠،١٢٥	المقريزى– إغاثة صـ٤٠، السلوك جـ٣ ق١ صـ٢٣٧،٢٣٢، ابن إياس– بدائع جـ١ ق٢ صـ١٣٧.
٩	٧٨٤هـ/١٣٧٤م	القمح	٤٠	١٠٠	ابن حجر– إنباء جـ١ صـ٢٥٣.

* القمح والشعير بالإردب، واللحم والخبز بالرطل.

** السعر بالدرهم.

م	العام	المواد الغذائية	السعر قبل الأزمة	السعر في أثناء الأزمة	المصادر
١٠	٧٩٨هـ/١٣٩٥م	القمح	٥٠	١٥٠	الصيرفي- نزهة جـ١ صـ٤٢٦.
١١	٨٠٥هـ/١٤٠٢م	اللحم	١,٥	٢	الصيرفي- نزهة جـ٢ صـ١٦١، ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ٢٣٣.
١٢	٨٠٧هـ/١٤٠٤م	القمح الشعير	٢٢٠ ٣٠	٤٠٠ ١٠٠	المقريزي- السلوك جـ٣ ق٣ صـ١١٣٣، الصيرفي- نزهة جـ٢ صـ١٩٥.
١٣	٨٠٨هـ/١٤٠٥م	القمح	١٣٠	٢٢٠	المقريزي- السلوك جـ٤ ق١ صـ١٩، ابن إياس- بدائع جـ١ ق٢ صـ٧٣٧.
١٤	٨٠٩هـ/١٤٠٦م	القمح الشعير	٦٠ ٣٥	١٣٠ ١٠٠	المقريزي- السلوك جـ٤ ق١ صـ٢٨، ابن إياس بدائع جـ١ ق٢.
١٥	٨١٠هـ/١٤٠٧م	القمح	١٠٠	٢٠٠	المقريزي- السلوك جـ٤ ق١ صـ١٣١، ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ٣٩٥.
١٦	٨١٣هـ/١٤١٠م	القمح الشعير	١٣٠ ٣٠	٢٢٠ ٨٠	العيني- عقد الجمان جـ١ ورقة ١٠٤، ابن حجر- إنباء جـ٢ صـ٤٦٣، الصيرفي- نزهة- جـ٢ صـ٢٦٤.
١٧	٨٢٠هـ/١٤١٧م	القمح	١٠٠	٢٨٠	ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ١٣٥، الصيرفي- نزهة جـ٢ صـ٣٩٩، العيني- عقد الجمان- صـ٣٠٢.
١٨	٨٢٤هـ/١٤٢١م	القمح	٢٠٠	٢٨٠	المقريزي- السلوك جـ٢ ق١ صـ٥٤٨، الصيرفي- نزهة صـ٥٢٠.
١٩	٨٢٦هـ/١٤٢٢م	القمح الشعير	٦٠ ٦٥	١٥٠ ٦٨	الصيرفي- نزهة جـ٣ صـ٢٣، العيني- عقد الجمان صـ١٩٧.
٢٠	٨٢٤هـ/١٤٢٣م	القمح الشعير	١٤٠ ٤٥	٢٠٠ ٩٠	العيني- عقد الجمان صـ٢٣٠.
٢١	٨٢٨هـ/١٤٢٤م	القمح	٢٥٠	٣٠٠	المقريزي- السلوك جـ٤ ق٢ صـ٦٧٨، ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٣٥٠، الصيرفي- نزهة جـ٣ صـ٦٩.
٢٢	٨٢٩هـ/١٤٢٥م	اللحم	٧	١٠	المقريزي- السلوك جـ٤ ق٢ صـ٧٠٩.
٢٣	٨٣١هـ/١٤٢٧م	القمح الشعير	١٤٠ ٩٠	١٦٠ ١١٥	المقريزي- السلوك جـ٤ ق٢ صـ٧٧٨، العيني- عقد الجمان صـ٣٤٠.
٢٤	٨٣٢هـ/١٤٢٨م	القمح الشعير الأرز	٢٤٠ ١٨٠ ٥٠٠	٥٠٠ ٣٠٠ ١٠٠٠	الصيرفي- نزهة جـ٣ صـ١٤٨، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٦.
٢٥	٨٣٦هـ/١٤٣٢م	القمح الشعير	١٣٠ ٦٠	٢٠٠ ١٧٠	العيني- عقد الجمان صـ٤٣٥، الصيرفي- نزهة جـ٣ صـ٢٤٧.
٢٦	٨٣٧هـ/١٤٣٣م	القمح	٩٠	٢٠٠	ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٤٩٩.
٢٧	٨٣٨هـ/١٤٣٤م	القمح	١٨٠	٢٥٠	ابن حجر- إنباء جـ٣ صـ٥٥١.
٢٨	٨٣٩هـ/١٤٣٥م	القمح	١٤٠	٣٦٠	العيني- عقد الجمان صـ٤٦٧.
٢٩	٨٤٧هـ/١٤٤٣م	القمح	٢٠٠	٣٠٠	العيني- عقد الجمان صـ٦٠٣.
٣٠	٨٥٣هـ/١٤٤٩م	القمح الشعير	٢٩٠ ١٦٠	٦٠٠ ٤٠٠	أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ١٦٢، ١٧٠، السخاوي التبر المسبوك صـ٢٥٩.
٣١	٨٥٤هـ/١٤٥٠م	القمح الشعير	٥٠٠ ٢٨٠	١٢٠٠ ٨٠٠	السخاوي- التبر المسبوك صـ٣١٢، أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٢٢٠، ٢٤٢.
٣٢	٨٥٩هـ/١٤٥٤م	القمح الشعير	١٤٠ ٨٠	١٥٠ ١٣٠	أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٤٥٢، ٤٦٦.
٣٣	٨٦٠هـ/١٤٥٥م	القمح	١٢٠	٢٧٠	أبو المحاسن- حوادث الدهور جـ١ صـ٤٩٣.
٣٤	٨٦٤هـ/١٤٥٩م	القمح الشعير	٣٠٠ ٢٨٠	٦٠٠ ٤٠٠	أبو المحاسن- منتخبات من حوادث الدهور جـ٢ صـ٣٢٨، النجوم- جـ١٦ صـ١٤٢.
٣٥	٨٧٣هـ/١٤٦٨م	القمح	٤٠٠	٧٥٠	أبو المحاسن- منتخبات من حوادث الدهور جـ١ صـ٦٧٦.


رسم يوضح مقياس النيل فى العصر المملوكى الجركسى
مقياس مناسيب النيل بالأذرع والأصابع
24
23
22
21
20
19
18
17
16
15
14
13
12
11
10
785
796
797
802
806
807
811
812
821
823
824
825
827
830
837
838
845
853
854
916
رسم يوضح مقياس مناسيب النيل فى العصر المملوكى البحرى
مقياس النيل بالأذرع والأصابع
24
23
22
21
20
19
18
17
16
15
14
13
12
11
10
694
695
696
697
704
709
730
732
739
744
748
751
755
760
761
764
773
775
776
السنوات الهجرية

ثبت بالمصادر والمراجع

أولا: المخطوطات

المؤلف	سنة وفاته	مسلسل	اسم المخطوط	مكان وجوده ورقمه
(الأنصارى) – زكريا		١	تحفة الراغبين فى بيان أمر الطواعين	دار الكتب رقم ١٤١ حديث تيمور ميكرو ٢٢٢٧٣
ابن إياس- محمد بن أحمد	٩٣٠	٢	نشق الأزهار فى عجائب الأقطار	مخطوطة جامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦٣
		٣	كتاب نزهة الأمم فى العجائب والحكم	مخطوطة جامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦٣
ابن أيبك – أبوبكر بن عبدالله البكرى "	٧٦٤هـ	٤	درر التيجان وغرر تواريخ الأزمان	دار الكتب ٤٤٠٩ ميكرو ٣٨١٧٢
البكرى – محم بن أبى السرور	بعد عام ١٠٥٩هـ	٥	النزهة الزهية فى ذكر ولاة القاهرة	دار الكتب ٢٢٦٦
ابن حبيب- الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر		٦	درة الأسلاك فى دولة الأتراك	مخطوطة جامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦١
		٧	أخبار الدول وتذكار الأول أو جهينة الأخبار	دار الكتب رقم ٣٠٤ تاريخ تيمور ميكرو ٢٧٦٢٨
الحجازى – أحمد بن محمد بن على بن حسن	٨٧٥ هـ	٨	نيل الرائد فى النيل الزائد	دار الكتب ٣٨٠ جغرافيا ميكروفيلم ٤٥٨٤٤
الخالدى	٩٣٧ هـ	٩	كتاب المقصد الرفيع المنشا الحاوى إلى صناعة الإنشا	مخطوطة جامعة القاهرة ٢٤٠٤٥
الحنفى – عبدالباسط	٩٢٠هـ	١٠	الروض الباسم فى حوادث العمر والتراجم	دار الكتب رقم ٢٤٠٣ تيمور
السلامى – شهاب الدين أحمد	٩٨٩هـ	١١	كتاب مختصر التواريخ	دارالكتب ٤٣٥ تاريخ ميكرو ١٨٤٦٤

المؤلف	سنة وفاته	م	اسم الكتاب	مكانه
أبوالصفا -صلاح الدين خليل أيبك	٧٧٤	١٢	أعيان العصر وأعوان النصر	دار الكتب ١٩١٠ ميكرو ٤٠٧٠٢
العينى – بدر الدين محمود		١٣	عقد الجمان حوادث من ٧٩٩-٨٥٠ حوادث ٧٢٥:٧٤٥	معهد المخطوطات رقم ١/٣٣٤ رقم ١٧/٣٣٤
الغزالى- محمد	من علماء القرن ١١ الهجرى	١٤	تحفة الجليل فى أخبار مصر والنيل	معهد المخطوطات ٦١١ ف ٣٤٩
القلعاوى – مصطفى بن محمد		١٥	صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان	دار الكتب ٥١ تاريخميكرو ٣٦٨٠٥
الكوكبانى – عيسى بن شرف الدين بن المطهر بن شرف الدين	من علماء القرن ١١ هجرى	١٦	روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح	دار الكتب ١٢٠ تاريخ ميكرو ٨٤٢١
المؤمنى – محمد بن محمد بن بهادر	٨٧٧ هـ	١٧	فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر	مخطوطة جامعة القاهرة رقم ٢٦١٦٦
المحلى – محمد بن أحمد بن محمد سيد إبراهيم وجلال الدين السيوطى	٨٦٤	١٨	مبدأ النيل على التحرير	دار الكتب جغرافيا ٣٨١ ميكرو ٤٥٨٤٧
المقدسى – مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد	١٠٣٣	١٩	نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين	دار الكتب ٢٠٧٦ تاريخ ميكرو ٤٩٧١٢
الملوانى – أبو العباس أحمد بن يوسف		٢٠	تحفة الأحباب	دارالكتب رقم ٥٦٢٣ تاريخ
المنوفى – شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبدالسلام	٩٣١هـ	٢١	الفيض المديد فى أخبار النيل السعيد	دار الكتب ٦٦ جغرافيا ميكرو ٤٨١٠٨
ابن النقاش محمد بن على بن عبدالواحد	٧٧٣ هـ	٢٢	المذمة فى استخدام أهل الذمة	دار الكتب ٤٣١٥ ميكرو ١٠٦٥٤

المؤلف	سنة وفاته	م	اسم الكتاب	مكانه
النويرى – السكندرى محمد بن قاسم بن محمد		٢٣	الإلمام بما جرت الأحكام فيما جرت به الأيام والأمور المقضية فى واقعة الاسكندرية	دار الكتب رقم ٥٨٦٧ تاريخ ميكرو ٥٨٦٧
مؤلف مجهول		٢٤	الزهر السنية فى الملوك والخلفاء المصرية	دار الكتب ١٢٨ تاريخ
مؤلف مجهول		٢٥	ذخيرة الأعلام بتواريخ الخلفاء	دار الكتب ٢٥٤ تاريخ

ثانيا : المصادر

المؤلف	سنة وفاته	م	اسم الكتاب	اسم المحقق واسم الناشر وسنة الطبع
ابن الأثير– عز الدين أبى الحسن	٦٣٠هـ	١	الكامل فى التاريخ	دارصار بيروت ١٩٨٢
ابن أجا – شمس الدين محمد بن محمود بن خليل الحلبى	٨٨١ هـ	٢	تاريخ الأمير يشبك الظاهرى	تحقيق عبدالقادر طليمات دار الفكر العربى
ابن الأخوة – محمد بن محمد بن أحمد	٧٢٩هـ	٣	معالم القربة فى أحكام الحسبة	عنى بتصحيحه روبن ليوى مكتبة المتنبى القاهرة
ابن إياس	٩٣٠	٤	بدائع الزهور فى وقائع الدهور	محمد مصطفى زيادة الهيئة المصرية العامة للكتاب
ابن أيبك الدوادارى		٥	كنز الدرر وجامع الغرر الجزء التاسع	تحقيق هانس روبرت رويمر
أبو بكر بن عبدالله ابن بطوطة	٧٧٩	٦	رحلة ابن بطوطة تقديم كرم البستانى	دار صادر بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٢
بيبرس الدوادار نائب السلطنة فى مصر	٧٢٥	٧	زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ج ٩	تحقيق زبيدة محمد عطا
		٨	التحفة المملوكية فى تاريخ دولة المماليك البحرية	عبدالحميد صالح حمدان الدار المصرية اللبنانية ط الأولى ١٩٨٧

المؤلف	الوفاة	م	الكتاب	التحقيق والطبعة
		[illegible]	[illegible] الأخبار او اللطائف فى أخبار الخلائف	عبدالحميد صالح حمدان ط الأولى ١٩٩٣
ابن تغرى بردى جمال الدين أبو المحاسن يوسف	٨٧٤هـ	١٠	منتخبات من حوادث الدهور ج ١	تحقيق الأستاذ فهيم شلتوت المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ١٩٩٠م
		١١	منتخبات من حوادث الدهور ج ٢، ج ٣	تحقيق وليام ببر ١٩٣١ و ١٩٤٢
		١٢	المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى	تحقيق محمد محمد أمين الهيئة المصرية ١٩٨٥
		١٣	النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة من ج ١ : ج ١٢ ج ١٣ ١٩٧٠م ج ١٤ ١٩٧١م ج ١٥ ١٩٧١ م ج ١٦ ١٩٧٢ م	 * دار الكتب المصرية * تحقيق فهيم شلتوت * تحقيق فهيم شلتوت و جمال محرز * ابراهيم طرخان * جمال الدين الشيال وفهيم شلتوت
ابن جبير		١٤	رحلة ابن جبير	دار صادر بيروت ط الثانية ١٩٨٨م
ابن حبيب	٧٧٩هـ	١٥	تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه ج ١ ج ٢ ج ٣	تحقيق محمد محمد أمين ١٩٧٦ وزارة الثقافة ١٩٨٢ الهيئة المصرية ١٩٨٦م الهيئة المصرية العامة للكتاب
ابن حجر– شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن على	٨٥٢	١٦	الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة	تصحيح سالم الكرنكوى الألمانى دار الجيل بيروت ١٩٩٣م

المؤلف	الوفاة	م	الكتاب	التحقيق والطبعة
		١٧	إنباء الغمر بأنباء العمر ج ١: ج ٣ ج ٨ : ج ٩	تحقيق حسن حبشى ط المجلس الاعلى للشئون الأسلامية . ط وزارة المعارف الهندية ١٩٨٦ م
الحموى – ياقوت – شهاب الدين بن أبى عبدالله		١٨	معجم البلدان	الطبعة الاولى ١٩٠٦م
ابن خلدون – عبدالرحمن بن محمد	٨٠٨ هـ	١٩	مقدمة ابن خلدون	ط مكتبة دار ابن خلدون الاسكندرية
		٢٠	العبر وديوان المبتدأ والخبر	مؤسسة جمال للطباعة والنشر
الذهبى – شمس الدين ابن أحمد بن أحمد		٢١	سير أعلام النبلاء	تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ط ١ – ١٩٨٤ م
ابن زنبل – أحمد الرمال	٩٦٠ هـ	٢٢	آخرة المماليك	تحقيق عبدالمنعم عامر
ابن سباط – حمزة بن أحمد بن عمر	٩٢٦ هـ	٢٣	صدق الأخبار المعروف بتاريخ ابن سباط	تحقيق عمر عبدالسلام تدمرى – جروس برس ١٩٩٣ م
السبكى– تقى الدين	٧٥٦هـ	٢٤	معيد النعم ومبيد النقم	تحقيق محمد على النجار ١٩٤٨ ط جماعة الأزهر
السخاوى – شمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن أبى بكر	٩٠٢ هـ	٢٥	الضوء اللامع لأهل القرن التاسع	مكتب الحياة – بيروت – لبنان
		٢٦	كتاب التبر المسبوك فى ذيل السلوك	المطبعة الأميرية بولاق ١٨٩٦ م
السيوطى	٩١١هـ	٢٧	حسن المحاضر فى أخبار مصر والقاهرة	نشر محمد أبو الفضل ابراهيم – دار احياء الكتب

المؤلف	الوفاة	م	الكتاب	التحقيق / الناشر
ابن سعيد الأندلسى		٢٨	النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب	تحقيق حسين نصار – مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م
ابوشامة		٢٩	عيون الروضتين فى أخبار الدولتين	أحمد البيسومى دمشق ١٩٩١م
ابن شداد – عز الدين محمد بن على بن ابراهيم	٦٨٤ هـ	٣٠	تاريخ الملك الظاهر	اعتناء أحمد حطيط دار النشر فرانز شتايز ١٩٨٣م
الشرقاوى (عبدالله)	١٧٩٨م	٣١	تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الملوك والسلاطين	رحاب عبدالحميد مكتبة مدبولى
الصيرفى – الخطيب الجوهرى على بن داود	٨٤٢هـ	٣٢	نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان	تحقيق حسن حبشى ١٩٧٣م
ابن طولون – شمس الدين محمد		٣٣	مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان	محمد مصطفى المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة
ابن عبدالظاهر – القاضى محيى الدين	٦٩٢	٣٤	الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر	عبدالعزيز الخويطر الرياض ط الأولى ١٩٧٦م
		٣٥	شريف الأيام والعصور فى سيرة الملك المنصور قلاوون	مراد كامل ط الشركة العربية للطباعة والنشر ١٩٦١م
العماد الكاتب الأصفهانى	٥٨٣هـ	٣٦	سنا البرق الشامى اختصار الفتح بن على البندارى من كتاب البرق الشامى	فتحية النبراوى مكتبة الخانجى ١٩٧٩ م
ابن العماد الحنبلى – أبو الفلاح عبدالحى	١٠٨٩	٣٧	شذرات الذهب فى أخبار من ذهب	دار الكتب العلمية بيروت – لبنان

المؤلف	الوفاة	م	الكتاب	التحقيق / الناشر
العينى – محمود بدر الدين العينى	٨٥٥هـ	٣٨	السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودى	فهيم شلتوت – دار الكاتب العربى ١٩٦٧ م
		٣٩	عقد الجمان حوادث من ٦٤٨: ٧٠٧ هـ	تحقيق محمد محمد أمين الهيئة المصرية العامة
			حوادث من ٧٨٤ : ٨٠١	تحقيق محمد عبدالحميد راغب
			حوادث من ٨١٥: ٨٢٤ حوادث من ٨٢٤: ٨٥٠	تحقيق عبدالرازق القرموط – مطبعة الزهراء للاعلام العربى
أبو الفدا – عماد الدين إسماعيل بن الفرات		٤٠	تاريخ ابن الفرات	قسطنطين رزيق ١٩٣٦
ابن قاضى شهبة – تقى الدين ابوبكر بن أحمد	٨٥١هـ	٤١	تاريخ ابن قاضى شهبة المجلد الثانى والثالث	عدنان درويش المعهد العلمى الفرنسى بدمشق ١٩٩٤م
القلقشندى – أبو العباس أحمد		٤٢	صبح الأعشى فى صناعة الإنشا	دار الكتب المصرية ١٩٣٨ م
الكندى – محمد بن يوسف		٤٣	ولاة مصر	حسين نصار – دار صادر بيروت
المقريزى – تقى الدين أحمد بن على بن عبدالقادر	٨٤٥ هـ	٤٤	المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار	الناشر مكتبة الآداب عن طبعة النيل
		٤٥	إغاثة الأمة بكشف الغمة	محمد مصطفى زيادة ، جمال الدين الشيال ، لجنة التأليف ١٩٤٠ م
		٤٦	كتاب المقفى الكبير سبعة أجزاء	محمد اليعلاوى دار الغرب الاسلامى ١٩٩١م
		٤٧	السلوك لمعرفة دول الملوك ، جزء ١ ، ٢ جزء ٣، ٤	• محمد مصطفى زيادة • سعيد عاشور

		٤٨	اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا	طبعة المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ١٩٧١م
ابن مماتى – الأسعد ابن مماتى	٦٠٦هـ	٤٩	قوانين الدواوين	عزيز سوريا عطية مكتبة مدبولى ١٩٩١م
ابن ميسر – تاج الدين محمد بن على ابن يوسف	٦٧٧هـ	٥٠	المنتقى من أخبار مصر انتقاه المقريزى	أيمن فؤاد سيد – المعهد العلمى الفرنسى
النويرى – شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب	٧٣٣هـ	٥١	نهاية الأرب فى فنون الأدب ، ج ٣٠ ، ١٩٩٠ ج ٣١ ، ١٩٩٢ م	محمد عبدالهادى شعيره مراجعة محمد مصطفى زيادة
اليافعى – محمد بن عبدالله بن أسعد بن على	٧٦٨هـ	٥٢	مرآة الجنان وعبرة اليقظان فى معرفة مايعتبر من حوادث الزمان	السيد الباز العرينى ط الأولى حيدر آباد الدكن ١٣٣٨ هـ

ثالثا: المراجع العربية والمترجمة :

ابراهيم (شحاته عيسى)

١- القاهرة – سلسلة الالف كتاب (١٨٤) – دار الهلال.

أبوزيد (سهام مصطفى) دكتورة

٢- الحسبة (مصر الاسلامية من الفتح العربى الى نهاية العصر المملوكى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م .

الاسكندرى (عمر ، أ.ج سفدج)

٣- تاريخ مصر الى الفتح العثمانى ، مكتبة مدبولى ١٩٩٠م

اسماعيل (محمد حمزة) دكتور

٤- السلطان المنصور قلاوون تاريخ أحوال مصر فى عهده . كلية الآثار – جامعة القاهرة ، مكتبة مدبولى ١٩٩٣م .

أشتور . آ

٥- التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط فى العصور الوسطى .ترجمة عبدالهادى عبله ، دار قتيبة – دمشق ١٩٨٥م.

أمين (محمد محمد) دكتور

٦- الأوقاف والحياة الاجتماعية فى عصر سلاطين المماليك ٦٤٨-٩٢٣ هـ – ١٢٥٠-١٥١٧م .

مطبعة دار النهضة العربية ، ط الأولى ١٩٨٠.

٧- فهرست وثاق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك ، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية.

أندريه(ريمون)

٨- القاهرة تاريخ حاضرة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ترجمة لطيف فرج ١٩٩٣.

انستانس (الكرملى)، الأب

٩- النقود العربية والاسلامية وعلم النميات – مكتبة الثقافة الدينية – ط الثانية ١٩٨٧.

أوليج (فولكوف):

١٠- القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة ، ترجمة أحمد صليحة ، الألف كتاب الثانى ١٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٦م .

إيرا (الابدوس)

١١- مدن اسلامية فى عهد المماليك ، ترجمة على ماضى ، المكتبة الأهلية - بيروت ط الثانية ، ١٩٨٧م.

الأيوبى (الياس)

١٢- تاريخ مصر الاسلامية من الفتح العربى سنة ٦٤٠م الى الفتح العثمانى سنة ١٥١٧م ، الجزء الأول من سنة ٢٠: ٢٥٤ مكتبة الرغائب بمصر عام ١٩٣٢.

برتولد(شبولر)

١٣- العالم الاسلامى فى العصر المغولى ترجمة خالد أسعد عيسى ، دار حسان ، دمشق ، د الأولى ١٩٨٢.

البنا (أحمد عبدالمنعم) دكتور

١٤- الأزمات والسياسات النقدية ط الثانية ١٩٥٢ ، مكتبة النهضة المصرية.

جورج (كيرك)

١٥- موجز تاريخ الشرق الأوسط ، ترجمة عمر الاسكندرى ، سلسلة الألف كتاب (١١٤) مركز كتب الشرق الأوسط ١٩٥٧م .

جومار

١٦- وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل ، من كتاب وصف مصر ،ترجمة أيمن فؤاد سيد، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، ط الأولى ١٩٨٨.

الحجى (حياة ناصر) دكتوره

١٧- أحوال العامة فى حكم المماليك ٦٧٨- ٧٨٤ هـ ١٢٧٩-١٣٨٢م دراسة فى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ط الأولى ، الكويت ١٩٨٤، الناشر شركة كاظمة للنشر والترجمة .

١٨- أنماط من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى سلطنة المماليك فى القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، الكويت ١٩٩٥م .

حسن (على ابراهيم) دكتور

١٩- مصر فى العصور من الفتح العربى الى الفتح العثمانى ، ط الرابع ١٩٥٤م ، مكتبة النهضة المصرية.

٢٠- دراسات فى تاريخ المماليك البحرية وفى عصر الناصر محمد بوجه خاص. مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٤ .

حمادة (محمد ماهر) دكتور

٢١-الوثائق السياسية والادارية للعصر المملوكى ٦٥٦- ٩٢٢/١٢٥٨: ١٥١٦م دراسة ونصوص ، مؤسسة الرسالة ط الأولى ١٩٨٠م .

الحويرى (محمود محمد) دكتور

٢٢- مصر فى العصور الوسطى دراسة فى الأوضاعالسياسية الحضارية ، ط الأولى ١٩٩٦م عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية .

الخربوطلى (على حسن)

٢٣- مصر العربية الاسلامية السياسية والحضارة فى مصر فى العصر العربى الاسلامى من الفتح العربى الى الفتح العثمانى ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٣م .

ديزموند (ستيوارت)

٢٤- القاهرة ، ترجمة يحيى حقى ، دار المعارف ١٩٨٧.

ديفونشير السيدة ر. ل :

٢٥- بناء القاهرة الاسلامية ، ترجمة محمد سعيد السيد ، دار النشر شندلر ، القاهرة .

عبدالرازق أحمد :

٢٦- البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرشوة) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م.

الرافعى (عبدالرحمن)

٢٧- مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى حتى الغزو العثمانى ، دار النهضة ، ط الأولى ١٩٧٠م.

ربيع (حسنين محمد) دكتور

٢٨- النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين ، دار النهضة العربية ١٩٩٠م.

رمضان (هويدا عبدالعظيم) دكتورة

٢٩- المجتمع فى مصر الاسلامية من الفتح العربى الى العصر الفاطمى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤ م .

الريس (محمد ضياء الدين) دكتور

٣٠- الخراج والنظم الحالية للدولة الاسلامية ط الثالثة ١٩٦٩ ، دار المعارف

زقلمه (أنور)

٣١- المماليك فى مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٥.

زكرى (أنطون)

٣٢- النيل فى عهد الفراعنة والعرب ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ط الأولى ١٩٩٥م.

زكى (عبدالرحمن) دكتور

٣٣- القاهرة تاريخها وآثارها ٩٦٩- ١٨٢٥ من جوهر القائد الى الجبرتى ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦م .

٣٤- موسوعة الجيوش الاسلامية ، الجيش المصرى فى العصر الاسلامى من عين جالوت الى رشيد ج ٢ ، مطبعة الكيلانى ١٩٧٠.

ستانلى (لينول)

٣٥- سيرة القاهرة ، ترجمة حسن ابراهيم حسن وآخرين ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٠م.

سرور (محمد جمال الدين) دكتور

٣٦- دولة الظاهر بيبرس فى مصر ، دار الفكر العربى ١٩٩٣.

٣٧- دولة بنى قلاوون فىمصر ، الحالة السياسية والاقتصادية فى عهدها بوجه خاص ، دارالفكر العربى .

٣٨- الظاهر بيبرس وحضارة مصر فى عصره ، مطبعة دار الكتب ١٩٣٨.

سعيد (رشدى) دكتور

٣٩ - نهر النيل نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل ، دار الهلال.

سلطان (عبدالمنعم) دكتور

٤٠- المجتمع المصرى فى العصر الفاطمى دراسة تاريخية وثائقية، دار المعارف ١٩٨٥م .

السويفى (مختار) الكاتب الصحفى

٤١- مصر والنيل فى أربعة كتب عالمية ، الدار المصرية اللبنانية ، ط الثالثة ١٩٩٦م.

سيد (أيمن فؤاد) دكتور

٤٢- الدولة الفاطمية فىمصر تفسير جديد ، الدار المصرية اللبنانية ، ط الأولى ١٩٩٢م.

شبارو (عصام محمد) دكتور

٤٣- السلاطين فى المشرق العربى معالم ودورهم السياسى والحضارى ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٩٤م.

الشيال (جمال الدين) دكتور

٤٤- تاريخ مصر الاسلامية الجزء الثانى ، العصران الأيوبى والمملوكى ، دار المعارف ١٩٦٧م .

صالح (محمد أمين) دكتور

٤٥- النظام المالى والاقتصادى فى الاسلام ، مكتبة نهضة الشرقة ، ط الأولى ١٩٨٤م .

صامويل (برنار)

٤٦- وصف مصر الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، الجزء الثالث ، الموازين والنقود ، ترجمة زهير الشايب ، ١٩٨٠.

الصاوى (أحمد السيد) دكتور

٤٧ - مجاعات مصر الفاطمية أسباب ونتائج ، دار التضامن، بيروت ، د الأولى ١٩٨٨م .

الصياد (محمد محمود) دكتور

٤٨- دراسات عن المقريزى مجموعة أبحاث، أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية كما صورها المقريزى ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧١م.

٤٩- مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ١٣٨٢-١٥١٧م ، مكتبة النهضة المصرية - الألف كتاب ٢٧٩.

عاشور (سعيد عبدالفتاح) دكتور

٥٠ - دراسات فى تاريخ الحضارة الاسلامية العربية - دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ط . الأولى ١٩٩٦.

٥١- الظاهر بيبرس ، سلسلة أعلام العرب ، ط ٦٣.

٥٢- العصر المماليكى فى مصر والشام ، ط الثالثة ١٩٩٤، مكتبة الأنجلو المصرية.

٥٣- المجتمع المصرى فى زمن سلاطين المماليك ، دار النهضة المصرية ، ط الأولى ١٩٦٢م .

٥٤- مصر والشام فى عصر الأيوبيين والمماليك ، دار النهضة ا لعربية ، بيروت ، بدون تاريخ .

٥٥- مصر فى عصر دولة ا لمماليك البحرية ، الألف كتاب (٢٢٧) ، مكتبة النهضة ، ط ١٩٥٩م .

٥٦- موسوعة الحضارة العربية الاسلامية ، المجلد الثالث ، نظم الحكم والادارة فى عصر الأيوبيين والمماليك ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

عبدالتواب (عبدالرحمن محمود) دكتور

٥٧- قايتباى المحمودى ، سلسلة الأعلام (٢٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.

عبدالدايم (عبدالعزيز محمود) دكتور

٥٨- الرق فى مصر فى العصور الوسطى ، مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٣.

العدوى (ابراهيم أحمد) دكتور

٥٩- الشرق الاسلامى فى العصر الحديث ، مكتبة الشباب ١٩٨٩م.

العرينى (السيد الباز) دكور

٦٠- المماليك (الفروسية فى مصر فى عصر سلاطين المماليك ١٢٥٠-١٥١٧هـ). دار النهضة العربية، بيروت .

عطية (عزيز سوريال) دكتور

٦١- الحروب الصليبية وتأثيرها على العلاقات بين الشرق والغرب ،ترجمة فيليب صابر سيف ، دار الثقافة، ط الثانية .

علي (عبدالله) دكتور

٦٢- مصر الاسلامية وتاريخ الخطط المصرية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط الثانية ١٩٦٩ ، الناشر مكتبة الخانجى - القاهرة.

قاسم (قاسم عبده) دكتور

٦٣- أهل الذمة فى مصر فى العصور الوسطى ، دراسة وثائقية ، دار المعارف ١٩٧٧م.

٦٤- دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ، ط الثانية ، ١٩٨٣م.

٦٥- أثر الحروب الصليبية فى العالم العربى ، موسوعة الحضارة العربية الاسلامية ، المجلد الثالث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط الأولى ١٩٨٧م.

٦٦- النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ، ط الأولى ١٩٧٨م.

٦٧- اليهود فى مصر من الفتح العربى حتى الغزو العثمانى ، دارالفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ط الأولى ، ١٩٨٧م .

كاشف (سيدة اسماعيل) دكتور

٦٨- مصر فى عصر الطولونيين والاخشيديين ، سلسلة الألف كتاب (٢٨٥)، مكتبة الانجلو .

٦٩- مصر فى عصر الولاة ، تاريخ المصريين ١٤ ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٨ .

٧٠- مصر فى فجر الاسلام ، دار الفكر ١٩٤٧م .

٧١- مناهج التاريخ الاسلامى ومناهج البحث فيه .

ماجد (عبدالمنعم) دكتور

٧٢- التاريخ السياسى لدولة سلاطين المماليك فى مصر دراسة تحليلية للازدهار والانهيار ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٨م.

٧٣- طومان باى آخر سلاطين المماليك فى مصر ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٨م.

٧٤- ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها فى مصر ، دار الفكر العربى ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٤م.

٧٥- نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر ، دراسة شاملة لنظم البلاط ورسومه ، ط الثانية ١٩٨٢م ، مكتبة الانجلو المصرية.

مبارك (على باشا)

٧٦- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ط الثانية عن طبعة بولاق ١٣٠٥ هـ ، الهيئة المصرية العامة ١٩٨٧م.

محمد (عبدالرحمن فهمى) دكتور

٨٠- النقود العربية ماضيها وحاضرها ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٤.

محمد (حمدى عبدالمنعم) دكتور

٨١- دراسات فى تاريخ الأيوبيين والمماليك ، ١٩٩٦ دار المعرفة الجامعية.

محمد (محمد أحمد) دكتور

٨٢- الأحداث السياسية فى مصر الاسلامية منذ الفتح العربى حتى سقوط الدولة الفاطمية ٢٠: ٥٦٧هـ ، دار الفكر العربى ، ط الأولى ١٩٩٥م .

محمود (حسين أحمد) دكتور

٨٣- حضارة مصر الاسلامية فى العصر الطولونى ، دار الفكر العربى بدون تاريخ .

مصيلحى (فتحى محمد)

٨٤- تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى ، مطبعة دار المدينة المنورة ١٩٨٨.

المناوى (محمد حمدى) دكتور

٨٥- نهر النيلى فى المكتبة العربية ، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦م .

ناصف (أحمد عبدالسلام) دكتور

٨٦- الشرطة فى مصر الاسلامية ، الزهراء للاعلام العربى ، ط الأولى ١٩٨٧م .

ول (ديورانت)

٨٧- قصة الحضارة - ترجمة محمد بدران ، الجزء الثانى من المجلد الرابع ، ص ١٣، دار الجيل ، بيروت ، لبنان .

وليم (موير)

٨٨- تاريخ دولة المماليك فى مصر ، ترجمة محمود عابدين ، وسليم حسن ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ط الأولى ١٩٩٥م.

******

رابعا : الدوريـــــات :

اسماعيل (عبدالجواد صابر) دكتور

١- الأزهر صرح المعارضة الاسلامية ، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الازهر ، العدد السابع ،.١٩٨٩.

البيومى (محمد رجب)

٢- من تاريخ المماليك ، مصر تحتفل بالمولد النبوى ، الأزهر ، مج ٣٣، ج ٣ ،١٣٨١هـ، ١٩٦١م .

تدمري (عمر عبدالسلام)

٣- فتح قبرص فى عصر المماليك، العربى، العدد ٢٥٢، نوفمبر ١٩٧٩م .

الحجى (حياة ناصر) دكتورة

٤- الأوضاع السياسية والاقتصادية فى حكم المؤيد شيخ فى سلطنة المماليك ٨١٥هـ - ٨٢٣هـ / ١٤١٢-١٤٢٠م . المجلة العربية للعلوم الانسانية ، تصدر عن مجلس النشر العلمى ، جامعة الكويت ، العدد السادس والثلاثون ، المجلد التاريخ ، السنة التاسعة ١٩٨٩.

٥- المجاعة والطاعون وأثرها على سلطنة المماليك فى الفترة مابين عامى ٦٩٤-٦٩٥هـ/١٢٩٤-١٢٩٥م. ، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد ٧ ، سنة ١٩٨٤م.

خفاجي (أحمد عبدالحميد) دكتور

٦- طبقة التجار فى مصر فى عصردولة المماليك ، آداب طنطا ١٩٨٢.

سراج (أحمد سيد) دكتور

٧- الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية فى مصر المملوكية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع عشر ، ١٩٦٨، ج ١٤.

ذكرى (حسن) دكتور

٨- أبرز مظاهر الحياة الثقافية والأدبية في العصر المملوكى ، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، العدد السابع ، ١٩٨٩م.

زيان (محمد رجائى) دكتور

٩- الاقطاع العسكرى في العهدين المملوكى والعثمانى ، الدارة السنة ١٤، عدد ٢ ، ١٩٨٨.

زيادة (نقولا)

١٠- الأسـواق الاســلامية ، المقتطـف ، م ١٠٣ ، ج ٢ ، يوليـو ١٩٤٣.

زيادة (محمد مصطفى) دكتور

١١- دراسات فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب، للحلقة الدراسية الأولى ١٩٦١م .

١٢- نهاية السلاطين المماليك فى مصر ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع ، العدد الأول، مايو ١٩٥١م.

الشيال (جمال الدين محمد) دكتور

١٣- صفحة من الحياة الاقتصادية فى مصر الاسلامية ، مجلة الثقافة سنة ١٩٤٠، عدد من ٩٧-٩٩.

الصالح (محمد احمد) دكتور

١٤- التسعير فى نظام الشريعة الاسلامية ، مجلة البحوث الاسلامية، العدد الرابع ، ١٣٩٨هـ.

عاشور (سعيد عبدالفتاح) دكتور

١٥- أرمينية الصغرى ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ج١٣ ، ١٩٦٧.

١٦- بعض اضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة، الجمعية المصرية التاريخية ، ج ١٤ ، ١٩٦٨.

١٧- الحصار الاقتصادى على مصر زمن الحروب الصليبية ، المجلة المصية للعلوم السياسية ، اكتوبر ١٩٦٢.

١٨- صور من مجتمع القاهرة والعصور الوسطى ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الثامن عشر ١٩٧١م.

١٩- مع البقايا الصليبية الأخيرة فى بلاد الشام العربى ، العدد ٣٩٧، ديسمبر ١٩٩١م .

٢٠- نساء القاهرة فىعصر سلاطين المماليك ، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، مارس - ابريل ١٩٦٩م الجزء ا لثانى ، ١٩٧١م.

عثمان (محمد عبدالستار)

٢١- المدينة الاسلامية ، عالم المعرفة ، ١٢٨، سنة ١٩٨٨.

العرينى (السيد الباز)

٢٢- الحسبة والمحتسبون فى مصر ، الجمعيةالتاريخية .

فرانسيس (مورلابيه)

٢٣- صناعةالجوع (خرافة الندرة) ترجمة أحمد حسان ، عالم المعرفة ، ٦٤، ١٩٨٣م.

فهمى (حسين) دكتور

٢٤- نقد لكتاب اغاثة الأمة بكشف الغمة ، مجلة كلية الآدابت ، جامعة الاسكندرية ، المجلد العاشر ، ١٩٥٦م .

قاسم (عبده قاسم) دكتور

٢٥- تحقيق الوثيقة ٢٥٢ من وثائق دير سانت كاترين ، الجدمعية التاريخية ، ج ٢٥، ١٩٧٨.

٢٦- صور من الحياة اليومية فى القاهرة ، عصر سلاطين المماليك، مجلة العربى ، العدد ٣٧٩- يونيو ١٩٩٠م .

٢٧- ماهية الحروب الصليبية ، عالم المعرفة ، عدد ١٤٩، ١٩٩٠.

قرون (السيد حسن) الشيخ

٢٨- السلطان الغورى بين العرب والعربان ، الأزهر ، ج ١٢ ، سنة ٦٣، ١٤١١ هـ يونية ١٩٩١م .

كاشف (سيدة اسماعيل) دكتورة

٢٩- دراسات في النقود الاسلامية ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ج ١٢ ، ١٩٦٤-١٩٦٥م .

لبيب (صبحى) دكتور

٣٠- التجارة الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى ، المجلة التاريخية ، ج ٤ ، عدد ٢، ١٩٥٢.

المصرى (جابر سلامة) دكتور

٣١- قاضى القضاة فى مصر ،مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد ٣١، عام ١٩٨٣/٨٢.

مكى (الطاهر أحمد) دكتور

٣٢- رمضان فى مصر المملوكية ، الهلال ١٩٨٨ مايو .

مؤنس (حسين) دكتور

٣٣- الحضارة ، عالم المعرفة ، العدد ١ ، ١٩٧٨.

٣٤- سفارة بدر ومارتيرد أنجلاريا ، سفير الملكين الكاثوليكيين الى الغورى ١٥٠١-١٥٠٢ ، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، ج ١ ، ١٩٦٩.

أحمد (أميرة ابراهيم)

١- الأوضاع الادارية والاقتصادية فى الدولتين الفاطمية والايوبية دراسة تاريخية مقارنة ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ، ١٩٩٠ ، اشراف د. ابراهيم أحمد العدوى .

اسماعيل (البيومى)

٢- المصادرات فى عصر سلاطين المماليك ، رسالة دكتوراه ، آداب المنصورة ، ١٩٩٥م .

باقة (رشيد)

٣- العلاقات التجرية بين فلورنسا وسلطنة المماليك فى القرن الخامس عشر الميلادى ، ماجستير بآداب القاهرة ١٩٨٩ ، اشراف د. حسنين محمد ربيع .

حسين (حسين مصطفى)

٣- طوائف الحرفيين ودورهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى مصر الاسلامية ، آثار القاهرة ، رسالة دكتوراه ، ١٩٨٧م .

حسن (عبدالخالق)

٥- النظم القضائية بمصر فى عصر سلاطين المماليك ، دار العلوم ، دكتوراه، ١٩٨١م ، أشراف أ.د. على حبيبه .

خطاب (حنفى محمود)

٦- الحركات الداخلية فى الدولة المملوكية الأولى ، ماجستير ، ١٩٤٩ بآداب القاهرة ، اشراف محمد مصطفى زيادة .

خطاب (عبدالعظيم حامد)

٧- قانصوه الغورى ونهاية الدولة المملوكية فى مصر والشام ، دكتوراه آداب عين شمس ١٩٧٣م ، اشراف أ.د. حسن حبشى .

خليل (حمدى مصطفى)

٨- الحروب الصليبية فى المشرق الاسلامى والأندلس ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ١٩٩٧م .

النجار (محمد رجب) دكتور

٣٥ - حكايات الشطار والعيارين فى التراث العربى ، عالم المعرفة، عدد ٤٥ سبتمبر سنة ١٩٨١.

٣٦- الشعر الشعبى الساخر فى عصور المماليك ، عالم الفكر ، المجلد الرابع عشر ، عدد ١ ، ١٩٨٣م.

وصفى (مصطفى)

٣٧- الحسبة والنظام الادارى ، مجلة البحوث الاسلامية ، الادارة العامة لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد - الرياض ن العدد ٢ ، ١٣٩٦.

سعيد (ابراهيم حسن)

٩- الجيش فى عصر سلاطين المماليك ، ماجستير بآداب القاهرة ، ١٩٧٣، اشراف أ.د. سعيد عاشور.

سليمان (أحمد عبدالكريم)

١٠ - الحياة الزراعية فىمصر فى العصر المملوكى ، ماجستير بآداب القاهرة ، ١٩٧٢، اشراف د. سعيد عاشور .

السليمان (على بن حسين)

١١- علاقة مصر بالحجاز زمن سلاطين المماليك ، ماجستير بآداب القاهرة ، اشراف د. سعيد عاشور .

السيد (النبوى عبدالله)

١٢- مصر فى عهد الناصر فرج بن برقوق ٨٠١ - ٨١٥هـ /١٣٩٩-١٤١٢م، ماجستير مخطوطة بكلية اللغة العربية بالأزهر ١١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

صالح (محمد أمين)

١٣- التنظيمات الحكومية لتجارة مصر فى عصر المماليك الجراكسية ، دكتوراه بآداب عين شمس ١٩٧٠، اشرادف د. حسن حبشى .

صادق عبدالرحمن أمين :

١٤- الدولة المملوكية فى مصر أيام سلالة الناصر محمد بن قلاوون ، من ٧٤١-٧٨٤هـ/ ١٣٤٠-١٣٨٢م ، دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية ، جامعة الازهر رقم ١٨٥٠، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

عباس (فخرى حامد)

١٥- الحياة الاقتصادية فى مصر العليا خلال العصر المملوكى ، ماجستير دار العلوم ، اشراف د. أحمد شلبى .

عبدالجليل (حسن أحمد)

١٦- المعممون ودورهم فى مصر عصر سلاطين المماليك ، ماجستير بآداب القاهرة ١٩٩٥ ، اشراف سعيد عاشور.

عبدالرحمن (منى ابراهيم)

١٧- السفارات الاجنبية فىمصر على عصر سلاطين المماليك - ماجستير بآداب القاهرة ، ١٩٧٥م، اشراف د. سعيد عاشور .

عبدالعاطى (عبدالغنى محمود)

١٨- التعليم فى مصر زمن الأيوبيين والمماليك ، ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٧٥، اشراف د. سعيد عبدالفتاح عاشور.

عبدالله (يسرى أحمد)

١٩- الفقهاء والعامة فى مصر والشام فى القرنين السادس والسابع الهجريين ، دراسة تاريخية مقارنة ،رسالة دكتوراه ١٩٩٦م ، دار العلوم ، اشراف د. حسن على حسن .

عطيه (عبدالرؤوف أحمد)

٢٠- الأشرف خليل بن قلاوون ، م . آداب القاهرة .

على (محمود محمد)

٢١- اسوان فى العصور الوسطى ، ماجستير آداب القاهرة ، ١٩٧٢ ، اشراف د. سعيد عبدالفتاح عاشور.

على (محاسن محمد)

٢٢- الطبقات الدنيا فى ا لقاهرة فى عصر دولة المماليك ٦٤٨ -٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م ، آداب عين شمس ١٩٩١، ماجستير، اشراف أ.د. أحمد زمضان أحمد .

عمر(على محمد)

٢٣- دولة الظاهر برقوق وأسرته فى مصر ، دار العلوم ، اشراف د. ابراهيم العدوى .

عوض الله (محمد الشيخ الأمين)

٢٤- أسواق القاهرة منذ العصر الفاطمى حتى نهاية عصر المماليك، دكتوراه، كلية البنات عين شمس ، ١٩٨١، اشراف د. على حسنى الخربوطلى.

القاسمى (ليلى محمد)

٢٥- الفيوم فى العصور الوسطى بين القرنين الثانى عشر والسادس عشر ، ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٧٩م ، اشراف د. محمد محمد أمين .

محمد (أحمد محمد)

٢٦- الوضع الاقتصادى فى مصر فى عصر الدولة المملوكية الأولى ، آداب عين شمس ١٩٧٢م ، دكتوراه ، اشراف د. حسن حبشى .

محمد (اسماعيل عبدالمنعم)

٢٧- الأمراض الاجتماعية بين الطبقة الارستقراطية المملوكية فى عصر زمن المماليك البحرية ، ٦٤٨ - ٧٨٤ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢ ، رسالة ماجستير آداب عين شمس ١٩٨٨.

محمد (عفاف سيد)

٢٨- علاقة البندقية بمصر والشام من بداية القرن الثانىعشر حتى نهاية الرابع عشر حتى نهاية الرابع عشر الميلاديين ، دكتوراه ، آداب القاهرة، ١٩٧٧، اشراف د. حسنين محمد ربيع .

محمد (محمد حسن)

٢٩- الأسرة المصرية فى عصر سلاطين المماليك ٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م ، رسالة ماجستير ، آداب الزقازيق ، ١٩٨٩، اشراف د. قاسم عبده قاسم .

المصرى (جابر سلامه)

٣٠- الزراعة فى مصر فى عهد الايوبيين والماليك ، ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٧٤م ، اشراف : سعيد عبدالفتاح عاشور .

مصطفى (لبيبة ابراهيم)

٣١- الرقيق وتجارته فىمصر والشام فى عصر دولة سلاطين المماليك ، م آداب القاهرة، ١٩٩٣م ، أشراف أ.د. سعيد عاشور.

ميخائيل (جرجس فام)

٣٢- السلطان جقمق وحالة مصر فى عصره ، ٨٤٢هـ- ٨٥٧هـ/ ١٤٣٨-١٤٥٣م ، اشراف سعيد عاشور ، آداب القاهرة .

خامسا: المراجع الأجنبية:

Bernard G. Weiss Arnold H. Green	1	The Arab Lands in the Age of the Mamluks	A survey of Arab History Revijed Edition 1985
Bulletin of the school of oriental and African studies, London 1953	2	Studies on the structure of the Mamluk Army I	David Agolan
Bulletin of the school of oriental and African studies, London 1953	3	Studies on the structure of the Mamluk Army II	David Agolan
By A.V. Poliale	4	Some notes on the feudal system of the Mamluks	The journal of the Royal ajiatic-society of great leritain and Ireland 1937
A.S. Ehrenkrutz	5	Contributions to the knowledge of the fixed administration of Egypt in the Middle-Ages	Bulletin of the school of Oriental and African studies, University of London 1954
P.M. Holt	6	The Sultanate of Al-Mansur Lachin	Bulletin of the school of Oriental and African studies, University of London 1973
Iram Laple Dus	7	The grain-economy of mamluk Egypt	Journal of the economic and social history of the orient part II January 1969
R.S.tephen Humphregs	8	Islamic History	The American University in Cairo

الفهرس

ثبت بالمصادر والمراجع

صدر فى هذه السلسلة

- مصطفى كامل فى محكمة التاريخ،
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢، ١٩٩٤.

- على ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧.

- ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧.

- التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة،
د . محمد نعمان جلال، ١٩٨٧.

٥ - غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى،
د. علية عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧.

- هؤلاء الرجال من مصر جـ١،
لمعى المطيعى، ١٩٨٧.

٧- صلاح الدين الأيوبى،
د . عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧.

٨- رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية،
د . على بركات، ١٩٨٧.

- صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د . محمد أنيس، ١٩٨٧.

- توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،
محمود فوزى، ١٩٨٧.

١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكرى القاضى، ١٩٨٧.

١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير،
د . نبيل راغب، ١٩٨٨.

١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية،
د . عبدالعظيم رمضان، ط ١ ١٩٨٨، ط ٢، ١٩٩٤.

١٤ - مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.

١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،
د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨.

١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨.

١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،
د . محمد نور فرحات، ١٩٨٨.

١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية،
د . على السيد محمود، ١٩٨٨.

١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين،
د . أحمد محمود صابون، ١٩٨٨.

٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى،
د . محمد أنيس، ط ٢، ١٩٨٨.

٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ١،
د . توفيق الطويل، ١٩٨٨.